

سُورَةُ الْمُؤْمِنِ

[فِيهَا تِلَاتُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فَرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتِلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيُ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِنِّكُمْ بِعَضُّ الَّذِي يَعْدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مِنْ هُوَ مُسِرِّفٌ كَذَابٌ}. ظَلَّ بَعْصُهُمْ أَنَّ الْمُكْلَفَ إِذَا كَتَمَ إِيمَانَهُ، وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ لِسَانُهُ [أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِاعْتِقادِهِ]. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ إِذَا نَوَى يَقْلِبِهِ طَلَاقٌ رَوْحٌ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ، كَمَا يَكُونُ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا يَقْلِبِهِ، فَجَعَلَ مَذَارَ الْإِيمَانِ عَلَى الْقَلْبِ، وَإِنَّهُ يَكْذِلُكَ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَيِ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ بَيَّنَهُ فِي أَصْوَلِ الْفِقْهِ بِمَا لَبَابُهُ أَنَّ الْمُكْلَفَ إِذَا نَوَى الْكُفْرَ يَقْلِبِهِ كَانَ كَافِرًا، وَإِنْ لَمْ يَلْفَظْ بِلِسَانِهِ، وَأَمَّا إِذَا نَوَى الْإِيمَانَ يَقْلِبِهِ فَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَلْفَظْ بِلِسَانِهِ، وَأَمَّا إِذَا نَوَى الْإِيمَانَ يَقْلِبِهِ تَمْنَعُهُ التَّقْيَةُ وَالْحَوْفُ مِنْ أَنْ يَلْفَظْ بِلِسَانِهِ [فَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا] فِيمَا بَيَّنَهُ وَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا تَمْنَعُهُ التَّقْيَةُ مِنْ أَنْ يَسْمَعَهُ عَيْرُهُ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِيمَانِ أَنْ يَسْمَعَهُ الْغَيْرُ فِي صِحَّتِهِ مِنْ التَّكْلِيفِ؛ إِنَّمَا يُشْرِطُ سَمَاعُ الْغَيْرِ لَهُ لِيَكُفَ عنْ تَقْسِيهِ وَمَالِهِ.

الآياتان الثانية، والثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكِبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَلَكُمْ فِيهَا مِنَافِعٌ وَلِتُبْلِغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ نُحْمَلُونَ}. قَالَ الْقَاضِي: كُلُّ حُكْمٍ تَعْلَقُ بِالْأَنْعَامِ فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ، فَلَا وَجْهٌ لِإِعَادَتِهِ؛ فَمَنْ شَاءَ فَلِيَلْخَاطِهِ فِي مَوْضِعِهِ.

سُورَةُ فُصْلٍ

[فِيهَا سِتُّ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيَاحًا صَرِصِرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِتُذِيقُهُمْ عَذَابَ الْخَرْبِيِّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلِعَذَابِ الْآخِرَةِ أُخْرَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: يَعْنِي شَدَائِدَ لَا حَيْرَ فِيهَا، وَكَذِلِكَ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِيمِ. وَقَالَ رَبِيدٌ بْنُ أَسْلَمَ " وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ رَدًا عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّحْسَ الْعَبَارُ، وَلَوْ كَانَ الْعَبَارُ تَحْسِنًا لِكَانَ أَقْلَ مَا أَصَابَهُمْ مِنْ تَحْسِنٍ، وَكَذِلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُتَتَابِعَاتٍ لَا يَخْرُجُ مِنْ لَفْظِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {نَحِسَاتٌ}. وَإِنَّمَا عُرِفَ السَّابِعُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا }

المسألة الثانية: قِيلَ: إِنَّهَا كَائِنَتْ آخِرَ شَوَّالٍ مِنْ الْأَرْبِيعَاءِ إِلَى الْأَرْبِيعَاءِ، وَالنَّاسُ يَكْرَهُونَ السَّفَرَ يَوْمَ الْأَرْبِيعَاءِ لِأَجْلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ لَقِيتَ يَوْمًا مَعَ خَالِي

الْحُسَيْنُ بْنُ حَقْصِرِ جُلَّا مِنْ الْكِتَابِ فَوَدَعْنَاهُ بِنَيَّةَ السَّفَرِ، فَلَمَّا فَارَقَنَا قَالَ لِي
خَالِي: إِنِّي لَا تَرَاهُ أَبَدًا لِأَنَّهُ سَافَرَ يَوْمَ أَرْبَعَاءٍ لَا يَتَكَرَّرُ، وَكَذَلِكَ كَانَ: مَا تَفِي
سِفَرِهِ، وَهَذَا مَا لَا أَرَاهُ، فَإِنَّ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ يَوْمُ عَجِيبٍ بِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ
الْحَلْقِ فِيهِ، وَالْتَّرْتِيبُ: فَإِنَّ الْحَدِيثَ ثَالِثٌ {يَأْنَ اللَّهُ خَلَقَ يَوْمَ السَّبْتِ التِّزِيَّةَ،
وَيَوْمَ الْأَحَدِ الْجِبَالَ، وَيَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الشَّجَرَ، وَيَوْمَ الْثَّلَاثَاءِ الْمَكْرُوَهَ، وَيَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ
الْبُورَ}، وَرُوِيَ: النُّورُ وَفِي الْحَدِيثِ: {إِنَّهُ خَلَقَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ عَرَةَ النَّقْنِ}، وَهُوَ
كُلُّ شَيْءٍ أَنْقَنَ بِهِ الْأَشْيَاءُ يَعْنِي الْمَعَادِنَ مِنَ الْدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ وَالنَّحْاسِ
وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَادِ فَالْيَوْمُ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ الْمَكْرُوَهَ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ، وَالْيَوْمُ
الَّذِي خَلَقَ فِيهِ النُّورَ أَفَالْتَقَرَ يَعْلَمُونَهُ، إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْجَهَلُ الْمُبِينُ. وَفِي
الْمَعَارِي أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {دَعَا عَلَى الْأَخْرَابِ مِنْ يَوْمٍ
الْإِثْنَيْنِ إِلَيْهِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ بَيْنَ الظَّهِيرَةِ وَالغَصْرِ، فَاسْتَجَبَ لَهُ}، وَهِيَ سَاعَةٌ
فَاضِلَّةٌ؛ فَالْأَثْرَ الصَّحَاحُ دَلِيلٌ عَلَى قَصْلِ هَذَا الْيَوْمِ، وَكَيْفَ يُدَعَى فِيهِ تَعْرِيرُ
النَّحْسِينِ بِأَحَادِيثٍ لَا أَصْلَلَ لَهَا، وَقَدْ صَوَرَ قَوْمًا أَيَّامًا مِنَ الْأَشْهُرِ الشَّمِيسِيَّةِ آدَعُوهُ
فِيهَا الْكَرَامَةَ؛ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَنْتَرَ إِلَيْهَا، وَلَا يَشْتَغلَ بِالآتِهَا، وَاللَّهُ حَسِيبُهُمْ.

الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَنَزَّلُ
عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ لَا تَخَافُوا وَلَا تَحْرُنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ}. فِيهَا
ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ} يَعْنِي لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؛ إِذْ لَا يَتَمَّمُ أَحَدُ الرُّكَنَيْنِ إِلَّا بِالْأَخْرِ، حَسَبَمَا بَيَّنَاهُ فِي غَيْرِ
مَوْضِعٍ وَاسْتَقَرَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {ثُمَّ اسْتَقَامُوا} اسْتَقَعَالٌ مِنْ قَامَ يَعْنِي دَامَ
وَاسْتَمَرَ وَفِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: اسْتَقَامُوا عَلَى قَوْلٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى مَاتُوا
عَلَيْهَا، وَلَمْ يُبَدِّلُوا وَلَمْ يُعَيِّرُوا. الثَّالِثِي: اسْتَقَامُوا عَلَى أَدَاءِ الْفَرَائِضِ. وَكِلا
الْقَوْلَيْنِ صَحِيحٌ لِازْمُ، مُرَادٌ بِالْقَوْلِ. وَالْمَعْنَى: فَإِنَّ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" مِفْتَاحُ لَهُ
أَسْنَانُ، فَمَنْ جَاءَ بِالْمِفْتَاحِ وَأَسْتَانَهُ فُتَحَ لَهُ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَهُ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّالِثَةُ: {تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ} قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: يَعْنِي عِنْدَ
الْمَوْتِ، وَأَنَا أَقُولُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَأَكُدُّ الْأَيَّامَ يَوْمَ الْمَوْتِ، وَحِينَ الْقَبْرِ، وَيَوْمَ
الْفَرَغِ الْأَكْبَرِ، وَفِي ذَلِكَ آثارٌ بَيَّنَاهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ أَحْسَنْ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ
صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: في سبب نزولها، وقد روي أنها نزلت في محمد - صلى الله عليه وسلم - وكان الحسن إذا نلا هذه الآية يقول: هذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا حبيب الله، هذا صفوه الله، هذا خيره الله، هذا والله أحب أهل الأرض إلى الله. وقيل: نزلت في المؤذن، وهذا ذكر ثان لهم في كتاب الله، وسيأتي الثالث إن شاء الله تعالى. والأول أصح: لأن الآية مكية، والأداء مدني، وإنما يدخل فيها بالمعنى، لا أنه كان المقصود، ويدخل فيها أبو بكر الصديق حين قال في النبي وقد حنقة الملعون: أتقتلون رجلاً أن يقول رب الله، ويتصمن كلام حسن فيه ذكر التوحيد وبيان الإيمان.

المسألة الثانية: قوله تعالى: {وَعِمَلَ صَالِحًا}. قالوا: هي الصلاة، وإن حسن وإن كان المراد به كل عمل صالح، ولكن الصلاة أجدها، والمراد أن يتبع القول العمل، وقد بيأناه في غير موضع.

المسألة الثالثة: قوله: {وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}، وما تقدم يدل على الإسلام، لكن لما كان الداعا بالقول، والسيف يكون للإعتقاد، ويكون للحجارة، فكان العمل يكون للرياء والإخلاص، دل على أنه لا بد من التصریح بالإعتقاد لله في ذلك كله، وأن العمل لوجهه.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: {وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} ولم يقل [له] إن شاء الله، وفي ذلك رد على من يقول: أنا مسلم إن شاء الله. وقد بيأناه في الأصول، وأوصحتنا أنه لا يحتاج إليه.

الآية الرابعة: قوله تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ اذْعُنْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي يَبْيَكُ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَانَهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}. فيها مسألتان:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: روي أنها نزلت في أبي جهل؛ كان يؤذى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر عليه السلام بالغفران عنه. وقيل له: {فَإِذَا الَّذِي يَبْيَكُ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَانَهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}.

المسألة الثانية: اختلف ما المراد بها على ثلاثة أقوال: الأول: قيل المراد بها ما روي في الآية أن تقول: إن كنت كاذباً يغفر الله لك، وإن كنت صادقاً يغفر الله لي، وكذلك روي أن أبا بكر الصديق قال لرجل نال منه الثاني المصالحة، وفي الآخر: تصاقحوا يذهب الغل، وإن لم ير مالك المصالحة، وقد اجتمع مع سفيان فتكلما فيها، فقال سفيان: قد صافح النبي - صلى الله عليه وسلم - جعراً حيناً قد من الجبنة، فقل له مالك: ذلك حاص لـ: فقال له سفيان: ما حص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخصنا، وما

عَمَّهُ يَعْمَنَا، وَالْمُصَاقَّةُ تَائِثُ، فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهَا. وَقَدْ رَوَى قَتَادَةُ قَالَ: قُلْتُ
لِأَنَّسَ: هَلْ كَانَتِ الْمُصَاقَّةُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
؟ قَالَ: نَعَمْ. وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبْرَاءُ بْنُ عَازِبٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُتَصَاقِحَا} إِلَّا غَفَرَ لَهُمَا
قَبْلَ أَنْ يَتَقَرَّقا}. وَفِي الْأَثْرِ: {مِنْ تَمَامِ الْمَحَيَّةِ الْأَخْدُ بِالْيَدِ}. وَمِنْ حَدِيثِ
مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ إِمامٌ مُقْدَمٌ عَنْ الْزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {قَدِيمٌ رَبِّدُ
بْنُ حَارِثَةَ الْمَدِينَةِ فِي نَفَرٍ، فَقَرَأَ الْتَّابَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - عُرْيَاً يَجْرِيْ تَوْيِهً، وَاللَّهِ مَا رَأَيْتَهُ عُرْيَاً قِيلَهُ وَلَا بَعْدُهُ، فَاعْتَيَقَهُ وَقَبَّلَهُ}.
الثَّالِثُ: السَّلَامُ، لَا يُقْطَعُ عَنْهُ سَلَامٌ إِذَا لَقِيَهُ، وَالْكُلُّ مُحْتَمَلٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا
تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقُوكُمْ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا
فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَأَلَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكُمْ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ}.
وَهَذِهِ آيَةُ سُجُودِ بِلَا خِلَافٍ، وَلَكِنْ أَخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِهِ: فَقَالَ مَالِكُ: مَوْضِعُهُ:
{كُنْتُمْ إِيمَانًا تَعْبُدُونَ} لِأَنَّهُ مُنْصَلٍ بِالْأَمْرِ. وَقَالَ أَبْنُ وَهْبٍ وَالشَّافِعِيُّ: مَوْضِعُهُ
{وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ} لِأَنَّهُ تَمَامُ الْكَلَامِ، وَعَائِيَةُ الْعِبَادَةِ وَالْأَمْتَشَالِ. وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ
وَابْنُ مَسْعُودٍ يَسْجُدُ إِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا تَعْبُدُونَ}. وَكَانَ أَبْنُ
عَبَّاسَ يَسْجُدُ إِنْدَ قَوْلِهِ: {يَسْأَمُونَ}. وَقَالَ أَبْنُ عُمَرَ: أَسْجُدُوا بِالآخرَةِ مِنْهُمَا،
وَكَدَلِكَ يُرْوَى عَنْ مَسْرُوقٍ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْمَيِّ؛ وَإِبْرَاهِيمَ التَّنْعِيِّ،
وَأَبِي صَالِحٍ؛ وَبَحْرَيَّ بْنَ وَتَابَ، وَطَلْحَةَ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ. وَكَانَ أَبُو وَائِلَّ،
وَقَتَادَةُ، وَبَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَسْجُدُونَ إِنْدَ قَوْلِهِ: {يَسْأَمُونَ}، وَالْأَمْرُ قَرِيبٌ.

الآية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتِ
آيَاتُهُ أَعْجَمِيًّا وَعَرِيًّا قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي
آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَّا أَوْلَئِكَ يُتَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ} فِيهَا أَرْبَعٌ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ تُرْوِلَهَا: رُوِيَ أَنَّ فُرَيْشًا قَالُوا: إِنَّ الَّذِي يُعَلِّمُ
مُحَمَّدًا يَسَارُ أَبُو فَكِيَّهَ مَوْلَى مِنْ فَرِيْشَ، وَسَلَمَانَ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. وَهَذَا
يَصِحُّ فِي يَسَارٍ، لِأَنَّهُ مَكِيٌّ وَالْآيَةُ مَكِيَّةٌ؛ وَأَمَّا سَلَمَانُ فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ: لِأَنَّهُ لَمْ
يَجْتَمِعْ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ كَانَتِ الْآيَةُ نَزَلَتْ
بِمَكَةَ بِإِجْمَاعٍ مِنِ النَّاسِ.

المسألة الثانية: فِي مَعْنَى الْآيَةِ: وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْبَادَ أَنَّهُ هَذَا الْقُرْآنُ لَوْ
نَزَلَ بِاللُّغَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ لَقَالَتْ فَرِيْشُ لِمُحَمَّدٍ: يَا مُحَمَّدُ؛ إِذَا أُرْسِلْتَ إِلَيْنَا بِهِ فَهَلَا
فَصَّلَتِ آيَاتِهِ، أَيْ بَيْتٍ وَاحْكَمْتَ.

**المسألة الثالثة: أَعْجَمِيُّ وَعَرَبِيُّ، التَّقْدِيرُ: أَنَّى يَجْتَمِعُ مَا يَقُولُونَ أَوْ يَسْتَطِعُ
مَا يَأْفِكُونَ ؟ يَسَارُ أَعْجَمِيُّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيُّ، فَأَنَّى يَجْتَمِعُانِ،**

المسألة الرابعة: قَالَ عُلَمَاؤنَا: هَذَا يُبَطِّلُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ
تَرْحِمَةَ الْقُرْآنِ يَأْبَدُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ فِيهِ بِالْفَارَسِيَّةِ حَائِرٌ، لَاَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ:
{وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا}: كَذَا لَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْعِجمَةِ إِلَيْهِ طَرِيقٌ،
فَكَيْفَ يُضِرِّفُ إِلَى مَا تَهِي اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّمَا يَنْزِلُ بِهِ، وَقَدْ يَسِّأُهُ فِي
مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَأَوْصَحُنَا أَنَّ التَّبْيَانَ وَالْإِعْجَازَ إِنَّمَا يَكُونُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، فَلَوْ
قُلَّبَ إِلَى عَيْرٍ هَذَا لَمَّا كَانَ قُرْآنًا وَلَا بَيَانًا، وَلَا افْتَصَى إِعْجَازًا، فَلَيُنْظَرُ هُنَالِكَ
عَلَى التَّمَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأَرْبَّ عَيْرًا، وَلَا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرٌ.

سُورَةُ الشُّورَى

[فِيهَا ثَمَانٌ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي
أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا
تَتَرَكُوا فِيهِ كُبُرَ عَلَى الْمُسِرِّ كِينَ مَا تَذْعُوْهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَحْتَبِي إِلَيْهِ مِنْ يَسِّاءٍ
وَبَهْدِي إِلَيْهِ مِنْ يُنْبِيْتُ}. ثَبَّتَ فِي الْجَدِيدِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - قَالَ فِي حَدِيثِ السَّقَاةِ الْمَسْهُورِ الْكَبِيرِ: {وَلَكُنْ أَئْتُوْنَا نُوحًا، فَأَنَّهُ
أَوَّلُ رَسُولٍ بَعْدَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ. فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَوَّلُ رَسُولٍ
بَعْدَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ}. وَهَذَا صَحِيحٌ لَا إِشكَالَ فِيهِ، كَمَا أَنَّ آدَمَ أَوَّلُ نَبِيٍّ
يَغْيِرُ إِشْكَالًا؛ لَاَنَّ آدَمَ لَمْ يَكُنْ مَعْهُ إِلَّا بَنُوهُ، وَلَمْ تُقْرَضْ لَهُ الْفَرَائِصُ، وَلَا
شُرِّعَتْ لَهُ الْمَحَارِمُ؛ وَإِنَّمَا كَانَ تَبَيِّنَهَا عَلَى بَعْضِ الْأَمْوَارِ، وَاقْتِصَارًا عَلَى
صَرْوَارَاتِ الْمَعَاشِ، وَاحِدًا بِوَظَائِفِ الْحَيَاةِ وَالْبَقَاءِ، وَاسْتِقْرَارًا إِلَى نُوحِ،
فَبَعْدَهُ اللَّهُ يَتَحَرِّمُ الْأَمْهَاتِ وَالْبَنَاتِ وَالْأَخْوَاتِ وَوَظَفَ عَلَيْهِ الْوَاجِهَاتِ، وَأَوْضَحَ
لَهُ الْأَدَابَ فِي الْدِيَانَاتِ، وَلَمْ يَرَلْ ذَلِكَ يَتَأَكَّدُ بِالرَّسُولِ، وَيَسْتَأْصِرُ يَا الْأَنْبِيَاءَ صَلَواتُ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَاحِدًا يَعْدُ وَاحِدًا، شَرِيعَةً بَعْدَ شَرِيعَةٍ، حَتَّى خَتَّمَهَا اللَّهُ بِخَيْرِ الْمِلْلَاتِ
مِلْتَنَا، عَلَى لِسَانِ أَكْرَمِ الرَّسُولِ تَبَيَّنَنا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ الْمَعْنَى:
وَوَصَّيْتَكَ يَا مُحَمَّدُ وَنُوحًا دِيَنًا وَاحِدًا يَعْنِي فِي الْأَصْوُلِ التَّيْ لَا تَخْتَلِفُ فِيهَا
الشَّرِيعَةُ، وَهِيَ: التَّوْحِيدُ، وَالصَّلَاةُ، وَالرَّكَاةُ، وَالصَّيَامُ، وَالجُحُّ، وَالتَّقْرُبُ إِلَى
اللَّهِ تَعَالَى بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ، وَالنَّزِفُ إِلَيْهِ بِمَا يَرُدُّ الْقَلْبَ وَالْجَارِحةَ إِلَيْهِ،
وَالصَّدْقُ، وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَصِلَةُ الرَّاحِمِ، وَتَهْرِيمُ الْكُفُرِ، وَالْقَتْلِ،
وَالرِّثَا، وَالإِذَايَةُ لِلْخُلُقِ، كَيْفَمَا تَصَرَّفَ، وَالإِغْتِيَادُ عَلَى الْحَيَاةِ كَيْفَمَا كَانَ،
وَاقْتِحَامُ الدَّنَاءَاتِ، وَمَا يَعُودُ بِحَرْمِ الْمُرْوَءَاتِ. فَهَذَا كُلُّهُ شُرَعٌ دِيَنًا وَاحِدًا وَمِلْلَةً
مُؤَيَّدةً لَمْ يَخْتَلِفْ عَلَى أَسْسِيَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَعْدَادُهُمْ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى: {أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَرَكُوا فِيهِ} أَيْ اجْعَلُوهُ قَائِمًا، يُرِيدُ دَائِمًا
مُسْتَمِرًا، مَحْفُوظًا مُسْتَقِرًا، مِنْ عَيْرِ خَلَافِ فِيهِ، وَلَا اصْطِرَابٍ عَلَيْهِ. فَمِنْ

الْخَلْقَ مِنْ وَقَى بِدَلَّا، وَمِنْهُمْ مَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ.
وَاحْتَلَقَتِ الشَّرَائِعُ وَرَاءَ هَذَا فِي مَعَانٍ حَسِبَمَا أَرَادَهُ اللَّهُ، مِمَّا لِفْتَصَنَّهُ
الْمَصْلَحَةُ، وَأَوْجَبَتِ الْحِكْمَةُ وَضْعَهُ فِي الْأَرْمَنَةِ عَلَى الْأَمْمَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْأُخْرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ
وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْأُخْرَةِ مِنْ نَصِيبٍ}. وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ سُبْحَانَ وَغَيْرِهَا بِمَا فِيهِ كَفَايَةٌ، وَقَوْلُهُ هَا هُنَا: {وَمَنْ كَانَ
يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْأُخْرَةِ مِنْ نَصِيبٍ} يُطْبِلُ مَدْهَبَ أَيِّي
خَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّمَا مَنْ تَوَضَّأَ تَبَرَّداً إِنَّمَا يُجْزِئُهُ عَنْ قَرِبَةِ الْوُصُوءِ الْمُوَظَّفَةِ
عَلَيْهِ، فَإِنَّ قَرِبَةَ الْوُصُوءِ الْمُوَظَّفَةَ عَلَيْهِ مِنْ حَرْثِ الْأُخْرَةِ، وَالْتَّبَرَدُ مِنْ حَرْثِ
الْدُّنْيَا؛ فَلَا يَدْحُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأَخْرِ، وَلَا يُجْزِئُ يَسِّهُ عَنْهُ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ؛ وَقَدْ
بَيَّنَاهُ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ}. وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذِكْرُ رُكُوبِ الْبَحْرِ بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

الآية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ
شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:
المسألة الأولى: قَوْلُهُ {وَأَمْرُهُمْ} يَعْنِي بِهِ الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ
وَقَبْلَ قُدُومِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا كَانَ يَهُمُّهُمْ أَمْرُ اجْتَمَعُوا فَتَسَاءَرُوا بَيْنَهُمْ
وَأَخْدُوا بِهِ، فَأَنْتَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَيْرَانًا.

المسألة الثانية: الشُّورَى الْجَمَاعَةُ فَعَلَى، مِنْ شَارِي شُورَى شُورَى إِذَا عَرَضَ الْأَمْرَ عَلَى
الْخِيرَةِ، حَتَّى يَعْلَمَ الْمُرَادُ مِنْهُ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ أَنَّهُ رَكِبَ فَرَسَّا
يَشُورُهُ.

المسألة الثالثة: الشُّورَى الْأَلْفَةُ لِلْجَمَاعَةِ، وَمِسْبَارُ الْعُقُولِ، وَسَبَبُ الْأَلْفَةِ
الصَّوَابُ، وَمَا تَشَاؤْرُ قَوْمٌ إِلَّا هُدُوا. وَقَدْ قَالَ حَكِيمٌ: إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَسْوَرَةَ
فَاسْتَعِنْ بِرَأْيِ لَبِيبٍ أَوْ مَشْوَرَةِ حَازِمٍ وَلَا تَجْعَلُ الشُّورَى عَلَيْكَ عَصَاصَةً فَإِنَّ
الْخَوَافِيَ تَافِعٌ لِلْقَوَادِمِ

المسألة الرابعة: مَدْحَ اللَّهُ الْمُشَائِرَةِ فِي الْأُمُورِ وَمَدْحَ الْقَوْمِ الَّذِينَ
يَمْتَثِلُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُشَائِرُ أَصْحَابَهُ فِي
الْأُمُورِ الْمُتَعَلَّقَةِ بِمَصَالِحِ الْخُرُوبِ، وَذَلِكَ فِي الْأَثَارِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يُشَائِرُهُمْ فِي
الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّهَا مُنْزَلَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْسَامِ: مِنَ الْقَرْضِ، وَالنَّذْبِ،
وَالْمَكْرُوهِ، وَالْمُبَيَّحِ، وَالْخَرَامِ. فَأَمَّا الصَّحَابَةُ بَعْدَ اسْتِئْشَارِ اللَّهِ بِهِ عَلَيْنَا فَكَانُوا
يَتَشَاءَرُونَ فِي الْأَحْكَامِ، وَيَسْتَبِطُونَهُ اِمْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ؛ وَإِنَّ أَوَّلَ مَا تَشَاءَرَ
فِيهِ الصَّحَابَةُ الْخِلَاقَةُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَنْصُ عَلَيْهَا حَتَّى
كَانَ فِيهَا بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَالْأَنْصَارِ مَا سَبَقَ بَيَانُهُ. وَقَالَ عُمَرُ: نَرْضَى لِدُنْيَانَا مِنْ
رَضِيَّهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِدِينِنَا. وَتَشَاءَرُوا فِي أَمْرِ الرِّدَّةِ،

فَاسْتَقَرَ رَأْيُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْقِتَالِ. وَتَشَاءُرُوا فِي الْجَدِّ وَمِيرَاثِهِ، وَفِي حَدِّ
 الْحَمْرِ وَعَدَدِهِ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ. وَتَشَاءُرُوا بَعْدَ رَسُولِ
 اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْخُرُوبِ، حَتَّى شَاءَرَ عُمَرَ الْهُرْمَانَ حِينَ
 وَفَدَ عَلَيْهِ مُسْلِمًا فِي الْمَعَازِي، فَقَالَ لَهُ . الْهُرْمَانُ: إِنَّ مَثَلَهَا وَمَثَلَ مَنْ فِيهَا
 مِنْ عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُ طَائِرِ لَهُ رَأْسٌ وَلَهُ جَنَاحَانِ وَرِجْلَانِ، فَإِنْ كَسِرَ أَحَدُ
 الْجَنَاحَيْنِ تَهَصِّتِ الرِّجْلَانِ يَجْتَاهِ الرَّأْسُ، وَإِنْ كَسِرَ الْجَنَاحُ الْآخَرُ تَهَصِّتِ
 الرِّجْلَانِ وَالرَّأْسُ، وَإِنْ شُدِّخَ الرَّأْسُ ذَهَبَتِ الرِّجْلَانِ وَالْجَنَاحَانِ، وَالرَّأْسُ
 كَسِرَى وَالْجَنَاحُ الْوَاحِدُ قَيْصَرُ، وَالْآخَرُ قَارِسُ. فَمُرِّ الْمُسْلِمِينَ قَلِيلٌ فَيُفْزُوا إِلَى
 كَسِرَى وَذَكَرَ الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ وَقَالَ بَعْضُ الْعُقَلاءِ: مَا أَحْطَاطَ قَطْ؛ إِذَا
 حَرَّبَنِي أَمْرُ سَارِورٍ بْ قَوْمِيِّ، فَفَعَلْتُ الِّذِي يَرْؤُنَ، فَإِنْ أَصْبَتْ فَهُمُ الْمُصَبِّونَ،
 وَإِنْ أَحْطَاطَ فَهُمُ الْمُحْطَطُونَ، وَهَذَا أَبْيَنُ مِنْ إِطْنَابٍ فِيهِ.

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابُهُمْ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ}.

فِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

المسألة الأولى: ذَكَرَ اللَّهُ الْإِنْتِصَارَ فِي الْبَغْيِ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ، وَذَكَرَ
 الْعَقْوَ عَنِ الْجُرْمِ فِي مَوْضِعِ آخَرَ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ؛ فَاحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا
 رَافِعًا لِلْآخَرِ، وَاحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى حَالَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا أَنْ يَكُونَ
 الْبَاغِي مُعْلِنًا بِالْفُجُورِ، وَقَحًا فِي الْجُمْهُورِ، مُؤْذِيًّا لِلصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَيَكُونَ
 الْإِنْتِقَامُ مِنْهُ أَفْضَلَ، وَفِي مِثْلِهِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّنْعِيُّ: يُكَرِّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُذَلُّوا
 أَنْفُسَهُمْ، فَيَخْتَرُ عَلَيْهِمُ الْفُسَاقُ. التَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفَلَتَةَ، أَوْ يَقْعُ ذَلِكَ مِمَّا
 يَعْتَرِفُ بِالرَّلَهِ، وَيَسْأَلُ الْمَعْفَرَةَ، فَالْعَقْوُ هَا هُنَا أَفْضَلُ، وَفِي مِثْلِهِ تَرَلَثُ: {وَإِنْ
 تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلنَّقْوَى} وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَهُ لَهُ}. وَقَوْلُهُ:
 {وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا أَلَا نُحِبُّونَ أَنْ يَعْفَرَ اللَّهُ لَكُمْ}.

المسألة الثانية: قَالَ السَّدِّيُّ: إِنَّمَا مَدَحَ اللَّهُ مِنْ اسْتَصَارَ مِمَّنْ بَعَى عَلَيْهِ مِنْ
 غَيْرِ اعْتِدَاءٍ بِالرِّيَادَةِ عَلَى مِقْدَارِ مَا فَعَلَ بِهِ يَعْنِي كَمَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ؛ وَيَدْلِيلُ
 عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَحَرَاءُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَ وَأَصْلَحَ فَأَخْرُجَهُ عَلَى
 اللَّهِ} فَبَيْنَ فِي آخِرِ الآيَةِ الْمُرَادُ مِنْهَا، وَهُوَ أَمْرٌ مُحْتَمِلٌ. وَالْأَوَّلُ أَظَهَرَ وَهِيَ

الآية السادسة:

الآية السابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ
 وَبَيْنُهُمْ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أَوْ لِئَلَّا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}.

فِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

المسألة الأولى: هَذِهِ الآيَةُ فِي مُقَابَلَةِ الآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي (بَرَاءَةُ)، وَهِيَ
 قَوْلُهُ: {مَا عَلَى الْمُمْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ} فَكَمَا تَقَى اللَّهُ السَّبِيلُ عَمَّنْ أَخْسَنَ
 فَكُذَلِكَ أَتَبَتَّهَا عَلَى مَنْ ظَلَمَ، وَاسْتَوْفَى بَيَانَ الْقِسْمَيْنِ.

المسألة الثانية: رَوَى إِبْرَاهِيمُ الْقَاسِمُ وَابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَسَبِيلٌ عَنْ قَوْلِ
 سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبٍ: لَا أَحْلِلُ أَحَدًا. فَقَالَ: ذَلِكَ يَحْتَلِفُ. فَقُلْتَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ،
 الرَّجُلُ يُسَلِّفُ الرَّجُلَ فَيَهْلِكُ، وَلَا فَاءَ لَهُ. قَالَ: أَرَى أَنْ يُحَلِّلَهُ، وَهُوَ أَفْضَلُ

عَنْدِي لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَسْتَعْوِنَ أَحْسَنَهُ} وَلَيْسَ كُلَّمَا قَالَ أَحَدٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ فَصْلٌ يُبْعِي. فَقَيْلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَظْلِمُ الرَّجُلَ، فَقَالَ: لَا أَرِي دَلِكَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ عَنْدِي لِلأَوَّلِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {إِنَّمَا السَّيِّلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ}، وَبِقَوْلِ تَعَالَى: {مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ} فَلَا أَرِي أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ ظَلْمِهِ فِي حِلٍ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَصَارٌ فِي الْمِسَالَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا لَا يُحَلِّلُ بِحَالٍ، قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبٍ. وَالثَّانِي: يُحَلِّلُهُ؛ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّدِنَا. الثَّالِثُ إِنَّ كَانَ مَالًا حَلَّهُ، وَإِنْ كَانَ ظَلَمًا لَمْ يُحَلِّلُهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَجْهُ الْأَوَّلِ أَلا يُحَلِّلَ مَا حَرَمَ اللَّهُ، فَيَكُونُ كَالْتَبْدِيلِ لِحُكْمِ اللَّهِ. وَوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ حَقٌّ؛ فَلَهُ أَنْ يُسْقِطَهُ [كَمَا يُسْقِطُ دَمَهُ وَعَرْضَهُ]. وَوَجْهُ التَّالِثِ الَّذِي احْتَارُهُ مَالِكٌ هُوَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَلِبَ عَلَى حَقِّكَ فَمِنْ الرَّفِقِ بِهِ أَنْ يُحَلِّلُهُ، وَإِنْ كَانَ طَالِمًا فَمِنْ الْحَقِّ أَلا تُشْرِكَهُ لِنَلَا يَعْتَرِفُ بِالظَّلْمَةُ، وَيَسْتَرِسِلُوا فِي أَفْعَالِهِمُ الْقِيَاحَةَ. وَفِي صَحِيحِ مُبِيْلِمْ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ الصَّامِتِ قَالَ: حَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي نَطَّلْبُ الْعِلْمَ فِي هَذَا الْحَيِّ مِنْ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ يَهْلِكُوا، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ لَقِيَنَا أَبُو الْيُسْرَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَعْهُ غُلَامٌ لَهُ مَعَةٌ ضَمَامَةٌ مِنْ صُحْفٍ وَعَلَى أَبِي الْيُسْرَ بُرْدَةٌ وَمَعَافِرِيُّ، وَعَلَى عَلَامِهِ بُرْدَةٌ وَمَعَافِرِيُّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَيُّ عَمٌّ: أَرِي فِي وَجْهِكَ سُفْعَةً مِنْ عَصَبَّ. فَقَالَ: أَجَلُ، كَانَ لِي عَلَى فُلَانِ ابْنِ فُلَانِ الْحَرَامِيِّ دَيْنٌ، فَأَتَيْتُ أَهْلَهُ فَسَلَّمْتُ، وَقُلْتَ: أَتَمْ هُوَ؟ قَالُوا: لَا، فَخَرَجَ عَلَى ابْنِ لَهُ جَفْرٌ، قُلْتُ لَهُ: أَيْنَ أَبُوكِ، فَقَالَ: سَمِعَ صَوْتَكَ فَدَخَلَ أَرْيَكَةَ أُمِّيِّ، فَقُلْتُ: أُخْرُجْ إِلَيَّ، فَقَدْ عَلِمْتُ أَيْنَ أَنْتَ، فَخَرَجَ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا حَمَلْتَ عَلَى أَنْ اخْتَبَاتِ مِنِّي؟ قَالَ: أَنَا وَاللَّهِ أَحَدُكِ، ثُمَّ لَا أَكْذِبُكِ، خَبَثْتُ وَاللَّهُ أَنْ أَحَدُكِ فَأَكْذِبُكِ، وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكُنْتَ وَاللَّهِ مُغَيْرًا. قَالَ: فَقُلْتَ: اللَّهُ، قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَأَتَى بِصَحِيقَتِهِ فَمَحَاهَا بِيَدِهِ. قَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ قَصَاءً فَاقْضِ، وَإِلَّا فَأَنْتَ فِي حِلٍ.. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَهَذَا فِي الْحَيِّ الَّذِي يُرْجَى لَهُ الْأَدَاءُ لِسَلَامَةِ الدَّمَةِ، وَرَجَاءِ التَّحْلِلِ، فَكَيْفَ بِالْمَيِّتِ الَّذِي لَا مَحَالَةَ مَعَهُ، وَلَا ذَمَّةَ مَعُهُ،
الآيَةُ التَّاسِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا وَيَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ الذِّكْرَ أَوْ يُرْزُقُهُمْ ذَكْرَانَا وَإِنَّا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

الْمِسَالَةُ الْأُولَى: فِي الْمَرَادِ بِالْآيَةِ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: قَوْلُهُ {يَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا} يَعْنِي لُوطًا كَانَ لَهُ بَنَاتٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ابْنٌ وَيَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ الذِّكْرَ إِبْرَاهِيمَ كَانَ لَهُ بَنُونَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ بْنٌ. وَقَوْلُهُ: {أَوْ يُرْزُقُهُمْ ذَكْرَانَا وَإِنَّا} يَعْنِي آدَمَ، كَانَتْ حَوَاءُ تَلِدُ لَهُ فِي كُلِّ بَطْنِهِ وَلِدَيْنِ تَوَمَّيْنِ ذَكْرًا وَأُشْنَى، فَيُرِقُّ الذِّكْرَ مِنْ هَذَا الْبَطْنِ مِنْ الْأُنْثَى مِنْ هَذَا الْبَطْنِ آخَرَ، حَتَّى أَخْرِكَمُ اللَّهُ التَّحْرِيمَ فِي شَرْعِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَكَذِلِكَ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ لَهُ ذُكْرُ وَإِنَاثٌ، مِنَ الْأَوْلَادِ: الْقَاسِمُ، وَالْطَّاهِرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَرَبِّنَبَ، وَأَمْ كُلُّنَمِ، وَرُقِيَّةُ، وَفَاطِمَةُ؛ وَكُلُّهُمْ مِنْ حَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِبْرَاهِيمَ وَهُوَ مِنْ

مَارِيَةُ الْقِبْطِيَّةِ. وَكَذَلِكَ قَسِيمُ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى زَمَانِنَا إِلَى أَنْ تَفُومَ السَّاعَةُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْمَحْدُودِ بِحُكْمِتِهِ الْبَالِغَةِ وَمَشِيَّتِهِ النَّافِدَةِ، لِيَبْقَى النَّسْلُ، وَيَتَمَادِي الْخَلْقُ، وَيَتَفَعَّدُ الْوَعْدُ، وَيَتَحْقِقُ الْأُمْرُ، وَتَعْمَرُ الدُّنْيَا، وَتَأْخُذُ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَا يَمْلِأُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَيَبْقَى؛ فِي الْحَدِيثِ: {إِنَّ النَّارَ لَنْ تَمْتَلِمَ حَتَّى يَصْعَبَ الْجَبَارُ فِيهَا قَدَمُهُ، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَتَبْقَى فَيُشَرِّئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ}.

المسألة الثانية: إِنَّ اللَّهَ لِعُمُومِ قُدرَتِهِ وَشَدِيدِ قُوَّتِهِ يَخْلُقُ الْخَلْقَ ابْتِداً مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، وَيَعْظِيمُ لَطْفِهِ وَبَالِغُ حِكْمَتِهِ يَخْلُقُ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ لَا عَنْ حَاجَةٍ، فَإِنَّهُ قُدُّوسٌ عَنِ الْحَاجَاتِ، سَلَامٌ عَنِ الْأَقَاتِ، كَمَا قَالَ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ، فَخَلَقَ آدَمَ مِنَ الْأَرْضِ، وَخَلَقَ حَوَاءَ مِنْ آدَمَ، وَخَلَقَ النِّسَاءَ مِنْ بَيْنِهِمَا، مُرَبِّيَ عَنِ الْوَطَءِ كَائِنًا عَرْبَ الْحَمْلِ، مَوْجُودًا فِي الْجَنِينِ بِالْوَصْعِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَذْكَرَاهَا، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ أَثْنَا}. وَكَذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ أَيْضًا {إِذَا عَلَّ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أُشْبَهَ الْوَلْدُ أَعْمَامَهُ، وَإِذَا عَلَّ مَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلْدُ أَخْوَالَهُ}. وَقَدْ بَيَّنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ بِمَا لِبَابُهِ أَنَّهَا أَرْبَعَةُ أَخْوَالٍ. ذَكَرُ يُشَبِّهُ أَعْمَامَهُ، أَنَّهُ يُشَبِّهُ أَخْوَالَهَا. ذَكَرُ يُشَبِّهُ أَخْوَالَهُ، أَنَّهُ يُشَبِّهُ أَعْمَامَهَا. وَذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ بَيْنُ ظَاهِرِ التَّعَالِيِّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: سَبَقَهُ حَرَّاجٌ مِنْ قَبْلٍ، وَمَعْنَى عَلَّا كُثْرًا، فَإِذَا حَرَّاجٌ مَاءُ الرَّجُلِ مِنْ قَبْلٍ وَحَرَّاجٌ مَاءُ الْمَرْأَةِ بَعْدَهُ وَكَانَ أَقْلَى مِنْهُ كَانَ الْوَلْدُ ذَكَرًا بِحُكْمِ سَبَقِ مَاءِ الرَّجُلِ، وَيُشَبِّهُ أَعْمَامَهُ بِحُكْمِ كَثْرَةِ مَاءِ الْمَرْأَةِ مِنْ قَبْلٍ وَحَرَّاجٌ مَاءُ الرَّجُلِ بَعْدَهُ وَكَانَ أَقْلَى مِنْ مَائِهَا كَانَ الْوَلْدُ أَنْثِي بِحُكْمِ سَبَقِ مَاءِ الْمَرْأَةِ، وَيُشَبِّهُ أَخْوَالَهَا لِأَنَّ مَاءَهَا عَلَّا مَاءَ الرَّجُلِ وَكَاثِرَةً. وَإِنَّ حَرَّاجَ مَاءِ الرَّجُلِ مِنْ قَبْلٍ لِكِنَّ لِمَا حَرَّاجَ مَاءُ الْمَرْأَةِ كَانَ أَكْثَرَ جَاءَ الْوَلْدُ ذَكَرًا بِحُكْمِ سَبَقِ مَاءِ الرَّجُلِ وَأَشْبَهَ أَمَّهُ وَأَخْوَالَهُ بِحُكْمِ عُلُوِّ مَاءِ الْمَرْأَةِ وَكَثِيرَتِهِ. وَإِنَّ حَرَّاجَ مَاءُ الْمَرْأَةِ مِنْ قَبْلٍ لِكِنَّ لَمَّا حَرَّاجَ مَاءُ الرَّجُلِ مِنْ يَقْدَ ذَلِكَ كَانَ أَكْثَرَ وَأَعْلَى كَانَ الْوَلْدُ أَنْثِي بِحُكْمِ سَبَقِ مَاءِ الْمَرْأَةِ، وَيُشَبِّهُ أَيْلَهُ وَأَعْمَامَهُ بِحُكْمِ عَلَبَةِ مَاءِ الذَّكَرِ وَعُلُوِّهِ وَكَثِيرَتِهِ عَلَى مَاءِ الْمَرْأَةِ. فَسُبْحَانَ الْحَلَاقِ الْعَظِيمِ.

المسألة الثالثة: قَدْ كَانَتِ الْخِلْقَةُ مُسْتَمِرَةً ذَكَرًا وَأَنْثَى إِلَى أَنْ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى الْخُنْسِيَّةِ، فَأَتَى بِهِ قَرِيبُ الْعَرَبِ وَمُعَمِّمُهَا عَامِرُ بْنُ الظَّرِيبِ، فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ فِيهِ، وَأَرَأَ حَاهُمْ عَنْهُ، فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ تَنَكَّرَ مَوْضِعُهُ، وَأَقْضَى عَلَيْهِ مَصْبَحَةُ، وَحَقَّلَ يَتَقَلَّبُ. وَتَحِيُّءُ بِهِ الْأَفْكَارُ وَتَذَهَّبُ إِلَى أَنْ أَنْكَرَتِ الْأَمَّةُ حَالَتُهُ، فَقَالَتْ: مَا يُكَ؟ قَالَ لَهَا: سَهْرَتْ لِأَمْرٍ فُصِدْتِ فِيهِ فَلَمْ أَذْرِ مَا أَقْوِلُ فِيهِ. فَقَالَتْ لَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ لَهَا: رَجُلٌ لَهُ ذَكَرٌ وَفَرِخٌ، كَيْفَ تَكُونُ حَالَتُهُ فِي الْمِيرَاثِ؟ قَالَتْ لَهُ الْأَمَّةُ: وَرَثَهُ مِنْ حَيْثُ يَبْيُولُ، فَعَقَلَهَا، وَأَصْبَحَ، فَعَرَضَهَا لَهُمْ وَأَمْصَاهَا عَلَيْهِمْ، فَانْقَلَبُوا بِهَا رَاضِينَ. وَجَاءَ الإِسْلَامُ عَلَى ذَلِكَ فَلَمْ تَزِلْ إِلَّا

في عَهْدِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَصَّى فِيهَا بِمَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
وَقَدْ رَوَى الْفَرْضِيُونَ عَنِ الْكَلِيْيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبْنَى عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ لَهُ قُتِلَ وَذَكْرُ مِنْ أَيْنَ يُورَثُ ؟}
قَالَ: مِنْ حَيْثُ يَبْيُولُ }. وَرُوِيَ أَنَّهُ أَتَى بِحُنْتَى مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: { وَرَثُوهُ مِنْ
أَوَّلِ مَا يَبْيُولُ }. قَالَ الْقَاضِي: قَالَ لَنَا شِيخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّفَاقُ فَرَضَيْ
الإِسْلَامَ: إِنْ بَالَ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَرَثَ بِالذِّي يَسْبِقُ مِنْهُ الْبَوْلُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنِيفَيَّةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَنَحْوُهُ، عَنْ أَبْنَى عَبَّاسٍ وَهُوَ قَالَ أَبْنُ الْمُسَيْبِ،
وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ، وَحَكَاهُ الْمَرَنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا
دَلَالَةٌ فِي الْبَوْلِ، فَإِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا قَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُحَكِّمُ بِالْأَكْثَرِ.
وَأَنْكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ: أَيْكِيلُهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ لِلْكُتُرَةِ حُكْمًا.
وَحَكَيَ عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ: تَعَدُّ أَصْلَاعُهُ، فَإِنَّ الْمَرَأَةَ تَرِيدُ عَلَى الرَّجُلِ بِضْلِعٍ
وَاحِدٍ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَمَا أَشْكَلَ حَالُهُ. اتَّهَمَ كَلَامُ شِيخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَقَالَ
إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي: لَا أَحْفَظُ عَنْ مَا لَكَ فِي الْحُنْتَى شَيْئًا. وَحَكَى
عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ ذَكْرًا، وَحَكَى عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ نَصْفَ مِيرَاثٍ ذَكْرٌ وَنَصْفَ مِيرَاثٍ
أَنْتَى، وَلَيْسَ بِتَابِتٍ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّفَاقُ: وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى حَالِهِ:
الْحَيْضُ، وَالْحَبَلُ، وَإِنْزَالُ الْمَنِيِّ مِنَ الذَّكَرِ، وَاللَّحِيَّةُ، وَاللَّذِيَانُ؛ وَلَا يُقْطَعُ بِذَلِكَ.
وَقَدْ قِيلَ: إِذَا بَلَغَ رَأْلَ الْإِسْكَالُ . قَالَ الْقَاضِي: وَرُوِيَ عَنْ عُلَمَائِنَا فِيهِ قَالَ
مُطَرِّفٌ، وَابْنُ الْمَاجِسْوُنِ، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ نَافِعٍ، وَأَصْبَعُ:
يُعْتَبِرُ مَبَالِهُ . فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا فَالْأَسْبَقُ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا فَالْأَكْثَرُ، وَلَوْلَا مَا قَالَ
الْعُلَمَاءُ هَذَا لَقُلْتَ: إِنَّهُ إِنْ بَالَ مِنْ ثُقْبٍ إِنَّهُ يُعْتَبِرُ بِهِ هُوَ الْآخِرُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا
يُخْرُجُ مِنَ الْمَبَالِ بِحَالٍ، وَإِنَّمَا تُقْبِطُ الْبَوْلُ عَيْرُ مَحْرَجِ الْوَلَدِ . وَبَيْنَمَا ذَلِكَ فِي
الْأَنْتَى، وَقَالُوا عَلَى مَحْرَجِ الْبَوْلِ يَسْبِيْنِي نِكَاحُهُ وَمِيرَاثُهُ وَشَهَادَتُهُ وَإِحْرَامُهُ فِي
حَجَّهُ، وَجَمِيعُ أَمْرِهِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ تَذْيِي وَلِحِيَّةً أَوْ لَمْ يَكُنْ وَرَثَ نَصْفَ مِيرَاثِ
رَجُلٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ حِينَيْدِ نِكَاحٍ، وَيَكُونُ أَمْرُهُ فِي شَهَادَتِهِ وَصَلَاتِهِ وَإِحْرَامِهِ عَلَى
أَخْوَطِ الْأَمْرَيْنِ . وَالذِّي تَقُولُ: إِنَّهُ يُسْتَدَلُّ فِيهِ بِالْحَبَلِ وَالْحَيْضِ . حَالَةُ ثَالِثَةٌ
كَحَالَةِ أُولَى لَا بَدَّ مِنْهَا، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهُ قَطَّلَ النِّكَاحَ مِنْ ذَكَرِهِ
وَطَلَبَ النِّكَاحَ مِنْ فَرْجِهِ فَإِنَّهُ أَمْرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ عُلَمَاؤُنَا، وَهُوَ مِنْ النَّوْعِ الْذِي
يُقَالُ فِيهِ دَعْيَةُ حَتَّى يَقَعُ، وَلَا جُلَّ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ فِي الْأَخْكَامِ وَالْتَّعَارُضِ فِي
الْإِلَزَامِ وَالْإِلْتَزَامِ أَنْكَرَهُ قَوْمٌ مِنْ رُؤُوسِ الْعَوَامِ، قَالُوا: إِنَّهُ لَا حُنْتَى؛ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى قِسْمَ الْحَلْقِ إِلَى ذَكَرِ وَأَنْتَى . قُلْنَا: هَذَا جَهْلٌ بِاللُّغَةِ وَغَبَاؤُهُ عَنْ مَقْطَعِ
الْفَصَاحَةِ، وَقُصُورُ عَنْ مَعْرِفَةِ سَعْيَ الْقُدْرَةِ؛ أَمَّا قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ وَاسِعٌ
عَلِيِّمٌ . وَأَمَّا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فَلَا يَنْفِي وُجُودَ الْحُنْتَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: {لِلَّهِ
مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ}، فَهَذَا عُمُومٌ فَلَا يَجُوزُ تَحْصِيصُهُ لِأَنَّ
الْقُدْرَةَ تَقْتَصِيهِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ: {يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الدُّكُورَ أَوْ
يُهْرِجُهُمْ ذُكَرَانَا وَإِنَّا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيِّمٌ قَدِيرٌ} فَهَذَا إِحْيَاً عَنْ
الْعَالِبِ فِي الْمَوْجُودَاتِ، وَسَكَتَ عَنْ ذِكْرِ النَّادِرِ لِدُخُولِهِ تَحْتَ عُمُومِ الْكَلَامِ
الْأَوَّلِ؛ وَالْوُجُودُ يَشْهُدُ لَهُ، وَالْعِيَانُ يُكَذِّبُ مُنْكِرَهُ . وَقَدْ كَانَ يَقْرَأُ مَعْنَى بِرِبَاطِ

أَبِي سَعِيدٍ عَلَيْهِ الْأَمَامُ الشَّهِيدُ مِنْ بِلَادِ الْمَغْرِبِ حُنْتَى [لَيْسَ] لَهُ لِحْيَةُ، وَلَهُ تَدْبِيَانُ، وَعِنْدَهُ جَارِيَّةٌ، فَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِهِ، وَمَعَ طُولِ الصُّحْبَةِ عَقَلَنِي الْحَيَاةُ عَنْ سُؤَالِهِ، وَبِوَدِيِّ الْيَوْمِ لَوْ كَاسَفَتْهُ عَنْ حَالِهِ.

المسألة الرابعة: في تورثته، وهو مذكور على التمام في كتب المسائل، فلينظر هنالك.

سورة الزخرف

[فيها سبعة آيات]

قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِي خَلَقَ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكُّرُوا بِنِعْمَةِ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الدِّيْنِ سَحْرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُفْرِنِينَ}. فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ} يَعْنِي بِذَلِكَ الْأَبْلَى دُونَ الْبَقَرِ لَا يَنْبَقِرُ لَمْ تُخْلِقْ لِتُرْكَبَ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ بَقَرَمٌ إِذْ قَالَتْ لَهُ: إِنِّي لَمْ أَخْلُقْ لَهَذَا، وَإِنِّي مَا خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ}. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَمْتَ بِذَلِكَ أَنَا وَأَبُو بَكَرٍ وَعُمَرُ، وَمَا هُمَا فِي الْقَوْمِ}.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ} يَعْنِي الْأَبْلَى حَاصَّةً؛ لَا يَنْبَقِرُ الْفُلْكُ إِنَّمَا تُرْكَبُ بُطُونُهَا، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهُمَا جَمِيعًا فِي أَوَّلِ الْآيَةِ، وَعَطَافَ أَحَدِهِمَا عَلَى آخِرِهِمَا. وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ ظَاهِرُهَا بَاطِنَهَا؛ لَا يَنْبَقِرُ الْمَاءُ عَمَرَهُ وَسَرَرَهُ، وَبَاطِنَهَا ظَاهِرٌ؛ لَا يَنْبَقِرُ الْرَّاكِبِينَ وَظَاهِرٌ لِلْمُبَصِّرِينَ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ: {وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الدِّيْنِ سَحْرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُفْرِنِينَ} أَيْ مُطْبِقِينَ، تَقُولُ: قَرَنْتَ كَذَا وَكَذَا إِذَا رَبَطْتَهُ بِهِ، وَجَعَلْتَهُ قَرِيبَةً، وَأَفَرَنْتَ كَذَا بِكَذَا إِذَا أَطْقَيْتَهُ وَحَكَمْتَهُ، كَانَهُ جَعَلَهُ فِي قَرْنٍ وَهُوَ الْبَحْرُ، فَأَوْتَقَهُ بِهِ، وَشَدَّهُ فِيهِ؛ فَعَلِمَنَا اللَّهُ تَعَالَى مَا تَقُولُ إِذَا رَكِبْنَا الدَّوَابَّ، وَعَلِمَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَيَّةً أُخْرَى عَلَى لِسَانِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا تَقُولُ إِذَا رَكِبْنَا السُّفُنَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ}. وَرُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيَا رَكِبَ قَعْودًا لَهُ وَقَالَ: إِنِّي لِمُفْرِنِ لَهُ، فَرَكَضَتْ بِهِ الْقَعْودُ حَتَّى صَرَّعَهُ، فَانْدَقَتْ عُنْقُهُ. وَمَا يَنْبَغِي لِعَيْدٍ أَنْ يَدْعَ قَوْلَ هَذَا، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ذِكْرُهُ بِاللِّسَانِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ اغْتِيَادُهُ بِالْقَلْبِ، أَمَّا أَنَّهُ يُسْتَحْبِطْ لَهُ ذِكْرُهُ بِاللِّسَانِ فَيَقُولُ مَنِي رَكِبَ وَحَاصَّةً بِاللِّسَانِ إِذَا تَذَكَّرَ فِي السَّفَرِ: {سُبْحَانَ الَّذِي سَحَرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُفْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَبِّنَا لَمُمْقِلِبُونَ} {اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْحَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَبَابِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ}

وَالْمَالِ } يَعْنِي بِالْحُورِ وَالْكَوْرِ تَسْتَبَّتْ أَمْرِ الرَّجُلِ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ : رَكِبْتُ مَعَ أَبِي حَعْفَرَ إِلَى أَرْضِ لَهُ تَحْوُ حَائِطٌ يُقَالُ لَهَا مَذْرَكُهُ ، فَرَكِبَ عَلَى حَمَلٍ صَغِيرٍ ، قَفِيلٌ لَهُ : أَبَا حَعْفَرَ ، أَمَا تَحَافُ أَنْ يَصْرَعُكَ . فَقَالَ : { إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : عَلَى سَنَامِ كُلِّ تَعَبِّرِ شَيْطَانٌ ، فَإِذَا رَكِبْتُمُوهَا فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ كَمَا أَمْرَكُمْ ، ثُمَّ امْتَهِنُوهَا لِأَنْفُسِكُمْ ، فَإِنَّمَا يَحْمِلُ اللَّهُ } . وَقَالَ عَلَيْيَ بْنُ رَبِيعَةَ : { شَهَدْتُ عَلَيْيَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَكِبَ دَابَّةً يَوْمًا ، فَلَمَّا وَصَيَعَ رَخْلُهُ فِي الرَّكَابِ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ . وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمْ نَقْلِبُوْنَ . ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ، اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ظَلَمْتَنِي فَاغْفِرْ لِي ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، ثُمَّ صَحَّلَ قَفْلَتْ لَهُ : مَا أَصْحَحَكَ ؟ قَالَ : رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَنَعَ كَمَا صَنَعْتَ ، وَقَالَ كَمَا قُلْتَ ، ثُمَّ صَحَّلَ ، قَفْلَتْ لَهُ : مَا يُصْحِحُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لِعَنْدِي أَوْ قَالَ : عَجَبًا لِعَنْدِي أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ظَلَمْتَنِي فَاغْفِرْ لِي ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ عَيْرُهُ } .

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } .
فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائلَ :

المسألة الأولى: فِي شَرْحِ الْكَلِمَةِ؛ وَهِيَ النُّبُوَّةُ فِي قَوْلِهِ ، وَالْتَّوْحِيدُ فِي قَوْلِ آخَرَ؛ وَلَا جَرَمَ لَمْ تَرَلِ النُّبُوَّةَ بَاقِيَةً فِي ذُرْرَيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ التَّوْحِيدِ هُمْ أَصْلُهُ ، وَعَيْرُهُمْ فِيهِ تَبَعُّ لَهُمْ .

المسألة الثانية: قَوْلُهُ : { فِي عَقِبِهِ } : بِنَاءُ عِقَبَةِ بْنِ خَالِدٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَهُ ، يُقَالُ : عَقَبَ يَعْقُبُ عُقُوبًا وَعَقِبًا إِذَا حَاجَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، وَلِهَذَا قِيلَ لِوَلِدِ الرَّجُلِ مِنْ بَعْدِهِ عَقِبَةُ . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ سَافَرَ فِي عَقِبِ رَمَضَانَ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي عَيْرِ دَلْكَ عَلَى مَوَارِدِ كَثِيرَةٍ .

المسألة الثالثة: إِنَّمَا كَانَتْ لِإِبْرَاهِيمَ فِي الْأَعْقَابِ مَوْصُولَةً بِالْأَحْقَابِ بِدَعْوَتِهِ الْمُجَابَيْنِ : إِحْدَاهُمَا يَقُولُهُ : { إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا } قَالَ وَمِنْ ذُرَّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الطَّالِمِينَ } فَقَدْ قَالَ لَهُ : نَعَمْ ، إِلَّا مِنْ ظَلَمَ مِنْهُمْ ، فَلَا عَهْدَ لَهُ . ثَانِيهِمَا قَوْلُهُ : { وَاجْبَنِي وَبَنِي أَنْ تَعْيَمَ الْأَصْنَامَ } . وَقِيلَ بَدَلُ الْأَوَّلِيَّ : { وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقَ فِي الْأَخْرِيَنَ } فَكُلُّ أُمَّةٍ تُعَظِّمُهُ ; بَنُوهُ وَعَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي سَامٍ أَوْ فِي نُوحٍ .

المسألة الرابعة: حَرَرَ ذِكْرَ الْعَقِبِ هَاهُنَا مَوْصُولًا فِي الْمَعْنَى بِالْحُقْبِ ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُ فِي الْأَحْكَامِ ، وَتَتَرَكَّبُ عَلَيْهِ عُقُودُ الْعُمَرِيِّ أَوْ الْتَّخِيسِ قَالَ إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : { أَيْمَانًا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمَرَ لَهُ وَلَعِقِبَهُ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أَعْطَيْهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا } ; لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ .

وَهِيَ تَرُدُّ عَلَى أَحَدِ عَشَرَ لَفْظًا قَوْلَهُ: الْلَّفْظُ الْأَوَّلُ الْوَلْدُ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَطْلَاقِ عِبَارَةٌ عَمَّنْ وُجِدَ عَنِ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ مِنِ الدُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَعَنْ وَلَدِ الدُّكُورِ دُونَ وَلَدِ الإِنَاثِ لِغَةً وَشَرْعًا؛ وَلِذَلِكَ وَقْعَ الْمِيرَاثِ عَلَى الْوَلَدِ الْمُعِينِ وَأَوْلَادِ الدُّكُورِ مِنَ الْمُعِينِ دُونَ وَلَدِ الْبَنَاتِ، لِأَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ آخَرِينَ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْخَيْسِ بِهَذَا الْلَّفْظِ؛ قَالَهُ مَالِكٌ فِي الْمَجْمُوعَةِ وَعِنْهَا. الْلَّفْظُ التَّانِي فِي الْبَنَوَنَ فَإِنْ قَالَ: هَذَا حَبْسٌ عَلَى ابْنِي فَلَا يَتَعَدَّ الْوَلَدَ الْمُعِينَ وَلَا يَتَعَدَّ. وَلَوْ قَالَ: وَلَدِي لَتَعَدَّ وَتَعَدَّ فِي كُلِّ مَنْ وُلَدَ. وَإِنْ قَالَ: عَلَى بَنِيَّ دَخَلَ فِيهِ الدُّكُورُ وَالْإِنَاثُ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ تَصَدَّقَ عَلَى بَنِيهِ وَبَنِيَّ بَنَاهُ وَبَنَاتَ بَنَاهُ يَدْخُلُنَّ فِي ذَلِكَ. وَرَوَى عِيسَى عَنْ إِبْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ حَبْسَ عَلَى بَنَاهُ فَإِنْ بَنَتِيَّ تَبْنِيَّ تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَعَ بَنَاتِ صُلْبِهِ. وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ أَصْحَابِهِ أَنَّ وَلَدَ الْبَنِيتِ لَا يَدْخُلُونَ فِي الْبَنَينَ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ {قَالَ الْبَيْنِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْحَسَنِ بْنِ بَنِتِهِ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدُ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فَتَيَّنِ عَظِيمَتِينِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}. قُلْنَا: هَذَا مَجَازٌ، وَإِنَّمَا أَشَارَ بِهِ إِلَى تَشْرِيفِهِ وَتَقْدِيمِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوَرُ تَقْيِيَّةً عَنْهُ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ فِي وَلَدِ بَنِتِهِ: لَيْسَ بِابْنِي، وَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً مَا حَاجَرَ تَقْيِيَّةً عَنْهُ؛ لَأَنَّ الْحَقَائِقَ لَا تُنْقِي عَنْ مُسَمَّيَاتِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُنْسِبُ إِلَى أَبِيهِ دُونَ أَمَّهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِلَهُ هَاشِمِيُّ؛ وَلَيْسَ بِهِلَالِيٌّ، وَإِنْ كَانَتْ أُمَّهُ هَلَالِيَّةً. الْلَّفْظُ التَّالِيُّ الدُّرْيَّةُ، وَهِيَ مَأْخُوذَةُ مِنْ ذَرَأً اللَّهُ الْخَلْقَ، فِي الْأَشْهَرِ، فَكَانُوكُمْ وُجِدُوكُمْ عَنْهُ وَسُبِّبُوكُمْ إِلَيْهِ. وَيَدْخُلُ فِيهِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا وَلَدِ الْبَنَاتِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ ذُرِّيَّهُ دَاءُدُ وَسُلَيْمَانَ}. إِلَيْهِ أَنْ قَالَ: {وَزَكَرِيَاً وَيَحْيَيِي وَعِيسَى} {فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ مِنْ قِبَلِ أَمَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَبَ لَهُ}. الْلَّفْظُ الرَّابِعُ الْعَقِبُ، وَهُوَ فِي الْلُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ حَاءَ بَعْدَ شَيْءٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جُنْسِهِ، يُقَالُ أَعْقَبَ اللَّهُ بَخِيرٌ، لَيْ بَحَثَ بَعْدَ الشَّدَّةِ بِالرَّحَاءِ. وَأَعْقَبَ الشَّيْءُ السَّوَادَ. وَالْمِعْقَابُ مِنْ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِدُ ذَكْرًا بَعْدَ أَنْتِي هَكَذَا أَبَدًا. وَعَقِبُ الرَّجُلِ وَلَدُهُ وَوَلَدِهِ الْبَاقُونَ بَعْدُهُ. وَالْعَاقِبَةُ: الْوَلْدُ قَالَ يَعْقُوبُ: وَفِي الْقُرْآنِ: {وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَّةً فِي عَقِبِهِ}. وَقِيلَ: بَلْ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ عَقِبُ. وَالْعَاقِبَةُ: الْوَلْدُ، كَذَلِكَ فَسَرَّهُ مُجَاهِدُهَا هَاهِئَا. وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ هَاهِئَا: هُمْ الدُّرْيَّةُ. وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ: هُمْ الْوَلِيدُ وَوَلْدُ الْوَلِيدِ. وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْفِقْهِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمَجْمُوعَةِ: الْعَقِبُ الْوَلِيدُ ذَكْرًا كَانَ أَمْ أَنْتِي. وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَيْسَ وَلَدُ الْبَنَاتِ عَقِبًا بِحَالٍ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ حَبْسَ عَلَى عَقِبِهِ وَلَعِقِبِهِ وَلَدُ فَانَّهُ يُسَاوِي بَنِيهِمْ وَبَنِيَّهُمْ لِلذَّكْرِ وَالْأَنْثَى سَوَاءً، وَيُفَصِّلُ دُوَّالِيَّا، وَهَذَا مِنْ قَوْلِ ابْنِ شَهَابٍ إِلَهُ الْوَلِيدُ وَوَلَدُ الْوَلِيدِ، وَلَيْسَ وَلَدُ الْأَبْنَةِ عَقِبًا وَلَا ابْنَةُ الْإِبْنَةِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الذَّكْرُ وَالْأَنْثَى، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِمَامَةِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا الذَّكْرُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَنْثَى لَيْسَتْ بِإِمَامٍ. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ وَأَوْضَحَنَا؛ وَإِنَّمَا لَا يَكُونُ وَلَدُ الْبَنَاتِ عَقِبًا وَلَا وَلَدًا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: عَلَى وَلَدِي أَوْ عَقِبِي مُفْرَدًا، وَأَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ فَقَالَ: عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي، وَعَلَى عَقِبِي وَعَقِبِ عَقِبِي، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ فِيهِ حَسْبَمَا يَدْكُرُ فِيهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ بَعْدَهُ مِثْلَ

قَوْلِهِ: أَبَدًا، وَمِثْلَ قَوْلِهِ مَا تَنَاسَلُوا. الْلُّفْظُ الْخَامِسُ نَسْلِي، وَهُوَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا كَقَوْلِهِ: وَلَدٌ وَلَدِي فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْبَنَاتِ، وَيَحْبُّ أَنْ يَدْخُلُوا؛ لَأَنَّ "نَسْلَ" بِمَعْنَى حَرَجٍ، وَوَلَدُ الْبَنَاتِ قَدْ حَرَجُوا مِنْهُ بِوَجْهِهِ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَحْصُّهُ، كَمَا أَقْتَرَنْ بِقَوْلِهِ: عَقِيبَيِ ما تَنَاسَلُوا، حَسْبَمَا تَقْدَمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. الْلُّفْظُ السَّادِسُ الْأَلُ، وَهُمُ الْأَهْلُ. وَهُوَ الْلُّفْظُ السَّابِعُ. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُمَا بِسَوَاءٍ، وَهُمُ الْعَصَبَةُ وَالإخْوَةُ وَالأخْوَاتُ، وَالْبَنَاتُ وَالْعَمَّاتُ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَالَاتُ، وَأَصْلُ الْأَهْلِ الْإِجْتِمَاعُ، يُقَالُ مَكَانُ أَهْلٍ إِذَا كَانَ فِيهِ جَمَاعَةٌ، وَذَلِكَ بِالْعَصَبَةِ، وَمَنْ دَخَلَ فِي الْعَقِيدَ؛ وَالْعَصَبَةُ مُشَتَّتَةٌ مِنْهُ، وَهِيَ أَحَصُّ بِهِ. وَفِي حَدِيثِ الْإِفْلَكِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْلُكَ وَلَا تَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا يَعْنِي عَائِشَةَ؛ وَلَكِنْ لَا تَدْخُلُ الرَّوْجَةَ فِيهِ يَا جَمَاعَ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلَ التَّاهِلِ؛ لَأَنَّ نُبُوَّهَا لَيْسَ بِيَقِينٍ، وَقَدْ يَبْدَلُ رِبْطَهَا وَيَنْحَلُّ بِالْطَّلاقِ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: أَلُّ مُحَمَّدٌ كُلُّ تَقِيٍّ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْإِيمَانَ أَحَصُّ مِنْ الْقَرَابَةِ، وَقَدْ اسْتَمْلَثَ عَلَيْهِ الدَّعْوَةُ وَفَصَدَ بِالرَّحْمَةِ. وَقَدْ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ التُّونِسِيُّ: يَدْخُلُ فِي الْأَهْلِ مَنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْأَبْوَيْنِ قَوْفَى الْإِسْتِقَاقِ حَفَّهُ، وَعَقَلَهُ عَنِ الْعُرْفِ وَمُطْلَقِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَهَذِهِ الْمَعَانِي إِنَّمَا تُنْتَيَ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوِ الْعُرْفِ الْمُسْتَعْمَلِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَهَذَا لِفْظَانِ. الْلُّفْظُ التَّالِمِنُ الْقَرَابَةُ، وَفِيهَا أَبْرَعَةُ أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ: قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ، وَابْنُ عَبْدُوسٍ: إِنَّهُمْ الْأَقْرَبُ قَالَ أَقْرَبُ بِالْإِجْتِهَادِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْبَنَاتِ، وَلَا وَلَدُ الْحَالَاتِ. التَّالِي يَدْخُلُ فِيهِ أَقْرَبُهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَأَمِهِ: قَالَهُ عَلَيْهِ بْنُ زِيَادٍ. التَّالِيُّ ثُالِثُ: قَالَ أَشَهُبُ: يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ ذِي رَحْمٍ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. الْرَّابِعُ قَالَ ابْنُ كِتَانَةَ: يَدْخُلُ فِيهِ الْأَعْمَامُ وَالْعَمَّاتُ وَالأخْوَاتُ وَالْحَالَاتُ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَيَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى} قَالَ: إِلَّا أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بَطْنُ مِنْ قُرَبَشَيْرٍ إِلَّا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَابَةً، فَهَذَا يَصْبِطُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. الْلُّفْظُ التَّاسِعُ: الْعَشِيرَةُ، وَيَصْبِطُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: {إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَنْزَلَ: {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} دَعَا النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بُطْونَ قُرَبَشَيْرَ وَسَمَّا هُمْ} كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُمُ الْعَشِيرَةُ الْأَقْرَبُونَ؛ وَسِوَاهُمْ عَشِيرَةٌ فِي الْإِطْلَاقِ وَالْلُّفْظُ يُحْمَلُ عَلَى الْأَحَصَنِ الْأَقْرَبِ بِالْإِجْتِهَادِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ عُلَمَائِنَا. الْلُّفْظُ الْعَاشِرُ الْقَوْمُ [قَالَ الْقَرَوِيُّونَ]: يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ خَاصَّةً مِنْ الْعَصَبَةِ دُونَ النِّسَاءِ. وَالْقَوْمُ يَشَتَّمِلُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَإِنْ كَانَ الشَّيْاعُرُ قَدْ قَالَ: وَمَا أَذْرِي وَسُؤْفَ أَخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ الْحِصْنَنِ أَمْ نِسَاءُ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الرِّجَلَ إِذَا دَعَا قَوْمَهُ لِلنِّصْرَةِ عَنِ الرِّجَالِ، وَإِذَا دَعَاهُمْ لِلْحُرْمَةِ دَخَلُ فِيهِمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَتَعْمَلُ الصَّفَةُ وَتَحْصُّنُ الْقَرِينَةُ. الْلُّفْظُ الْحَادِي عَشَرَ الْمَوَالِيِّ: قَالَ مَالِكٌ: يَدْخُلُ فِيهِ مَوَالِي أَبِيهِ وَابْنِهِ مَعَ مَوَالِيهِ. وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ مَوَالِيهِ. قَالَ الْقَلَاضِيُّ: وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ فِيهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَرْثُهُ بِالوَلَاءِ؛ وَقَدْهُ فُصُولُ الْكَلَامِ وَأَصْوَلُهُ مُرْتَبِطَةٌ بِطَاهِرِ الْقُرْآنِ؛ وَالسُّنْنَةُ الْمُبَيِّنَةُ لَهُ وَالْتَّفْرِيعُ وَالْتَّسْمِيمُ فِي كُتُبِ الْمَسَائِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الثالثة: قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أَمَةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُبُوتُهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ}. فِيهَا ثَلَاثٌ مَسَائِلٌ:

المسألة الأولى: مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ الدُّنْيَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الْهَوَانِ بِحِينُ كَانَ يَجْعَلُ بُيُوتَ الْكُفَّارِ وَدُرْجَاهَا وَأَبْوَاهَا ذَهَبًا وَفَصَّةً، لَوْلَا غَلَبَةُ حُبِّ الدُّنْيَا عَلَى الْقُلُوبِ، فَيُخْمَلُ ذَلِكَ عَلَيِ الْكُفُرِ. وَالْقَدْرُ الْذِي [جَعَلَ] عِنْدَ الْكُفَّارِ مِنَ الدُّنْيَا وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَغْنِيَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِتْنَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصِرُّونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا}.

المسألة الثانية: فِي هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ السَّقْفَ لِصَاحِبِ السُّقْلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْتَ عِبَارَةٌ عَنْ قَاعَةٍ وَجِدارٍ وَسَقْفٍ وَبَابٍ، فَمَنْ لَهُ الْبَيْتُ فَلَهُ أَرْكَانُهُ، وَلَا خَلَافٌ فِي أَنَّ الْعُلوَّ لَهُ إِلَى السَّمَاءِ. وَاحْتَلَفُوا فِي السُّقْلِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ لَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ لَهُ فِي بَطْنِ الْأَرْضِ شَيْءٌ. وَفِي مَذَهِبِنَا الْقَوْلَانِ. وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ حَدِيثُ الْإِسْرَائِيلِيِّ الصَّحِيحُ فِيمَا تَقَدَّمَ: أَنَّ رَجُلًا بَاعَ مِنْ رَجُلٍ دَارًا فَبَنَاهَا فَوَجَدَ فِيهَا جَرَّةً مِنْ ذَهَبٍ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى الْبَائِعِ، فَقَالَ: إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ الدَّارَ دُونَ الْجَرَّةِ. وَقَالَ الْبَائِعُ: إِنَّمَا يَعْتَدُ الدَّارَ بِمَا فِيهَا. وَكِلَّا هُمَا تَدَاقَعَا فَقَضَى بَيْنَهُمْ أَنْ يُزَرِّقَ أَحَدُهُمَا وَلَدَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَخْرِ، وَيَكُونُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعُلوَّ وَالسُّقْلَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ بِالْبَيْعِ وَهِيَ:

المسألة الثالثة: فَإِذَا بَاعَ أَحَدُهُمَا أَحَدَ الْمَوْصِعَيْنِ فَلَهُ مِنْهُ مَا يَتَنَفَّعُ بِهِ، وَبَاقِيهِ لِلْمُبْتَاعِ مِنْهُ.

الآية الرابعة: قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَإِنَّهُ لَذِكْرُكَ وَلِقَوْمِكَ وَسُوفَ تُسْأَلُونَ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: فِي الذِّكْرِ؛ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: أَحَدُهُمَا: الشَّرْفُ. التَّانِيُّ: الْذِكْرُ بِالْعَهْدِ الْمَأْخُوذِ فِي الدِّينِ. التَّالِثُ: قَالَ مَالِكٌ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ. وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ الشَّرْفُ وَالْفِضْلُ فَإِنَّ ذَلِكَ حَقِيقَةً إِنَّمَا هُوَ بِالدِّينِ، فَإِنَّ الدِّينَ لَا شَرْفَ فِيهَا. قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَفَاهَرَهَا بِالْأَحْسَابِ، وَالنَّاسُ مُؤْمِنُ تَقِيُّ أَوْ كَافِرُ شَقِيقٌ، كُلُّكُمْ لِأَدَمَ مِنْ تُرَابٍ، وَإِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاقُكُمْ}. وَقَيْلَ: وَإِنَّهُ لَذِكْرُكَ وَلِقَوْمِكَ يَعْنِي الْخِلَافَةَ فَإِنَّهَا فِي قَرْيَشٍ لَا تَكُونُ فِي غَيْرِهِمْ. قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِنَّ النَّاسَ تَبَعُ لِقَرْيَشٍ فِي هَذَا الشَّأنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبَعُ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَعُ لِكَافِرِهِمْ}. وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ أَجِدْ فِي الْإِسْلَامِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ إِلَّا بِعَدَادٍ، فَإِنَّنِي التَّمِيمِيَّ بِهَا يَقُولُونَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَبِذِلِّكَ شَرُفَتْ أَقْدَارُهُمْ، وَعَظَمَ النَّاسُ شَأْنُهُمْ وَتَهَمَّمَتِ الْخِلَافَةُ

وَرَأَيْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ ابْنَى أَبِي مُحَمَّدٍ رِّزْقَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْوَهَابِ بْنَ أَبِي القَرَحِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنَ الْجَرْدِ بْنَ أَسَدِ بْنِ الْكَلْيَثِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَسَدِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَكْيَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ وَكَانَا يَقُولَا: سَمِعْنَا أَبَانَا رِزْقَ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتَ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتَ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ، وَقَدْ سُئَلَ عَنِ الْحَتَّانِ الْمَتَانِ، الْحَتَّانُ الَّذِي يُقْبَلُ عَلَى مِنْ أَغْرَضَ عَنْهُ. وَالْمَتَانُ الَّذِي يَنْدَأُ بِالْتَّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ، وَالْقَائِلُ سَمِعْتَ عَلَيَّ أَكْيَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ جَدَّهُمُ الْأَعْلَى. وَالْأَقْوَى أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِيَقُولِهِ: {وَإِنَّهُ لَذِكْرُ لَكَ وَلِقَوْمِكَ} يَعْنِي الْقُرْآنَ، فَعَلَيْهِ يَتَبَيَّنُ الْكَلَامُ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الصَّمِيرُ، وَهِيَ:

المسألة الثانية: في تقييّح هذه الأقوال.

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصَحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَدُّ الْأَعْيُنُ وَأَتْثِمُ فِيهَا حَالَ الدُّونَ}. وفيها سَيِّعٌ مَسَائِلَ: **المسألة الأولى:** الجنة مخصوصة بالحرير والفضة والذهب ليسا وأكلًا ويشرباً واتفقاً، وقطع الله ذلك في الدنيا عن الخلق إجماعاً على اختلاف في الأحكام، وتفصيل في الحلال والحرام، فاما الحرير وهي:

المسألة الثانية: فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {مَنْ لَيْسَ
الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلِبِسْهُ فِي الْآخِرَةِ}. قَالَ الرَّاوِي: وَإِنْ لَيْسَهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ
لَمْ يَلِبِسْهُ هُوَ، فَقَطَنَ النَّاسُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَأْوِيلِ الرَّاوِي. وَقَدْ بَيَّنَا تَأْوِيلَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْمُشْكَلَيْنِ
فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ هُوَهُنَا. وَأَمْتَلَهَا تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ
مَعْنَاهُ وَلَمْ يَتَبَّعْ، كَمَا قَالَ: {مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَتَبَّعْ مِنْهَا حُرْمَهَا
فِي الْآخِرَةِ}، وَكَذَلِكَ حَرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ فِي الْحَرِيرِ أَيْضًا بِتَصْنِيفِهِ. التَّانِيُّ: وَهُوَ
الَّذِي يُقْضِي [بِتَصْنِيفِهِ] عَلَيِّ الْأَوَّلِ أَنَّ مَعْنَاهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، وَأَخْرُ الْأَمْرِ إِلَى
حُسْنِ الْعَاقِبَةِ وَحِمْيلِ الْمَالِيِّ. وَقَدْ احْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لِيَاسِ الْحَرِيرِ عَلَيِّ تِسْعَةِ
أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِكُلِّ حَالٍ. التَّانِيُّ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي الْحَرْبِ. التَّالِيُّ:
أَنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي السَّقَرِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي الْمَرَضِ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ
مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي الْغَزْوِ. السَّادِسُ: أَنَّهُ مُبَاخٌ بِكُلِّ حَالٍ. السَّابِعُ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا
الْعَلَمُ. التَّامِنُ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. الْتَّاسِعُ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِيَسْهُ دُونَ
فَرْشِهِ؛ قَالَهُ أَبُو جَنِيْفَةَ وَابْنُ الْمَاجِسْوُنِ. فَأَمَّا كَوْنُهُ مُحَرَّمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ
فَلِقُولِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْحُلْلَةِ السَّيِّرَاءِ: {إِنَّمَا يَلِبِسُ
هَذِهِ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ}، وَسَبِّهُهُ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي
الْحَرْبِ فَهُوَ احْتِيَارُ ابْنِ الْمَاجِسْوُنِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي الْغَزْوِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ؛
وَأَنْكَرَهُ مَا لَكَ فِيهِمَا. وَوَجْهُهُ أَنَّ لِيَاسَ الْحَرِيرِ مِنْ الْبَسْرِ وَالْحِيلَاءِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ
يُبَغْضُهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا فِي الْحَرْبِ، فَرُحْصَ فِيهِ مِنْ الْإِرْهَابِ عَلَى الْعَدُوِّ. وَهَذَا
تَعْلِيلٌ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ الشَّرِيعَةَ، فَقَطَنَ أَنَّ النِّصْرَ بِالدُّنْيَا وَرُحْرُفَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛
بَلْ فَتَحَ اللَّهُ الْفُتُوحَ عَلَى قَوْمٍ مَا كَانُوا حِلَّيْهُ سُيُّوفَهُمْ إِلَّا الْعَلَابِيَّ. وَأَمَّا مَنْ

قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي السَّفَرِ قَلَمَا رُوِيَ فِي الصَّحِيفَ مِنْ أَنَّ {النَّبِيَّ} - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَحْصَنَ لِلرَّبِّيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ عَوْفٍ فِي قُمْصِ الْجَرِيرِ فِي السَّفَرِ لِحَكَةَ كَانَتْ بِهِمَا}. وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَحْرُمُ إِلَّا فِي الْمَرْضِ فِي الْجَنَاحِ إِبَاخَةَ الْنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَهُمَا اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ الْحَكَةِ. وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي الْغَرْوِ فِي الْجَنَاحِ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ أَنَّسٍ {إِنَّهُ رَحْصَنَ لِلرَّبِّيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ فِي قُمْصِ الْجَرِيرِ فِي غَرَّاهَ لَهُمَا}، فَذِكْرُ لَعْظَتِ الْغَرْوِ فِي الْعِلْمَةِ، وَذِكْرُ الصَّفَةِ فِي الْحُكْمِ تَعْلِيْلُ حَسِيْمَا بَيْنَاهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ وَهَا هُنَا كَمَا سَبَقَ. وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهُ مُبَاخُ بِكَلِّ حَالٍ فَإِنَّهُ رَأَى الْحِدِيثَ الصَّحِيفَ يُبَيِّحُهُ لِلْحَكَةِ، وَفِي بَعْضِ الْفَاطِ الْصَّحِيفَ {لِأَجْلِ الْقَمْلِ}، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً مَا أَبَاخَهُ لِلْحَكَةِ وَلَا لِلْقَمْلِ، كَالْحَمْرَ وَالْبَوْلِ، فَإِنَّ الْتَّدَاوِي بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ لَيَجُوزُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ الْتَّحْرِيمَ قَدْ ثَبَّتْ يَقِيْنًا، وَالرَّحْصَةَ قَدْ وَرَدَتْ حَقًا، وَلِلْبَارِئِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَصْبِعَ وَطَبَائِفَ التَّحْرِيمِ كَيْفَ شَاءَ مِنْ إِطْلَاقِ وَابْسِتِيْنَاءِ؛ وَإِنَّمَا أَذِنَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي ذَلِكَ لَهُمَا لِأَجْلِ الْقَمْلِ وَالْحَكَةِ؛ لَا نَهُمْ كَانُوا عِنْهُمْ حَمَائِصٌ عَلِيْطَةٌ لَا يَحْتَمِلُهَا الْبَدَنُ، فَنَقْلُهُمْ إِلَى الْجَرِيرِ، لِغَدَمْ دَقِيقِ الْقُطْنِ وَالْكَتَانِ، وَإِذَا وَجَدَ صَاحِبُ الْجَرِيرِ وَالْقَمْلَ دَقِيقَ الْكَتَانِ وَالْقُطْنِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ لِيْنَ الْجَرِيرِ وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا الْعِلْمَ، فَلِمَا فِي الصَّحِيفَ مِنْ إِبَاخَةَ الْعِلْمِ، وَتَقْدِيرُهُ بِأَصْبَعَيْنِ. وَفِي رَوَايَةِ بَشَّاثِ أَوْ أَرْبَعٍ؛ وَالْيَقِيْنُ تَلَاثُ أَصَابِعٍ، وَهُوَ الْذِي رَأَاهُ مَالِكُ فِي أَسْهَرِ قَوْلِيهِ، وَالْأَرْبَعُ مَشْكُوكُ فِيهِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُكَفِّرُ التَّوْبَ بِالْجَرِيرِ كَمَا يَجُوزُ إِذْخَالُ الْعِلْمِ فِيهِ، لِمَا رَوَى التَّرْمِذِيُّ وَعَيْرُهُ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ لَهُ فَرْوَهُ مَكْفُوفَةً بِالْدِيَاجِ}. وَفِي صَحِيفَ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ: {أَخْرَجْتُ إِلَيَّ أَسْمَاءَ طَيَالِسَةَ كِسْرَوَانِيَّةَ، لَهَا لِبْنَةُ دِيَاجٍ، وَفَرَجَاهَا مَكْفُوفَانِ بِالْدِيَاجِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ تَلَبِّسُهَا حَتَّى فَيَصِّنُ. وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَلَبِّسُهَا، فَتَجْنُ تَعْسِلُهَا لِلْمَرْضِ لِيُسْتَشْفَى بِهَا}. وَهُوَ حَدِيثُ صَحِيفَ، وَأَصْلُ صَرِيفٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى النِّسَاءِ قَفِيْتُ صَحِيفَ مُسْلِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الرَّبِّيْرَ حَطَبَ فَقَالَ: أَلَا تَلَبِّسُو نِسَاءَ كُمْ الْجَرِيرِ؟ فَإِنَّمِي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْحَطَابَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَللَّهُ يَقُولُ: {لَا تَلَبِّسُوا الْجَرِيرَ، فَإِنَّمَا مِنْ لِبْسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلَبِّسُهُ فِي الْآخِرَةِ}. وَهَذَا ظَنٌّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَدْعُوْهُ يَقِيْنُ الْحَدِيثِ الصَّحِيفَ عَنْ جَمَاعَةِ مِنْهُمْ عَلَيْ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: {أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَلَّةَ سِيرَاءَ، فَيَعْتَثِرُ بِهَا إِلَيَّ فَلَبِّسْتُهَا، فَعَرَفَتُ الْعَصَبَ فِي وَجْهِهِ، وَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلَبِّسَهَا، إِنَّمَا بَعَثْتَهَا إِلَيْكَ لِتَشْفَقَهَا حُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ}. وَفِي رَوَايَةِ {شَفَقَةُ حُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ}، أَحْدَاهُنَّ قَاطِمَةً بِيَنْتُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَقَّحَ عَلَيَّ، وَالثَّانِيَةُ قَاطِمَةُ بِيَنْتُ أَسَدٍ بْنُ هَاشِمٍ رَقَّحَ أَبِي طَالِبٍ أَمْ عَلَيَّ وَجَعْفَرَ وَعَقِيلَ وَطَالِبَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَكَانَ أَسْلَمَتْ، وَهِيَ أَوْلُ هَاشِمِيَّةٍ وَلَدَتْ لِهَا شَمِيَّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِعِيْرِهِمَا. وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّمَا حُرَّمَ لِبْسُهُ لَا فَرْشَهُ، وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ فَهِيَ تَرْغُةُ أَعْجَمِيَّةٍ لَمْ يَعْلَمْ مَا

هُوَ الْبَاسُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَلَا فِي الشَّرِيعَةِ، وَالْقَرْشُ وَالْبَسْطُ لَيْسَ لُغَةً، وَهُوَ كَذِيلَكَ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ فِي الشَّرِيعَةِ؛ فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ عَلِيٍّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَاءَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ فِيهِ: {فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ}. وَهَذَا نَصٌّ.

المسألة الثانية: **الحرير حرام على الرجال، وحلال للنساء كما تقدم.**
والأصل فيه الحديث الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - {قال في الذهب والحرير هدان حراماً على ذكور أمتي حل لإتايتها، وللمرأة أن تأخذ ثياب الذهب والحرير والديباج، وللرجل أن يكون معها فيها، فإذا انقرض بنفسه لم يجر له شيء من ذلك. وقد روى حارث بن عبد الله {أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له حين تزوج: اتحدت أنماطاً؟ قلت: وأنا لئن أنمطت؟ قال: أما إنها ستكون}. وليس يلزم الرجل أن يخلعها عن ثيابها، ولا أن يعرّي بيتها وفراسها، وحيثما يسْتَمْتع بها.

المسألة الرابعة: **ليس الحر حائر، وهو ما سداه حرير وليس لحمته منه؛ وقد ليسه عبد الله بن الربير، وكان يرى الحرير حراماً على النساء، ولهذا أدخله مالك عنه في الموطأ، وقد ليسه عثمان، وكفى به حجة، وقد استوفينا ذلك في كتب الحديث.**

المسألة الخامسة: **فاما استعمال الذهب والفضة في صحيح الحديث عن أم سلمة، من رواية مالك وغيره {إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للذي يشرب في آنية من الذهب والفضة، فإيماناً يجر حرج في بطنه نار جهنم}. وروى حذيفة في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: {لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صاحفهم، ولا تلبسو الحرير والديباج فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة}. ولا خلاف في ذلك. وأختلف الناس في استعمالها في غير ذلك؛ والصحيح أنه لا يجوز للرجال استعمالها في شيء؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في الذهب والحرير: {هدان حراماً على ذكور أمتي حل لإتايتها}؛ والنهي عن الأكل والشرب فيها، وسيأتي ذلك يدخل على تحرير استعمالها: لأن نوع من المتع، فلم يجر، أصله الأكل والشرب؛ ولأن العلة في ذلك استعمال أجر الآخرة؛ وذلك يستوي فيه الأكل والشرب وسائر أجزاء الإنفاق؛ ولأنه {عليه السلام قال: هي لهم في الدنيا ولنا في الآخرة}؛ فلم يجعل لنا فيها حظاً في الدنيا.**

المسألة السادسة: **إذا كان الإناء مصبباً بهما أو فيه حلقة مneathما، فقال مالك: لا يعجبني أن يشرب فيه، وكذلك المرأة تكون فيها الحلقة من الفضة لا يعجبني أن ينضر فيها وجهه، وقد كان عند أنسٍ إناء مصبب بالفضة. وقال:**

{لَقَدْ سَقَيْتُ فِيهِ النَّبِيًّا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -}. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: كَانَتِي فِيهِ حَلْقَةٌ حَدِيدٌ، فَأَرَادَ أَنِّي أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ حَلْقَةً فِصَّةً، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: لَا أَعِيْزُ شَيْئًا مِمَّا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . فَتَرَكَهُ.

المسألة السابعة: إِذَا لَمْ يَجْرِ اسْتِعْمَالُهَا لَمْ يَجْرِ افْتِنَاؤُهَا؛ لَأَنَّ مَا لَا يَجْوَزُ اسْتِعْمَالُهُ لَا يَجْوَزُ افْتِنَاؤُهُ كَالصَّنَمِ وَالظَّبْوُرِ. وَفِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا إِنَّ اللَّهَ يَلْرَمُ الْغَرْمَ فِي قِيمَتِهَا لِمَنْ كَسَرَهَا؛ وَهُوَ مَعْنَى قَاسِدٍ؛ فَإِنْ كَسَرَهَا وَاحِدٌ؛ فَلَا تَنَمَّ لِقِيمَتِهَا؛ وَلَا يَجْوَزُ تَقْوِيمُهَا فِي الرِّكَاةِ بِحَالٍ، وَعَيْنُ هَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَقَدْ بَيَّنَاهَا فِي الْمَسَائِلِ يَأْلَعُ مِنْ هَذَا.

الآية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَا يَمْلِكُ الدَّيْنَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}. وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ الشَّهَادَةَ مَنْصِبٌ عَظِيمٌ، وَوَلَيَّةُ كَرِيمَةٌ، فِيهَا تَنْفِيذُ قَوْلِ الْعَيْرِ عَلَى الْعِيْرِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا قَدْ عَلِمَهُ الشَّاهِدُ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَكُونُ قَطْعًا عِنْدَهُ، وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ ظَاهِرًا، وَذَلِكَ مُسْتَفْصَى فِي كُتُبِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُورَةُ الدُّخَانِ

[فِيهَا تَلَاثُ آيَاتٍ]

الآية الأولى قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ}. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلٌ.

المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ} يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِاللَّيْلِ، وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ مِنْهُ لَيْلَيَا وَمِنْهُ نَهَارَيَا وَمِنْهُ سَقْرِيٌّ وَحَصْرِيٌّ، وَمِنْهُ مَكِيٌّ وَمَدَنِيٌّ، وَمِنْهُ سَمَائِيٌّ وَأَرْضِيٌّ، وَمِنْهُ هَوَائِيٌّ؛ وَالْمُرَادُ هَاهُنَا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَيَّايسِ أَنَّهُ أَنْزَلَ جُمْلَةً فِي اللَّيْلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ تَرَلَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَحْوُ مَا فِي عِشْرِينَ عَامًا وَتَحْوِهَا.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {مُبَارَكَةٌ الْبَرَكَةُ}: هِيَ التَّمَاءُ وَالرِّيَادَةُ، وَسَمَّاها مُبَارَكَةً لِمَا يُعْطِي اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْمَنَازِلِ، وَيَغْفِرُ مِنَ الْحَطَايَا، وَيُقْسِمُ مِنَ الْحُظُوطِ، وَيَبْتَثُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَيُبَيِّنُ مِنَ الْحَيْرِ، وَهِيَ حَقِيقَةُ ذَلِكَ وَتَفْسِيرُهُ.

المسألة الثالثة: تَعْبِينُ هَذِهِ الْلَّيْلَةِ: وَجْهُهُوْرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ الصَّادِقِ الْقَاطِعِ: {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ} فَنَصَّ عَلَى أَنَّ مِيقَاتَ نُرُولِهِ رَمَضَانُ، ثُمَّ عَبَرَ عَنْ رَمَانِيَّةِ الْلَّيْلِ هَاهُنَا بِقَوْلِهِ: {فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ} فَمَنْ رَعَمَ أَنَّهُ فِي عَيْرِهِ فَقَدْ أَغْطَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ، وَلَيْسَ فِي لَيْلَةِ

النَّصْفِ مِنْ سَعْبَانَ حَدِيثٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، لَا فِي فَضْلِهَا، وَلَا فِي تَسْخِ الْأَجَالِ فِيهَا، فَلَا تُلْتَفِتُوا إِلَيْهَا.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَسْرِي بَعْبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَبَعُونَ}. فِيهَا مَسَأَلَات٢: **المسألة الأولى:** السُّرَى: سَيْرُ اللَّيلِ. وَالْإِذْلَاجُ: سَيْرُ السَّحْرِ، وَالإِسَادُ: سَيْرُهُ كُلِّهِ. وَالنَّاوِيْبُ: سَيْرُ النَّهَارِ. وَيُقَالُ: سَرَى وَاسْرَى، وَقَدْ يُصَافِي إِلَى اللَّيلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَاللَّيلُ إِذَا يَسْرِ} وَهُوَ يُسَرِّى فِيهِ، كَمَا قِيلَ: لَيْلٌ تَائِمٌ، وَهُوَ يُتَامُ فِيهِ؛ وَذَلِكَ مِنْ أَسْأَعَاتِ الْعَرَبِ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَسْرِي بَعْبَادِي لَيْلًا} أَمْرٌ بِالْخُروجِ بِاللَّيلِ، وَسَيْرُ اللَّيلِ يَكُونُ مِنَ الْحَوْفِ؛ وَالْحَوْفُ يَكُونُ مِنْ وَجْهِينَ: إِمَّا مِنَ الْعَدُوِّ فَيُنَاهِي اللَّيلَ سَيْرًا مُسْدَلًا، فَهُوَ مِنْ أَسْتَارِ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِمَّا مِنْ حَوْفِ الْمَسْقَةِ عَلَى الدَّوَابِ وَالْأَبَدَانِ يَحْرِرُ لَوْ جَذْبَ، فَيُنَاهِي السُّرَى مَصْلَحَةً مِنْ ذَلِكَ. وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُسَرِّى وَيُدْلُجُ وَيَتَرْفَقُ وَيَسْتَعْجِلُ قَدْرَ الْحَاجَةِ وَحِسْبَ الْعَجَلَةِ، وَمَا تَقْتَصِيهِ الْمَصْلَحَةُ. وَفِي جَامِعِ الْمُؤْطَلِ: {إِنَّ اللَّهَ رَفِيقُ يُحِبُّ الرِّفِيقَ، وَيُبَرِّضِي بِهِ، وَيُعِينُ عَلَيْهِ مَا لَا يُعِينُ عَلَى الْعُنْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَذِهِ الدَّوَابَ الْعَجَمَ فَإِنْزِلُوهَا مَبَارِلَاهَا، قَالَ كَاتِبُ الْأَرْضِ جَذْبَةً فَأَنْجُوا عَلَيْهَا بِنْفِيَهَا، وَعَلَيْكُمْ بِسَيْرِ اللَّيلِ فَإِنَّ الْأَرْضَ تَطْوِي بِاللَّيلِ مَا لَا تَطْوِي بِالنَّهَارِ، وَإِيَّاكُمْ وَالنَّعْرِيسَ عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ طُرُقُ الدَّوَابِ وَمَأْوَى الْحَيَّاتِ}.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ شَجَرَةَ الزَّرْقَومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ}. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: الزَّرْقُومُ: كُلُّ طَعَامٍ مَكْرُوهٍ، يُقَالُ: تَرْقُمَ الرَّجُلُ إِذَا تَنَاولَ مَا يَكْرُهُ. وَيُحَكَّى عَنْ يَعْصِمِهِمْ أَنَّ الزَّرْقُومَ هُوَ التَّمْرُ وَالرِّبْدُ بِلِسَانِ الْبَرَبِرِ، وَيَا لِلَّهِ وَلَهُدَا الْقَائِلِ وَأَمْتَالِهِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْكِتَابِ بِالْبَاطِلِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ،

المسألة الثانية: رُوِيَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَقْرَأَ رَجُلًا طَعَامَ الْأَثِيمِ فَلَمْ يَفْهَمْهَا؛ فَقَالَ لَهُ: طَعَامُ الْفَاجِرِ، فَجَعَلَهَا النَّاسُ قَرَاءَةً، حَتَّى رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: أَقْرَأَ ابْنَ مَسْعُودٍ رَجُلًا إِنْ شَجَرَةَ الزَّرْقُومَ طَعَامُ الْأَثِيمِ فَجَعَلَ الْبَرَجُلَ يَقُولُ: طَعَامُ الْبَيْتِيْمِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: طَعَامُ الْفَاجِرِ، فَقُلْتُ لِمَالِكَ: أَتَرَى أَنْ يَقُولَ كَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَرَوَى الْبَصْرِيُّونَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ بِمَا يُرَوِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَقَالَ ابْنُ سَعْبَانَ: لَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ مَالِكٍ إِنَّهُ لَا يُصَلِّي بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى بِهَا أَعَادَ صَلَاةَ لِلَّهِ كَانَ يَقْرَأُ بِالْتَّقْسِيرِ. وَقَدْ بَيَّنَا الْقَوْلَ فِي حَالِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَلَوْ صَحَّ قِرَاءَتُهُ لَكَاتَبُ الْقِرَاءَةِ بِهَا سُنَّةً، وَلَكِنَّ النَّاسَ أَصَافُوا إِلَيْهِ مَا لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ مَالِكُ: لَا يُقْرَأُ بِمَا يُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَالذِي صَحَّ عَنْهُ مَا

فِي الْمُصْحَفِ الْأَصْلِيِّ. فَإِنْ قِيلَ: فَفِي الْمُصْحَفِ الْأَصْلِيِّ قِرَاءَاتٌ وَاحْتِلَافَاتٌ
فِي أَيِّ يُقْرَأُ؟ قُلْنَا: وَهِيَ:

المسألة الثالثة: بِجَمِيعِهَا يَا جَمَاعَ مِنَ الْأُمَّةِ، فَمَا وُضِعَتْ إِلَّا لِحَفْظِ الْقُرْآنِ،
وَلَا كُتِبَتْ إِلَّا لِلقراءَةِ بِهَا، وَلَكِنْ لَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ يُعَيَّنَ الْمُقْرُوءُ بِهِ مِنْهَا، فَيُقْرَأُ
بِحَرْفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَأَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ إِلَّا يَخْرُجُ عَنْهَا، فَإِذَا
قَرَا أَيَّهُ بِحَرْفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَرَا الَّتِي بَعْدَهَا بِحَرْفِ أَهْلِ الشَّامِ كَانَ جَائِزًا،
وَإِنَّمَا صَبَطَ أَهْلُ كُلِّ بَلْدٍ قِرَاءَتَهُمْ بَنَاءً عَلَى مُصْحَفِهِمْ، وَعَلَى مَا تَقْلُوهُ عَنْ
سَلْفِهِمْ، وَالْكُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي تَفَسِيرِ قَوْلِهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - {أَنِّي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَخْرَفِ، فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا يَسِّرَ}.

سُورَةُ الْجَاثِيَةِ

[فِيهَا تِلْلَاتُ آيَاتٍ]

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ

اللَّهِ لِيَحْرِزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}. فِيهَا أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ تُرْوِلَهَا: رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَتَّمَ عُمَرَ
بْنَ الْخَطَابِ، فَهُمْ أَنْ يَبْطِلُنَّ بِهِ فَتَرَلَتِ الْآيَةُ. وَهَذَا لَمْ يَصِحَّ.

المسألة الثانية: فِي اغْرَابِهَا: اعْلَمُوا وَفَقِكُمُ اللَّهُ أَنَّ الْحَبَرَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
جَوَابَ هَذَا الْأَمْرِ، وَجَاءَ طَاهِرُهُ هَاهُنَا جَوَابًا مَجْزُورًا، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: قُلْ لِلَّذِينَ
آمَنُوا [أَغْفِرُوا] يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ. وَقَدْ بَيَّنَا فِي مُلْحَنَةِ
الْمُتَّفَقِّهِينَ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ} يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى
الرَّجَاءِ الْمُطْلُقِ، عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَيَّامُ عِبَارَةً عَنِ النَّعْمِ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
يَمْعَنِي الْحَوْفِ، وَيُعْبَرُ بِالْأَيَّامِ عَنِ النَّقْمِ، وَبِالْكُلِّ يَسْتَطِمُ الْكَلَامُ.

المسألة الرابعة: هَذَا مِنْ الْمَغْفِرَةِ وَشَبَهُهُ مِنْ الصَّقِحِ وَالْإِعْرَاضِ مَنسُوحٌ
بِآيَاتِ الْقِتَالِ، وَقَدْ بَيَّنَا فِي الْقِسْمِ التَّانِيِّ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ.

الآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا
تَشْيِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}. فِيهَا تِلْلَاتُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: الشَّرِيعَةُ فِي الْلُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ الْمَاءِ، صُرِبَتْ
مَنَلًا لِلطَّرِيقِ إِلَى الْحَقِّ لِمَا فِيهَا مِنْ عُدُوَّةِ الْمُؤْرِدِ، وَسَلَامَةِ الْمَصْدَرِ، وَحُسْنِهِ.

المسألة الثانية: فِي الْمُرَادِ بِهَا مِنْ وُجُوهِ الْحَقِّ. وَفِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَفْوَالٍ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَمْرَ الدِّينُ. التَّانِيُّ: أَنَّهُ السُّنَّةُ. التَّالِثُ: أَنَّهُ الْفَرَائِضُ. الرَّابِعُ: الْتَّبَيِّنُ.

وَهَذِهِ كَلِمَةُ أَرْسَلَهَا إِنْ لَمْ يَتَقْطَّنْ لِلْحَقَائِقِ، وَالْأَمْرُ يَرِدُ فِي الْلُّغَةِ بِمَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى النَّبَيَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِنْ يَعْوَا أَمْرٌ فَرْعَوْنَ وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ يَرْشِيدٌ}. وَالثَّانِي أَنَّهُ أَحَدُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ الَّذِي يُقَابِلُهُ النَّهْيُ، وَكَلَّا هُمَا يَصْحَّ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا هَاهُنَا، وَتَقْدِيرُهُ ثُمَّ جَعَلَنَا عَلَى طَرِيقَةٍ مِنَ الدِّينِ، وَهِيَ مِلْهُ الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {تُئْمِنُ أُوْجِنَّا إِلَيْكَ أَنْ أَتَيْعُ مِلْهَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}. وَلَا خَلَاقَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُعَاِزْ بَيْنَ الشَّرَائِعِ فِي التَّوْحِيدِ وَالْمَكَارِمِ وَالْمَصَالِحِ، وَإِنَّمَا خَالَفَ بَيْنَهَا فِي الْفُرُوعِ بِخَسْبٍ مَا عَلِمْهُ سُبْحَانَهُ.

المسألة الثالثة: طَرَّ بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شَرْعَ مِنْ قَبْلِنَا لَيْسَ بِشَرْعٍ لَنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَفْرَدَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَمَّةُهُ فِي هَذِهِ الْأَيْةِ بِشَرِيعَةٍ؛ وَلَا تُنْكِرُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَمَّةُهُ مُنْقَرِدَانِ بِشَرِيعَةٍ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا أَحْبَرَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْهُ مِنْ شَرْعٍ مَنْ قَبْلَنَا فِي مَعْرِضِ الْمَدْحُ وَالْتَّنَاءِ وَالْعِظَةِ، هَلْ يَلْزُمُ أَبْيَاعُهُ أَمْ لَا؟ وَلَا إِسْكَالَ فِي لُرُومِ ذَلِكَ، لِمَا بَيَّنَاهُ مِنَ الْأَدَلَةِ وَقَدَّمْنَاهَا هُنَّا وَفِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْبَيَانِ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ}. فِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {اجْتَرَحُوا} مَعْنَاهُ افْتَعَلُوا مِنَ الْجُرْحِ؛ وَصَرَبَ تَأْثِيرَ الْجُرْحِ فِي الْبَدَنِ كَثَاثِيرِ السَّيِّئَاتِ فِي الدِّينِ مَثَلًا، وَهُوَ مِنْ بَدِيعِ الْأَمْثَالِ.

المسألة الثانية: قَدْ بَيَّنَا مَعْنَى هَذِهِ الْأَيْةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَارِ} فَإِنَّهَا عَلَى مَسَاقِهَا، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهَا.

سُورَةُ الْأَخْقَافِ

[فِيهَا تِلَاثُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرْوَنِي مَادَا حَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}. فِيهَا تِلَاثُ مَسَائلٍ:

المسألة الأولى: فِي مَسَاقِ الْأَيْةِ، وَهِيَ أَشْرَفُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهَا اسْتَوْقَدَتْ أَدِلَّةَ الشَّرْعِ عَقْلِيَّهَا وَسَمِيعَهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرْوَنِي مَادَا حَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ} فَهَذِهِ بَيَانٌ لِأَدِلَّةِ الْعِقْلِ الْمُتَعَلَّقةِ بِالْتَّوْحِيدِ، وَحُدُودِ الْعَالَمِ، وَأَنْفَرَادِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْوُجُودِ وَالْخَلْقِ، ثُمَّ قَالَ: {أَتُنُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا} عَلَى مَا تَقُولُونَ، وَهَذِهِ بَيَانٌ لِأَدِلَّةِ السَّمْعِ فَإِنَّ مُدْرِكَ الْحَقِّ إِنَّمَا يَكُونُ بِدَلِيلِ الْعِقْلِ

أَوْ بِدَلِيلِ الشَّيْرِ حَسْبَمَا بَيْنَاهُ مِنْ مَرَاتِبِ الْأَدْلَةِ فِي كُتُبِ الْأَصْوْلِ، ثُمَّ قَالَ: {أَوْ أَثَارَةً مِنْ عِلْمٍ يَعْنِي أَوْ عِلْمٍ يُؤْتَرُ، أَوْ يُتَوَوَّى وَيُتَقْلَلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتُوبًا؛ فَإِنَّ الْمَنْقُولَ عَنِ الْحَفْطِ مِثْلُ الْمَنْقُولِ عَنِ الْكِتَبِ}.

المسألة الثانية: قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ قَوْلَهُ: {أَوْ أَثَارَةً مِنْ عِلْمٍ} يَعْنِي بِذَلِكَ عِلْمَ الْحَطَّ، وَهُوَ الصَّرْبُ فِي التُّرَابِ لِمَعْرِفَةِ الْكَوَافِنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ فِيمَا مَضَى مِمَّا عَابَ عَنِ الصَّارِبِ، وَأَسَدُوا دَلِيلَهُ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَصِحَّ. وَفِي مَسْهُورِ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {كَانَ مَبِينٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ يَخْطُطُ، فَمَنْ وَاقَقَ حَطَّهُ فَذَلِكَ} وَلَمْ يَصِحَّ أَيْضًا. وَأَخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ جَاءَ لِبَاحَةِ الصَّرْبِ بِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَئِمَّةِ كَانَ يَقْعُلُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: جَاءَ لِلَّهِيَّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {فَمَنْ وَاقَقَ حَطَّهُ فَذَلِكَ}. وَلَا سَيِّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ طَرِيقِ النَّبِيِّ الْمُتَقدِّمِ فِيهِ فَإِذَا لَا سَيِّلَ إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ: لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِّي الصَّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَا رَاجِرَاتُ الطَّيرِ مَا اللَّهُ صَانِعٌ وَحَقِيقَتُهُ عِنْدَ أَرْتَائِيهِ تَرْجُعُ إِلَى صُورِ الْكَوَاكِبِ، فَيَدْلِلُ مَا يَحْرُجُ مِنْهَا عَلَى مَا تَدْلِلُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْكَوَاكِبِ مِنْ سَعْدٍ أَوْ تَحْسُسٍ يَحْلِلُ بِهِمْ، فَصَارَ ظَنِّا مَبِينًا عَلَى طَنٍ، وَتَعْلَقَ بِأَمْرٍ غَائِبٍ قَدْ دَرَسْتُ طَرِيقَهُ، وَفَاتَ تَحْقِيقُهُ، وَقَدْ تَهَبَّ الشَّرِيعَةُ عَنْهُ، وَأَخْبَرَتْ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا احْتَصَّ اللَّهُ بِهِ، وَقَطَعَهُ عَنِ الْخَلْقِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ أَسْبَابٌ يَتَعْلَقُونَ بِهَا فِي دَرْكِ الْغَيْبِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَفَعَ تِلْكَ الْأَسْبَابَ، وَطَمَسَ تِلْكَ الْأَبْوَابَ، وَأَفَرَدَ نَفْسَهُ بِعِلْمِ الْغَيْبِ؛ فَلَا يَجُوزُ مُرَاخِمَتُهُ فِي ذَلِكَ، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ دَعْوَاهُ، وَطَلْبُهُ عَنَاءً لَوْلَمْ يَكُنْ فِيهِ تَهْيَى، فَإِذَا قَدْ وَرَدَ النَّهْيُ قَطْلُبُهُ مَعْصِيَةً أَوْ كُفْرٍ يَحْسَبِ قَصْدِ الطَّالِبِ.

المسألة الثالثة: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُبِقْ مِنَ الْأَسْبَابِ الدَّالَّةِ عَلَى الْغَيْبِ الَّتِي أَذَنَ فِي التَّعْلِقِ بِهَا وَالْإِسْتِدَالَلِ مِنْهَا إِلَّا الرُّوَايَا، فَإِنَّهُ أَذَنَ فِيهَا وَأَخْبَرَ أَنَّهَا جُزْءٌ مِنِ النَّبِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْقَالُ. فَأَمَّا الطَّيْرُ وَالرَّجْرُ فَإِنَّهُ يَهُى عَنْهُمَا. وَالْقَالُ هُوَ الْإِسْتِدَالَلِ بِمَا يَسْتَمِعُ مِنْ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُرِيدُ مِنْ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ حَسَنًا، فَإِنْ سَمِعَ مَكْرُوهًا فَهُوَ تَطْيِيرٌ، وَأَمْرُ الْشَّرْعِ يَأْنِي بِفَرَّخٍ بِالْقَالِ، وَيَمْضِي عَلَى أَمْرِهِ مَسْرُورًا بِهِ. فَإِذَا سَمِعَ الْمَكْرُوهَ أَغْرَضَ عَنْهُ وَلَمْ يَرْجِعْ لِأَجْلِهِ، وَقَالَ كَمَا عَلِمَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {اللَّهُمَّ لَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ، وَلَا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا إِلَهٌ غَيْرُكَ}. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْأَدَبِاءِ: الْفَالِلُ وَالرَّجْرُ وَالْكَهَانُ كُلُّهُمْ مُصَلَّلُونَ وَدُونَ الْغَيْبِ أَقْفَالُ وَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْقَالِ، فَإِنَّ الشَّرْعَ اسْتِشَاءُ، وَأَمْرَ بِهِ، قَلَّا يُقْبَلُ مِنْ هَذَا الشَّاعِرِ مَا نَظَمَهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ تَكَلَّمُ بِجَهْلٍ؛ وَصَاحِبُ الشَّرْعِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ تَلَاثُونَ شَهْرًا}. رُوِيَ أَنَّ امْرَأً تَرَوَّجَتْ فَوَلَدَتْ لِسِنَةً أَشْهُرٌ مِنْ يَوْمٍ رُّوِجَتْ، فَأَتَى بِهَا عُنْمَانٌ فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُنْمَانَ: إِنَّهَا أَنْ تُحَاكِمُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَحْكِيمَكُمْ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ تَلَاثُونَ شَهْرًا}. وَقَالَ: "وَالوَالَّدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَاةَ" فَالْحَمْلُ سِنَةٌ أَشْهُرٌ، وَالْفِصَالُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ شَهْرًا؛ فَحَلَى سَبِيلَهَا. فِي رِوَايَةٍ أَنَّ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لَهُ ذَلِكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بِيَانُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَهُوَ أَسْتِبْاطٌ بَدِيعٌ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيَوْمَ يُعَرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهِبُتْ طَبَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالَّيَوْمَ تُحْرَوْنَ عَذَابَ الْهُوَنِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكِرُونَ فِي الْأَرْضِ يَعِيرُ الْحَقَّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسِقُونَ}. فِيهَا مَسَالَاتٌ:

المسألة الأولى: لِإِخْلَافِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْكُفَّارِ يَصِنُّ الْقُرْآنَ، لِقَوْلِهِ فِي أَوْلَاهَا: {وَيَوْمَ يُعَرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ}، إِيَّاهُمْ قَيْقَالُ لَهُمْ: أَذْهِبُتْ طَبَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا، يُرِيدُ أَنْ فَتَّسِمُوهَا فِي الْكُفُرِ بِاللَّهِ وَمَعْصِيَتِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ الطَّبَيْبَاتِ مِنْ الْحَلَالِ وَاللَّذَّاتِ، وَأَمَرَ بِإِسْتِعْمَالِهَا فِي الطَّاعَاتِ، فَصَرَّفَهَا الْكُفَّارُ إِلَى الْكُفُرِ فَأَوْعَدُهُمُ اللَّهُ بِمَا أَخْبَرَهُمْ، وَقَدْ يَسْتَعْمِلُهَا الْمُؤْمِنُ فِي الْمَعَاصِي، يَدْخُلُ فِي وَعِدِّ آخَرَ وَتَالَهُ آيَةً أُخْرَى بِرَجَاءِ الْمَغْفِرَةِ، وَيَرْجِعُ أَمْرَهُ إِلَى الْمَسْبِيَّةِ، فَيُنَقَّدُ اللَّهُ فِيهِ مَا عَلِمَهُ مِنْهُ وَكَتَبَهُ لَهُ.

المسألة الثانية: رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَقِي جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ ابْتَاعَ لَحْمًا بِدِرْهَمِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: {أَذْهِبُتْ طَبَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا} وَهَذَا عِتَابٌ مِنْهُ لَهُ عَلَى التَّوْسُعِ بِإِتْبَاعِ الْلَّحْمِ وَالْخُرُوجِ عَنْ حِلْفِ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ؛ فَإِنَّ تَعَاطِي الطَّبَيْبَاتِ مِنْ الْحَلَالِ تَسْتَشِرِي لَهَا الطَّبَاعُ، وَتَسْتَمِرُ عَلَيْهَا الْعَادَةُ، فَإِذَا فَقَدْتَهَا اسْتَسْهَلتَ فِي تَحْصِيلِهَا بِالشَّيْهَاتِ، وَحَتَّى تَقَعَ فِي الْجَرَامِ الْمَحْضِ بِعَلَيَّةِ الْعَادَةِ، وَاسْتَشَرَاهُ الْهَوَى عَلَى النَّفْسِ الْأَمَارَةِ بِالسُّوءِ، فَأَخَذَ عُمَرُ الْأَمْرَ مِنْ أَوْلِهِ، وَحَمَاهُ مِنْ أَمْبَادِهِ كَمَا يَفْعُلُهُ مِثْلُهُ، وَالَّذِي يَصْبِطُ هَذَا الْبَاتِ وَيَحْفَظُ قَاتُونَهُ: عَلَى الْمَزْءُ أَنْ يَأْكُلَ مَا وَجَدَ طَبَيْبًا كَيْاً أَوْ قَفَارًا، وَلَا يَتَكَلُّ الطَّبَيْبَ، وَيَتَخَدِّهُ عَادَةً؛ وَقَدْ كَانَ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - يَشْبَعُ إِذَا وَجَدَهُ وَيَصْبِرُ إِذَا عَدِمَ، وَيَأْكُلُ الْحَلَوَى إِذَا قَدَرَ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبُ الْعَسَلَ إِذَا اتَّفَقَ لَهُ، وَيَأْكُلُ الْلَّحْمَ إِذَا تَبَسَّرَ، وَلَا يَعْتِمِدُهُ أَصْلًا، وَلَا يَجْعَلُهُ دَيْدَنًا، وَمَعِيشَةُ الْبَيْيِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - مَعْلُومَةٌ، وَطَرِيقَةُ أَصْحَابِهِ بَعْدَ مَنْقُولَهُ، فَأَمَّا الْيَوْمَ عِنْدَ اسْتِبْلَاءِ الْحَرَامِ، وَفَسَادِ الْخُطَامِ، فَالْخَلَاصُ عَسِيرٌ وَاللَّهُ يَهُدُ الْأَحْلَاصَ، وَبُعْنَى عَلَى الْخَلَاصِ بِرَحْمَتِهِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابَ قَدِمَ عَلَيْهِ تَابِسٌ مِنْ الْعَرَاقِ فَرَأَى الْقَوْمَ كَأَنَّهُمْ يَتَقَرَّزُونَ فِي الْأَكْلِ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ؟ وَلَوْ شِئْتَ أَنْ يُدَهْمَقُ لِي كَمَا يُدَهْمَقُ

لَكُمْ، وَلَكُنَا نَسْتَبِقُكُمْ مِنْ دُنْيَا نَا مَا نَجِدُهُ فِي آخِرِنَا أَلَمْ تَسْمَعُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ قَوْمًا فَقَالَ: {أَذْهَبْنِمْ طَبِيبَاتِكُمْ فِي حَيَاةِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْنِمْ بِهَا}.

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

[فِيهَا تِلْكُ آيَاتٌ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَإِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا فَصَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَنْخَيْنِمُوهُمْ فَشَدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَصَعَّدَ الْجَرْبُ أَوْرَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَا يَتَصَرَّمُهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُو بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِيْنَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضْلَلَ أَعْمَالَهُمْ}. فِيهَا تِسْعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: في إعرابها: قَالَ الْمُعْرِبُونَ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُصْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ، تَقْدِيرُهُ قَاصِرُبُوا الرِّقَابَ صَرْبًا. وَعِنْدِي أَنَّهُ مُقْدَرٌ بِقَوْلِكَ: افْصِدُوا صَرْبَ الرِّقَابِ، وَكَذَلِكَ فِيمَ قَوْلِهِ: {فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً} مَعْنَاهُ افْعَلُوا ذَلِكَ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي رِسَالَةِ الْإِلْجَاءِ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {الَّذِيْنَ كَفَرُوا}: فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ الْمُشْرِكُونَ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. التَّانِيَةُ كُلُّ مَنْ لَا عَهْدَ لَهُ وَلَا ذَمَّةً؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِعُمُومِ الآيَةِ فِيهِ.

المسألة الثالثة: في الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {صَرْبَ الرِّقَابِ} قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ الْقِتَالُ، قَالَهُ السَّدِيْقُ. التَّانِيُّ: أَنَّهُ قَتْلُ الْأَسِيرِ صَبَرًا. وَالْأَظَهَرُ أَنَّهُ فِي الْقِتَالِ، وَهُوَ الْلَّقَاءُ، وَإِنَّمَا نَسْتَفِيدُ قَتْلَ الْأَسِيرِ صَبَرًا مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَهُ وَأَمْرِهِ بِهِ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى. {حَتَّى إِذَا أَنْخَيْنِمُوهُمْ فَشَدُّوا الْوَثَاقَ} قَدْ تَقْدَمَ تَفْسِيرُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْقَالِ. الْمَعْنَى أَفْتُلُوْهُمْ حَتَّى إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ، وَأَحَدُهُمْ مَنْ بَقَيَ فَأَوْتُلُوْهُمْ شَدًا؛ فَإِمَّا أَنْ تَمُّنُوا عَلَيْهِمْ قَتْلُلُقُوْهُمْ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَإِمَّا أَنْ تُقَادُوْهُمْ وَهِيَ:

المسألة الخامسة: كَمَا قَعَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِأَيِّ عِزَّةٍ وَبِشَمَامَةٍ. وَقَالَ مُقاَطِلُ: هُوَ الْعِنْقُ، وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ: قَاتَ الْإِسْقَاطَ وَالتَّرْكَ مَعْنَى، وَالْعِنْقَ مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ فِي الْعِنْقِ مَعْنَى التَّرْكِ فَلَيْسَ حُكْمُهُ.

المسألة السادسة: {حَتَّى تَصَعَّدَ الْجَرْبُ أَوْرَارَهَا}، وَيَعْنِي تَقْلَاهَا، وَعَبَرَ عَنْ السَّلَاحِ بِهِ لِتَقْلِ حَمْلِهَا، وَفِي ثَلَاثَةِ أَفْوَالٍ: أَحَدُهَا حَتَّى يُؤْمِنُوا وَيَذْهَبَ الْكُفَّرُ.

قَالَهُ الْقَرَاءُ. التَّانِي حَتَّى يُسْلِمَ الْحَلْقُ؛ قَالَهُ الْكَلِبِيُّ. التَّالِثُ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ؛ قَالَهُ مُجَاهِدُ.

المُسَأْلَةُ السَّابِعَةُ احْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ هَلْ هِي مَنْسُوَخَةٌ أَوْ مُحَكَّمَةٌ؟ فَقَيْلَ: هِي مَنْسُوَخَةٌ بِقَوْلِهِ: {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُّكُمُوهُمْ}؛ قَالَهُ السَّيِّدِيُّ. التَّانِيُّ: أَنَّهَا مَنْسُوَخَةٌ فِي أَهْلِ الْأَوْتَانِ فَإِنَّهُمْ لَا يُعَاهِدُونَ. وَقَيْلَ: إِنَّهَا مُحَكَّمَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ قَالَهُ الصَّحَّاْكُ. التَّالِثُ أَنَّهَا مُحَكَّمَةٌ بَعْدَ الْإِنْخَانِ؛ قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيرَ، لِقَوْلِهِ: {مَا كَانَ لِبَيْتِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ}. وَالْتَّحْقِيقُ الصَّحِيحُ أَنَّهَا مُحَكَّمَةٌ فِي الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ، حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي الْقِسْمِ التَّانِيِّ.

المُسَأْلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي التَّنْقِيْحِ: اعْلَمُوا وَفَقِكُمُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَمْهَاتِ الْآيَاتِ وَمُحَكَّمَاتِهَا؛ أَمْرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيهَا بِالْقِتَالِ، وَبَيْنَ كَيْفِيَّتِهِ كَمَا بَيَّنَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَاصْرُبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاصْرُبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَيَانٍ} حَسْبَمَا تَقْدِيمَ بَيَانُهُ فِي الْأَنْقَالِ؛ فَإِذَا تَمَكَّنَ الْمُسْلِمُ مِنْ عُنْقِ الْكَافِرِ أَجْهَرَ عَلَيْهِ، وَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْ ضَرْبِ بَيْدِهِ الَّتِي يَدْفَعُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَيَتَنَاهُ بِهَا قِتَالَ عَيْرِهِ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ إِلَّا ضَرَبَ فَرَسَةَ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مُرَادِهِ فَيَصِيرُ حِينَئِذٍ رَاجِلاً مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ، فَإِنْ كَانَ قَوْقَهُ قَصْدَ مُسَاوَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ قَصْدَ حَطِّهِ، وَالْمَطْلُوبُ تَقْسِيْمُهُ، وَالْمَالُ اغْلَاءُ كَلْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمَّا أَمْرَ بِالْقِتَالِ أَوْلًا، وَعَلِمَ أَنْ يُسْتَبَلِّعُ إِلَى الْإِنْخَانِ وَالْغَلَبَةِ بَيْنَ سُبْحَانَهُ حُكْمَ الْعَلَيْةِ بِشَدَّ الْوَتَاقِ، فَيَتَحَيَّرُ حِينَئِذٍ الْمُسْلِمُونَ بَيْنَ الْمَنَّ وَالْفَدَاءِ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَيْنَةَ: إِنَّمَا لَهُمُ الْقَتْلُ وَالْإِسْتِرْقَاقُ؛ وَهَذِهِ الْآيَةُ عِنْدَهُ مَنْسُوَخَةٌ. وَالصَّحِيحُ إِحْكَامُهَا؛ فَإِنْ شَرِوطَ النَّسْخِ مَعْدُومَةٌ فِيهَا مِنَ الْمُعَارِضَةِ، وَتَحْصِيلِ الْمُتَقْدِمِ مِنَ الْمُتَّاَخِرِ، وَقَوْلُهُ: {فَإِمَّا تَشَقَّقُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدُوهُمْ مِنْ حَلْقَهُمْ لَعْلَهُمْ يَذَكُرُونَ} فَلَا حُجَّةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّشْرِيدَ قَدْ يَكُونُ بِالْمَنَّ وَالْفَدَاءِ وَالْقَتْلِ، فَإِنْ طَوْقَ الْمَنَّ يُثْقِلُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ، وَيَدْهُبُ بِتَفَاسِيْرِ نُفُوسِهِمْ، وَالْفَدَاءُ يُحْجِفُ يَامِوْهُمْ؛ {وَلَمْ يَهُلْ الْعَبَاسُ تَحْتَ ثَقْلِ فِدَاءٍ بَدْرَ حَتَّى أَدَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -}، وَأَمَّا قَوْلُهُ: {أَفْتُلُوا إِلَيْهِ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُّكُمُوهُمْ} فَقَدْ قَالَ: وَأَخْصُرُوهُمْ؛ فَأَمْرَ بِالْأَخْذِ كَمَا أَمْرَ بِالْقَتْلِ. فَإِنْ قَيْلَ: أَمْرَ بِالْأَخْذِ لِلْقَتْلِ. قُلْنَا: أَوْ لِلْمَنَّ وَالْفَدَاءِ. وَقَدْ عَصَدَتِ السَّنَةُ ذَلِكَ كُلُّهُ؛ قَرَوْيُ مُسْلِمٌ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} - أَخَذَ مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ جَارِيَّةً فَقَدَى بِهَا تَائِسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ هَبَطَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَوْمًا، فَأَخَذَهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَنْ عَلَيْهِمْ {، وَقَدْ مَنَّ عَلَى سَبِيلِهِ وَهَا زِنَ، وَقَتَلَ النَّصْرُ بْنَ الْحَارِثَ صَبَرًا فَقَالَتْ أَخْنَهُ قَيْلَةُ تَرْشِيهِ: يَا رَاكِبَ إِنَّ الْأَثْيَلَ مَطْلَبَهُ مِنْ صُنْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُؤَفِّقٌ أَبْلَغْ بِهَا مَيَّنًا أَنَّ تَجْهِيَّهُ مَا إِنْ تَرَالُ بِهَا النَّجَائِبَ تَحْقِيقُ مِنِي إِلَيْهِ وَعَبْرَةً مَسْفُوَحَةً جَادَتْ بِوَاكِفَهَا وَأَخْرَى تَحْكُمُ فَلَيْسَ مَعْنَى النَّصْرِ إِنْ تَأْدِيَتْهُ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مَيْتًا أَوْ يَنْطِقُ أَمْمَهُ}

وَلَأَنَّكَ صِنْعَةَ كَرِيمَةٍ فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُغْرِقٌ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْمَتْنَاهُ
وَرُبَّمَا مِنْ الْفَتَنِ وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْتَقُ لَوْ كُنْتَ قَائِلَ فِدْيَةً لِفَدْيَتِهِ يَأْعِزُّ مَا يُعْلَى
بِهِ مَنْ يُنْفِقُ وَالنَّصْرُ أَقْرَبُ مِنْ أَسْرَتْ قَرَابَةً وَأَحْقَفُهُمْ لَوْ كَانَ عَنْقُ يُعْتَقُ طَلْثَ
رِمَاحُ بَنِي أَبِيهِ تَنُوشُهُ لِلَّهِ أَرْحَامُ هُنَاكَ تُشَقِّقُ صَبَرًا يُقَادُ إِلَى الْمَنِيَّةِ مَنْعَبًا
رَسْفَ الْمُقَيْدِ وَهُوَ عَانِ مُوْتَقُ فَالنَّظَرُ إِلَيِّ الْإِمَامِ حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي مَسَائِلِ
الْخِلَافِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: {حَتَّىٰ تَصَعَّدَ الْحَرْبُ أَوْرَارَهَا} فَمَعْنَاهُ عِنْدَ قَوْمٍ
حَتَّىٰ تَصَعَّدَ الْحَرْبُ أَتَامَهَا يُرِيدُونَ يَانِ يُسْلِمَ الْكُلُّ، فَلَا يَبْقَى كَافِرٌ وَبِوَوْلٍ مَعْنَاهُ
إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ حَتَّىٰ يَنْقِطَعَ الْجِهَادُ؛ وَدَلِيلُكَ لَا يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ:
{لِقَوْلِهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْحَيْلُ مَعْقُودٌ فِي تَوَاصِيَهَا الْحَيْرُ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ؛ الْأَجْرُ وَالْمَعْنَمُ}. وَمَنْ ذَكَرَ تُرْوَلَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ مَا
رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ لَا يَبْقَى كَافِرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا جُرْيَةٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَبْقَى مَنْ
لَا كِتَابٌ لَهُ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ حِزْرَيْهُ فِي أَصْحَاحِ الْقَوْلَيْنِ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ ذَلِكَ فِي كِتَبِ
الْحَدِيثِ.

المسالة التاسعة: في تتميم القول: قالَ الْحَسَنُ وَعَطَاءُ: فِي الْآيَةِ تَقْدِيمُ
وَتَأْخِيرٍ: الْمَعْنَى فَصَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّىٰ تَصَعَّدَ الْحَرْبُ أَوْرَارَهَا، فَإِذَا أَنْخَنْمُوهُمْ
فَشَدُوا إِلَوَاقَ

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ الْأَسِيرَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَاجَجِ أَنَّهُ دَفَعَ أَسِيرًا إِلَى عَبْدِ
اللهِ بْنِ عُمَرَ لِيُقْتَلَهُ، فَأَبَى وَقَالَ: لَيْسَ بِهَذَا أَمْرَنَا اللَّهُ، وَقَرَأَ: {حَتَّىٰ إِذَا
أَنْخَنْمُوهُمْ فَشَدُوا إِلَوَاقَ}. قُلْنَا: قَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- وَفَعَلَهُ، وَلَيْسَ فِي تَفْسِيرِ اللَّهِ لِلْمَنْ وَالْفِدَاءِ مِنْ عَيْرِهِ؛ فَقَدْ بَيَّنَ اللَّهُ فِي
الرِّثَا حُكْمَ الْجَلْدِ، وَبَيَّنَ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حُكْمَ الرَّجْمِ؛ وَلَعَلَّ ابْنَ
عُمَرَ كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ يَدِ الْحَاجَجِ فَاغْتَدَرَ بِمَا قَالَ، وَرَبِّكَ أَعْلَمُ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ}. احْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ افْتَنَحَ تَافِلَةً مِنْ صَوْمَ أَوْ صَلَاةً، ثُمَّ
أَرَادَ تَرْكَهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ ذَلِكَ. وَقَالَ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ
إِبْطَالٌ لِعَمَلِهِ الَّذِي انْعَقَدَ لَهُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ تَطْوِعٌ فَالرَّامَةُ إِيَّاهُ يُخْرِجُهُ
عَنِ الطَّوَاعِيَةِ. قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ، فَإِذَا شُرِّعَ لَزَرْمَهُ
كَالشُّرُوعِ فِي الْمُعَامَلَاتِ. التَّانِي: أَنَّهُ لَا تَكُونُ عِبَادَةٌ بِعَيْضٍ رَكْعَةٌ وَلَا بَعْضٍ يَوْمٍ
فِي صَوْمٍ؛ فَإِذَا قَطَعَ فِي بَعْضِ الرَّكْعَةِ أَوْ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ أَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُعْتَدُ بِهِ
تَاقْضَ الْاجْمَاعِ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَقَدْ تَقْضَ الْإِلْزَامَ، وَذَلِكَ مُسْتَفْصَصٌ
فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا تَهُنُوا وَتَذَوَّعُوا إِلَى السَّلِيمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ
مُعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}. قَدْ بَيَّنَ حُكْمَ الصَّلِحِ مَعَ الْأَعْدَاءِ فِي سُورَةِ
الْأَنْفَالِ. وَقَدْ تَهَى اللَّهُ تَعَالَى [هَا هُنَا] عَنْهُ مَعَ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ لِلْكُفَّارِ، وَذَلِكَ بَيْنَ

وَإِنَّ الصُّلُحَ إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ لَهُ وَجْهٌ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَيْهِ، وَيُفِيدُ فَائِدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَرَبَّ عَيْزُرَةٍ، وَلَا حَيْزَرٌ إِلَّا حَيْزُرٌ.

سُورَةُ الْفَتْحِ

[فِيهَا خَمْسُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنْ الْأَعْرَابِ سَيِّدُنَا وَرَبُّنَا إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ إِنَّ نُطْبِعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنَّنَّنَّتَوَلُوا كَمَا تَوَلُّتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}. فِيهَا خَمْسُ مَسِيَّاً إِلَّا:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ {قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ} قِيلَ: هُمُ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنِ الْحَدِيثَيْةِ، وَهُمْ خَمْسُ قَبَائِلَ: جُهَيْنَةُ، وَمُرَيْبَةُ، وَأَشْبَعَةُ، وَعَفَّارُ، وَأَسْلَمُ: {سَيِّدُنَا وَرَبُّنَا إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بَأْسٍ شَدِيدٍ} وَهِيَ:

المسألة الثانية: فِي تَعْبِينِهِمْ ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: أَحَدُهَا أَنَّهُمْ قَارِسُونَ وَالرُّومُ. التَّالِي أَنَّهُمْ بَنُو حَنِيفَةَ مَعَ مُسَيْلَمَةَ الْكَذَابِ. التَّالِي أَنَّهُمْ هَوَازِنُ وَغَطَّافَانُ يَوْمَ حُنَيْنٍ: تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ؛ وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُمْ بِالْيَمَامَةِ لَا بِقَارِسَ وَلَا بِالرُّومِ وَهِيَ:

المسألة الثالثة: لَأَنَّ الَّذِي تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقِتَالُ حَتَّى يُسْلِمَ مِنْ عَيْرٍ قِبْلَ حِرْيَةٍ هُمُ الْعَرَبُ فِي أَصْحَاحِ الْأَفْوَالِ وَالْمُرَتَّدُونَ. فَأَمَّا قَارِسُونَ وَالرُّومُ فَلَا يُقَاتِلُونَ حَتَّى يُسْلِمُوا؛ بَلْ إِنَّهُمْ بَدَلُوا الْحِرْيَةَ فِيلَتْ مِنْهُمْ، وَجَاءَتِ الْآيَةُ مُعْجِزَةً لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِخْبَارًا بِالْغَيْبِ الْأَتِيِّ، وَهِيَ:

المسألة الرابعة: وَدَلَّتْ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَهِيَ:

المسألة الخامسة: لَأَنَّ الدَّاعِي لَهُمْ كَانَ أَبَا بَكْرٍ فِي قِتَالِ بَنِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ اسْتَخْلَفَ عُمَرَ، وَعُمَرُ كَانَ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى قِتَالِ قَارِسِينَ وَالرُّومِ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ تَحْتَ لِوَائِهِ [وَأَحَدَ سَهْمَهُ مِنْ عَيْنِمَيْهِ وَاسْتَوَلَدَ حَنِيفَةُ الْحَنِيفَيَّةُ وَلَدَهُ مُحَمَّدًا]، وَلَوْ كَانَتْ إِمَامَةُ بَاطِلَةً وَعَيْمَةً حَرَاماً لَمَا جَازَ عِنْدَهُمْ وَطَءَ عَلَيْ لَهَا؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مَغْصُومٌ مِنْ جَمِيعِ الدُّنُوبِ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُذْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعْذِبُهُ عَذَابًا أَلِيمًا} وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ النُّورِ بِيَأْثِرِهَا، وَالْمَرَادُ بِهَا هَاهُنَا الْجِهَادُ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَذِي مَعْكُوفًا أَنْ يَنْلُغَ مَحْلُهُ وَلَوْلَا رِحَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتُ لَمْ

تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْهِيْرُهُمْ فَتُنْصِيْكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَرَيَّلُوا لَعْدَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}. فِيهَا حَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا} يَعْنِي قَرِبُّهُمْ بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تَرَكَتْ فِيهِمْ، وَالْقِصَّةَ مَحْصُوصَةٌ بِهِمْ، فَلَا يَدْخُلُ عَيْرُهُمْ مَعَهُمْ؛ مَنْعُوا النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ فِي عَرْزَوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَمَنْعُوا الْهَدْيَيْ وَحَبْسُوهُ عَنْ أَنْ يَبْلُغَ مَحْلَهُ؛ وَهَذَا كَانُوا لَا يَعْتَقِدُونَهُ، وَلَكِنَّهُمْ حَمَلُوكُمُ الْأَنْفَةُ، وَدَعَتْهُمْ حَمِيمَةُ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى أَنْ يَفْعَلُوا مَا لَا يَعْتَقِدُونَ دِيَنًا، فَوَيَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَتَوَعَّدُهُمْ عَلَيْهِ، وَأَدْخَلَ الْأَنْسَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِبَيَانِهِ وَوَعْدِهِ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَنْ يَبْلُغَ مَحْلَهُ} فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا مَنْحُرُّهُ. التَّانِي: الْحَمْرُ؛ قَالَهُ النَّسَافِيُّ. وَكَانَ الْهَدْيُ سَبْعِينَ بَدَنَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُهُ جَعَلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ مَحْلًا لِلْعَدْرِ، وَنَحَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابُهُ فِيهِ يَادِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَبُولُهُ وَإِبْقَائِهِ سُنَّةً بَعْدَهُ لِمَنْ حُسِنَ عَنْ الْبَيْتِ وَصُدِّكَمَا صُدَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٍ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ} بِمَكَّةَ، فَخِيفَ وَطُوْكُمْ لَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِأَدْخَلَنَاهُمْ عَنْوَةً، وَمَلَكُوكُمُ الْبَلَادَ قَسْرًا، وَلَكِنَّا صُنَّا مِنْ كَانَ [فِيهَا] يَكْتُمُ إِيمَانَهُ حَوْفًا، وَهَذَا حُكْمُ اللَّهِ وَحِكْمَتُهُ، وَلَا اغْتَرَاضَ عَلَيْهِ فِيهِ قَائِمَةٌ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا فَعَلَ بَعْصُهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ عَجْزٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ حِكْمَةٍ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {بِغَيْرِ عِلْمٍ} تَفْصِيلٌ لِلصَّاحَابَةِ، وَإِحْبَارٌ عَنْ صِفَتِهِمُ الْكَرِيمَةُ مِنْ الْعَفَّةِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَالْعُصْمَةُ عَنِ التَّعْدِيِّ، حَتَّى إِنَّهُمْ لَوْ أَصَابُوا مِنْ أُولَئِكَ أَحَدًا لَكَانَ مِنْ عَيْرِ قَضَدٍ، وَهَذَا كَمَا وُصِّفَتِ الْتَّمْلُهُ عَنْ جُنْدِ سُلَيْمَانَ فِي قَوْلِهَا: {لَا يَحْطِمُنَّكُمْ سَلَيْمَانٌ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي سُورَةِ الْتَّمْلِ.

المسألة الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَوْ تَرَيَّلُوا} يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ لَعْدَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا. تَبَيَّنَهُ عَلَى مُرَاعَاةِ الْكَافِرِ فِي حُرْمَةِ الْمُؤْمِنِ إِذَا لَمْ تُمْكِنْ إِذَا يَهُ الْكَافِرِ إِلَّا بِإِذَا يَهُ الْمُؤْمِنِ. وَقَالَ أَبُو رَيْدٍ: قُلْتَ لِابْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا فِي الْمُبَشِّرِكِينَ فِي حِصْنٍ مِنْ حُصُونِهِمْ حَصَرَهُمْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَفِيهِمْ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَسَارِيَ فِي أَيْدِيهِمْ؛ أَيْخَرِقُ هَذَا الْحِصْنَ أَمْ لَا يَخَرِقُ؟ قَالَ: سَمِعْتَ مَا لِكَ وَسَأَلَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمُبَشِّرِكِينَ [يَرْمُونَ] فِي مَرَاكِبِهِمْ أَخْذُوا أَسَارِيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [وَأَدْرَكُهُمْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ فَأَرَادُوا أَنْ يُخْرِقُوهُمْ وَمَرَاكِبِهِمْ بِالنَّارِ] وَمَعَهُمُ الْأَسَارِيَ فِي مَرَاكِبِهِمْ، وَقَالَ: فَقَالَ مَا لِكُ:

لَا أَرِيْ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى لِأَهْلِ مَكَّةَ: {لَوْ تَرَيْلُوا لَعَذَّبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا إِلَيْمًا}. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّ مَعْنَاهُ لَوْ تَرَيْلُوا عَنْ بُطُونِ النِّسَاءِ وَأَصْلَابِ الرِّجَالِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنْ تَطْئُوهُمْ فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ} وَهُوَ فِي صُلْبِ الرَّجُلِ لَا يُوْطَأُ وَلَا تُصِيبُ مِنْهُ مَعَرَّةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ صَرَّخَ فَقَالَ: {وَلَوْلَا رَحْمَانٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْئُوهُمْ} وَذَلِكَ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى مَا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ وَصُلْبِ الرَّجُلِ؛ وَإِنَّمَا يَنْطَلِقُ عَلَى مِثْلِ الْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنِ هِشَامَ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَأَبِي جُنْدُلَ بْنِ سُهَيْلَ، وَكَذِيلَ كَذِيلَ مَالِكٍ. وَقَدْ حَاصَرْتَا مَدِينَةَ لِلرُّومَ، فَجَبَسَ عَنْهُمُ الْمَاءَ، فَكَانُوا يُنْزَلُونَ إِلَيْهِمُ الْمَاءَ يَسْتَقُونَ لَهُمُ الْمَاءَ، فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى رَمْبِيهِمْ بِالثَّبِيلِ، فَيَخْصُلُ لَهُمُ الْمَاءُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِنَا. وَقَدْ جَوَرَ أُبُو حَبِيبَةَ وَأَصْحَابَهُ وَالْتَّوْرِيَ الرَّمِيَ فِي حُصُونِ الْمُسْرِكِينَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ وَأَطْفَالَهُمْ، وَلَوْ تَرَسَ كَافِرٌ بِوَلَدِ مُسْلِمٍ رُمِيَ الْمُسْرِكُ وَإِنْ أُصِيبَ أَحَدٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَلَا دِيَةَ فِيهِ وَلَا كَفَارَةً. وَقَالَ التَّوْرِيُّ: فِيهِ الْكَفَارَةُ وَلَا دِيَةَ لَهُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِنَا: وَهَذَا ظَاهِرٌ: فَإِنِ الْيَوْمَ صَلَّى إِلَى الْمُبَاتِحِ بِالْمَحْظُورِ لَا يَجُوزُ، وَلَا سِيمَاءَ يُرْوِحُ الْمُسْلِمَ، فَلَا قَوْلٌ إِلَّا مَا قَالَهُ مَالِكٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولُهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمَّنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُؤَصِّرِينَ لَا تَحَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولُهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ} وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَرَى أَنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطْلُوفُ، فَأَنْذَرَ أَصْحَابَهُ بِالْعُمْرَةِ، وَجَرَحَ فِي الْفَوْقَانِ وَأَرْبَعِ عِمَاتٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَمَا تَبَيَّنَ قُرْشِيٌّ، حَتَّى أَتَى أَصْحَابَهُ، وَبَلَّغَ الْحَدِيثِيَّةَ فَصَدَّهُ الْمُسْرِكُونَ وَصَالُحُوهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ الْعَامِ الْمُقْبِلِ بِسِلَاحِ الرَّاكِبِ بِالسَّيْفِ وَالْقَرَسِ، وَفِي رَوَايَةِ بِجُلْبَانِ السِّلَاحِ وَهُوَ السَّيْفُ فِي قِرَابِهِ، فَسُمِّيَتْ عُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ، لِمَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِيَنْهُمْ مِنْ الْقَضِيَّةِ، وَسُمِّيَتْ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَصَاهَا مِنْ قَابِلٍ. وَسُمِّيَتْ مَرَّةُ عُمْرَةِ الْقَصَاصِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرْمَاتُ قَصَاصٌ} أَيْ أَفْتَصَاصُهُمْ مِنْهُمْ كَمَا صَدَّوْكُمْ: فَأَرْتَابَ الْمُنَافِقُونَ، وَدَخَلَ الْهَمُّ عَلَى جَمَاعَةِ مِنْ الرَّفَعَاءِ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَيْهِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّهُ دَأْخُلُ الْبَيْتِ فَمُطْوِفٌ بِهِ، قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَمْ يَقُلِ الْعَامَ، وَإِنَّهُ أَتَيْهِ قَمْطَوْفٌ بِهِ. وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لَأَبِي بَكْرِ، وَرَاجَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمُرَاجَعَةِ أَبِي بَكْرِ. قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَعَمِلْتَ لِذَلِكَ أَعْمَالًا يَعْنِي مِنْ الْحَيْرِ كُفَّارَةً لِذَلِكَ التَّوْقُفِ الَّذِي

دَاهِلٌ حِينَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَمْ تَخْرُجْ رُؤْيَاهُ فِي ذَلِكَ الْعَامِ.

المسألة الثالثة: فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ دَخَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابُهُ أَمْنِينَ فَجَلُّفُوا وَقَصَرُوا. وَفِي الصَّحِيفَةِ أَنَّ مُعاوِيَةَ {أَحَدَ مِنْ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْمَرْوَةِ بِمِسْقَصِ} وَهَذَا كَانَ فِي الْعُمُرَةِ لَا فِي الْحَجَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَلَقَ فِي حَجَّتِهِ، وَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا انْقَضَتِ الْتَّلَاثُ أَرَادَ أَنْ يَبْنِي بِمِيمُونَةَ بِمَكَّةَ فَأَبْوَا ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَبَنَى بِهَا بِسَرَفَ، وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي ذِكْرِ مَيْمُونَةَ حَاصَّةَ مِمَّا تَقدَّمَ ذِكْرُهُ.

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ قَضَالًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثْرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَرْزَعُ أَخْرَجَ شَطَاطُهُ فَأَبْرَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الرَّزَّاعَ لِيَغِيطَ بِهِمُ الْكُفَّارُ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: يَعْنِي عَلَامَتُهُمْ، وَهِيَ سِيمَا وَسِيمَا، وَفِي الْحَدِيثِ هُوَ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِغَيْرِكُمْ مِنْ الْأَمَمِ؛ بِأَثُورِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَرَّا مُحَاجِلِينَ مِنْ آثارِ الْوُصُوعِ. رَوِيَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالْمَدِيدِ وَالْقَصْرِ.

المسألة الثانية: فِي تَأْوِيلِهَا: وَقَدْ تُؤْوَلُتْ عَلَى سِيَّةَ أَفْوَالِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، الْثَّانِي: تَرَى الْأَرْضَ؛ قَالَهُ ابْنُ جُبَيرٍ. الْثَّالِثُ تَبَدُّو صَلَاتُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ؛ قَالَهُ ابْنُ عَيَّاسٍ. الرَّابِعُ أَنَّهُ الْسَّمْطُ الْحَسَنُ؛ قَالَهُ ابْنُ عَيَّاسٍ وَالْحَسَنُ. الْخَامِسُ أَنَّهُ الْحَسْنُوُعُ؛ قَالَهُ مُجَاهِدٌ. السَّيَادُسُ أَنَّهُ مَنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ أَصْبَحَ وَجْهُهُ مُضَفَّرًا؛ قَالَهُ الصَّحَافُوكَ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَنْ كَثُرَتْ صَلَاةُ بِاللَّيْلِ حَسْنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ. وَدَسَّهُ قَوْمٌ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى وَجْهِهِ الْغَلْطِ، وَلَيْسَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيهِ ذِكْرٌ بِحَرْفٍ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِيمَا رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ: {سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثْرِ السُّجُودِ} ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِجَنَاحِهِمْ مِنْ الْأَرْضِ عِنْدَ السُّجُودِ؛ وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيرٍ. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفَةِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى الصَّبِحَ صَبِيحةً إِحدَى وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَقَدْ وَكَفَ الْمَسْجِدُ، وَكَانَ عَلَى عَرِيشٍ، فَأَنْصَرَفَ إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ صَلَاتِهِ وَعَلَى جَنَاحِهِ وَأَرْبَتِهِ أَثْرَ الْمَاءِ وَالْطَّينِ}. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفَةِ {عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -}: يَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُحْرِجُوا مِنْ التَّارِ مَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

فَيَعْرُفُوْهُمْ بِعَلَامَةٍ أَتَرَ السُّجُودَ وَحَرَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ إِنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنَ آدَمَ أَتَارَ السُّجُودَ}. وَقَدْ رَوَى مَنْصُورٌ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: هُوَ الْخُسْنُوْعُ. قَلْتَ: هُوَ أَتَرَ السُّجُودَ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مِثْلَ رُكْبَةِ الْعَنْزِ، وَهُوَ كَمَا شَاءَ اللَّهُ.

وَقَالَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ: مَا مِنْ رَجُلٍ يَطْلُبُ الْحَدِيثَ إِلَّا كَانَ عَلَى وَجْهِهِ نَصْرَةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا} الْحَدِيثُ.

سُورَةُ الْخُجْرَاتِ

[فِيهَا سِبْعُ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ}. فِيهَا حَمْسُ مَسَائِلَ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: فِي سَبَبِ تُرُولَهَا: وَفِيهِ حَمْسَةُ أَقْوَالٍ: الْأُولُّ: أَنَّ قَوْمًا كَانُوا يَقُولُونَ لَوْ أَنْزَلَ فِي كَذَّا وَكَذَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، قَالَهُ قَنَادِهُ. الْثَّانِي: نَهُوا أَنْ يَتَكَلَّمُوا بَيْنَ يَدَيِهِ كَلَامَهُ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. التَّالِيُّ لَا تَقْتَلُوا عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي أَمْرٍ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَلِيَّ شَاءَ؛ قَالَهُ مُجَاهِدُهُ. الرَّابِعُ إِنَّهَا تَرَلَتْ فِي قَوْمٍ ذَبَحُوا قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَمْرَهُمْ أَنْ يُعِيدُوا الذِّبْحَ، قَالَهُ الْحَسَنُ. وَفِي الصَّحِيحِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِأَصْحَابِهِ فِي يَوْمِ الْأَصْحَى: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ؛ فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارَ خَالُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا يَوْمٌ يُسْتَهِنُ فِيهِ الْلَّحْمُ، وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَصَلِّي، وَعِنْدِي عَنَاقٌ جَدَعَةٌ حَيْرٌ مِنْ شَائِيْ لَحْمٍ. فَقَالَ: تُجْزِئُكَ، وَلَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ}. الْخَامِسُ لَا تُقْدِمُوا أَعْمَالَ الطَّاعَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا؛ قَالَهُ الرَّاجِحُ.

الْمَسَالَةُ الْثَّانِيَةُ: قَالَ الْقَاضِي: هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا صَحِيحٌ تَدْخُلُ تَحْتَ الْعُمُومِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا كَانَ السَّبَبُ الْمُتِبْرُ لِلْآيَةِ مِنْهَا، وَلَعْلَهَا تَرَلَتْ دُونَ سَبَبٍ.

الْمَسَالَةُ الْثَالِثَةُ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا تَرَلَتْ فِي تَقْدِيمِ النَّحْرِ عَلَى الصَّلَاةِ وَذَبِحِ الْإِمَامِ سَيَأْتِي ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْكَوْثَرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ: إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا تَرَلَتْ فِي تَقْدِيمِ الطَّاعَاتِ عَلَى أَوْفَاتِهَا فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ مُؤْكَدَةٍ بِمِيقَاتٍ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجَّ، وَذَلِكَ بَيْنَ إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الإِرْكَاءِ لَمَّا كَانَتْ عِبَادَةً مَالِيَّةً، وَكَانَتْ مَطْلُوبَةً لِمَعْنَى مَفْهُومٍ؛ وَهُوَ سَدِّ حُلْةِ الْقَقِيرِ، {وَلَأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَعْجَلَ مِنْ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً عَامِينَ}، وَلِمَا جَاءَ مِنْ جَمْعٍ صَدَقَةٍ الْفِطَرِ قَبْلَ يَوْمِ الْفِطَرِ حَتَّى تُعْطَى لِمُسْتَحْقِقَها يَوْمَ الْوُجُوبِ، وَهُوَ يَوْمُ الْفِطَرِ؛ فَأَفْتَصَى ذَلِكَ كُلُّهُ جَوَارِ تَقْدِيمَهَا. وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ تَقْدِيمَهَا

لِعَامٍ وَلَتَيْنِ. فَإِنْ جَاءَ رَأْسُ الْعَامِ وَالنِّصَابُ بِحَالِهِ وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا، وَإِنْ جَاءَ رَأْسُ الْحَوْلِ وَقَدْ تَغَيَّرَ النِّصَابُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا صَدَقَةٌ تَطَوُّعٌ. وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَوْلِ لِخَطَّةً، كَالصَّلَاةِ، وَكَانَهُ طَرَدَ الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ، فَرَأَى أَنَّهَا إِحْدَى دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ، فَوَفَّاَهَا حَقَّهَا فِي النِّظَامِ وَحُسْنِ التَّرْتِيبِ. وَرَأَى سَائِرُ عُلَمَائِنَا أَنَّ التَّقْدِيمَ فِيهَا جَائِزٌ: لِأَنَّهُ مَعْفُونٌ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ، بِخِلَافِ الْكَثِيرِ. وَمَا قَالَهُ أَشْهَبُ أَصْحَّ، فَإِنَّ مُفَارَقَةَ الْيَسِيرِ إِلَيْهِ كَثِيرٌ فِي اصْرُولِ الشَّرِيعَةِ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّهُ لِمَعَانِ تَحْتَصُّ بِالْيَسِيرِ دُونَ الْكَثِيرِ، فَإِنَّمَا فِي مَسَالِتِنَا فَالْيَوْمُ فِيهِ كَالشَّهْرِ وَالشَّهْرُ كَالسَّنَةِ، فَإِنَّمَا تَقْدِيمُ كُلِّيٍّ كَمَا قَالَ أَبُو حَيْنَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَإِنَّمَا حَفْظُ الْعِيَادَةِ وَقَصْرُهَا عَلَى مِيقَاتِهَا كَمَا قَالَ أَشْهَبُ وَعَيْرُهُ، وَذَلِكَ يَقُولُ فِي النِّظَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الخامسة قوله تعالى {لَا تُقدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} أَصْلُ فِي تَرْكِ التَّعْرُضِ لِأَقْوَالِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِيجَابِ اتِّبَاعِهِ، وَالْإِقْتِداءِ بِهِ؛ وَلَدَلِيلٍ {قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَرْضِهِ: مُرُوا إِنَّا بَكْرٌ فَلَيُصَلِّ بِالنَّاسِ}. فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَأَنَّهُ مَتَّى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ الْيَاسَ مِنْ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عَلَيْا فَلَيُصَلِّ بِالنَّاسِ}. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِنَّكَ لَأَنْتَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرَ فَلَيُصَلِّ بِالنَّاسِ}. يَعْنِي بِقَوْلِهِ: صَوَاحِبُ يُوسُفَ الْفِتْنَةِ بِالرَّدِّ عَنِ الْجَائِزِ إِلَى عَيْرِ الْجَائِزِ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي شَرِحِ الْحَدِيثِ بَيَّنًا شَافِيًّا.

الآية الثانية: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: في سبب تزوّلها: ثَبَّتَ فِي الصَّحِيفَةِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ قَالَ: {كَادَ الْحَيَّرَانِ أَنْ يَهْلِكَا: أَبُو بَكْرٌ وَعُمَرٌ، رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا عَنْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ قِدَمَ عَلَيْهِ رَكْبُ بَنِي تَمِيمٍ، فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ بْنَ حَابِسٍ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ، وَأَشَارَ الْأَخْرَى بِرَجُلٍ أَخَرَ قَالَ نَافِعٌ عَنْهُ: لَا أَحْفَظُ أَسْمَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٌ لِعُمَرَ: مَا أَرْدَتِ إِلَّا خَلَافَيِّ. قَالَ: مَا أَرْدَتِ ذَلِكَ، فَإِنَّكَ تَقْعُدُ أَصْوَاتُهُمَا فِي ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ} الآيَةُ. قَالَ أَبْنُ الرُّزَيْبِ: فَمَا كَانَ عُمَرُ يَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ] حَتَّى يَسْتَفْهِمَهُ.

المسألة الثانية: حُرْمَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَيِّا كَحُرْمَتِهِ حَيَا، وَكَلَامُهُ الْمَأْتُورُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الرِّفْعَةِ مِثْلُ كَلَامِهِ الْمَسْمُوعِ مِنْ لَفْظِهِ؛ فَإِذَا قِرِئَ كَلَامُهُ وَجَبَ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ أَلَا يَرْفَعَ صَوْتَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُغْرِضَ عَنْهُ، كَمَا

كَانَ يُلْرِمُهُ ذَلِكَ فِي مَجْلِسِهِ عِنْدَ تَلْفُظِهِ بِهِ، وَقَدْ بَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى دَوَامِ الْحُرْمَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مُرْوِرِ الْأَرْمَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا}. وَكَلَامُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ الْوَحْيِ وَلِهِ مِنَ الْحُرْمَةِ مِثْلُ مَا لِلْقُرْآنِ إِلَّا مَعَانِي مُسْتَشَأَةٍ، بَيَانُهَا فِي كُتُبِ الْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ يَنْبَأُ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُضْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ تَادِمِينَ}. فِيهَا حَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: في سَبَبِ تُرُولَهَا: رُوِيَ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعَثَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ مُصَدِّقًا إِلَيْهِ بَنِي الْمُضْطَلِقِ، فَلَمَّا أَبْصَرُوهُ أَقْبَلُوا تَحْوَهُ فَهَا بَهُمْ وَرَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُمْ ارْتَدُوا عَنِ الْإِسْلَامِ. فَبَعَثَ حَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَأَمْرَهُ أَنْ يَتَبَثَّ وَلَا يَعْجَلَ، فَانْطَلَقَ حَالِدٌ حَتَّى أَتَاهُمْ لَيْلًا، فَبَعَثَ عُيُونَةَ، فَلَمَّا جَاءُوا أَخْبَرُوا حَالِدًا أَنَّهُمْ مُتَمَسِّكُونَ بِالْإِسْلَامِ، وَسَمِعُوا آذَانَهُمْ وَصَلَاتَهُمْ، فَلَمَّا أَتَاهُمْ حَالِدُ، وَرَأَى صِحَّةَ مَا ذَكَرُوهُ عَادَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرَهُ، وَنَزَّلَتْ هَذِهِ الآيَةُ}. فَفِي رِوَايَةِ أَنَّ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقُولُ: {الْعَجْلَةُ مِنَ السَّيْطَانِ وَالثَّانِي مِنَ اللَّهِ}.

المسألة الثانية: مَنْ ثَبَّتَ فِسْقُهُ بَطَلَ قَوْلُهُ فِي الْأَخْبَارِ إِجْمَاعًا؛ لَأَنَّ الْخَيْرَ أَمَانَةُ، وَالْفِسْقُ قَرِيَّةُ تُبْطِلُهَا، فَأَمَّا فِي الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يَبْطِلُ إِجْمَاعًا. وَأَمَّا فِي الْإِنْسَانِ عَلَى عَيْرِهِ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ: لَا يَكُونُ وَلِيًّا فِي التَّكَاحِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: يَكُونُ وَلِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَلِي مَالَهَا فَيَلِي بُصْبُعَهَا، كَالْعَدْلِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا فِي دِينِهِ إِلَّا أَنْ غَيْرَتُهُ مُوْفَرَةٌ، وَيَهَا يَحْمِي الْحَرِيمَ، وَقَدْ يَبْذُلُ الْمَالَ وَيَصُونُ الْحُرْمَةَ، فَإِذَا وَلَيَ الْمَالَ فَالْبُصْبُعُ أَوْلَى.

المسألة الثالثة: وَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ يُحَوِّزَ الشَّافِعِيُّ وَنُظَرَاؤُهُ إِمَامَةَ الْفَاسِقِ وَمِنْ لَا يُؤْتَمِنُ عَلَى حَيَّةِ مَالٍ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُؤْتَمِنَ عَلَى قِنْطَارِ دِينِ؛ وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ أَصْلُهُ أَنَّ الْوُلَاةَ [الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ بِالنَّاسِ] لَمَّا فَسَدَتْ أَذْيَانُهُمْ، وَلَمْ يُمْكِنْ تَرْكُ الصَّلَاةِ وَرَاءَهُمْ، وَلَا أَسْتُطِعُ إِرْأَالَهُمْ صَلَى مَعَهُمْ وَوَرَاءَهُمْ، كَمَا قَالَ عُثْمَانُ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَفْعَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَخْسَنُوا فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَأُوا فَأَجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ؛ ثُمَّ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا صَلَى مَعَهُمْ تَقِيَّةً أَعَادُوا الصَّلَاةَ لِلَّهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَجْعَلُهَا صَلَاةً. وَيُؤْخُوبُ الْإِعَادَةَ أَفْوُلٌ؛ فَلَا يَتَبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْرُكَ الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ لَا يَرْضَى مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلِكِنْ يُعِيدُ سِرَّا فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُؤْتَرُ ذَلِكَ عِنْدَ عَيْرِهِ.

المسألة الرابعة: وأَمَّا أَحْكَامُهُ إِنْ كَانَ [حَاكِمًا] وَالِّيَا قَيْنَقْدُ مِنْهَا مَا وَاقَعَ الْحَقُّ وَيَرِدُ مَا حَالَفُهُ، وَلَا يَنْقُضُ حُكْمُهُ الَّذِي أَمْصَاهُ بِحَالٍ، وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَى عَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ رِوَايَةِ نُوئِرُ، أَوْ قَوْلٍ يُخْكِي؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ كَثِيرٌ، وَالْحَقُّ طَاهِرٌ.

المسألة الخامسة لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَصْحُّ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا عَنْ عَيْرِهِ فِي قَوْلٍ يُبَلِّغُهُ، لَوْ شَيْءٍ يُوَصِّلُهُ أَوْ إِذْنٍ يُعْلَمُهُ، إِذَا لَمْ يَجْرِ عَنْ حَقٍّ الْمُرْسِلُ وَالْمُبَلَّغُ؛ فَإِنْ تَعْلَقَ بِهِ حَقٌّ لِعَيْرِهِمَا لَمْ يُقْبِلْ قَوْلُهُ. فَهَذَا حَائِرٌ لِلصَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ قَاءَةُ لَوْ لَمْ يَتَصَرَّفْ بَيْنَ الْجَلْقِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا الْعُدُولُ. يَحْصُلُ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِعَدَمِهِمْ فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِنْ طَائِقَاتٍ مِنِ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا فَأَصْلِحُوهَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَعْثَ أَحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَقَاتَلُوا إِلَيْهِ تَبَغُّهِ حَتَّى تَفِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَعْلَمُهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَفْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}. فِيهَا اثْنَا عَشْرَةَ مَسَالَةً:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ تُرُولِهَا: وَفِي دَلِيلِ أَرْبَعَةِ أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ رَوَى عَطَاءُ بْنُ دِيَنَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ الْأَوْسَ وَالْخَرْجَ كَانَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قِتَالٌ بِالسَّعْفِ وَالتَّعَالُ وَنَحْوِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ هَذِهِ الْأَيَّةَ. التَّانِيُّ: مَا رَوَى سَعِيدُ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهَا تَرَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ مِنِ الْأَنْصَارِ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُلَاحَاهٌ فِي حَقٍّ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلآخرِ: لَا حَدَّنَهُ عَنْوَةً لِكَثْرَةِ عِشِيرَتِهِ، وَإِنَّ الْآخَرَ دَعَاهُ إِلَيْهِ الْمُحَاكِمَةِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَبَى أَنْ يَتَبَعَّهُ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِمْ الْأَمْرُ حَتَّى تَدَافَعُوا، وَتَسَاؤلَ بَعْصُهُمْ بِالْأَيْدِي وَالتَّعَالُ، فَتَرَلَتْ هَذِهِ الْأَيَّةُ فِيهِمْ. التَّالِيُّ مَا رَوَاهُ أَسْبَاطُ عَنِ السُّدِّيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنِ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُ امْرَأَهُ يُدْعَى أَمْ رَيْدٍ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ أَرَادَتْ أَنْ تَرُورَ أَهْلَهَا فَجَبَسَهَا رَوْحُهَا، وَجَعَلَهَا فِي عَلَيَّةٍ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنَّ الْمَرْأَةَ بَعْثَتْ إِلَى أَهْلِهَا، فَجَاءَ قَوْمُهَا فَأَنْزَلُوهَا لِيُسْتَلِقُوا بِهَا، فَجَرَحَ الرَّجُلُ فَأَسْتَغَاثَ بِأَهْلِهِ: فَجَاءَ بَنُو عَمِّهِ لِيَحْوِلُوا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَ أَهْلِهَا، فَتَدَافَعُوا وَاجْتَلَدُوا بِالتَّعَالُ، فَتَرَلَتْ هَذِهِ الْأَيَّةُ فِيهِمْ. الرَّابِعُ مَا حَكَى قَوْمُ أَنَّهَا تَرَلَتْ فِي رَهْطٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَلَوْلَ مِنِ الْخَرْجَ وَهَطِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاخَةَ مِنِ الْأَوْسَ، وَسَبِيْلُهُ {أَنَّ النَّبِيِّ} - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَفَ عَلَى حَمَارِلَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَهُوَ فِي مَجْلِسٍ قَوْمِيٍّ فَرَأَيَ حَمَارُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ سَطَعَ عَبَارَهُ فَأَمْسَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَنْفَهُ، وَقَالَ: لَقَدْ آذَنَا تَرِئَ حَمَارِكَ. فَعَصَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاخَةَ، وَقَالَ: إِنَّ حَمَارَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَطَيَبُ رِيحًا مِنْكَ وَمِنْ أَبِيكَ؛ فَعَصَبَ قَوْمُهُ وَاقْتَلُوا بِالتَّعَالِ وَالْأَيْدِي، فَتَرَلَتْ هَذِهِ الْأَيَّةُ فِيهِمْ}.

المسألة الثانية: أصح الروايات: الأخيرون، والأئمة تقتضي جميع ما روی لعومها وما لم يُرُو، فلَا يصح تحصيصها ببعض الأحوال دون بعض.

المسألة الثالثة: الطائفة الكلمة تطلق في اللغة على الواحد من العدد، وعلى ما لا يحصره عدده، وقد بينا ذلك في سورة براءة.

المسألة الرابعة: هذه الآية هي الأصل في قتال المسلمين، والعمدة في حرب المتأولين، وعليها عقول الصحابة وإليها لجأ الأعيان من أهل الملة، وإياها عنى النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله: {يَقْتُلُ عَمَّارًا الْفَتَنَةُ الْبَاغِيَةُ} وقوله في شأن الحوارج: {يَخْرُجُونَ عَلَىٰ حِبْرٍ فِرْقَةً مِنَ النَّاسِ} أو على حين فرقه، والرواية الأولى أصح لقتلهم أدلى الطائفين إلى الحق، وكان الذي قتلهم على بين أيدي طالب [وَمِنْ كَانَ مَعَهُ] فتقرر عند علماء المسلمين، وثبت بدليل الدين أن عليا رضي الله عنه كان إماما، وأن كل من خرج عليه باع، وإن قتاله واجب حتى يفيء إلى الحق، وينقاد إلى الصلح: لأن عثمان رضي الله عنه قُتِلَ، والصحابه براء من ذمه؛ لأن الله منع من قتال من ثار عليه، وقال: لا أكون أول من خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أمته بالقتل، فصبر على البلاء، واستقبل ملتحمة، وقدى بنفسه للأمة، ثم لم يمكِن ترك الناس سدى، فعرضت الإمامة على باقي الصحابة الذين ذكرهم عمر في الشورى، وتدارفوها، وكانت علي أحق بها وأهلها، فقيل لها حوططة على الأمة أن تنسفك دماءها بالتهارج والباطل، وبخراق أمرها إلى ما لا يتحقق، وربما تغير الدين، وانقض عمود الإسلام؛ فلما بُويع له طلب أهل الشام في شرط البيعة التمكين من قتلة عثمان وأخذ القود منهم، فقال لهم علي: أدخلوا في البيعة، واطلبو الحق تصلوا إليه فقالوا: لا تستحق بيعة وقتلة عثمان معك تركهم صباحاً ومساءً، فكان علي في ذلك أسد رأيا، وأضوأ قولاً: لأن علياً لو تعاطى القود منهم لتعصي بهم قبائل، وصارت حرباً تالية فانتظر بهم أن يستوثق الأمر، وستعقد البيعة العامة، ويقع الطلب من الأولياء في مجلس الحكم، فيجري القضاء بالحق، ولا خلاف بين الأمة أنه يحوز للإمام تأخير القصاص إذا أدى ذلك إلى إثارة الفتنة أو تشتيت الكلمة، وكذلك حرر لطلحة والزبير؛ فإنهما لما خلعا علياً عن ولاته، ولا اعتراضاً عليه في ديانة، وإنما رأيا أن البداءة بقتل أصحاب عثمان أولى، فبقي هو على رأيه لم يزعزعه عمما رأى وهو كان الصواب كلامهما، ولا أن يؤثر فيه قولهما، وكذلك كان كل واحد منها يبني على صاحبه [ويذكر ما فيه] ويشهد له بالجنة، ويذكر مثاقبه؛ ولو كان الأمر على خلاف هذا لثيراً كل واحد [منهما] من صاحبه، فلم يكن تقاتل القوم على دينها، ولا بغياناً بنيتهم في العقائد، وإنما كان احتلافاً في اجتهاد؛ فلذلك كان جميعهم في الجنة.

المسألة الخامسة قوله تعالى: {فَقَاتَلُوا الَّتِي تَبَغِي حَتَّىٰ تَبْغِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} أمر الله بالقتال، وهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض الباقين؛ ولذلك تختلف قوم من الصحابة رضي الله عنهم عن هذه المقامات، كسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلم. وصواب ذلك على بن أبي طالب لهم، وأعذر إليه كل واحد منهم يعذر قبله منه. ويروى أن معاوية لما أفصى إليه الأمر عاتب سعداً على ما فعل، وقال له: لم تكن من أصلح بين الفتيان حين اقتل، ولا من قاتل الفتنة الباغية؛ فقال له سعد: تدمنت على تركي قاتل الفتنة الباغية. فتبين أنه ليس على الكل ذرك فيما فعل، وإنما كان تصرفاً بحكم الاجتهاد وإنما بما افتضاه الشرع. وقد بينا في المفiste كلام كل واحد ومتعلقة فيما ذهب إليه.

المسألة السادسة: إن الله سبحانه أمر بالصلح قبل القتال، وعيّن القتال عند البغى؛ فعل على بمفتشى حاله فإنه قاتل الباغية التي أرادت الإنتداب على الإمام، وتفضى ما رأى من الاجتهاد والتحيز عن دار النبوة ومقر الخلافة بفتحة تتطلب ما ليس لها طلبة إلا بشرطه، من خصوص مجلس الحكم والقيام بالحجّة على الخصم؛ ولو فعلوا ذلك ولم يقدّم عليهم ما احتاجوا إلى مجادلة؛ فإن الكافية كانت تخلعه، والله قد حفظه من ذلك، وصاته، وعمل الحسن رضي الله عنه بمفتشى حاله، فإنه صالح حين استشرى الأمر عليه، وكان ذلك يأسباب سماوية، ومقادير أزلية، ومواعيده من الصادق صادقة، وامنه ما رأى من تشتت آراء من معه، ومنها أنه طعن حين خرج إلى معاوية فسقط عن فرسه وداوى جرحة حتى برئ؛ فعلم أن عنده من يتفافق عليه ولا يامنه على نفسه. ومنها أنه رأى الخارج أحاطوا بأطرافه، وعلم أنه إن استغل بحرث معاوية استولى الخارج على البلاد، وإن استغل بالخارج استولى عليه معاوية. ومنها أنه تذكر وعده جده الصادق عند كل أحد - صلى الله عليه وسلم - في قوله: {إن ابني هذا لسيدي، ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمين من المسلمين}، وإله لما سار الحسن إلى معاوية بالكتاب في الأربعين القاً، وقدم قيس بن سعد بعشرة آلاف قال عمر وبن العاص لمعاوية: إني أرى كتبة لا تولي ولاها حتى تذير آخرها، فقال معاوية لعمر: من لي بذراري من المسلمين، فقال: أنا، فقال: عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة: تلقاه فتقول له: الصلح؛ فصالحة، فنفذه الوعد الصادق في قوله: {إن ابني هذا بسيدي، ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمين من المسلمين}. وبقوله: {الخلافة ثلاثة سنّة، ثم تعود ملكاً}، فكان لأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وللحسن [منها] تماينية أشهر لا تزيد يوماً ولا تنقص يوماً، فسبحان المحيط لا رب غيره.

المسألة السابعة: قوله: {فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ} وهذا صحيح؛ فإن العدل قوام الدين والدنيا؛ {إن الله يأمر بالعدل والإحسان}. وقال - صلى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عَلَىٰ مَنَابِرِ مِنْ نُورٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلَّتَا يَدِيهِ يَمِينٌ؛ وَهُمُ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ بَيْنَ النَّاسِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَهْلِهِمْ وَمَا وُلُوا}. وَمِنْهُ العَدْلُ فِي صُلْحَهُمْ إِلَّا يُطَالِبُوا بِمَا جَرَىٰ بَيْنَهُمْ مِنْ دَمٍ وَلَا مَالٍ فَإِنَّهُ تَلْفٌ عَلَىٰ تَأْوِيلٍ. وَفِي طَلَبِهِمْ لَهُ تَنْفِيرٌ لَهُمْ عَنِ الصُّلْحِ وَاسْتِشَارَةٌ فِي الْبَغْيِ. وَهَذَا أَصْلُ فِي الْمَصْلَحةِ؛ وَقَدْ قَالَ لِسَانُ الْأَمَّةِ: إِنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ فِي قِتَالِ الصَّحَابَةِ التَّعْرُفُ مِنْهُمْ لِأَخْكَامِ قِتَالِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ؛ إِذْ كَاتَبَ أَخْكَامَ قِتَالِ التَّسْرِيلِ قَدْ عُرِفَتْ عَلَىٰ لِسَانِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَفَعَلَهُ.

المُسَأَّلَةُ التَّاسِمَةُ: قَوْلُهُ: {فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ} بِنَاءً (بِغِي) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْمُطْلَبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: {ذَلِكَ مَا كَانَتْ تَبْغِي}؛ وَوَقْعَ التَّغْيِيرِ بِهِ هَاهُنَا عَمَّنْ يَبْغِي مَا لَا يَبْغِي عَلَىٰ عَادَةِ الْلِّغَةِ فِي تَحْصِيصِهِ بِبَعْضِ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَهُوَ الَّذِي يَحْرُجُ عَلَىٰ الْإِمَامِ يَبْغِي خَلْعَهُ أَوْ يَمْنَعُ مِنْ الدُّخُولِ فِي طَاعَةِ لَهُ، أَوْ يَمْنَعُ حَقًا يُوجَبُهُ عَلَيْهِ بِتَأْوِيلٍ، فَإِنْ جَحَدَهُ فَهُوَ مُرْتَدٌ. وَقَدْ قَاتَلَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُعَّاهَ وَالْمُرْتَدِينَ، فَأَمَّا الْبُعَّاهُ فَهُمُ الَّذِينَ مَنَعُوا الرَّكَاهَ بِتَأْوِيلٍ، طَنَّا مِنْهُمْ أَنَّهَا سَقَطَتْ بِمَوْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَمَّا الْمُرْتَدُونَ فَهُمُ الَّذِينَ أَنْكَرُوا وُجُوبَهَا، وَخَرَجُوا عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ بِدَعْوَىٰ بُبُوَّةِ عَيْرِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالَّذِي قَاتَلَ عَلَىٰ طَائِفَةٍ أَبْوَا الدُّخُولِ فِي بَيْتِهِ، وَهُمُ أَهْلُ الْبَيْتِ؛ وَطَائِفَةٌ خَلَعَتْهُ، وَهُمُ أَهْلُ النَّهَرَوَانِ. وَأَمَّا أَصْحَابُ الْجَمَلِ فَإِنَّمَا خَرَجُوا يَطْلُبُونَ الْإِصْلَاحَ بَيْنَ الْفِرْقَتَيْنِ. وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْجَمِيعِ أَنْ يَصْلُوَا إِلَيْهِ وَيَجْلِسُوا بَيْنَ يَدِيهِ، وَيُطَالِبُوهُ بِمَا رَأَوْا أَنَّهُ عَلَيْهِ؛ فَلَمَّا تَرَكُوا ذَلِكَ بِأَجْمَعِهِمْ صَارُوا بُعَاهًا بِجُمْلِهِمْ، فَتَنَاوَلَتْ هَذِهِ الْأَيْةُ جَمِيعَهُمْ.

المُسَأَّلَةُ التَّاسِعَةُ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا فِي رِوَايَةِ سَحْنُونَ: إِنَّمَا يُقاتِلُ مَعَ الْإِمَامِ الْعَدْلَ سَواءً كَانَ الْأَوَّلَ أَوِ الْجَارِخُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا عَدَلَيْنِ فَأَمْسِكْ عَنْهُمَا إِلَّا أَنْ تُرَادَ بِنَفْسِكَ أَوْ مَالِكَ أَوْ ظُلْمَ الْمُسْلِمِينَ فَادْفَعْ ذَلِكَ.

المُسَأَّلَةُ الْعَاشِرَةُ: لَا تُقَاتِلُ إِلَّا مَعَ إِمَامٍ [عَادِلٍ] يُقْدِمُهُ أَهْلُ الْحَقِّ لِأَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا قَرْشِيَا، وَعَيْرُهُ لَا حُكْمَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَدْعُو إِلَى الْإِمَامِ الْقُرْشِيِّ؛ قَالَهُ مَالِكٌ: لَا يَأْنِي إِلَيْهِمْ لَا تَكُونُ إِلَّا لِقَرْشِيٍّ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ: إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ الْعَدْلِ حَارَخَ وَجَبَ الدَّفْعُ عَنْهُ، مِثْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَمَّا عَيْرُهُ فَدَعْهُ يَسْقِمُ اللَّهُ مِنْ طَالِمٍ يُمْثِلُهُ ثُمَّ يَنْتَقِمُ مِنْ كَلِّهِمَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أَوْلَاهُمَا بَعْتَنَا عَلَيْكُمْ عَبَادًا لَنَا أَوْلَيْهِ بَاسِ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خَلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا}. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا بُوِيَعَ لِلْإِمَامِ قَفَامٌ عَلَيْهِ إِخْوَانُهُ فُوتِلُوا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ عَدْلًا، فَأَمَّا هُؤُلَاءِ فَلَا بَيْعَةَ لَهُمْ إِذَا كَانَ بُوِيَعَ لَهُمْ عَلَىٰ الْخَوْفِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ بَرَّ أَوْ فَاجِرٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِ يَزِرِ وِهِ مُعاوِيَةَ: {إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ حَلِيقَيْنَ فَاقْتُلُوا أَحَدَهُمَا}، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تَكْرُهُوا الْفِتْنَةَ فَإِنَّهَا حَصَادُ الْمُنَافِقِينَ}.

المسألة الخامسة عشرة: لَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُبْيَعُ مُنْهَزُهُمْ؛ لَأَنَّ الْمَفْصُودَ دَفْعُهُمْ لَا قَتْلُهُمْ. وَأَمَّا الَّذِي يُتَلْفُونَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ فَعِنْدَنَا أَنَّهُ لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمْ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَضْمِنُونَ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ: وَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِثْلَافٌ بِعِدْوَانٍ، فَلِيلَرْمُ الصَّمَانَ. وَالْمُعَوَّلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عِنْدَنَا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي خُرُوجِهِمْ لَمْ يَتَبَعُوا مُذِبِّرًا وَلَا دَفَّقُوا عَلَى حَرِيجٍ، وَلَا قَتَلُوا أَسِيرًا، وَلَا ضَمِنُوا نَفْسًا وَلَا مَالًا؛ وَهُمُ الْقُدُّوْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانَ فِي خُرُوجِهِمْ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ قِتَالِ الْبُغَاةِ بِخِلَافِ الْكُفَّارِ.

المسألة الثانية عشرة: إِنْ وَلَوْا قَاضِيَا، وَأَخْدُوا رَكَاهَا، وَأَقَامُوا حَقَّاً بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ جَازَ؛ قَالَهُ مُطَرِّفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا يَجُوزُ بِحَالٍ. وَرُوِيَ عَنْ أَصْبَعِ أَنَّهُ جَائِرٌ. وَرُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ. وَقَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَأَنَّهُ عَمَلٌ بِعَيْنِ حَقٍّ مِنْ لَا يَجُوزُ تَوْلِيهُ، فَلَمْ يَجُزْ كَمَا لَوْ كَانُوا بُغَاةً. الْعُمَدَةُ لَنَا مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ [فِي خُرُوجِهِمْ] لَمْ يَتَبَعُوا مُذِبِّرًا، وَلَا دَفَّقُوا عَلَى حَرِيجٍ، وَلَا قَاتَلُوا أَسِيرًا، وَلَا ضَمِنُوا نَفْسًا وَلَا مَالًا، وَهُمُ الْقُدُّوْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا انْجَلَتِ الْفِتْنَةُ، وَأَرْتَقَعَ الْخِلَافُ بِالْهُدْدَةِ وَالصُّلْحِ لَمْ يَعْرِضُوا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي حُكْمٍ. قَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لَأَنَّ الْفِتْنَةَ لَمَّا انْجَلَتِ كَانَ الْإِمَامُ هُوَ الْبَاغِي، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَعْرِضُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَيَانِ قِيلَ: فَأَهْلُ مَا وَرَاءِ النَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِمَامٌ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ لَهُمْ حُكْمٌ، قُلْنَا: وَلَا سَمِعْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا لَهُمْ حُكْمٌ؛ وَإِنَّمَا كَانُوا فِتْنَةً مُجَرَّدَةً، حَتَّى انْجَلَتِ مَعَ الْبَاغِي لِسَكَتَ عَنْهُمْ لِتَلَا يُعَصِّدَ بِأَعْتِرَاضِهِ مَنْ حَرَجُوا عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَا تَنْبِرُوا بِالْأَلْقَابِ يُئْسَنَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتْبُعْ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الطَّالِمُونَ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائلٍ:

المسألة الأولى: النَّبِيُّ هُوَ الْلَّقَبُ فَقَوْلُهُ: لَا تَنْبِرُوا بِالْأَلْقَابِ، أَيْ لَا تَدَاعِوْا بِالْأَلْقَابِ. وَالْلَّقَبُ هُنَا اسْمُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ السَّامِعِ. وَكَذَلِكَ يُرْزُوْيَ أَنَّ التَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدِيمَ الْمَدِينَةِ، وَلَكُلِّ رَجُلٍ اسْمَانِ وَثَلَاثَةَ؛ فَكَانَ يُدْعَى بِاسْمٍ مِنْهَا فَيَعْصِبُ؛ فَتَرَلَتْ: {وَلَا تَنْبِرُوا بِالْأَلْقَابِ}، وَهِيَ:

المسألة الثانية: فِي سَبَبِ تُرُولَهَا.
المسألة الثالثة: قَوْلُهُ: {يُئْسَنَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ} يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ صَاحِبَكَ بِمَا يَكْرَهُ فَقَدْ أَدَيْتَهُ؛ وَإِذَا يَأْتِي الْمُسِلِمُ فُسُوقٌ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَقَدْ رُوِيَ {أَنَّ أَبَا ذَرَّ كَانَ عِنْدَ التَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَنَارَ عَهْ رَجُلٌ،

فَقَالَ لَهُ أَبُو دَرْرٍ: يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مَا تَرَى مِنْ هَاهُنَا مِنْ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، مَا أَنْتَ بِأَفْضَلِ مِنْهُ } يَعْنِي إِلَّا بِالنِّقْوَى، وَتَرَلَثْ: { وَلَا تَنَابِرُوا بِالْأَلْقَابِ } .

المسألة الرابعة: وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَشْدِي مِنْ عَلَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتَعْمَالُ كَالْأَعْرَجِ وَالْأَحْدَبِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ كِسْبٌ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ، فَجَوَزَهُ الْأَمَمُ، فَأَنْفَقَ عَلَى قَوْلِهِ أَهْلُ الْمِلَةِ . وَقَدْ وَرَدَ لِعْمَرُ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمْ مَا لَا أَرْصَادَهُ، كَقَوْلِهِمْ فِي صَالِحِ جَرَرٍ: لِأَنَّهُ صَاحِفَ رَجَرَهُ فَنُقْبَطَ بِهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَصْرَمِيِّ مُطْلِقِينَ: لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي طِينِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا عَلَبَ عَلَى الْمُتَأْخِرِينَ . وَلَا أَرَاهُمْ سَائِعًا فِي الدِّينِ، وَقَدْ كَانَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنُ رَبَاحَ الْمِصْرِيَّ يَقُولُ: لَا أَجْعَلُ أَحَدًا صَعِرَ اسْمَ أَبِي فِي حِلٍ . وَكَانَ الْعَالِبُ عَلَى اسْمِ أَبِيهِ التَّصْغِيرَ يَصْبِطُ الْعَيْنَ . وَالَّذِي يَصْبِطُ هَذَا كُلُّهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْكَرَاهَةِ لِأَجْلِ الْإِذَايَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الآلية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَبِوْا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْمَّا وَلَا تَجِسِّسُوا وَلَا يَعْتَبِرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّنًا فَكَرِهُنْمُوهُ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ رَحِيمٌ } . فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: فِي حَقِيقَةِ الظَّنِّ . وَقَدْ قَالَ عُلَمَاءُ: إِنَّ حَقِيقَةَ الظَّنِّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ فِي النَّفْسِ لِأَحَدِهِمَا تَرْجِيحُ عَلَى الْآخَرِ . وَالشَّكُّ عِبَارَةُ عَنْ ابْسِتِوَائِهِمَا . وَالعِلْمُ هُوَ حَدْفُ أَحَدِهِمَا وَتَعْيِنُ الْآخَرِ . وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي كُتُبِ الْأَصْوَلِ .

المسألة الثانية: أَنْكَرَتْ جَمَاعَةُ مِنْ الْمُبْتَدِعَةِ تَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى بِالظَّنِّ، وَجَوَازُ الْعَمَلِ بِهِ تَبَكُّرُمُ فِي الدِّينِ، وَدَعْوَى فِي الْعُقُولِ؛ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ أَصْلُ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْبَارِي تَعَالَى لَمْ يَذُمْ حَمِيعَهُ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الدِّمْ كَمَا قَرَرْنَاهُ آنِفًا فِي بَعْضِهِ . وَمُتَعَلَّفُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : { إِيَّاكُمْ وَالظَّنِّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْبَرُ الْحَدِيثِ وَلَا تَجِسِّسُوا وَلَا تَجِسِّسُوا، وَلَا تَقْاتِلُوا، وَلَا تَدَابِرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا } . وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ فِي الشَّرِيعَةِ قِسْمَانِ: مَحْمُودٌ، وَمَذْمُومٌ؛ فَالْمَحْمُودُ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: { إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْمَّا وَقُولُهُ: { لَوْلَا إِذْ يَسْمَعُنِمُوهُ طَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ حَيْرًا } . { وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنَّمَا كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ فَلَيَقُولُ أَخْسَبُهُ كَذَا، وَلَا أَرْكِي عَلَى اللَّهِ أَخَدًا } . وَعِبَادَاتُ الشَّرِيعَ وَأَحْكَامُهُ طَبَيْةٌ فِي الْأَكْثَرِ حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَهِيَ مَسَالَةٌ تُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْفَطِنِ .

الآية السابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا هَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيهِ حَيْرًا}. فِيهَا أَرْبَعَ مَسَائلَ:

المسألة الأولى: رَوَى التَّرمِذِيُّ وَعَيْنُهُ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَطَبَ يَوْمَ فَتحِ مَكَّةَ قَوْلًا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدْهَبَ عَنْكُمْ عِبَيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَعَاطَمَهَا، فَالنَّاسُ رَجُلَانِ: يَرُّ تَقِيًّا كَرِيمًا عَلَى اللَّهِ، وَفَاجِرُ شَقِيقًا هَيْنَ عَلَى اللَّهِ؛ وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا هَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاكُمْ} }. وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ.

المسألة الثانية: بَيْنَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْخَلْقَ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَلَوْ شَاءَ لَخَلَقَهُ دُونَهُمَا كَخَلْقِهِ لِآدَمَ، أَوْ دُونَ ذَكَرٍ كَخَلْقِهِ لِعِيسَى، أَوْ دُونَ أُنْثَى كَخَلْقِهِ لِحَوَّاءَ مِنْ إِحْدَى الْجَهَنَّمِينَ. وَهَذَا الْجَائِزُ فِي الْقُدْرَةِ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْوُجُودُ. وَقَدْ جَاءَ أَنَّ آدَمَ خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُ حَوَّاءَ مِنْ صِلْعٍ اشْتَرَعَهَا مِنْ أَصْلَاعِهِ، فَلَعْلَهُ هَذَا الْقِسْمُ، وَقَدْ بَيَّنَا فِيمَا تَقَدَّمَ كَيْفِيَّةَ الْخَلْقِ مِنْ مَاءِ الذَّكَرِ وَمَاءِ الْأُنْثَى بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

المسألة الثالثة: خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى أَنْسَابًا وَأَصْهَارًا وَقَبَائِلَ وَشُعُوبًا، وَخَلَقَ لَهُمْ مِنْهَا التَّعَارُفَ، وَجَعَلَ لَهُمْ بِهَا التَّوَاصُلَ، لِلْحِكْمَةِ الَّتِي قَدَّرَهَا، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا؛ فَصَارَ كُلُّ أَحَدٍ يَجُوزُ نِسْبَةً، فَإِذَا تَفَاهُ عَنْهُ [أَحَدٌ] اسْتَوْجَبَ الْحَدَّ يَقْذِفُهُ لَهُ، مِثْلُ أَنْ يَنْفِيَهُ عَنْ رَهْطِهِ وَجِنْسِهِ، كَقُولِهِ لِلْعَرَبِيِّ: يَا عَجَمِيِّ: يَا عَرَبِيِّ، وَتَنْهُوَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْعُدُ بِهِ التَّفْيُ حَقِيقَةً، وَقَدْ اسْتَوْفَقْنَا فِي كُتُبِ الْمَسَائلِ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاكُمْ}: قَدْ بَيَّنَا الْكَرَمَ، وَأَوْضَحْنَا حَقِيقَتَهُ فِي عَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ صَحِيحِ الْحَدِيثِ، وَفِي صَحِيحِهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {الْحَسِيبُ الْمَالُ، وَالْكَرْمُ التَّفَوْيِ}. ذَلِكَ يُرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاكُمْ}. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {الْكَرِيمُ أَبْنُ الْكَرِيمِ أَبْنُ الْكَرِيمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ}. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَقِيِّ}. وَلِذَلِكَ كَانَ أَكْرَمُ الْبَشَرِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْذِي لَحْظَ مَا لِكَ فِي الْكَفَاءَةِ فِي التَّكَاجِ. رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَا لِكَ يُرْزَقُ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ. وَاحْتَاجَ بِهَذِهِ الْآيَةِ. وَقَالَ أَبُو حَيْنَةَ وَالشَّافِعِيُّ: يُرَايَى الْحَسِيبُ وَالْمَالُ. وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ بْنَ عُقْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَكَانَ مِنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَبَّنِي سَالِمًا، وَأَنْكَحَهُ هِنْدَ بْنَتِ

أخيه الوليد بن عقبة بن ربيعة، وهو مؤلى لأمرأة من الأنصار، وصباة بنت الزبير كانت تحت المقداد بن الأسود الكيندي فدل على جواز نكاح المؤلى العريضة. وإنما تراعى الكفاءة في الدين. والدليل عليه أيضاً ما روى سهل بن سعد في الصحيح {أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر عليه رجل فقال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: حري إن خطب أن ينكح، وإن شفعت أن يُشفع، وإن قال أن يسمع}. قال: ثم سكت. فمر رجل من فقراء المسلمين فقال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: هذا حري إن خطب إلا ينكح، وإن شفعت إلا يُشفع، وإن قال إلا يسمع}. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا خيراً من ملء الأرض مثل هذا}. وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - {نكح المرأة لمالها وجمالها ودينها وفي رواية: وحسينها، فعليك بذات الدين تربى بذلك}. وقد خطب سلمان إلى أبي بكر ابنته فاجابه وخطب إلى عمر ابنته فالتوى عليه، ثم سأله أن ينكحها، فلم يقبل سلمان، {وخطب يلال بنت الكبير فأبى أخواتها، فقال يلال يا رسول الله: مادا لقيت من بنى الكبير، خطبت إليهم أحthem فمنعوني وأدوني}. فقضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أحthem فبلغهم الخبر، فأتوا أحthem، فقالوا: مادا لقينا من سبلك، غضب أحل يلال؛ فبلغهم الخبر - صلى الله عليه وسلم - من أحل يلال. فقال أحthem أمري علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فروجها يلالاً، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - في أبي هند حين حجمة: {أنكحوا أبا هند وأنكحوه إليه وهو مؤلى بني بياضة}.

سورة ق

[فيها آية واحدة]

وهي قوله سبحانه وتعالى: {فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأدبار السجود}. فيها خمس مسائل:

المقالة الأولى: في الصحيح عن حميد بن عبد الله، قال: {كنا جلوساً ليلةً مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فنظر إلى القمر ليلةً أربع عشرة، فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا، لا تصامون في رؤيته؛ فإن استطعتم إلا تعليوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا؛ ثم قرأ: {وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب}}.

المقالة الثانية: قوله تعالى: {ومن الليل فسبحه} فيه أربع آيات، الأول هو تسبيح الله في الليل. الثاني: أنها صلاة الليل. الثالث: أنها ركعتان، الرابع أنها صلاة العشاء الأخيرة.

المقالة الثالثة: قول [من قال إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك ولهم تبارك من الليل] فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك ولهم

الْحَمْدُ لِهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَفَرَ عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ}. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا صَلَاةُ اللَّيلِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تُسَمَّى تَسْبِيحًا لِمَا فِيهَا مِنْ تَسْبِيحِ اللَّهِ، وَمِنْهُ سُبْحَانُ الصُّحَى وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهَا صَلَاةُ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ فَلَا نَهُمْ مِنْ صَلَاةِ اللَّيلِ، وَالْعِشَاءُ أَوْصَحُهُ.

المسألة الرابعة: قُوله تعالى {وَادْبَارُ السُّجُودِ} فيه قوله تعالى: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ التَّوَافِلُ. الثاني: أَنَّهُ ذِكْرُ اللَّهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ وَهُوَ الأَقْوَى فِي النَّظَرِ. وفي الحديث أنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ الْمَكْتُوبَةِ: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَيَّ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدْدِ مِنْكَ الْجَدْدُ}.

المسألة الخامسة ثبت في الصحيح {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَأَ فِي الصَّبْحِ قَرآنَهُ أَنْتَهَى إِلَى قُولِهِ تَعَالَى: {وَالنَّحْلَ يَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعُ نَصِيدْ}} رَوَاهُ يَهُهَبَ صَوْتَهُ}. وَثَبَّتَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدَ الْلَّيْثِيَّ مَاذَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى؟ فَقَالَ: {كَانَ يَقْرَأُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَالْقُرْآنُ الْمَجِيدُ وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ}.

سُورَةُ الدَّارِيَاتِ

[**فيها ثلاثة آيات**]

الآية الأولى: قُوله تعالى: {كَانُوا قَلِيلًا مِنْ اللَّيلِ مَا يَهْجَعُونَ} فيها ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: الهجوع: التَّوْمُ، وَدَلِكَ مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ الْإِقْبَالُ [عَلَى الْأَنْسِ بِالْحَدِيثِ، وَكَانَتْ عَادَتْهُمْ، أَوْ] عَلَى الْوَطَءِ. الثاني الإقبال علما الصَّلَاةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. والأولُ [صَعِيفُ وَالثَّانِي] باطِلٌ. ولَوْلَا مَحَافَقْتَنَا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ مُتَعَلَّقٌ يَوْمًا مَا ذَكَرْنَاهُ لِيُطَلَّبَنِهِ.

المسألة الثانية: تَكَلَّمَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قُولِهِ: {كَانُوا قَلِيلًا مِنْ اللَّيلِ مَا يَهْجَعُونَ} لِأَجْلِ أَنَّ ظَاهِرَهُ يُعْطِي أَنَّ تَوْمَهُمْ بِاللَّيلِ كَانَ قَلِيلًا، وَلَمْ يَكُنْ كَدِيلًا. وَإِنَّمَا مَدَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ يُصَلِّي قَلِيلًا: لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ؛ وَإِنَّمَا [مَعْنَاهُ] كَانُوا يَهْجَعُونَ قَلِيلًا مِنْ اللَّيلِ، أَيْ يَسْهَرُونَ قَلِيلًا. وَمَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى السَّهَرَ بِالْقَلِيلِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الْعِبَادِ كُلُّهُ قَلِيلٌ. وَفِي قُولِهِ (مَا) اخْتِلَافٌ بَيْنَ النِّحَاةِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ صِلَةٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ؛ وَالْكُلُّ صَحِيحٌ. وقد بيَّناهُ في كتاب الملحنة.

المسألة الثالثة: صلاة الليل ممدودة شرعاً إجماعاً، وهي أفضل من صلاة النهار، لأجل فراغ القلب وضمان الإجابة، وسيأتي القول عليه مستوفى في سورة الممرمل إن شاء الله.

الأية الثانية: قوله تعالى: {وبالأسحار هم يستغفرون}. روى ابن وهب عن مالك في قوله تعالى: {وبالأسحار هم يستغفرون} قال: هو الرجل يمدد الصلاة إلى السحر. قال ابن شعبان: يزيد مالك بالرجل للربع بن حثيم. وقيل: هي الصلاة في مسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - بأهل قباء. وفي ذلك أقوال هدا لبابها. وقال معاذ: كانوا قل ليلة تمر بهم إلا أصحابها منها خيراً. قال القاضي: وخص السحر لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - آله قال: {جوف الليل اسمع}. وروي في الصحاح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: {إذا ذهب الثالث الأول، وفي رواية: إذا اتصف الليل، وأصحه إذا بقي ثلث الليل ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يدعوني فاستجيب له، من يسألي فأعطيه، من يستغفري فأغفر له، حتى يطلع الفجر}.

الأية الثالثة: قوله تعالى: {وفي أموالهم حق للسائل والمحروم}. فيها ثلاثة مسائل

المسألة الأولى: {وفي أموالهم حق}، وقد بيّنا في غير موضع هل في المال حق سوى الركوة أم لا بما يعني عن إعادته ها هنا. وإلقوى في هذه الآية آلة الركوة؛ لقوله تعالى في سورة سائل: {والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم} والحق المعلوم هو الركوة التي بين الشرع قدراها وجنسها ووقتها، فاما غيرها لمن يقول به وليس بمحظى؛ لأن غير مقدر ولا مجنس ولا موقت.

المسألة الثانية: قوله: {للسائل}، وهو المتكفف.

المسألة الثالثة: قوله: {والمحروم}، وهو المتعاقف؛ فبين أن للسائل حق المسألة وللمحروم حق الحاجة. وقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال الذي يحرّم الرزق. وقيل: الذي أصابته جائحة قال تعالى مخيراً عن أصحاب الجنة المحترقة: {قالوا إنا لصاليون بل نحن محرومون} وفيه أقوال كثيرة ليس لها أصل لم تطّوّل بذكرها؛ لأن هذا أصحها؛ إذ يقتضي هذا التقسيم أن المحتاج إذا كان منه من يسأل فالقسم الثاني هو الذي لا يسأل، ويتوسع أحوال المتعاقف، والاسم يعممه كله، فإذا رأيته فسمه به، وأحكم عليه بحكمه. والله أعلم.

سورة الطور

[فيها آياتان]

الآية الأولى: قوله تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعُوهُمْ دُرِّيَّتْهُمْ بِإِيمَانِ الْحَقْنَا بِهِمْ دُرِّيَّتْهُمْ وَمَا أَلْتَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ}. وَفُرِيَّ: وَاتَّبَعُوهُمْ دُرِّيَّتْهُمْ بِإِيمَانِهِمْ فِيهَا (مسألة): القراءاتان لمعنيين: أما إذا كان اتباعهم على أن يكون الفعل للذرية فيقتضي أن يكون الذرية مستقلة بنفسها تعقل الإيمان وتلتفظ به. وأما إذا كان الفعل واقعاً بهم من الله عز وجل يغير واسطة نسبة إليهم فيكون ذلك لمن كان من الصغير في حد لا يعقل الإسلام، ولكن جعل الله له حكم أبيه لفضله في الدنيا من العصمة والحرمة. فاما اتباع الصغير لأبيه في أحكام الإسلام فلا خلاف فيه. وأما تبعية لأمه فاختلاف فيه العلماء وأصطرب فيه قول مالك. والصحيح في الدين الله يسبع من أسلم من أحد أبويه، للحديث الصحيح عن ابن عباس قال: كنت أنا وأمي من المستضعفين من المؤمنين، وذلِكَ أَنَّ أَمَّةَ أَسْلَمَتْ وَلَمْ يُسْلِمَ الْعَبَّاسُ فَاتَّبَعَ أَمَّةً فِي الدِّينِ، وَكَانَ لِأَجْلِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَبَوَاهُ كَافِرَيْنِ فَعَقَلَ الْإِسْلَامَ صَغِيرًا وَتَلَفَظَ بِهِ، فَاتَّبَعَ الْعُلَمَاءَ اخْتِلَافًا كَثِيرًا. وَمَشْهُورُ المَذَهَبِ أَنَّهُ يَكُونُ مُسْلِمًا. وَالْمَسَأَةُ مُشْكِلَةٌ، وَقَدْ أَوْصَحَنَا هَذِهِ بِطْرُقَهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَمِنْ عُمْدِهَا هَذِهِ الْآيَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: {وَاتَّبَعُوهُمْ دُرِّيَّتْهُمْ بِإِيمَانِهِمْ}، فَتَسِيبُ الْفَعْلَ إِلَيْهِمْ: فَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُمْ عَقَلُوهُ وَتَكَلَّمُوا بِهِ؛ فَاعْتِرَاهُ اللَّهُ، وَجَعَلَ لَهُمْ حُكْمَ الْمُسْلِمِينَ. وَمِنْ الْعُمُدِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ أَنَّ الْمُخَالِفَ يَرَى صِحَّةَ رَدِّهِ فَكَيْفَ يَصْحُّ اغْتِيَارُ رَدِّهِ وَلَا يُعْتَبِرُ إِسْلَامُهُ، وَقَدْ احْتَاجَ جَمَاعَةُ إِسْلَامٍ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ صَغِيرًا وَأَبَوَاهُ كَافِرَانِ.

الآية الثانية: قوله تعالى. {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ وَمِنْ اللَّيلِ فَسَبِّحْهُ وَإِذْبَارَ النُّجُومِ}. فيهَا ثلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قوله: { حين تقوُم } فيه أربعة أقوال: الأولى: المعنى فيه حين تقوُم من المجلس ليُكفره. الثاني: حين تقوُم من النوم، ليكون مفتتحاً به كلامه. الثالث: حين تقوُم من نوم القائلة، وهي الظهر. الرابع: التسبيح في الصلاة.

المسألة الثانية: أما قول من قال: إن معناه حين تقوُم من المجلس فقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: {من جلس مجلساً يكثر فيه لعنة، فقال قبل أن تقوُم من مجلسه ذلك: سبّحائك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، وأستغفر لك، وأتوب إليك إلا عقر الله له ما كان في مجلسه ذلك}. وهذا الحديث مغلول. جاء مسلم بن الحجاج إلى محمد بن إسماعيل البخاري وقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطيب الحديث في عليه، حدثك محمد بن سلام، حدثنا محلد بن يزيد، أخبرنا ابن جرير، حدثني موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كفارة المجلس

فَمَا عَلِمْتُهُ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا حَدِيثُ مَلِيْخٍ، وَلَا أَعْلَمُ فِي الدُّنْيَا فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، إِلَّا أَنَّهُ مَغْلُولٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَنَّبَاتَا وَهَيْبَ، أَنَّبَاتَا سُهَيْلَ عَنْ عَوْنَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَوْلُهُ قَالَ أَنَّبَاتَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا أَوْلَى، فَإِنَّهُ لَا يُذْكَرُ لِمُوسَى بْنِ عَقْبَةَ سَمَاعٍ مِنْ سُهَيْلٍ. قَالَ الْقَاضِي أَبْنُ الْعَرَبِيِّ: أَرَادَ الْبَخَارِيُّ أَنْ حَدِيثَ عَوْنَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ قَوْلِهِ حَمَلَهُ سُهَيْلٌ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى تَعَرَّفَ حِفْظُهُ بِآخِرَةٍ؛ فَهَذِهِ مَعانٍ لَا يُحْسِنُهَا إِلَّا الْعُلَمَاءُ بِالْحَدِيثِ، فَأَمَّا أَهْلُ الْفِقْهِ فَهُمْ عَنْهَا يَمْعَزِلُونَ. وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَى أَبْنُ عُمَرَ قَالَ: {كَمَا تَعْدُ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِائَةً مَرَّةً: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ}. وَأَمَّا قَوْلُهُ حِينَ يَقُومُ يَعْنِي مِنَ اللَّيْلِ فَفِي ذَلِكَ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {مَنْ تَعَارَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَيْ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ} وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِ سُقُوطِ التَّهْلِيلِ: التَّانِي وَرُوَايَةُ عَنْهُ {أَنَّهُ قَرَأَ الْعَشْرَ الْحَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ الْعِمْرَانَ}. وَرُوَايَةُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: {اللَّهُمَّ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْعِيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا أَخْبَلْفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ، قَاتِلْكَ تَهْدِي مِنْ شَاءَ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمِ}. وَأَمَّا نَوْمُ الْقَائِلَةِ فَلَيْسَ فِيهِ أَثْرٌ، وَهُوَ بِالْحَقِّ يَنْوِمُ اللَّيْلَ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الصُّبْحَ لِلْوَمِ اللَّيْلَ، وَالظَّهَرُ لِلْوَمِ الْقَائِلِ، وَهُوَ أَصْلُ التَّسْبِيحِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَسْبِيحُ الصَّلَاةِ فَهُوَ أَفْصَلُهُ، وَالْأَثْاثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ، أَعْظَمُهُمَا مَا ثَبَّتَ عَنْ عَلِمِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ رَفَعَ يَدِيهِ حَدْوَ مَنْكِبِيهِ، وَيَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا قَرَأَتْهُ وَأَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَيَصْنَعُهَا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدِيهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدِيهِ كَذَلِكَ وَكَبَرَ وَيَقُولُ حِينَ يَقْتَنِي الصَّلَاةُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ: وَجَهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي قَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَتَّى يَقْتَنِي وَمَا أَنَا مِنْ الْمُشْرِكِينَ؛ إِنَّ صَلَاتِي وَمُسْكِنِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ طَلَمْتَ تَقْسِيَ، وَاغْتَرَفْتَ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي جَمِيعًا، وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبُ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَخْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لِأَخْسِنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِي سَيِّئَاتِي، لَا يَصْرِفُ عَنِي سَيِّئَاتِي إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعَدَيْكَ، وَالْحَيْثُ كُلُّهُ فِي يَدِيكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَإِنَّا بِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَنْجَى مِنْكَ، وَلَا مَلْجَأًا إِلَّا إِلَيْكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوْبُ إِلَيْكَ}. وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ أَنَّهُ {قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ عَلِمْنِي دُعَاءً أَذْعُوهُ فِي صَلَاةِنِي. فَقَالَ: قُلْ رَبِّ إِنِّي طَلَمْتَ تَقْسِيَ طَلَمًَا كَثِيرًا، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}.

المسألة الثالثة: في الصحيح عن أم سلامة أنها قالت: {شَكُوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - أَنِّي أَسْتَكِي، فَقَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وَأَنِّي رَاكِبَةٌ}. قَالَتْ: فَطَفَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - حِينَئِذٍ بِصَلِي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَقْرَأُ بِالْطَّورِ وَكِتَابَ مَسْطُورٍ} وَفِيهِ عَنْ جُبَيرَ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: {سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - يَقْرَأُ بِالْطَّورِ فِي الْمَغْرِبِ}. قَالَ الْقَاضِي: وَرَدَ جُبَيرُ بْنُ مُطْعِمٍ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - فِي أَمْرِ أَسَارِي بَدْرٍ وَهُوَ لَمْ يُسْلِمْ بَعْدُ، فَحَضَرَ صَلَاةَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ -. قَالَ: {فَسَمِعْتَهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالْطَّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ: {أَمْ حَلَقُوا مِنْ عَيْرٍ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} كَادَ يَتَحَلَّقُ فَوَادِي، ثُمَّ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ بَعْدَ بِالْإِسْلَامِ}.

قال علماؤنا رضي الله عنهم: لم يختلف قول مالك إن سجدة النجم ليست من عزائم القرآن، ورأها ابن وهب من عزائمها، وكأن مالك يسجدها في خاصة نفسه. وروى مالك أن عمر بن الخطاب قرأ بالنجم إذا هوى، فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى. وروى غيره أن السورة التي وصلها بها "إذا زلزلت الأرض زلزلتها". وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود {أن النبي - صلي الله عليه وسلم - كثيراً أخذ كفاماً من حصى أو من تراب، فرقعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا}. قال ابن مسعود: ولقد رأيته بعد قتيل كافرا. وروى ابن عباس {أن النبي - صلي الله عليه وسلم - سجد فيها يعني في النجم، وسجد فيها المسلمين والجن والأنس}. الشيخ الذي لم يسجد مع النبي - صلي الله عليه وسلم - هو أمية بن خلف، قتل يوم بدر كافرا. وقد روي أن عبد الله بن مسعود كان إذا قرأها على الناس سجد، فإذا قرأها وهو في الصلاة ركع وسجد. وكأن ابن عمر إذا قرأ "والنجم" وهو يريد أن تكون بعدها قراءة قرأها وسجد. وإذا انتهى إليها ركع وسجد، ولم يرها [علي] من عزائم السجود. وقال أبو حنيفة والشافعي: هي من عزائم السجود؛ وهو الصحيح. قال علماؤنا رضي الله عنهم: لم يختلف قول مالك إن سجدة النجم ليست من عزائم القرآن، ورأها ابن وهب من عزائمها، وكان مالك يسجدها في خاصة نفسه. وروى مالك أن عمر بن الخطاب قرأ بالنجم إذا هوى، فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى. وروى غيره أن السورة التي وصلها بها "إذا زلزلت الأرض زلزلتها". وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود {أن النبي - صلي الله عليه وسلم - كثيراً أخذ كفاماً من حصى أو من تراب، فرقعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا}. قال ابن مسعود: ولقد رأيته بعد قتيل كافرا. وروى ابن عباس {أن النبي - صلي الله عليه وسلم - سجد فيها يعني في النجم، وسجد فيها المسلمين والجن والأنس}. الشيخ الذي لم يسجد مع النبي - صلي الله عليه وسلم - هو أمية بن خلف، قتل يوم بدر كافرا. وقد روي أن عبد الله بن مسعود كان إذا قرأها على الناس سجد، فإذا قرأها وهو في الصلاة ركع وسجد. وكان ابن عمر إذا قرأ

وَالنَّجْمُ " وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ بَعْدَهَا قِرَاءَةً قَرَأَهَا وَسَجَدَ. وَإِذَا اِنْتَهَى إِلَيْهَا رَكَعَ وَسَجَدَ، وَلَمْ يَرْهَا [عَلَيْ] مِنْ عَرَائِمِ السُّجُودِ. وَقَالَ أَبُو حَيْنَةَ وَالشَّافِعِيُّ: هِيَ مِنْ عَرَائِمِ السُّجُودِ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

سُورَةُ الرَّحْمَنِ

[فِيهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ]

قَوْلُهُ تَعَالَى: {هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا إِلْحَسَانٌ}. وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {أَنَّ حِبْرِيلَ يَسْأَلُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْإِحْسَانِ، فَقَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَائِنَكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكُ}. فَهَذَا إِحْسَانُ الْعَبْدِ. وَأَمَّا إِحْسَانُ اللَّهِ فَهُوَ دُخُولُ الْجَنَّةِ وَهُوَ الْجَنَّةُ، وَلِلْحَسِنِي دَرَجَاتٌ بَيْنَهَا فِي كِتَابِ الْأَصْوَلِ؛ وَهَذَا مِنْ أَجْلَهَا قَدْرًا، وَأَكْرَمَهَا أَمْرًا، وَأَحْسَنَهَا تَوَابًا، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةً} فَهَذَا تَقْسِيرٌ.

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

[فِيهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ]

قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا يَمْسُسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ}. فِيهَا خَمْسُ مَسَائلٍ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: [هَلْ] هَذِهِ الْآيَةُ مُبَيِّنَةٌ حَالَ الْقُرْآنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَمْ هِيَ مُبَيِّنَةٌ فِي كُتُبِنَا؟ فَقِيلَ: هُوَ الْلَّوْحُ الْمَحْفُوظُ. وَقِيلَ: هُوَ مَا يَأْيُدِي الْمَلَائِكَةِ؛ فَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ. وَقِيلَ: هِيَ مَصَاحِفُنَا.

الْمَسَالَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: {لَا يَمْسُسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} فِيهِ قَوْلَانِ: أَحْدُهُمَا أَنَّهُ الْمَسْبُ يَالْجَارِ حَدِيقَةً. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَجِدُ طَغْيَمَ تَقْعِيدهِ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ بِالْقُرْآنِ؛ قَالَهُ الْقَرَاءُ.

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ: {لَا يَمْسُسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} فِيهِ قَوْلَانِ: أَحْدُهُمَا أَنَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَهَّرُوهُمْ مِنْ الشَّرِّ وَالْدُّنُوبِ. التَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ الْمُطَهَّرِينَ مِنْ الْحَدَثِ، وَهُمْ الْمُكَلَّفُونَ مِنْ الْأَدَمِيَّنَ.

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ: هَلْ قَوْلُهُ: {لَا يَمْسُسُهُ} نَهْيٌ أَوْ نَفْيٌ؟ فَقِيلَ: لَفْظُهُ لَفْظُ الْحَبَرِ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ. وَقِيلَ: هُوَ نَفْيٌ. وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقْرُؤُهَا: مَا يَمْسُسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، لِتَحْقِيقِ النَّفْيِ.

الْمَسَالَةُ الْخَامِسَةُ فِي تَنْقِيَحِ الْأَقْوَالِ: أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْكِتَابِ الْلَّوْحُ الْمَجْفُوظُ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَنْالُهُ فِيهِ وَقْتٌ، وَلَا تَصِلُّ إِلَيْهِ بِحَالٍ؛ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ لِلإِسْتِئْنَاعِ فِيهِ مَحَلٌ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: أَنَّهُ الَّذِي يَأْيُدِي الْمَلَائِكَةَ مِنْ الصُّحُفِ فَإِنَّهُ قَوْلٌ مُحَتمَلٌ؛ وَهُوَ الَّذِي احْتَارَهُ مَالِكٌ قَالَ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي قَوْلِهِ: {لَا يَمْسُسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} أَنَّهَا يَمْنَزِلَةُ الْآيَةِ الَّتِي فِي {عَبَسَ وَتَوْلَى}: {فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ فِي صُحْفٍ مُكَرَّمَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ}

يَأْيَدِي سَفْرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ} يُرِيدُ أَنَّ الْمُطَهَّرِينَ هُمُ الْمَلَائِكَةُ الدِّينَ وَصِفُوا
 بِالظَّهَارَةِ فِي سُورَةٍ "عَيْسَى"
 وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَمْرٌ بِالْتَّوْصِيَّةِ [بِالْقُرْآنِ] إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمْسَسَ صُحْفَةَ، فَإِنَّهُمْ
 اخْتَلَفُوا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْحَبَرِ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ، وَقَدْ يَسَّأَدْ
 ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْأَصْوُلِ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَحَقِيقَنَا أَنَّهُ حَبَرٌ
 عَنِ الشَّرْعِ، أَيْ لَا يَمْسِسُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ شَرْعًا، فَإِنَّهُ وُجْدٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ
 الشَّرْعِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهُ لَا يَحْدُ طَغْمَةً إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ مِنْ الدُّنُوبِ
 النَّائِيُّونَ الْغَايُونَ فَهُوَ صَحِيحٌ، اخْتَارَهُ الْبُخَارِيُّ - قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ - {ذَاقَ طَغْمَةَ الْإِسْلَامِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبِّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ -
 صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَبِيًّا}؛ لَكِنَّهُ عُذُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ صَرُورَةٍ عَقْلٌ وَلَا
 دَلِيلٌ سَمْعٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَعَيْرُهُ أَنَّ فِي كِتَابِ عَمْرُو بْنِ حَزْمٍ الَّذِي كَتَبَهُ لَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَنُسْخَتُهُ: {مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ إِلَى
 شَرَحِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالِ، وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ كَلَالِ، وَنَعِيمَ بْنِ عَبْدِ كَلَالِ، قِيلَ ذِي
 رُعَيْنِ وَمَعَافَرَ وَهَمْدَانَ}: أَمَّا بَعْدُ وَكَانَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا يَمْسِسُ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ}.
 وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابَ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ وَرَوْجَهَا سَعِيدَ بْنَ رَيْدَ بْنِ عَمْرُو
 بْنِ نُقَيْلَ، وَهُمَا يَقْرَآنُ طَأَةً، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْهَيْنِمَةُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنَّ قَالَ:
 هَأْتُمَا الصَّحِيقَةَ. فَقَالَتْ لَهُ أَخْتُهُ: إِنَّهُ لَا يَمْسِسُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ فَقَامَ وَلَعْنَسَلَ
 وَأَسْلَمَ. وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَبِّيُّ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: فَقَدْنَا
 الْوَحْيَ إِذْ وَلَيْتَ عَنَّا وَوَدَّعْنَا مِنَ اللَّهِ الْكَلَامُ سَوَى مَا قَدْ تَرَكْتَ لَنَا قَدِيمًا تَوَارَثَهُ
 الْقَرَاطِيسُ الْكَيَامُ وَأَرَادَ صُحْفَ الْقُرْآنِ الَّتِي كَانَتْ يَأْيُدِي الْمُسْلِمِينَ الَّتِي كَانَ
 النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُمْلِيَهَا عَلَى كَتَبِهِ. وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعَرَاقِ مِنْهُمْ
 إِبْرَاهِيمُ التَّمَعِيُّ. وَلَا يَمْسِسُ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ. وَاحْتَلَفَ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛
 فَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَمْسِسُ الْمُحَدِّثَ، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَمْسِسُ طَاهِرَهُ وَحَوَاشِيَّهُ وَمَا لَا
 مَكْتُوبَ فِيهِ. وَأَمَّا الْكِتَابُ فَلَا يَمْسِسُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ. وَهَذَا إِنْ سُلَّمَ مِمَّا يُقَوِّي
 الْحُجَّةَ عَلَيْهِ: لِأَنَّ حَرِيمَ الْمَمْنُوعِ مَمْنُوعٌ، وَفِيمَا كَتَبَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ - لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُورَةُ الْحَدِيدِ

[فِيهَا أَرْبَعُ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ يَكُلُّ
 شَيْءٍ عَلَيْمٌ}. وَقَدْ يَسَّأَدْ [لَيْسَ] فِي كِتَابِ الْأَمْدِ تَفَسِّيرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَحَقِيقَنَا أَنَّ الْأَوَّلَ
 هُوَ الْآخِرُ بِعَيْنِهِ [يَعْنِي] لَيْسَ وَاحِدًا، وَأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْبَاطِنُ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ
 الْبَاطِنُ، وَأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الظَّاهِرُ؛ إِذْ هُوَ تَعَالَى وَاحِدٌ تَحْتَلُفُ أُوصَافُهُ، وَتَتَعَدَّ
 أَسْمَاؤُهُ، وَهُوَ تَعَالَى وَاحِدٌ. قَالَ أَبْنُ الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُحَدُّ وَلَا يُشَبِّهُ، قَالَ
 أَبْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتَ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ قَرَأَ "يَدُ اللَّهِ" وَأَسَارَ إِلَى يَدِهِ، وَقَرَأَ عَيْنَ
 اللَّهِ، وَأَسَارَ إِلَى ذَلِكَ الْعَصْنِ مِنْهُ يُقْطَعُ تَغْلِيطًا عَلَيْهِ فِي تَقْدِيسِ اللَّهِ تَعَالَى
 وَتَنْزِيهِهِ عَمَّا أَسْبَبَ إِلَيْهِ، وَشَبَهَهُ بِنَفْسِهِ، فَتُنْعَدِمُ [نَفْسُهُ وَ] جَارِ حَتَّهُ الَّتِي شَبَهَهَا

يَاللَّهِ، وَهَذِهِ عَایةٌ فِي التَّوْحِیدِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهَا مَا لَكَا مُوْحَدٌ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى
الْبُخَارِيُّ عَنْ نَافعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: {ذِكْرُ الدَّجَالِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَحْفَى عَلَيْكُمْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَغْوَرَ - وَأَشَارَ يَدَهُ إِلَى
عَيْنِهِ، وَأَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَغْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْتَنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةً طَافِيَّةً} .
فِي الْجَوابِ مِنْ وَجْهِيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا خَيْرٌ وَاحِدٌ، لَا يُوجِبُ عِلْمًا. الْثَّانِي أَنَّ هَذِهِ
الْإِسَارَةُ فِي النَّفْيِ لَا فِي الْإِبْيَاتِ، وَفِي التَّقْدِيسِ لَا فِي التَّشْبِيهِ، وَهَذَا تَفِيسُ
فَأَغْرِفُهُ..

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا لَكُمْ أَلَا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أَوْلَئِكَ
أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ حَسِيبٌ}. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: نَفَقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُسَاوَاةُ بَيْنَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ فَتْحٍ
مُكَفَّةً وَبَيْنَ مَنْ أَنْفَقَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ النَّاسِ كَانَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ أَكْثَرُ، لِصَعْفَيِ
الْإِسْلَامِ، وَفَعْلُ ذَلِكَ كَانَ عَلَى الْمُتَافِقِينَ أَشَقُّ، وَالْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ النَّصِيبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الثانية: رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: يَبْتَغِي أَنْ يُقَدَّمَ أَهْلُ الْفَصْلِ
وَالْعَزْمِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ
أَوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} .
وَقَدْ يَسْتَأْنِفُ فِيمَا تَقْدَمَ تَرْتِيبَ أَخْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنَازِلِهِمْ فِي
الْتَّقْدِيمِ وَالْتَّاخِرِ وَمَرَاتِبِ التَّابِعِينَ.

المسألة الثالثة: إِذَا ثَبَتَ اتِّيقَاءُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْحَلْقِ وَقَعَ التَّقْضِيُّ بَيْنَ
النَّاسِ بِالْحِكْمَةِ وَالْحُكْمِ؛ فَإِنَّ التَّقْدِيمَ وَالْتَّاخِرَ يَكُونُ [فِي الدِّينِ وَيَكُونُ] فِي
أَحْكَامِ الدِّينِ، فَأَمَّا فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا: {أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يُنْزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ،
وَأَعْظَمُ الْمَنَازِلِ مَرْتَبَةُ الصَّلَاةِ}. {وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فِي مَرَضِهِ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلَيُصَلِّ يَالنَّاسِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا
قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يُسْمِعْ النَّاسَ مِنْ الْبُكَاءِ، فَمُرِّعِيْتَ عُمَرَ فَلَيُصَلِّ يَالنَّاسِ}. فَقَالَ:
مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلَيُصَلِّ يَالنَّاسِ}. الْحَدِيثُ. فَقَدْمَ الْمُقْدَمَ، وَرَأْعَيِ الْأَفْصَلَ. وَفِي
حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودَ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ التَّرمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: {يَوْمُ الْقَوْمَ أَفْرَوْهُمْ
لِكِتَابِ اللَّهِ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّيْءَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي
السَّيْءَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا، وَلَا
يَوْمَ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرَمَتِهِ إِلَّا يَأْذِنَهُ}. وَفِي الصَّحِيحِ {إِنَّ
النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرَتِ وَأَخِيهِ فَادَنَا وَأَقِيمَا
وَلِيَوْمِكُمَا أَكَبْرُكُمَا}. فَفَهَمَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ أَرَادَ كَبَرَ

الْمَنْزِلَةِ، كَمَا قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {الْوَلَاءُ لِلْكَبِيرِ}. وَلَمْ يَعْنِ كِبَرُ الْبَسْنِ، وَأَنَّمَا أَرَادَ كِبَرَ الْمَنْزِلَةِ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ : وَإِنَّ لِلْبَسْنِ حَقًا. وَرَاعَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَقُّ بِالْمُرَاعَاةِ؛ لَأنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْعِلْمُ وَالسُّنْنُ فِي خَيْرِيْنَ قَدْمَ الْعِلْمِ وَأَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا فَهِيَ مُرَتبَةٌ عَلَى أَحْكَامِ الدِّينِ، فَمَنْ قَدْمَ فِي الدِّينِ قَدْمَ الْعِلْمِ فِي الدُّنْيَا. وَفِي الْأَيْتَارِ: {لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُؤْفَرْ كَبِيرَيْنَا، وَبَرَحْمَ صَغِيرَتَا، وَيَعْتَرِفُ لِعَالَمِنَا}. وَفِي الْحَدِيثِ التَّابِتِ فِي الْأَفْرَادِ: {مَا أَكْرَمَ شَابًّا شَيْخًا لِبَسْنِهِ إِلَّا قَيَضَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ سِنِّهِ مَنْ يُكْرِمُهُ}. وَأَنْشَدَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمَ الْعُثْمَانِيَّ الشَّهِيدُ تَبَرِّيلُ الْقَدْسِ لِابْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ إِلَسْرَفِسْطَيِّ: يَا عَائِنَا لِلشَّيْوخِ مِنْ أَشْرِ دَاخِلَةِ الْلَّصْبَانِ وَمِنْ بَدْخَ أَذْكُرْ إِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْبِهِمْ جَدَّكَ وَأَذْكُرْ أَبَاكَ يَا بْنَ أَخِي وَأَعْلَمْ بِأَنَّ الشَّيَّابَ مُنْسَلِحَ عَنْكَ وَمَا وَرْزُهُ بِمُنْسَلِحٍ مَنْ لَا يُعَزِّزُ الشَّيْوخَ لَا بَلَغَتْ يَوْمًا بِهِ سِنُّهُ إِلَى الشَّيْخِ

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ وَالشَّهِداءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائلَ:

المسألة الأولى: في المُرَاد بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالشَّهِداءُ} وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: أَحَدُهَا أَنْقَمُ النَّبِيُّونَ. الثَّالِثُ أَنَّهُمُ الشَّهِداءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَكُلُّ وَاجِدٍ مِنْ هُوَلَاءِ شَهِيدٌ، أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَهُمْ شَهِداءُ عَلَى الْأَمَمِ، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَهُمْ شَهِداءُ عَلَى النَّاسِ [كَمَا قَالَ تَعَالَى: {لِتَكُونُوا شَهِداءً عَلَى النَّاسِ}]. وَأَمَّا مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهُوَ شَهِيدٌ عَلَى الْكُلِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}.

المسألة الثانية: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ مَعْلَى الْعُمُومِ فِي كُلِّ شَاهِدٍ. وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {خَيْرُ الشَّهِداءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا، وَلَهُ الْأَجْرُ إِذَا أَدَى وَالْإِنْمُ إِذَا كَتَمَ}. وَنُورُهُمْ [قِيلَ] وَهِيَ:

المسألة الثالثة: هُوَ ظُهُورُ الْحَقِّ بِهِ، وَقِيلَ نُورُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالْكُلُّ ضَالُّ لِلْقَوْلِ حَاصِلٌ لِلشَّاهِدِ بِالْحَقِّ. وَلَمَّا إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الشَّهِداءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُمُ الَّذِينَ قَاتَلُوا لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا. وَهُمْ أَوْفَى دَرَجَةً وَأَعْلَى. وَالشَّهِداءُ قَدْ بَيَّنَا عَدَدَهُمْ، وَهُمْ الْمَقْتُولُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. الْمَقْتُولُ دُونَ مَالِهِ الْجَمْعِ. الْمَقْتُولُ ظَلَمًا. أَكْيَلُ السَّبِيعِ. الْمَيِّتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مَنْ مَاتَ مِنْ بَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ. الْمَرِيضُ شَهِيدٌ. الْغَرِيبُ شَهِيدٌ. صَاحِبُ النَّظَرَةِ شَهِيدٌ. فَهُوَلَاءِ سِنَّةٍ عَشَرَ شَهِيدًا. وَقَدْ بَيَّنَهُمْ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ.

المسألة الرابعة: قال حماعة: إن قوله {والشهادة} مقطوف على قوله تعالى: {الصّدّيقون} عطف المفرد على المفرد يعني أن الصديق هو الشهيد، والكل لهم أجرهم، ونورهم. وقيل: هو عطف حملة على حملة، والشهادة ابتداء كلام الكل محتمل، وأظهره عطف المفرد على المفرد حسبما بتنا في الملحة.

الأية الرابعة: قوله تعالى: {تُمْ قَفِيتَ عَلَى آثَارِهِمْ يُؤْسِلِنَا وَقَفِيتَ بِعِيسَى ابْنَ مَرْيَمْ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ أَبْغَوُهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً أَبْتَغَاهُمْ إِلَّا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ قَاسِقُونَ}. فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى: الرهبانية: فعلانية من الرهب كالرهبانية؛ وقد قرئت بصم الراء وهي من الرهبان كالرهبانية من الرضوان. [والرهب هو الحوف، كفى به عن فعل الترم حوفاً من الله ورهباً من سخطه].

المسألة الثانية: في تفسيرها: وفيه أربعة أقوال: الأول إنها رفض النساء، وقد نسخ ذلك في ديننا، كما تقدم. الثاني: اتخاذ الصوامع للعزلة؛ وذلك مندوب إليه عند قياد الرمان. الثالث: سياحتهم، وهي نحو منه. الرابع روى الكوفيون عن ابن مسعود قال: {قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: هل تدرني أي الناس أعلم؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: أعلم الناس بأصرهم بالحق إذا اختلف الناس فيه، وإن كان مقصراً في العمل، وإن كان يرتفع على انتهائه}. وافتراق من [كان] قبلنا على اثنين وسبعين فرقاً، نجا منها ثلاث، وهلك سائرها: فرقه أرث الملوک، وقاتلتهم على دين الله ودين عيسى ابن مريم، وفرقه لم يكن لهم طاقة بمwarah الملوک أقاموا بين ظهراني قومهم يذعنون إلى دين الله ودين عيسى ابن مريم، فأخذتهم الملوک وقتلهم وقطعتهم بالمنابر، وفرقه لم تكون لهم طاقة بمwarah الملوک، ولا يأن يقيموا بين ظهراني قومهم، فيذعنون إلى ذكر الله [ودينه] ودين عيسى ابن مريم، فساحوا في الجبال وترهبون فيها، وهي التي قال الله فيها: {ورهبانية ابتدعواها ما كتبناها عليهم إلا ابتغا رضوان الله فما رعوها حق رعايتها فاتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم قاسقون}.

المسألة الثالثة: روی عن أبي أمامة الباهلي، واسم صديق بن عجلان، وأنه قال: أخذتهم قيام رمضان ولم يكتب عليكم، إنما كتب عليكم الصيام؛ قدموها على القيام إذا فعلتموه، ولا شرکوه؛ فإن تأسلا منبني إسرائيل ابتدعوا يدعوا لمن يكتبها الله عليهم، ابتغوا بها رضوان الله فما رعوها حق رعايتها، فعاتبهم الله بتزكيتها، فقال: {ورهبانية ابتدعواها ما كتبناها علىهم إلا ابتغا رضوان الله فما رعوها حق رعايتها} يعني تركوا ذلك فعوقبوا عليها.

المسألة الرابعة: قَدْ بَيَّنَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: {مَا كَتَبْنَا لَهُمْ} مِنْ وَصْفٍ الرَّهْبَانِيَّةِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: {إِبْتِغَاءَ رِضْوَانَ اللَّهِ} مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِبْتَدَأْعُوهَا}. وَقَدْ رَأَى قَوْمٌ عَنْ مَهْجِ الصَّوَابِ فَطَّافُوا أَنَّهَا رَهْبَانِيَّةً كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ يَعْدُ أَنَّ التَّرْمُوها، وَلَيْسَ يَخْرُجُ هَذَا مِنْ قَبِيلِ مَصْمُونِ الْكَلَامِ، وَلَا يُعْطِيهِ أَسْلُوبُهُ وَلَا مَعْنَاهُ، وَلَا يُكَتُّ عَلَى أَحَدٍ شَيْءٌ إِلَّا بِشَرْعٍ أَوْ نَدْرٍ، وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمِللِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ

[فيها سِتُّ آياتٍ]

الآية الأولى: قَوْلَهُ تَعَالَى: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَهُ تِيْجَادِلُكَ فِي رَوْجَهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرُ الدِّينِ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أَمَّا هُنَّ أَمَّا هُنَّ إِلَّا الْلَّائِي وَلَدْتَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنْ الْقَوْلِ وَرُوْرًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعْقُوْنَ عَفُورٌ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعْوِدُونَ لِمَا قَالُوا فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ ثُوَّاعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ} فِيهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ مَسَالَةً:

المسألة الأولى: قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي سَمَاعِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُؤْجُودَاتِ كُلُّهَا قَوْلًا أَوْ غَيْرَهُ، لَا يَحْتَصُّ بِسَمَاعِ الْأَصْوَاتِ، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ يَسْمَعُهُ وَبَرَاهُ وَيَعْلَمُهُ، وَيَعْلَمُ الْمَعْدُومَ بِأَبْدَعِ بَيَانٍ فِي كِتَابِ الْمُشْكَلِينَ وَالْأَصْوَلِ، وَكَذَلِكَ أَوْصَحْنَا أَنَّهُ يَخْوُزُ تَعْلُقَهُ سَمِعْنَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، وَكَذَلِكَ يُرْوِيَنَا، وَلَكِنَّ الْتَّارِيْخَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِتَعْلُقٍ رُؤْيَتَنَا بِالْأَلْوَانِ، وَسَمِعْنَا بِالْأَصْوَاتِ؛ وَلِلَّهِ الْحِكْمَةُ فِيمَا حَصَّ وَالْقُدْرَةُ فِيمَا عَمَّ.

المسألة الثانية: قَوْلَهُ تَعَالَى: {تِيْجَادِلُكَ فِي رَوْجَهَا}: وَكَذَلِكَ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُجَادِلَةِ وَحَقِيقَتِهَا وَجَوَارِهَا فِي طَلْبِ قَصْدِ الْحَقِّ وَإِظْهَارِهِ، وَأَمْرِ اللَّهِ بِهَا، وَتَسْخِيْهِ وَتَحْصِيصِهِ لَهَا وَتَعْمِيمِهِ.

المسألة الثالثة: فِي تَعْبِينِ هَذِهِ الْمُجَادِلَةِ: وَفِيهِ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ: قِيلَ هِيَ حَوْلَةُ امْرَأَهُ أَوْسُ بْنِ الصَّاصِمِ. وَقِيلَ هِيَ حَوْلَةُ بِنْتُ دُلْيَجْ. وَقِيلَ: بِنْتُ الصَّاصِمِ. وَأَمْهَا مَعَاذَهُ؛ كَانَتْ أُمَّةً لِابْنِ أَبِيٍّ. وَفِيهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَا تُكْرِهُوْنَا فَتَبَيَّنُوكُمْ عَلَى الْبَيْعَاءِ} الآيَةُ. وَقِيلَ: حَوْلَةُ بِنْتُ شَعْلَةَ، وَهِيَ أَشْبَهُهَا؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ حَوْلَةَ بِنْتَ شَعْلَةَ جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهِيَ عَجُوزَةٌ كَبِيرَةٌ، وَالنَّاسُ مَعَهُ، وَهُوَ عَلَى حَمَارٍ قَالَ: فَجَنَحَ إِلَيْهَا، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِهَا، وَتَنَحَّى النَّاسُ عَنْهَا، فَنَاجَاهَا طَوِيلًا، ثُمَّ انْطَلَقَتْ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، حَبَسْتَ رِجَالَاتٍ فُرَيْشٍ عَلَى هَذِهِ الْعَجُوزِ، قَالَ: أَنْدُرُونَ مَنْ هِيَ؟ هَذِهِ حَوْلَةُ بِنْتُ

تَعْلِيَةً، سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ؛ فَوَاللَّهِ لَوْ قَامَتْ هَكَذَا إِلَى
 الْلَّيْلِ لَقُمِتْ مَعَهَا إِلَى أَنْ تَخْضُرَ صَلَادَةً، وَأَنْطَلِقَ لِأَصْلَيَ نُمَّ أَرْجَعَ إِلَيْهَا. وَقَالَ
 عَائِشَةُ: تَبَارَكَ الَّذِي وَسَعَ سَمْعَهُ كُلَّ شَيْءٍ، إِنِّي لَأَسْمَعُ كَلَامَ حَوْلَةَ بَنْتِ تَعْلِيَةَ،
 وَيَحْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ، وَهِيَ تَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَفِي تَرَاجِمِ الْبُخَارِيِّ، وَعَنْ
 تَمِيمِ بْنِ سَلِيمَةَ، وَعَنْ عُزْرَوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: {فُلِتْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسَعَ سَمْعَهُ
 الْأَصْوَاتَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {قَدْ
 سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ التِّي تُجَادِلُكَ}. وَنَصْهُ عَلَى الْإِخْتِصَارِ مَا رُوِيَ أَنَّهُ {لَمَّا ظَاهَرَ
 أَوْسُ بْنُ الصَّاغِمِ مِنْ أَمْرَأَتِهِ حَوْلَةَ بَنْتِ تَعْلِيَةَ قَالَتْ لَهُ: وَاللَّهِ مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ
 أَثْمَتْ فِي شَأْنِي، لَيْسْتَ حَذَّتِي، وَأَفْيَتْ شَبَابِي، وَأَكْلَتْ مَالِي، حَتَّى إِذَا كَبَرْتُ
 سَنِي، وَرَقَ عَظِيمِي، وَاحْتَجَتِي إِلَيْكَ فَلَمْ قُنْتِي. قَالَ: مَا أَكْرَهْنِي لِذَلِكَ، اذْهَبِي
 إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَانْظُرِي هَلْ تَحْدِينَ عِنْدَهُ شَيْئًا فِي
 أَمْرِكِ؟ فَأَتَتِ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَلَمْ تَبْرُخْ حَتَّى
 تَرَلَ الْقُرْآنَ: {قَدْ يَسِمَعَ اللَّهُ قَوْلَ التِّي تُجَادِلُكَ فِي رَوْجِهَا} فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَغْتَقْ رَقَبَةَ . قَالَ: لَا أَحْدُ ذَلِكَ . قَالَ: صُمْ شَهْرِينَ
 مُتَتَابِعِينَ. قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ; إِنَّا شَيْخٌ كَبِيرٌ. قَالَ: أَطْعُمْ سِتِينَ مِسْكِينًا.
 قَالَ: لَا أَجُدُ . فَأَعْطَاهُ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَعِيرًا، وَقَالَ: حَذْ هَذَا
 فَأَطْعَمْهُ . وَرُوِيَ أَيْضًا {أَنْ سَعِيدًا أَتَى أَبَا سَلَمَةَ بْنَ صَحْرًا أَحَدَ بَنِي بَيَاضَةَ،
 كَانَ رَجُلًا مُبِطَا فَلَمَّا جَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ جَعَلَ أَمْرَأَتُهُ عَلَيْهِ كَامِمَهُ، فَرَأَاهَا دَاتَ لَيْلَةَ
 فِي بَرِيقِ الْقَمَرِ، وَرَأَيَ بَرِيقَ خَلْحَالَهَا وَسَاقِهَا فَأَعْجَبَهُ فَأَتَاهَا، وَأَتَى النَّبِيَّ -
 صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ لَهُ: أَتَيْتَ يَهُدَا يَا أَبَا سَلَمَةَ
 ثَلَاثَةً؟ فَأَمَرَ النَّبِيَّ أَنْ يُعْتَقَ رَقَبَةَ . قَالَ: مَا أَمْلِكُ غَيْرَ رَقَبَتِي هَذِهِ . فَأَمَرَهُ
 بِالْأَطْعَامِ. قَالَ: إِنَّمَا هِيَ وَجْبَةٌ . قَالَ: صُمْ شَهْرِينَ مُتَتَابِعِينَ. قَالَ: مَا مِنْ عَمَلٍ
 يَعْمَلُهُ النَّاسُ أَشَدُ عَلَيَّ مِنْ الصَّيَامِ. قَالَ: فَأَتَى النَّاسُ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ - بِقِنَاعٍ فِيهِ تَمْرٌ. فَقَالَ لَهُ: حَذْ هَذَا، فَتَصَدَّقُ بِهِ وَأَطْعَمْهُ عِيَالَكَ}.
 [وَقِيلَ هَذَا صَحَّرُ بْنُ سَلَمَةَ بْنُ صَحْرٍ بْنُ سُلَيْمَانَ الَّذِي أَعْطَى النَّبِيَّ - صَلَى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَجَنَّ يَوْمَ أَخْدٍ . وَقَالَ: وَجْهِي أَحَقُّ بِالْكَلْمَ مِنْ وَجْهِكَ،
 وَلَرِثَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ الْقَتْلَى، وَبِهِ رَمَقُ، وَقَدْ كَلَمَ كُلُومًا كَثِيرَةً، فَمَسَحَ رَسُولُ
 اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كُلُومَهُ، وَاسْتَشْفَى لَهُ فَبَرِئَ، وَفِيهِ تَرَلَتْ آيَةُ
 الظَّهَارِ].

الْمَسَأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَتَسْتَكِي إِلَى اللَّهِ}: رُوِيَ {أَنَّ حَوْلَةَ بَنْتِ
 دُلَيْجِ طَاهَرَ مِنْهَا رَوْجَهَلَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلَ اللَّهُ كَذِلِكَ،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : قَدْ حُرِمْتَ عَلَيْهِ، فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا
 إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَتْ: إِلَى اللَّهِ أَسْكُو حَاجَتِي إِلَيْهِ . نُمَّ عَلَدَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -
 صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : حُرِمْتَ عَلَيْهِ . فَقَالَتْ: إِلَى اللَّهِ أَسْكُو حَاجَتِي إِلَيْهِ،
 وَعَائِشَةُ تَعْسِلُ شِقَقَ رَأْسِهِ الْأَيْمَنَ، نُمَّ تَحَوَّلُتْ إِلَى الشِّقَّ الْأَخْرَى، وَقَدْ تَرَلَ عَلَيْهِ
 الْوَحْيُ، فَدَهَبَتْ أَنْ تُعِيدَ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةَ، أَسْكُنِي، فَإِنَّهُ تَرَلَ الْوَحْيُ. فَلَمَّا

نَزَلَ الْقُرْآنُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِرَوْحِهَا: أَعْتِقْ رَقَبَةً.
قَالَ: لَا أَجُدُّ. قَالَ: صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَبَايِعَيْنِ. قَالَ: إِنْ لَمْ أَكُلْ فِي الْيَوْمِ ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ خَفْتَ أَنْ يَعْشُو بَصَرِي. قَالَ: فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ: فَأَعْتِنِي،
فَأَعَانَهُ بِشَيْءٍ.

المسألة الخامسة: قَوْلُه تَعَالَى: {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ} حَقِيقَتُه تَشْبِيهُ ظَاهِرَ
[بِظَاهِرِهِ، وَالْمُوَجِّبُ لِلْحُكْمِ مِنْهُ تَشْبِيهُ ظَاهِرِ] مُحَلَّلٌ بِظَاهِرِ مُحَرَّمٍ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ
فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ، أَصْوْلُهَا سَبْعَةٌ: الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: إِذَا شَبَّهَ جُمْلَةً أَهْلَهِ بِظَاهِرِ أُمِّهِ، كَمَا
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظَاهِرِ أُمِّي. الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا شَبَّهَ جُمْلَةً
أَهْلَهِ بِعُصْبُو مِنْ أَعْصَاءِ أُمِّهِ كَانَ ظَاهِرًا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: إِنْ شَبَّهَهَا
بِعُصْبُو يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ
الْإِسْتِمَاعِ لَا يَحِلُّ لَهُ، وَفِيهِ رَفْعُ التَّشْبِيهِ، وَإِيَّاهُ قَصِيدَ الْمُظَاهِرِ، وَقَدْ قَالَ
الشَّافِعِي فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا إِلَّا فِي الظَّاهِرِ وَحْدَهُ؛ وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ
كُلَّ عُصْبُو مِنْهَا مُحَرَّمٌ، فَكَانَ التَّشْبِيهُ بِهِ ظَاهِرًا كَالظَّاهِرِ، وَلِأَنَّ الْمُظَاهِرَ إِنَّمَا
يَقْصِدُ تَشْبِيهَ الْمُحَلَّ بِالْمُحَرَّمِ؛ فَلَزِمَ عَلَى الْمَعْنَى.

الْفَرْعُ الْثَالِثُ إِذَا شَبَّهَ عُصْبُو مِنْ امْرَأَتِهِ بِظَاهِرِ أُمِّهِ: قَالَ الشَّافِعِي فِي أَحَدِ
قَوْلِهِ: لَا يَكُونُ ظَاهِرًا، وَهَذَا ضَعِيفٌ مِنْهُ، لِأَنَّهُ قَدْ وَاقَعَ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ إِضَافَةُ
الْطَّلاقِ إِلَيْهِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ؛ فَصَحَّ إِضَافَةُ الظَّاهِرِ إِلَيْهِ، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي مَسَائِلِ
الْخَلَافِ.

الْفَرْعُ الرَّابِعُ إِذَا قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَأُمِّي، أَوْ مِثْلُ أُمِّي، فَإِنْ تَوَى ظَاهِرًا كَانَ
ظَاهِرًا، وَإِنْ تَوَى طَلاقًا كَانَ طَلاقًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ كَانَ ظَاهِرًا. وَقَالَ
الشَّافِعِي وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ لَمْ يَتَوَوَّ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا. وَدَلِيلُنَا أَنَّهُ أَطْلَقَ تَشْبِيهَ
امْرَأَتِهِ بِأُمِّهِ، فَكَانَ ظَاهِرًا؛ أَصْلُهُ إِذَا ذَكَرَ الظَّاهِرِ وَهَذَا قَوْيٌ؛ إِذْ مَعْنَى الْلُّفْظِ
فِيهِ مَوْجُودٌ، وَالْلُّفْظُ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَلْزِمْ حُكْمُ الظَّاهِرِ لِلْفُظُوهِ، وَإِنَّمَا لَزِمَ لِمَعْنَاهُ
وَهُوَ التَّخْرِيمُ.

الْفَرْعُ الْخَامِسُ إِذَا قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَاهِرِ لَقِيَ كَانَ ظَاهِرًا؛ وَلَمْ يَكُنْ
طَلاقًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتَ حَرَامٌ يَحْتَمِلُ التَّخْرِيمَ بِالْطَّلاقِ وَهِيَ مُطْلَقَةٌ، وَيَحْتَمِلُ
الْتَّخْرِيمَ بِالظَّاهِرِ، فَلَمَّا صَرَّحَ بِهِ كَانَ تَفْسِيرًا لِأَحَدِ الْأَخْتِمَالِيْنَ فَقَصَّى بِهِ فِيهِ.
الْفَرْعُ السَّادِسُ إِنْ شَبَّهَ امْرَأَتَهُ بِأَجْنِبَيَّةٍ قَبْلَ ذَكَرِ الظَّاهِرِ كَانَ ظَاهِرًا حَمْلًا عَلَى
الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الظَّاهِرَ فَأَخْتَلَفَ فِيهِ عَلَمَاءُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكُونُ
ظَاهِرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكُونُ طَلاقًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي: لَا يَكُونُ
شَيْئًا، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ مُحَلَّا مِنْ الْمَرْأَةِ بِمُحَرَّمٍ، فَكَانَ مُقَيَّدًا بِحُكْمِهِ
كَالظَّاهِرِ. وَالْأَسْمَاءُ بِمَعَانِيهَا عِنْدَنَا، وَعِنْدُهُمْ بِالْفَاظِهَا، وَهَذَا تَقْضُ لِلأَصْلِ مِنْهُمْ.
الْفَرْعُ السَّابِعُ إِذَا قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظَاهِرٌ أَخْتِي كَانَ مُظَاهِرًا. وَقَالَ الشَّافِعِي: لَا
يَكُونُ لَهُ حُكْمٌ، وَهَذِهِ أُسْكَلٌ مِنْ الِتِي قَبْلَهَا. وَدَلِيلُنَا أَنَّهُ شَبَّهَ امْرَأَتَهُ بِظَاهِرٍ
مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ مُؤَبِّدٌ كَالْأَمْ.

المسألة السادسة: قَوْلُهُ: {مِنْكُمْ}. يَعْنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي خُرُوجَ الدِّمْيٍ مِنَ الْخِطَابِ. فَإِنْ فَيْلَ: هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ. قُلْنَا: هُوَ اسْتِدْلَالٌ بِالاِسْتِفَاقِ. وَالْمَعْنَى فَإِنَّ أَنْكَحَةَ الْكُفَّارِ فَاسِدَةٌ مُسْتَحْقَةٌ الْفَسْخِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ طَلاقٌ وَلَا ظَهَارٌ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: {وَأَشْهُدُوا دَوِيًّا عَدْلًا مِنْكُمْ}.

وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصْحُّ ظَهَارُ الدِّمْيٍ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةُ خِلَافٍ عَظِيمٍ. وَقَدْ مَدَدْنَا إِطْنَابَ الْقَوْلِ فِيهَا فِي مَسْأَلَةِ الْخِلَافِ. وَلِيَابُهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطِبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ وَإِذَا حُوتَبُوا فَإِنَّ أَنْكَحَتْهُمْ فَاسِدَةٌ لِأَخْلَالِهِمْ بِشُرُوطِهَا مِنْ وَلِيٍّ وَأَهْلٍ وَصَدَاقٍ وَوَصْفٍ صَدَاقٍ، فَقَدْ يَعْقِدُونَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَيَعْقِدُونَ [بِغَيْرِ مَالٍ كَحَمْرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ، وَيَعْقِدُونَ فِي الْعَدَّةِ وَيَعْقِدُونَ] نِكَاحَ الْمُحَرَّمَاتِ، وَإِذَا حَلَّتْ أَلَانِكَحَةً عَنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ فَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَلَا ظَهَارٌ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ بِحَالٍ.

المسألة السابعة: وَهَذَا الدَّلِيلُ بِعَيْنِهِ يَقْتَضِي صِحَّةَ ظَهَارِ الْعَبْدِ خِلَافًا لِمَنْ مُنْعَهُ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَأَحْكَامُ النِّكَاحِ فِي حَقِّهِ ثَابِتَةٌ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْعِنْقُ وَالإِطْعَامُ قَائِمٌ قَادِرٌ عَلَى الصَّيَامِ.

المسألة الثامنة: قَالَ مَالِكُ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ تَطَاهُرُ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ} وَلَمْ يَقُلْ: وَاللَّاتِي يُظَاهِرْنَ مِنْكُنَّ مِنْ أَنْ وَاجِهَنَّ، وَإِنَّمَا الظَّهَارُ عَلَى الرِّجَالِ. قَالَ الْقَاضِي: هَكَذَا رُوِيَ عَنْ أَبِنِ الْقَاسِمِ، وَسَالِمِ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ، وَأَبِي الرِّنَادِ؛ وَهُوَ صَحِيحٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْحَلَّ وَالْعَقْدَ وَالثَّلِيلَ وَالثَّرِيمَ فِي النِّكَاحِ بِيَدِ الرِّجَالِ، لَيْسَ بِيَدِ الْمَرْأَةِ مِنْهُ شَيْءٌ. وَهَذَا إِجْمَاعٌ.

المسألة التاسعة: يَلْزِمُ الظَّهَارُ فِي كُلِّ أَمَةٍ يَصْحُّ وَطُؤُهَا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَلْزِمُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَسِيرَةٌ جَدًّا عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ مَالِكًا يَقُولُ: إِذَا قَالَ لِأَمْتَهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ لَمْ يَلْزِمْ، فَكَيْفَ يُبَطِّلُ صَرِيحُ الْتَّحْرِيمِ، وَيُصَحِّحُ كَتَابَهُ، وَلِكِنْ تَدْخُلُ الْأَمَةِ فِي عُمُومِ: {مِنْ نِسَائِهِمْ}؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مِنْ مُحَلِّلَاتِكُمْ. وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ لَفِظٌ يَتَعَلَّقُ بِالبُصْرِ دُونَ رَفِعِ الْعَقْدِ فَيَصْحَّ فِي الْأَمَةِ، أَصْلُهُ الْحِلْفُ بِاللَّهِ.

المسألة العاشرة: مَنْ بِهِ لَمْمٌ، وَأَنْتَطَمِثْ لَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ الْكَلِمُ إِذَا ظَاهَرَ لَزِمَ ظَاهَرُهُ، لِمَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ {أَنَّ حَوْلَةَ بِنْتَ تَعْلِيَةَ وَكَانَ رَوْجُهَا أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ وَكَانَ بِهِ لَمْمٌ قَدَّا حَلَّهُ بَعْضُ لَمْمِهِ، فَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ}.

المسألة الحادية عشرة: مَنْ عَصَبَ قَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ أَوْ طَلَقَ لَمْ يُسْقَطْ عَصَبَهُ حُكْمَهُ. وَفِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ: حَدَّثَنِي حَوْلَةَ امْرَأَهُ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَقَالَ:

أَنْتَ عَلَيَّ كَطَاهِرٌ أُمِّيٌّ. ثُمَّ حَرَجَ إِلَى تَادِي قَوْمِهِ. فَقَوْلُهَا: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ دَلِيلٌ عَلَى مُتَازِّعَةٍ أَخْرَجْتُهُ، فَظَاهِرٌ مِنْهَا. وَالْقَضْبُ لَعْوٌ لَا يَزْفَعُ حُكْمًا، وَلَا يُغَيِّرُ شَرْعًا. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

المسألة الثانية عشرة: وَكَذِلِكَ السَّكْرَانُ يَلْزُمُهُ حُكْمُ الظَّاهَارِ وَالطلاقِ فِي حَالِ سُكْرِهِ إِذَا عَقَلَ قَوْلَهُ، وَنَظَمَ كَلَامَهُ.

المسألة الثالثة عشرة: فِيمَا أَوْرَدْنَاهُ مِنْ هَذَا الْحَبَرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمَ فِي الظَّاهَارِ بِالْفِرَاقِ، وَهُوَ الْحُكْمُ بِالْتَّحْرِيمِ بِالطلاقِ، حَتَّى نَسَخَ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْكَفَارَةِ. وَهَذَا نَسْخٌ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ، فِي رَمَاتِينِ؛ وَذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَاقِعٌ شَرْعًا. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي كِتَابِ النَّسْخِ.

المسألة الرابعة عشرة: الظَّاهَارُ يُحَرِّمُ جَمِيعَ أَنْواعِ الْإِسْتِمْتَاعِ، خِلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ: لَانَّ قَوْلَهُ: "أَنْتَ عَلَيَّ كَطَاهِرٌ أُمِّيٌّ" يَقْتَضِي تَحْرِيمَ كُلِّ اسْتِمْتَاعٍ بِلْفُظِهِ وَمَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا حُرِّمَ الْوَطْءُ بِالْتَّشِيهِ بِالْمُحَرَّمَةِ، وَهَذَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ كُلِّ الْإِسْتِمْتَاعِ.

المسألة الخامسة عشرة: قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا ظَاهَرَ مِنْ الْأَجْتَنِيَّةِ بِشَرْطِ الزَّوْاجِ لَمْ يَكُنْ ظَاهَارًا، وَعِنْدَنَا يَكُونُ ظَاهَارًا، كَمَا لَوْ طَلَقَهَا كَذِلِكَ لِلزَّمَةِ الطَّلاقِ [إِذَا زُوِّجَهَا] لِأَنَّهَا مِنْ نِسَائِهِ حِينَ شَرَطَتْ بِنَكَاحِهَا. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ وَفِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

المسألة السادسة عشرة: إِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوةٍ فِي كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ لِزَمَنِهِ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَلْزُمُهُ أَرْبَعُ كَفَارَاتٍ؛ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لَانَّ لَفْظَ الْجَمِيعِ إِيمَانًا وَقَعَ فِي عَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا الْمُعَوْلُ عَلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّهُ لَفْظٌ يَتَعَلَّقُ بِالْقَرْجِ يُوجِبُ الْكَفَارَةَ لَوْجِهِ، فَكَانَتْ وَاحِدَةً. وَإِنْ عَلِقَهُ بِعَدَدِ أَصْلِهِ الْإِلَاءِ، وَمَا أَقْرَبَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي الْإِنْصَافِ، وَبَيَّنَا أَنَّ الْمُوْجَبَ لَا يَتَعَدَّ بِتَعَدُّدِ الْمَحَلِّ.

المسألة السابعة عشرة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنْ الْقَوْلِ وَرُورًا} [فَسَمَّاهُ مُنْكَرًا مِنْ الْقَوْلِ وَرُورًا]، ثُمَّ رَتَبَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ [مِنْ الْكَفَارَةِ وَالْتَّحْرِيمِ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّلاقَ الْمُحَرَّمَ وَهُوَ فِي حَالِ الْخِيْضِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ] إِذَا وَقَعَ.

المسألة الثامنة عشرة: قَوْلُهُ: {ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا}؛ وَهُوَ حَرْفٌ مُشْكِلٌ؛ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ قَدِيمًا وَحَدِيدًا، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي مُلْحِنَةِ الْمُتَقَفِّقِينَ إِلَى

مَعْرِفَةٌ عَوَامِضُ النَّحْوِينَ. وَمَحْصُولُ الْأَقْوَالِ سَبْعَةٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ الْعَزْمُ عَلَى
 الْوَطَءِ؛ وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ الْعِرَاقِيِّينَ. الثَّانِي: أَنَّهُ الْعَزْمُ عَلَى الْإِمْسَاكِ. الثَّالِثُ:
 الْعَزْمُ عَلَيْهِمَا؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي مُوَطَّئِهِ. الْأَرْبَاعُ: أَنَّهُ الْوَطَءُ نَفْسُهُ. الْخَامِسُ:
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ أَنْ يُمْسِكُهَا زَوْجَةً بَعْدَ الطَّهَارَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ الطَّلاقِ.
 السَّادِسُ: أَنَّهُ لَا يَسْتَبِعُ وَطَاهَا إِلَّا يَكْفَارَهُقَالِيُّ. الْسَّابِعُ: هُوَ تَكْرِيرُ الطَّهَارِ بِلْفَظِهِ،
 وَيُسْتَدِّ إِلَى بُكَيْرٌ بْنُ الْأَشْجَحِ فَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ الْعَوْدُ إِلَى لَفْظِ الطَّهَارِ فَهُوَ بَاطِلٌ
 قَطْعًا، وَلَا يَصِحُّ عَنْ بُكَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَهَالَةِ دَاءِدَ وَأَشْيَاعِهِ. وَقَدْ
 رَوَيْتَ قِصَصَ الْمُتَطَاهِرِينَ، وَلَيْسَ فِي ذِكْرِ الْكَفَارِ عَلَيْهِمْ ذِكْرٌ لِعَوْدِ الْقَوْلِ
 مِنْهُمْ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْنَى يَنْقُصُهُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُنْكَرٌ مِنْ الْقَوْلِ
 وَرُورُ، فَكَيْفَ يُقَالُ لَهُ إِذَا أَعَدْتَ الْقَوْلَ الْمُحَرَّمَ وَالسَّبِيلَ الْمَحْظُورَ وَجِبْتَ عَلَيْكَ
 الْكَفَارَةُ، وَهَذَا لَا يُعْقِلُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ سَبَبٍ يُوجِبُ الْكَفَارَةَ لَا يُشَرِّطُ فِيهِ
 الْإِعَادَةُ مِنْ قَتْلٍ وَوَطَءٍ فِي صَوْمٍ وَنِحْوَهُ. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ تَرَكُ الطَّلاقِ
 مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَيَنْقُصُهُ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ أَمْهَاتُ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ قَالَ {نَمْ} وَهَذَا
 بِطَاهِرِهِ يَقْتَضِي التَّرَاجِيَّ. الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ {إِنْ يَعُودُونَ} يَقْتَضِي وُجُودَ فَعْلٍ
 مِنْ جَهَتِهِ، وَمُرْوُرُ الرَّمَانَ لَيْسَ بِيَفْعُلِ مِنْهُ. الثَّالِثُ: أَنَّ الطَّلاقَ الرَّجُعِيَّ لَا يُنَافِي
 الْبَقَاءَ عَلَى الْمُلْكِ، فَلَمْ يَسْقُطْ حُكْمُ الطَّهَارِ كَالْإِلَيَّاءِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا رَأَاهَا كَالْأَمْ
 لَمْ يُمْسِكُهَا؛ إِذَا لَا يَصِحُّ إِمسَاكُ الْأُمَّ بِالنَّكَاحِ. وَهَذِهِ عِمْدَةُ أَهْلِ مَا وَرَاءَ النَّهَرِ.
 فُلَّا: إِذَا عَزَمَ عَلَى خَلَافِ مَا قَالَ، وَرَأَاهَا خَلَافَ الْأُمَّ كَفَرَ، وَعَادَ إِلَى أَهْلِهِ.
 وَتَحْقِيقُ هَذَا الْقَوْلُ أَنَّ الْعَزْمَ قَوْلٌ تَقْسِيَّ، وَهَذَا رَجُلٌ قَالَ قَوْلًا يَقْتَضِي
 التَّخْلِيلَ، وَهُوَ النَّكَاحُ، وَقَالَ قَوْلًا يَقْتَضِي التَّخْرِيمَ وَهُوَ الطَّهَارُ، ثُمَّ عَادَ لِمَا قَالَ،
 وَهُوَ قَوْلُ التَّخْلِيلِ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ابْتِدَاءٌ عَقْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ بَاقٍ، فَلَمْ يَبْقِ
 إِلَّا أَنَّهُ قَوْلُ عَزْمٍ يُخَالِفُ مَا اعْتَقَدَهُ، وَقَالَهُ فِي تَقْسِيَّهِ مِنْ الطَّهَارِ الدِّي أَخْبَرَ
 عَنْهُ بِقَوْلِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أَمِيٌّ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَفَرَ، وَعَادَ إِلَيْهِ أَهْلِهِ لِقَوْلِهِ:
 {مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا}، وَهَذَا تَقْسِيَّ بَالْعُوْلُ فِي فَتَّهِ. فَإِنْ قِيلَ: الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ
 مُحَرَّمٌ، فَلَا أَثْرَ لَهُ فِي مُوَاقَفَةِ الْمُحَرَّمِ. فُلَّا: هَذَا لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْزِمُ
 عَلَى مَا يَجُوزُ لَهُ بِمُحَلِّلٍ، وَهُوَ الْكَفَارَةُ.

الْمُسَائِلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةً وَلَا يَحْلُّ لَهُ أَنْ يَطَأَ حَتَّى يُكَفَّرَ، فَإِنْ وَطَئَ قَبْلَ
 الْكَفَارَةِ لَمْ يَتَعَدَّ عَلَيْهِ الْكَفَارَةُ. وَقَالَ مُجَاهِدُ: عَلَيْهِ كَفَارَاتَانِ. فُلَّا: أَمَّا الْكَفَارَةُ
 الْوَاحِدَةُ فَقُرْآنِيَّةٌ سُلَيْمَانِيَّةٌ. وَأَمَّا التَّانِيَةُ فَقَوْلٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. وَقَدْ يَبْيَأُهُ فِي كِتَابِ
 الْإِنْصَافِ، عَلَى أَنَّ حَمَاعَةً رَوَوا مِنْهُمُ النَّسَائِيَّ وَاللُّفْظُ لَهُ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ {أَنَّ
 رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ قَدْ طَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَوَقَعَ
 عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ طَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي، فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ
 أَنْ أَكَفَرَ}. قَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، قَالَ: رَأَيْتَ حَلَّالَهَا فِي صَوْءِ
 الْقَمَرِ. فَقَالَ: لَا تَقْرِبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمْرَكَ اللَّهُ}.

المسألة المُوقَيَّةُ عِشْرِينَ إِذَا طَلَقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ الطَّهَارَ، نَمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بِنِكَاحٍ حَدِيدٍ لَمْ يَطِأْ حَتَّى يُكَفَّرَ، خِلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَبَنَاهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي مَسَالَةِ الْعَوْدِ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

المسألة الْحَادِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ إِذَا طَاهَرَ مُوقَّتًا بِزَمَانٍ. قَالَ مَالِكٌ: يُلْزَمُهُ مُؤَبَّدًا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَلْعُو؛ وَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الطَّهَارِ عُمُومٌ فِي الْمُؤْقِتِ وَالْمُؤَبَّدِ. وَإِذَا وَقَعَ التَّحْرِيرُ بِالظَّهَارِ لَمْ يَرْفَعْهُ مُرْوِزُ الرَّمَانِ، وَإِنَّمَا تَرْفَعُهُ الْكُفَّارَةُ لِلَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ رَافِعَةً لَهُ. وَقَدْ وَاقَقْنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ طَلَقَ رَمَانًا مُوقَّتًا لِزِمَّةِ الطَّلاقِ عَامًا، وَلَا اِنْفِصالَ لَهُ عَنْهُ.

المسألة الثَّانِيَّةُ: وَالْعِشْرُونَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذِكْرِ الرَّقَبَةِ، وَأَنَّهَا السَّلِيمَةُ مِنْ الْعُيُوبِ، وَفِي أَنَّهَا الْمُؤْمِنَةُ لَيْسَتِ الْكَافِرَةُ، وَهِيَ:

المسألة الثَّالِثَّةُ: وَالْعِشْرُونَ وَأَنَّهَا مَنْ لَا شَائِبَةَ لِلْحُرْيَّةِ فِيهَا، كَالْمُكَاتِبَةِ وَأَمِّ الْوَلَدِ، خِلَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةِ فِي الْجَمِيعِ، وَهِيَ:

المسألة الْرَّابِعَةُ: وَالْعِشْرُونَ وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ لَا تُجْزِي، فَالْمُكَاتِبَةُ مِنْهَا؛ لَأَنَّ [عَقْدَ] الْحُرْيَّةِ قَدْ ثَبَّتَ لَهَا، وَهِيَ مِنْ السَّيِّدِ فِي حُكْمِ الْأَجْنِيَّةِ، وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَرَجَحْنَا أَنَّ الْمُكَاتِبَةَ أَشَيَّهُ بِأَمِّ الْوَلَدِ مِنْهَا بِالْأَمْمَةِ، وَكَذَلِكَ بَيَّنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اغْتِيَارِ عَدَدِ الْمَسَاكِينِ، خِلَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةِ، وَهِيَ:

المسألة الْخَامِسَةُ: وَالْعِشْرُونَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

المسألة السَّيِّدِسَةُ: وَالْعِشْرُونَ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا هَلْ الْمُعْتَبِرُ فِي الْكُفَّارَةِ حَالُ الْوُجُوبِ أَوْ حَالُ الْأَدَاءِ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعْتَبِرُ حَالُ الْأَدَاءِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْنِ. وَقَالَهُ مَالِكٌ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ أَيْضًا. وَالثَّانِي الْإِعْتِيَارُ بِحَالِ الْوُجُوبِ. وَالْأَوَّلُ أَشَهْرٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَظَاهِرٌ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: {إِنَّمَا يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ} [فِيهِ] يَرْتَبِطُ الْوُجُوبُ بِالْعَوْدِ، وَفِيهِ يَرْتَبِطُ كِيفَيْنِ كَائِنٌ حَالَةُ الْإِرْتِبَاطِ، بَيْدَ أَنَّهُ لِلْمَسَالَةِ حَرْفٌ جَرِيٌّ فِي الْسِنَةِ عُلَمَاءِنَا مِنْ عَيْرِ قَصْدٍ، وَهُوَ مَقْصُودٌ

المسألة: وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَبِرَ فِي الْكُفَّارَةِ صِفَةُ الْعِبَادَةِ أَوْ صِفَةُ الْعُقُوبَةِ. وَالشَّافِعِيُّ اعْتَبَرَ صِفَةَ الْعُقُوبَةِ؛ وَتَحْنُّ اعْتَبَرْنَا صِفَةَ الْقُرْبَةِ، وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ؛ فَإِذَا كَانَ الْمُعْتَبِرُ صِفَةَ الْقُرْبَةِ فَالْقُرْبُ إِنَّمَا يُعْتَبِرُ فِي حَالِ الْإِجْرَاءِ خَاصَّةً بِحَالِ الْأَدَاءِ كَالظَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، وَالذِي يُعْتَبِرُ فِيهِ حَالَةُ الْوُجُوبِ هِيَ الْخُدُودُ. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا وَجَبَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ قَائِمًا، ثُمَّ عَجَرَ فَقَعَدَ فِيهَا فَهَذَا مِنَ الْمُعَايِرِ لِلْقُرْبَةِ فِي الْهَيَّاتِ، يُخَلِّفُ الْعِنْقَ وَالصَّوْمَ فَإِنَّهُمَا جِنْسَانٌ، وَعَلَيْهِ عَوَّلٌ أَبُو الْمَعَالِيِّ. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْعِنْقُ وَالصَّوْمُ جِنْسَيْنِ فَإِنَّ الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ ضِدَّاً، فَالْحُرْجُ وَمِنْ جِنْسِهِ أَقْرَبُ مِنَ الْعُدُولِ مِنْ صِدْدٍ إِلَى صِدْدٍ. فَإِنْ قِيلَ: الظَّهَارَةُ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً لِتَعْصِيمِهَا، وَإِنَّمَا تُرَادُ لِلصَّلَاةِ؛ فَأَعْتَبِرَ حَالَ

فِعْلِ الصَّلَاةِ فِيهَا. قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الْكُفَّارُ لَيْسُوا مَقْصُودَةً لِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تُرَاوِدُ
لِحِلِّ الْمَسِيسِ؛ فَإِذَا أُخْتِبَحَ إِلَى الْمَسِيسِ أُغْتَبَرَتِ الْحَالَةُ الْمَذْكُورَةُ فِيهَا.

المسألة السابعة: وَالْعِشْرُونَ قَدْ بَيَّنَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْوَسْطُ
مِنَ الْأَطْعَامِ، وَهُوَ مُدْبِّرُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَقَالَ مَالِكٌ فِي
رَوَايَةِ أَبْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ عَبْدِ الْجَحْمَ: مُدْبِّرُ هِشَامٍ، وَهُوَ الشَّيْعَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَطْلَقَ الطَّعَامَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَسْطَ. وَقَالَ فِي رَوَايَةِ أَشْهَبٍ: مُدَانٌ بِمُدْ
النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . قَيْلَ لَهُ: أَلَمْ تَكُنْ قَلْتَ: مُدَانٌ بِمُدْ
بَلَى، وَمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
أَبْنُ الْقَاسِمِ أَيْضًا. وَمُدَانٌ هِشَامٌ هُوَ مُدَانٌ عَيْرٌ لِلِّثْلِيثِ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . قَالَ أَشْهَبٌ: قُلْتَ لَهُ: أَيْخَلِفُ الشَّيْعَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ.
الشَّيْعَ عِنْدَنَا مُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَالشَّيْعَ عِنْدَكُمْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ
نَّا كُلُّنَا كَلُّنَا بِالْبَرَكَةِ دُونَكُمْ، وَأَنْتُمْ تَأْكُلُونَ أَكْثَرَ مِمَّا
هِشَامٌ، وَدِدْتُ أَنْ يُهَشِّمَ الرَّمَانُ ذِكْرَهُ، وَيَمْحُوَ مِنَ الْكُتُبِ رَسِيمَهُ؛ فَإِنَّ الْمَدِينَةَ
الَّتِي تَرَلَ الْوَحْيُ بِهَا، وَاسْتَقَرَّ بِهَا الرَّسُولُ، وَوَقَعَ عِنْدَهُمُ الطَّهَارُ وَقَيْلَ لَهُمْ
فِيهِ: {فَإِطَّعَامُ سَبِيلِ مِسْكِينٍ} فَهُمُوْهُ وَعَرَفُوا الْمُرَادُ بِهِ، وَأَنَّهُ الشَّيْعُ، وَقَدْرُهُ
مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ مُتَقَدِّرٌ لَدِيْهِمْ، فَقَدْ كَانُوا يَجْوِعُونَ لِحَاجَةٍ وَيَسْبِعُونَ بِسُنَّةِ لَا
بِشَهْوَةِ [وَمَحَاجَةِ]، وَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ الشَّيْعِ فِي الْأَخْبَارِ كَثِيرًا، وَقَدْ تَكَلَّمَتِ عَلَى
هَذِهِ فِي الْأَنْوَارِ، وَاسْتَمَرَتِ الْحَالُ عَلَى ذَلِكَ أَيَّامَ الْخُلُقَ الرَّاشِدِيَنَ الْمَهْدِيَيْنَ،
حَتَّى تَفَحَّ الشَّيْطَانُ فِي أَذْنِ هِشَامٍ، فَرَأَى مُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
لَا يُشِيعُهُ، وَلَا مِنْهُ مِنْ حَاشِيهِ وَنُطَرَائِهِ، فَسَوَّلَ لَهُ أَنْ يَتَخَذَ مُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
شَيْعَةً، فَجَعَلَهُ رَطْلَيْنِ، وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَإِذَا ابْتَلَ عَادَ تَحْوِيَةً أَرْطَالَ،
فَغَيَّرَ السُّنَّةَ، وَأَذْهَبَ مَحَلَّ الْبَرَكَةِ. قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ
دَعَاهُ رَبُّهُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْبَرَكَةِ لَهُمْ فِي مُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
بِمَكَّةَ. فَكَانَتِ الْبَرَكَةُ تَجْرِي بِدَعْوَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مُدَانٌ
فَسَعَى الشَّيْطَانُ فِي تَغْيِيرِ هَذِهِ السُّنَّةِ وَإِدْهَابِ الْبَرَكَةِ، فَلَمْ يَسْتَجِبْ لَهُ فِي
ذَلِكَ إِلَّا هِشَامٌ، فَكَانَ مِنْ حَقِّ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَلْعُوْ ذِكْرَهُ، وَيَمْحُوَ رَسْمَهُ، وَإِذَا لَمْ
يُعَيِّرُوا أَمْرَهُ، وَأَمَّا أَنْ يُحِيلُوا عَلَى ذِكْرِهِ فِي الْأَخْكَامِ، وَيَجْعَلُوهُ تَفْسِيرًا لِمَا
ذِكْرُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُقْسِرًا عِنَّ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَرَلَ عَلَيْهِمْ فَخَطَبُ
جَسِيْمُهُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتِ رَوَايَةُ أَشْهَبٍ فِي ذِكْرِ مُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
وَسَلَّمَ - فِي كَفَّارَةِ الطَّهَارِ أَحَبَ إِلَيْنَا مِنَ الرَّوَايَةِ يَأْتُهَا بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
كَيْفَ تَبَّهَ مَالِكٌ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ يَقُولُهُ [لِأَشْهَبِ]: الشَّيْعَ عِنْدَنَا بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ بِمُدَانٌ
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَالشَّيْعَ عِنْدَكُمْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
دَعَاهُ رَبُّهُ لِأَهْلِ الْبَرَكَةِ، وَبِهَذَا أَقْوَلُ: فَإِنَّ الْعِبَادَاتِ إِذَا أَذَّيْتُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانَتِ فِي
الْبَدَنِ كَانَ أَسْرَعَ لِلْقَبُولِ، وَإِنْ كَانَتِ فِي الْمَالِ كَانَ قَلِيلًا أَثْقَلَ فِي الْمِيزَانِ،

وَأَبْرَكَ فِي سَبَدِ الْأَخِذِ، وَأَطْبَتَ فِي سِدْقِهِ، وَأَقْلَلَ آفَةً فِي بَطْنِهِ، وَأَكْثَرَ إِقَامَةً لِصُلْبِهِ، وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ لَا رَبَّ عَيْرُهُ.

المسألة الثامنة: وَالعِشْرُونَ قَوْلُهُ: {فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَسَّا} يَقْتَضِي أَنَّ الْوَطَاءَ لِلرَّوْحَةِ فِي لَيْلٍ صَوْمُ الظَّهَارِ يُبَطِّلُ الْكُفَّارَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ شَرِطٌ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَعَلَهَا قَبْلَ التَّمَاسِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يَكُونُ شَرِطُ الْمُسِيسِ فِي الْوَطَاءِ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ. قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوجَبَ الصَّوْمَ قَبْلَ التَّمَاسِّ، فَإِذَا وَطِئَ فِيهِ فَقَدْ [تَعَدَّرَ كَوْنُهُ قَبْلَهُ، فَإِذَا أَتَمْهَا كَانَ بَعْضُ الْكُفَّارَةِ قَبْلَهُ، وَإِذَا أَسْتَأْنَفَهَا] كَانَ الْوَطَاءَ قَبْلَ جَمِيعِهَا، وَأَمْتَنَّ الْأَمْرَ فِي بَعْضِهَا أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ فِي جَمِيعِهَا. قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ مِنْ لَمْ يُذَقْ طَعْمَ الْفَقْهِ؛ فَإِنَّ الْوَطَاءَ الْوَاقِعَ فِي خَلَالِ الصَّوْمِ لَيْسَ بِالْمُحَلِّ الْمَأْدُونِ فِيهِ بِالْكُفَّارَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَطَءُ تَعَدُّ، فَلَا بُدَّ مِنْ الْإِمْتَنَالِ لِلْأَمْرِ بِصَوْمٍ لَا يَكُونُ فِي أَثْنَائِهِ وَطَءُ.

المسألة التاسعة: وَالعِشْرُونَ مِنْ عَرِيبِ الْأَمْرِ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: الْحَجْرُ عَلَى الْحُرُّ بَاطِلٌ، وَاحْتَاجَ يَقُولُهُ تَعَالَى: {فَتَحرِيرُ رَقَبَةِ}، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ السَّفِيهِ وَالرَّشِيدِ. وَهَذَا فِقْهٌ ضَعِيفٌ لَا يُنَاسِبُ قَدْرَهُ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَمَةٌ، وَقَدْ كَانَ الْقَصَاءُ بِالْحَجْرِ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاسِيًا، وَالنَّظَرُ يَقْتَضِيهِ. وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ حَجْرٌ لِصَعْرٍ أَوْ لِوَلَيَّةٍ، وَبَلَغَ سَفِيهَا قَدْ نُهِيَّ عَنْ دَفِعِ الْمَالِ إِلَيْهِ فَكَيْفَ يَنْقُدُ فَعْلَهُ فِيهِ؟ وَالْحَاصُّ يَقْضِي عَلَى الْعَامِ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَّاخِذُونَ بِالإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيْوُكَ بِمَا لَمْ يُحِيقْ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يَعْدَبُنَا اللَّهُ يَمَّا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ بِصَلْوَتِهَا فَيُئْسِنَ الْمَصِيرَ}. لَا خِلَاقٌ بَيْنَ النَّقْلَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ الْيَهُودُ، كَانُوا يَأْتُونَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَيَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ؛ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ السَّلامَ ظَاهِرًا، وَهُمْ يَعْنُونَ الْمَوْتَ بِلَطِّينَا، فَيَقُولُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : عَلَيْكُمْ [فِي رِوَايَةِ أَخْرَى]، وَفِي رِوَايَةِ أَخْرَى: وَعَلَيْكُمْ بِالْوَاوِ، وَهِيَ مُشْكَلَةٌ. وَكَانُوا يَقُولُونَ: لَوْ كَانَ مُحَمَّدًا تَبَيَّنَ مَا أَمْهَلَنَا اللَّهُ بِسِبِيلِهِ وَالْإِسْتِحْفَافِ بِهِ؛ وَجَهَلُوا أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى حَلِيمٌ لَا يُعَاجِلُ مِنْ سَبَبٍ، فَكَيْفَ مِنْ سَبَبَ نَبِيَّهُ. وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {لَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى الْأَذْيَى مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، يَدْعُونَ لَهُ الصَّاحِبَةَ وَالوَلَدَ، وَهُوَ يُعَافِيهِمْ وَيَزْرُقُهُمْ}. فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا كَشْفًا لِسَرَائِرِهِمْ، وَفَصْحًا لِبَوَاطِنِهِمْ، وَمُعْجَرَةً لِرَسُولِهِ. وَقَدْ بَيَّنَا شَرْحَ هَذَا فِي مُخْتَصَرِ التَّبَرِيِّينَ. وَقَدْ ثَبَّتَ عَنْ قِتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ {أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَرَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَتَدْرُونَ مَا قَالَ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: قَالَ كَذَا؛ رُدْوَهُ عَلَيْيَ، فَرَدَوْهُ. قَالَ: قُلْتَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ تَبَيَّنَ اللَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِنْدَ ذَلِكَ: إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ

الْكِتَابَ قَفُولُوا: عَلَيْكَ مَا قُلْتُ}. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحِبِّكَ بِهِ اللَّهُ}.
لَمْ يُحِبِّكَ بِهِ اللَّهُ}.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاقْسِحُوا يَقْسِحُ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أُنْشِرُوا فَانْشُرُوا يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَعْمَلُونَ حَيْرٌ}. فِيهَا أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: في تفسير المخلص: فيه أربعة أقوال: الأول: الله مجلس النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله ابن مسعود. وكان قوم إذا أخذوا فيه مقاعد هم شحروا على الداخل أن يفسحوا له. ولقد أخبرنا القاضي أبو الحسن بن الكرامي بها أخبرنا ابن الأعرابي، أخبرنا ابن العباس بن بكار الصبي، حدثنا عبد الله بن المتنى الانصارى عن عممه ثمامة بن عبد الله بن أنس [عن أنس] قال: {بينا رسول الله - صلی الله علیہ وسلم - فی المسجد، وَقَدْ أطافَ بِهِ أصحابُهُ إِذْ أُقْبِلَ عَلَیْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَوَقَفَ وَسَلَّمَ، ثُمَّ نَظَرَ مَحْلِسًا يُشَبِّهُهُ؛ فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ - صلی الله علیہ وسلم - فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ أَيْهُمْ يُوَسِّعُ لَهُ؛ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ جَالِسًا عَلَى يَمِينِ النَّبِيِّ - صلی الله علیہ وسلم - فَتَرَجَّحَ لَهُ عَنْ مَجْلِسِهِ، وَقَالَ: هَا هُنَا يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ - صلی الله علیہ وسلم - وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: قَرَأْنَا السُّرُورَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللهِ - صلی الله علیہ وسلم - ثُمَّ أُقْبِلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ! إِنَّمَا يَعْرُفُ الْفَضْلُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ دُوْوَوَ الْفَضْلِ}. الثاني: الله المسجد يوم الجمعة. الثالث: الله مجلس الذكر. الرابع: أنه موقف الصفة في سبيل الله في القتال. والصحيح أن الجميع مراد بذلك؛ لأن الأمر محتمل له، والتفسير واجب فيه.

المسألة الثانية: قوله: {أُنْشِرُوا فَانْشُرُوا}: فيه أربعة أقوال: أحدها: أنهم كانوا إذا جلسوا مع النبي - صلی الله علیہ وسلم - في مجلسه أطالوا، يرعب كل واحد منهم أن يكون آخر عهده بالنبي - صلی الله علیہ وسلم - فامرهم الله أن يرتفعوا. الثاني: الله الأمэр بالارتفاع إلى القتال؛ قاله النبي الثالث: الله موضع الصلاة؛ قاله مقاتل بن حيان. الرابع: أنه الخير كله؛ قاله قتادة. وهو الصحيح، كما بتناه.

المسألة الثالثة: الفسحة كل فراغ بين ملائين. والنشر: ما ارتفع من الأرض. ذكر الأول يلفظه وحقيقة، وصرب المثل للثاني في الارتفاع؛ فصار مجارا في اللفظ حقيقة في المعنى.

المسألة الرابعة: كيفية التفسير في المجالس مشكلة، وتقاصيلها كثيرة: الأول مجلس النبي - صلی الله علیہ وسلم - يفسح فيه بالهجرة والعلم والسن. الثاني مجلس الجمعة يتقدم فيه بالذكور إلا ما يتلي الإمام، فإنه لذوي الأخلاق والتهي. الثالث: مجلس الذكر يجلس فيه كل أحد حيث أتيه

يَهُ الْمَجْلِسُ. الرَّابِعُ مَجْلِسُ الْحَرْبِ يَتَقدَّمُ فِيهِ دُوَوِ النَّجْدَةِ وَالْمِرَاسِ مِنْ النَّاسِ. الْخَامِسُ مَجْلِسُ الرَّأْيِ وَالْمُشَاوَرَةِ يَتَقدَّمُ فِيهِ مَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ بِالشَّوَرِيِّ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَجْلِسِ الدِّكْرِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ يَتَضَمَّنُهُ قَوْلُهُ: {يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ لَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} فَيَرْتَفِعُ الْمَرْءُ بِإِيمَانِهِ أَوْلًا، ثُمَّ يُعْلَمُهُ ثَانِيًّا.

وَفِي الصَّحِيفَةِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابَ كَانَ يُقَدِّمُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسَ عَلَى الصَّحَابَةِ، فَكَلَمُوهُ فِي ذَلِكَ، فَدَعَاهُمْ وَدَعَاهُ، وَسَأَلُوهُمْ عَنْ تَقْسِيرِ {إِذَا حَاءَ تَصْرُّ اللَّهُ وَالْفَتْحُ} فَسَكَنُوا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ أَجْلُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَعْلَمُهُ اللَّهُ إِيَّاهُ. فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَعْلَمُ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الْآيَةِ فِي مَجْلِسِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَجَالِسِنَا هَذِهِ، وَإِنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ، رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْهُ: إِنَّ قَوْلَهُ: {يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} الصَّحَابَةَ {وَالَّذِينَ لَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} يَرْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْعَالَمَ وَالْطَّالِبَ لِلْحَقِّ. وَالْعُمُومُ أَوْقَعَ فِي المَسَالَةِ، وَأَوْلَى بِمَعْنَى الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدِيْكُمْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ حَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فِيْنَ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلْقَمَةَ الْأَنْمَارِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: {لَمَّا نَزَلْتُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدِيْكُمْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً} قَالَ لِي النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: دِيَنَارٌ؛ قُلْتَ: لَا يُطِيقُونَهُ. قَالَ: نِصْفٌ دِيَنَارٌ. قُلْتَ: لَا يُطِيقُونَهُ. قَالَ: فَكُمْ؟ قُلْتَ: شَعِيرَةً. قَالَ إِنَّكَ لَرَهِيدٌ. فَتَرَكَتِ: {أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدِيْكُمْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ} قَالَ: فَبِي حَقِيقَةِ اللَّهِ عَنْهُ هَذِهِ الْأُمَّةِ}. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَسَالَتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ أَصْوُلَيَّتَيْنِ: الْأُولَى نَسْخُ الْعِبَادَةِ قَبْلَ فَعْلَهَا. التَّانِيَةُ النَّظَرُ فِي الْمُقَدَّراتِ بِالْقِيَاسِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: شَعِيرَةً. يُرِيدُ وَرْزَنَ شَعِيرَةً [مِنْ ذَهَبٍ]. وَقَدْ رُوِيَ [عَنْ] مُحَاجِدٍ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَصَدَّقَ فِي ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، تَصَدَّقَ بِدِيَنَارٍ، وَتَاجَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَرُوِيَ [أَنَّهُ تَصَدَّقَ] بِخَاتَمٍ، وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَصْحُ. وَقَدْ سَرَدَ الْمَسَالَةَ كَمَا يَحِبُّ أَسْلَمٌ فِي رِوَايَةِ زَيْدِ ابْنِهِ عَنْهُ.

الْمَسَالَةُ التَّانِيَةُ: قَالَ: وَكَارَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَمْنَعُ أَحَدًا مُهَاجَاتَهُ. يُرِيدُ لَا يَسْأَلُهُ حَاجَةً إِلَّا تَاجَاهُ بِهَا مِنْ شَرِيفٍ أَوْ قَنْبَنِيِّ؛ فَكَانَ أَحَدُهُمْ يَأْتِيهِ فَيُتَاجِيهُ، كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَكَانَتْ الْأَرْضُ كُلَّهَا حَرْبًا عَلَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ يَأْتِي أَصْحَابَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُمْ حَوْلَهُ. فَيَقُولُ لَهُ: أَتَدْرُونَ لِمَ نَاجَى فُلَانٌ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؟ إِنَّمَا تَاجَاهُ: لِأَنَّ جُمُوعًا [كَثِيرَةً] مِنْ بَنِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ قَدْ حَرَجُوا لِيُقَاتِلُوكُمْ. قَالَ: فَيُخْرِزُ ذَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ وَيُشْقِقُ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّمَا مُحَمَّدٌ أَدْنَى سَمَاءَةً يَسْمَعُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ يُتَاجِيهُ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَيَقُولُونَ هُوَ أَدْنُ قُلْ

أَدْنُ حَيْرَ لَكُمْ}. وَقَالَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَنَاجِوْا
بِالْإِيمَنْ وَالْعُدُوانَ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَاجِوْا بِالْبَرِّ وَالْنَّقْوَى وَانْقُوا اللَّهُ الَّذِي إِلَيْهِ
تُحْشِرُونَ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنِ الشَّيْطَانِ لِيَحْرُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيُسَيِّرَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا
إِلَّا يَادُنَ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ قَلِيلُوكُلُ الْمُؤْمِنُونَ} فَلَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الْمُنَاجَاةِ؛ فَأَنْزَلَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمِ الرَّسُولَ فَقَدْمُوا بَيْنَ يَدَيْ
نَحْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ حَيْرَ لَكُمْ وَأَطْهَرُ} لِيَسْتَهِيَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَنْ مُنَاجَاةِ رَسُولِ
اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَعَرَفَ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْبَاطِلِ لَا يُقْدِمُونَ بَيْنَ
يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً؛ فَأَنْتَهُمْ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَنِ النَّجْوَى، وَشَفَقَ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ
الْحَوَائِجِ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَقَالُوا: لَا تُنْطِيقُهُ، فَخَفَقَ اللَّهُ ذَلِكَ عَيْهِمْ وَتَسْخَحَتْهَا آيَةٌ: {فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ
اللَّهُ عَلَيْكُمْ}. وَهَذَا الْخَبَرُ مِنْ رَبِّيْدَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تُرَدِّبُ بِحَسَبِ
الْمَصَالِحِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: {ذَلِكَ حَيْرَ لَكُمْ وَأَطْهَرُ} [ثُمَّ تَسَحَّمُ مَعَ كَوْنِهِ
حَيْرًا وَأَطْهَرًا]. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ عَظِيمٌ فِي التِّرَامِ الْمَصَالِحِ؛ لِكِنَّ رَاوِيَ
الْحَدِيثِ عَنْ رَبِّيْدَ ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَدْ صَعَقَهُ الْعُلَمَاءُ. وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: {ذَلِكَ
حَيْرَ لَكُمْ وَأَطْهَرُ} نَصُّ مُتَوَاتِرٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ.
الآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا أَبْنَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ
عَشِيرَتَهُمْ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ تُرُولَهَا: رُوِيَ أَنَّهَا تَرَلَثُ فِي أَبِي عَبْيَدَةَ بْنِ
الْجَرَاحِ؛ كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ أَبُوهُ الْجَرَاحِ يَتَصَدِّي لِأَبِي عَبْيَدَةَ، فَجَعَلَ أَبُو عَبْيَدَةَ يَحِيدُ
عَنْهُ، فَلَمَّا أَكْتَرَ قَصَدَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْيَدَةَ فَقَتَلَهُ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى حِينَ قَتَلَ أَبَاهُ: {لَا
تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا
أَبْنَاءَهُمْ}.

المسألة الثانية: رَوَى أَبْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: لَا تُجَالِسُ الْقَدَرِيَّةَ وَعَادَهُمْ فِي
اللَّهِ لِقَوْلِ الْآيَةِ: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ
وَرَسُولُهُ}. قَالَ الْقَاضِي: قَدْ بَيَّنَا فِيمَا سَلَفَ مِنْ كَلَامِنَا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ بَدَائِعَ
اسْتِبْلَاطِ مَالِكٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ كَانَ حَفِيَّاً بِأَهْلِ التَّوْحِيدِ غَرِيَّاً
بِالْمُبَدِّدَةِ يَأْخُذُ عَلَيْهِمْ جَانِبَ الْحُجَّةِ مِنِ الْقُرْآنِ وَمِنِ أَجْلِهِ أَخْدَهُ لَهُمْ مِنْ هَذِهِ
الْآيَةِ؛ فَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ تَدْعِي أَنَّهَا تَحْلُقُ كَمَا يَحْلُقُ اللَّهُ، وَأَنَّهَا تَأْتِي بِمَا يَكْرَهُ اللَّهُ وَلَا
يُرِيدُهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّ ذَلِكَ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مَجُوسِيًّا نَاظَرَ قَدَرِيًّا، فَقَالَ الْقَدَرِيُّ
لِلْمَجُوسِيِّ: مَالِكٌ لَا تُؤْمِنُ؟ فَقَالَ لَهُ الْمَجُوسِيُّ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَمْتَنْتُ. قَالَ لَهُ
الْقَدَرِيُّ: قَدْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ يَصُدُّكَ. قَالَ لَهُ الْمَجُوسِيُّ: قَدْعِنِي مَعَ
أَفْوَاهِهِمَا.

سُورَةُ الْحَسْرٍ

[فِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ آيَةً]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوْلِ الْحَسْرِ مَا طَنَّتِمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَلَّوْا أَنَّهُمْ مَانِعُتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَّفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ يُخْرِبُونَ بِيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ: **المسألة الأولى:** قَالَ سَعِيدٌ بْنُ جُبَيرٍ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: سُورَةُ الْحَسْرِ؟ قَالَ: قُلْ سُورَةُ النَّصِيرِ، وَهُمْ رَهْطٌ مِنْ الْيَهُودِ مِنْ ذُرِّيَّةِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَلُوا الْمَدِيَّةَ فِي قَنَبَنِي إِسْرَائِيلَ اتِّطَارًا لِمُحَمَّدٍ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِمْ مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَوْلُ الْحَسْرِ} فِيهِ تَلَاهُ أَوْلَى: الْأَوْلُ: حَلَاءُ الْيَهُودِ. التَّالِي: إِلَيِّ الشَّامِ؛ لِإِنَّهَا أَرْضُ الْمَخْسَرِ؛ قَالَهُ عَزْوَهُ، وَالْحَسْرُ. التَّالِيُّ: قَالَ قَنَادُهُ: أَوْلُ الْحَسْرِ نَارٌ تَسُوقُ النَّاسَ إِلَيِّ الْمَعَارِبِ، وَتَأْكُلُ مَنْ خُلِفَ [فِي الدُّنْيَا]. وَنَحْوُهُ رَوَى وَهْبٌ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: هُوَ جَلاؤُهُمْ عَنْ دَارِهِمْ؟ فَقَالَ لِي: الْحَسْرُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ حَسْرُ الْيَهُودِ؛ قَالَ: وَإِجْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْيَهُودَ إِلَيِّ حَيْبَرٍ جِينَ سُتِّلُوا عَنْ دَلِيلِ الْمَالِ فَكَيْتُمُوهُ فَاسْتَحْلَمُهُمْ بِدَلْلَيِّ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: لِلْحَسْرِ أَوْلُ وَوَسْطٌ وَآخِرٌ؛ فَالْأَوْلُ إِجْلَاءُ بَنَيِ النَّصِيرِ، وَالْآخِرُ حَسْرُ الْقِيَامَةِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ وَأَشَارَ إِلَى أَوْلِهِ وَآخِرِهِ.

المسألة الثالثة: فِي وَقْتِهَا: قَالَ الرُّهْرِيُّ عَرْبُ عَزْوَةَ: كَانَتْ بَعْدَ بَدْرِ بِسِيَّةَ أَشْهُرٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَالْوَاقِدِيُّ: كَانَتْ بَعْدَ أَحْدَادِ، وَبَعْدَ بَنْوَةَ مَعْوَنَةَ، وَكَانَتْ عَلَى يَدِيِّ عَمْرُو بْنِ أَمَيَّةَ الصَّمْرِيِّ، وَاحْتَارَ الْبُحَارِيُّ أَنَّهَا قَبْلَ أَحْدَادِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بَعْدَ دَلِيلَ، وَقَدْ يَسَّرَ ذَلِيلَ فِي شَرِحِ الْحَدِيثِ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَظَلَّوْا أَنَّهُمْ مَانِعُتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا}: وَثَقُوا بِحُصُونِهِمْ، وَلَمْ يَتَقْوِوا بِاللَّهِ لِكُفُرِهِمْ، قَيْسَرُ إِلَهُ مَنَعَتُهُمْ، وَأَبَاخَ حَوْرَتُهُمْ. وَالْحِصْنُ هُوَ الْعَدَدُ وَالْعِصْمَةُ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: وَلَقَدْ عَلِمْتُ عَلَى تَوْقِي الرَّدَى أَنَّ الْحُصُونَ الْخَيْلُ لَا مُدْنُ الْقَرَى يَخْرُجُنَّ مِنْ خَلَلِ الْقَنَامِ عَوَاضِنَا كَاتِمِلِ الْمَقْرُورِ أَفْعَى فَاصْطَلَى وَلَقَدْ أَخْسَنَ بَعْضُ الْمُتَّاخِرِينَ فِي إِصَابَةِ الْمَعْنَى، فَقَالَ: وَإِنْ بَاشَرَ الْأَصْحَابُ فَالْبَيْضُ وَالْقَنَاءُ وَأَخْوَاضُ الْمَنَائِيَا مَنَاهِلُهُ وَإِنْ يَبْيَنْ حِيطَانِيَا عَلَيْهِ فَإِنَّمَا أَوْلَئِكَ عِقَالَتُهُ لَا مَعَاقِلُهُ وَإِلا فَأَعْلَمُهُ بِأَنَّكَ سَاخِطٌ وَدَعْهُ فَإِنَّ الْحَوْفَ لَا شَكَ قَاتِلُهُ

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَدَّفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ يُخْرِبُونَ بِيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِيِ الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَدَّفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ}: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ الْبَيْيَ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: نَصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ

شَهْرٍ، فَكَيْفَ لَا يُنْصَرِّفُهُ مَسِيرَةً مَيْلٍ مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَحْلَةِ بَنِي النَّضِيرِ. وَهَذِهِ
خَصِيَّصَةُ لِمُحَمَّدٍ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دُونَ عَيْرِهِ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَبِأَيْدِيِ الْمُؤْمِنِينَ}:
فِيهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: يُخْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ بِنَفْضِ الْمُوَادَعَةِ، وَبِأَيْدِيِ الْمُؤْمِنِينَ
بِالْمُقَاتَلَةِ؛ قَالَهُ الرَّهْرِيُّ. الْثَّانِيُّ: بِأَيْدِيهِمْ فِي تَرْكِهِمْ لَهَا، وَبِأَيْدِيِ الْمُؤْمِنِينَ فِي
أَجْلَائِهِمْ عَنْهَا؛ قَالَهُ أَبُو عَمْرُو بْنُ الْعَلاءِ. الْثَّالِثُ: بِأَيْدِيهِمْ دَاهِلَهَا، وَبِأَيْدِيِ
الْمُؤْمِنِينَ خَارِجَهَا؛ قَالَهُ عِكْرَمَةُ. الرَّابِعُ كَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا هَدَمُوا بَيْتًا مِنْ
خَارِجِ الْحِصْنِ هَدَمُوا بُيُوتَهُمْ يَرْمُونُهُمْ مِنْهَا. الْخَامِسُ كَانُوا يَحْمِلُونَ مَا يُعْجِبُهُمْ
فَذَلِكَ حَرَابٌ أَيْدِيهِمْ. وَتَحْقِيقُهُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ: أَنَّ إِلَيْنَا تَوَلَّ لِلْأَفْسَادِ إِذَا كَانَ بِالْيَدِ
كَانَ حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ يَنْفَضِعُ الْعَهْدُ كَانَ مَجَارًا، إِلَّا أَنْ قَوْلَ الرَّهْرِيِّ فِي الْمُجَازِ
أَمْتَلُ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَمْرُو بْنِ الْعَلاءِ.

المسألة الثالثة: رَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ مَنْ قَرَأَهَا بِالْتَّشِيدِ أَرَادَ هَدْمَهَا، وَمَنْ قَرَأَهَا
بِالْتَّحْفِيفِ أَرَادَ جَلَاءَهُمْ عَنْهَا؛ وَهَذِهِ دَعْوَى لَا يُعْصِدُهَا لَعْنَهُ وَلَا حَقِيقَةُ، وَالْتَّصْعِيفُ
بَدِيلُ الْهَمْرَةِ فِي الْأَفْعَالِ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ}: وَهِيَ كَلِمَةُ
أَصْوَلِيَّةٍ قَدْ بَيَّنَاهَا فِي مَوْضِعِهَا، وَمِنْ وُجُوهِ الْإِعْتِيَارِ أَنَّهُمْ اغْتَصَمُوا بِالْحُصُونِ
دُونَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَنْتَ لَهُمُ اللَّهُ مِنْهَا، وَمِنْ وُجُوهِهِ أَنَّهُ سَلْطَانٌ عَلَيْهِمْ مِنْ كَانَ
يَرْجُوهُمْ، وَمِنْ وُجُوهِهِ أَنَّهُمْ هَدَمُوا أَمْوَالَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ. وَمَنْ لَمْ يَعْتَبِرْ بِعِيْرِهِ اغْتَبَرْ
بِنَفْسِهِ، وَمِنْ الْأَمْتَالِ الصَّحِيحَةِ: السَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِعِيْرِهِ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {ذَلِكَ يَأْتِهِمْ شَاقِوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ
فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}. فِيهَا مَسَالَةٌ وَاحِدَةٌ. يَعْنِي تَنْفَضُوا الْعَهْدَ. وَتَحْقِيقُهُ
أَنَّهُمْ صَارُوا فِي شِقٍّ، أَيْ جِهَةٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي
أُخْرَى، وَذِكْرُ اللَّهِ مَعَ رَسُولِهِ تَشْرِيفٌ لَهُ، وَكَانَ تَنْفَضُهُمُ الْعَهْدُ لِخَبَرٍ رَوَاهُ
جَمِيعَهُ، مِنْهُمْ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: {جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - النَّصِيرَ يَسْتَعِيْنُهُمْ فِي دِيَةِ، فَقَعَدَ فِي طَلْ حِدَارٍ، فَأَرَادُوا أَنْ يُلْقُوا
عَلَيْهِ رَحْىٍ، فَأَخْبَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِذَلِكَ، فَقَامَ وَأَنْصَرَفَ، وَبِذَلِكَ اسْتَحْلَمُهُمْ
وَأَجْلَاهُمْ إِلَى حَبَّرٍ، وَصَفِيَّةٌ مِنْهُمْ سَبَّاها رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
بِحَبَّرٍ. قَالَ: فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَجْلَاهُمْ عَلَى
أَنَّ لَهُمْ مَا حَمَلْتُ الْأَيْلُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَالصَّفَرَاءِ، وَالبَيْضَاءِ، وَالْحَلْقَةِ، وَالدَّنَانِ،
وَمِسْكِ الْجَمَلِ}. قَالَ الصَّفَرَاءُ وَالبَيْضَاءُ: الْدَّهْبُ وَالْفَصَّةُ. وَالْحَلْقَةُ: السَّلَاحُ.
وَالدَّنَانُ: الْفَحَّارُ. وَمِسْكُ الْجَمَلِ: جُلُودٌ يُسْتَقَى فِيهَا الْمَاءُ بِشَعْرِهَا. {فَقَالَ
لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ رَجَعَ إِلَيْهِمْ: يَا أَخَايَتَ حَلْقَ
اللَّهِ، يَا إِخْوَةَ الْحَنَّاَبِرِ وَالْقِرَادَةِ}. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ مَالِكٌ: قَالُوا: مَهَا يَا أَبَا
الْقَاسِمِ، فَمَا كُنْتَ فَحَّاسًا. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَصْمَارَ الْخِيَّاَةِ تَنْفَضُ لِلْعَهْدِ؛ لِأَنَّهُ

انعَقَدَ قَوْلًا [فَيُنَقْضَى قَوْلًا]، وَالْعَقْدُ إِذَا ارْتَبَطَ بِالْقَوْلِ اِنْتَقْضَى بِالْقَوْلِ، وَإِذَا ارْتَبَطَ بِالْفَعْلِ لَمْ يُنَقْضَى إِلا بِالْفَعْلِ، كَالنَّكَاحَ يَرْتَبِطُ بِالْقَوْلِ وَيَنْخُلُ بِالْقَوْلِ، وَهُوَ الطَّلاقُ، وَبِالْفَعْلِ، وَهُوَ الرَّصَاعُ. وَعَنْقُ الْمَدِيَانَ يَنْعَقِدُ بِالْقَوْلِ، وَيُنَقْضَهُ الْحَاكِمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سِواهُ، وَالْأَسْتِيلَادُ لَا يُنَقْضَهُ الْقَوْلُ، وَقَدْ بَيَّنَا فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ كَيْفِيَّةَ نَفْضِ الْعَهْدِ. فَإِنْ قَيْلَ: فَإِذَا تَحَقَّقَ بَيْنَهُمْ بَيْنَهُمْ فِي الْعَهْدِ فَلِمْ يَعْتَدْهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ؟ قُلْنَا: قَدْ قَالَ رَبُّكَ: {وَإِنَّمَا تَخَافُنَّ مِنْ قَوْمٍ خَيَاهُمْ عَلَى سِواهِ} {فَإِنَّمَا تَخَافُنَّ مِنْ قَوْمٍ خَيَاهُمْ عَلَى سِواهِ}. فَإِنْ قَيْلَ: هَذَا مَا حَانَهُ، وَإِنَّمَا تَحَقَّقَ بِخَبْرِ اللَّهِ عَنْهُ. قُلْنَا: الْحَوْفُ هَاهُنَا الْوُقُوعُ وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ الْحَوْفِ مَوْجُودٌ مِنْ كُلِّ عَاقِدٍ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيًّا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّمَا أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ عَلَمَ ذَلِكَ وَحْدَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مَشْهُورًا، وَسَاقَهُ اللَّهُ إِلَى مَا كَتَبَ مِنْ الْجَلَاءِ.

الآية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيَتَأْتِيَ أَوْ تَرْكُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أَصْوَلِهَا فَيَأْذِنُ اللَّهُ وَلِيُخْرِي الْقَاسِقِينَ}. فِيهَا حَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: في سبب تزولها: ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَرَقَ تَحْلُّ بَنِي التَّصِيرِ، وَقَطَعَ: وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ}، وَلَهَا يَقُولُ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ: لَهَا عَلَى سَرَاةِ بَنِي لَوَّيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِرٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيَتَأْتِيَ} الآية.

المسألة الثانية: احْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَحْرِيبِ دَارِ الْعَدُوِّ وَحَرْقِهَا وَقَطْعِ شَمَارِهَا عَلَى قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ قَالَهُ فِي الْمُدَوَّنَةِ. الْثَّانِي: إِنَّ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لَهُمْ لَمْ يَفْعُلُوا، وَإِنْ يَأْسُوا فَعَلُوا؛ قَالَهُ مَالِكٌ فِي الْوِصِّاحَةِ، وَعَلَيْهِ تَنَاطِرُ الشَّافِعِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. وَقَدْ عَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ تَحْلُّ بَنِي التَّصِيرِ لَهُ، وَلَكِنَّهُ قَطَعَ وَحَرَقَ لِيَكُونَ ذَلِكَ نِكَাযَةً لَهُمْ وَوْهَنَا فِيهِمْ، حَتَّى يَحْرُجُوا عَنْهَا، فَإِنَّلِافُ بَعْضِ الْمَالِ لِصَلَاحِ بَاقِيهِ مَصْلَحَةٍ جَائِزَةٌ شَرْعًا مَفْصُودَةٌ عَقْلًا.

المسألة الثالثة: احْتَلَفَ النَّاسُ فِي إِلَيْوَعِ الَّذِي قُطِعَ، وَهُوَ الْلَّيْتَهُ، عَلَى سَبْعَةِ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ التَّحْلُّ كُلُّهُ، وَالْعَجْوَةُ؛ قَالَهُ الرَّهْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَعَكْرَمَةُ، وَالْحَلِيلُ. الْثَّانِي: أَنَّهُ التَّحْلُّ كُلُّهُ؛ قَالَهُ الْحَسَنُ. الْثَّالِثُ: أَنَّهُ كَرَائِمُ التَّحْلُّ؛ قَالَهُ ابْنُ شَعْبَانَ. الرَّابِعُ أَنَّهُ الْعَجْوَهُ خَاصَّهُ؛ قَالَهُ جَعْفُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ. الْخَامِسُ أَنَّهَا التَّحْلُّ الصَّعَارُ، وَهِيَ أَفْصَلُهَا. السَّادِسُ أَنَّهَا الْأَشْجَارُ كُلُّهَا. السَّابِعُ أَنَّهَا الدَّقْلُ؛ قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ. قَالَ: وَأَهْلُ الْمَدِيَانَ يَقُولُونَ: لَا تُنْتَحِي الْمَوَائِدَ حَتَّى يَجِدَ الْأَلْوَانَ يَغْنُونَ الدَّقْلَ. وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الرَّهْرِيُّ وَمَالِكُ لِوَجْهِيْنِ: أَحَدُهُمَا أَغْرَفُ بِتَلِدِهِمَا وَتِمَارِهِمَا وَأَشْجَارِهِمَا. الْثَّانِي أَنَّ الْأَسْتِيقَاقَ يُعَصِّدُهُ، وَأَهْلُ اللِّغَةِ يُصَحِّحُونَهُ، قَالُوا: الْلَّيْتَهُ وَرْتُهَا لِوَتَهُ، وَأَعْتَلْتُ عَلَى أَصْلِهِمْ. [قَالَتْ إِلَى

[لَيْنَةٍ]، فَهُوَ لَوْنٌ، فَإِذَا دَخَلَتِ الْهَاءُ كُسْرَ أَوْلُهَا؛ كَبِرَ الصَّدْرِ يُفْتَحُ الْبَاءُ، وَبِزِكِهِ يُكَسْرِهَا لِأَجْلِ الْهَاءِ.

المسألة الرابعة: مَتَى كَانَ الْقُطْعُ؟ فَأَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّهَا تَخْلُ بَنِي النَّصِيرِ، وَرَوَلَهُ أَبْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهَا تَخْلُ بَنِي النَّصِيرِ وَبَنِي قُرَيْظَةَ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَلَيَّ أَنَّ الْأَذْنَ وَالْجَوَارَ فِي بَنِي النَّصِيرِ [تَصَمَّنَ بَنِي قُرَيْظَةَ؛ إِذْ لَا خِلَافٌ أَنَّ الْأَيَّةَ تَرَلَبُ فِي بَنِي النَّصِيرِ] قَبْلَ قُرَيْظَةَ بِمُدَّةٍ كَبِيرَةٍ.

المسألة الخامسة: تَأَسَّقْتِ الْيَهُودُ عَلَى التَّخْلِ الْمَفْطُوعَةِ، وَقَالُوا: يَهُوَ مُحَمَّدٌ عَنِ الْفَسَادِ وَيَفْعُلُهُ، وَرُوِيَ أَنَّهُ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقْطَعُ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَقْطَعُ، فَصَوَّبَ اللَّهُ الْقَرِيقَيْنِ، وَخَلَصَ الطَّائِقَيْنِ فَظَاهَرَ عِنْدَ ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ كُلَّ مُخْتَهِدٍ مُصِيبٌ يُخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ مَعَهُمْ، وَلَا اجْتَهَادَ مَعَ حُصُورِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا يَدْلِلُ عَلَى اجْتَهَادِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ أَحَدًا بِعُمُومِ الْأَدَابِ لِلْكُفَّارِ، وَدُخُولًا فِي الْأَذْنِ لِكُلِّ بِمَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ بِالْاجْتِيَاحِ وَالْبَوَارِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: {وَلِيُخْرِي الْفَاسِقِينَ}.

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، فِيهَا أَرْبَعَ مَسَائلٍ:

المسألة الأولى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ}: يُرِيدُ مَا رَدَ اللَّهُ. وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَمْوَالَ فِي الْأَرْضِ لِلْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، فَيَسْتَوِي عَلَيْهَا الْكُفَّارُ مِنْ اللَّهِ بِالذُّنُوبِ عَدْلًا، فَإِذَا رَحَمَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَدَهَا عَلَيْهِمْ مِنْ أَيْدِيهِمْ رَجَعَتْ فِي طَرِيقَهَا ذَلِكَ، فَكَانَ ذَلِكَ فِينَا.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ}: الْإِيجَافُ ضَرِبٌ مِنْ السَّيْرِ. وَالرِّكَابُ: اسْمُ الْلَّاْيَلِ خَاصَّةً عُرْفًا لِعُوَيْنَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُشَتَّقاً مِنْ الرُّكُوبِ، وَيَشْتَرِكُ عَيْرُهَا مَعَهَا، وَلَكِنَ لِلْعُرْفِ احْتِكَامٌ فِي احْتِصَاصِ بَعْضِ الْمُشَرِّكَاتِ بِالْاسْمِ الْمُشَتَّرِكِ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ}: الْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْأَمْوَالَ وَإِنْ كَانَتْ فِينَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَصَّهَا لِرَسُولِهِ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهَا كَانَ يُرْغَبُ الْقِيَ في قُلُوبِهِمْ، دُونَ عَمَلِ مِنِ النَّاسِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّفُوا سَيْفَرًا، وَلَا يَحْسُمُوا رِحْلَةً، وَلَا صَارُوا عَنْ حَالَةٍ إِلَى عَيْرِهَا، وَلَا اتَّفَقُوا مَالًا، فَأَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّ ذَلِكَ مُوجِبٌ لِاحْتِصَاصِ رَسُولِهِ بِذَلِكَ الْقِيَ، وَأَفَادَ البَيَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْعَمَلَ الْيَسِيرَ مِنِ النَّاسِ فِيهِ مُحَاصَرَتِهِمْ لَعْوًا لَا يَقْعُدُ الْاعْتِدَادُ بِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ سَهْمِهِمْ، فَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَحْصُوصًا بِهَا. رَوَى أَبْنُ شِهَابٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّاثَنِ النَّصِيرِيِّ {أَنَّ عَلِيًّا وَالْعَبَّاسَ لَمَّا

طَلَبَا عُمَرَ بِمَا كَانَ فِي يَدِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ الْمَالِ، وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ عُتْمَانَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالرُّبَّيْرِ، وَسَعْدٍ قَالَ لَهُمْ عَمَرُ: أَحَدُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَصَّ رَسُولَهُ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ هَذَا إِلَيْهِ بِسَهْمٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرُهُ، وَقَرَأَ: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسْلِطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} فَكَانَتْ هَذِهِ حَالِصَةً لِرَسُولِهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّ اللَّهَ أَخْتَارَهَا، وَاللَّهُ مَا أَخْتَارَهَا دُونَكُمْ وَلَا إِسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ. وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَبَثُّهَا، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ حَصَّهُ بِهَا}. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ أَعْطَاهَا الْمُهَاجِرِينَ حَاصَّةً، وَمِنْ الْأَنْصَارِ لِأَبِي دُجَانَةَ سِمَاكَ بْنَ حَرَشَةَ، وَسَهْلَ بْنَ حُنَيْفَ [وَالْحَارِثَ بْنِ الصَّمَّةِ] لِحَاجَةِ كَانَتْ بِهِمْ، وَفِي أَثَارٍ كَثِيرَةٍ بَيَّنَاها فِي شَرْحِ الصَّحِيحَيْنِ.

المسألة الرابعة: تَمَامُ الْكَلَامِ: فَلَا حَقَّ لَكُمْ فِيهِ وَلَا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَيْهِ، وَحُذِفَتْ أَخْتِصَارًا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

الأية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْنَ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُودُهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: لَا خَلَافٌ أَنَّ الْأَيَّةَ الْأُولَى لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَاصَّةً، وَهَذِهِ الْأَيَّةُ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ أَنَّهَا هَذِهِ الْقُرْبَى الَّتِي قُوْتَلَتْ، فَأَفَاءَ اللَّهُ بِمَا لَهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَهِيَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ثُمَّ تُسْخَى ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ. الثَّانِي هُوَ مَا عَنِيَّتْمُ بِصُلْحٍ مِنْ عَيْرِ إِيمَانِ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَيَكُونُ لِمَنْ سَمَّى اللَّهُ فِيهِ، وَالْأَوَّلُ لِلنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَاصَّةً، إِنَّا أَخَذَ مِنْهُ حَاجَتَهُ كَانَ الْبَاقِي فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ. الثَّالِثُ: قَالَ مَعْمُرُ: الْأَوَّلُ لِلنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالثَّالِثُ فِي الْحِزْبَةِ وَالْحَرَاجِ لِلأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ، وَالثَّالِثُ الْعَنِيمَةُ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ لِلْعَانِمِينَ. الرَّابِعُ رَوَى أَبْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ} هِيَ التَّصِيرُ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا حُمَّى، وَلَمْ يُوجَفْ عَلَيْهَا بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، كَانَتْ صَافِيَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُسِّمَهَا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَثَلَاثَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبِي دُجَانَةَ سِمَاكَ بْنَ حَرَشَةَ، وَسَهْلَ بْنَ حُنَيْفَ، وَالْحَارِثَ بْنَ الصَّمَّةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى} هِيَ فَرِيظَةٌ وَكَانَتْ فَرِيظَةً وَالْحَنْدَقُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

المسألة الثانية: هَذَا لُبُّ الْأَقْوَالِ الْوَارِدَةِ؛ وَتَحْقِيقُهَا أَنَّهُ لَا خِلَافٌ أَنَّ السُّورَةَ سُورَةُ النَّصِيرِ، وَأَنَّ الْآيَاتِ الْوَارِدَةَ فِيهَا آيَاتٍ بَيْنِ النَّصِيرِ وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ فِيهَا بِالْعُمُومِ مَنْ قَالَ يَقُولُهُمْ وَفَعَلَ فِعْلُهُمْ، وَفِيهَا آيَاتٍ:

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ}. وَالثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ}. وَفِي الْأَنْقَالِ آيَةُ ثَالِثَةُ، وَهِيَ: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَنِّيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ}. وَاحْتَلَفَ النَّاسُ: هَلْ هِيَ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ أَوْ مَعْنَيَانِ؟ وَلَا إِسْكَالَ فِي أَنَّهَا ثَلَاثَةُ مَعَانٍ فِي ثَلَاثَ آيَاتٍ: أَمَّا:

الآية الأولى: فَهِيَ قَوْلُهُ: {هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحِشْرِ}. ثُمَّ قَالَ: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ} يَعْنِي مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ {فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ} يُرِيدُ كَمَا بَيْنَا قَلَا حَقًّا لَكُمْ فِيهِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: إِنَّهَا كَانَتْ حَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي بَيْنِ النَّصِيرِ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا، فَهَذِهِ آيَةٌ وَاحِدَةٌ وَمَعْنَى مُتَّبِعٍ.

الآية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فَلَلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى}. وَهَذَا كَلَامٌ مُبِيدًا عَيْنُ الْأَوَّلِ لِمُسْتَحِقٍ عَيْنِ الْأَوَّلِ، وَسَمِّيَ الْآيَةُ التَّالِيَةُ آيَةُ الْعَيْمَةِ، وَلَا شَكٌ فِي أَنَّهُ مَعْنَى آخْرُ بِاسْتِحْقَاقِ ثَانٍ لِمُسْتَحِقٍ آخَرَ، يَبْدُ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ اشْتَرَكَتَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَصَمَّمَتْ شَيْئًا أَفَاءَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَاقْتَصَتْ الْآيَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ حَاصِلٌ بِعَيْنِ قِتَالٍ، وَاقْتَصَتْ آيَةُ الْأَنْقَالِ أَنَّهُ حَاصِلٌ بِقِتَالٍ، وَعَرَيْتُ.

الآية الثالثة: وَهِيَ قَوْلُهُ: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْبَى} عَنْ ذِكْرِ حُصُولِهِ لِقِتَالٍ أَوْ لِعَيْنِ قِتَالٍ؛ فَبَيْنَا الْخِلَافُ مِنْ هَاهُنَا، فَمِنْ طَائِفَةٍ قَالَتْ: هِيَ مُلْحَقَةٌ بِالْأُولَى، وَهُوَ مِيَالُ الصَّلْحِ كُلُّهُ وَنَحْوُهُ. وَمِنْ طَائِفَةٍ قَالَتْ: هِيَ مُلْحَقَةٌ بِالثَّانِيَةِ؛ وَهِيَ آيَةُ الْأَنْقَالِ. وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِآيَةِ الْأَنْقَالِ اخْتَلَفُوا: هَلْ هِيَ مَنْسُوَحةٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ مُحْكَمَةٌ؟ وَالْحَافِظُ يَسْهَادُهُ اللَّهُ يَا الْأَوَّلَى أَوَّلَى؛ لَأَنَّ فِيهِ تَجْدِيدَ فَائِدَةٍ وَمَعْنَى. وَمَعْلُومٌ أَنَّ حَمْلَ الْجَزْبِ عَلَى فَائِدَةٍ مُجَدَّدَةٍ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَائِدَةٍ مُعَادَةٍ. وَهَذَا القَوْلُ يُنْسَطِمُ لِكَ شَتَّاتِ الرَّأْيِ، وَيُحْكَمُ الْمَعْنَى مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ وَإِذَا اتَّهَى الْكَلَامُ إِلَى هَذَا الْقَدْرِ فَيَقُولُ مَالِكٌ: إِنَّ الْآيَةَ التَّانِيَةَ فِي بَيْنِ قُرَيْطَةٍ إِبْشَارَةً إِلَيْيَ أَنَّ مَعْنَاهَا يَعُودُ إِلَى آيَةِ الْأَنْقَالِ وَبَلْحَقُهَا النَّسْخُ، وَهُوَ أَفْوَى مِنَ الْقَوْلِ بِالْأَحْكَامِ، وَتَحْنُ لَا تَحْتَأْنِ إِلَّا مَا قَسَّمْنَا وَبَيْنَا أَنَّ الْآيَةَ التَّانِيَةَ لَهَا مَعْنَى مُجَدَّدٌ حَسِبَمَا دَلَّتْنَا عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية السابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَحْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: فِي الْمَعْنَى؛ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: مَعْنَاهَا مَا أَغْطَاكُمْ مِنْ الْقَيْءِ، وَمَا مَنَعَكُمْ مِنْهُ قَلَا تَطْلُبُوهُ. الثَّانِيُّ: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ مِنْ مَالٍ

الْعَنِيمَةِ فَحُدُوْهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ مِنْ الْعُلُولِ فَلَا تَأْثُوْهُ. التَّالِثُ: إِنَّا أَمْرَكُمْ بِهِ مِنْ طَاعَتِي فَافْعُلُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَتِي فَاجْتَنِبُوهُ. وَهَذَا أَصْحَاحُ الْأَقْوَالِ: لِأَنَّهُ لِعُمُومِهِ تَنَوَّلُ الْكُلُّ، وَهُوَ صَحِيْخٌ فِيهِ مُرَادٌ بِهِ.

المسألة الثانية: وَقَعَ الْقَوْلُ هَا هُنَا مُطْلَقاً بِذَلِكَ، وَقِيَدُهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ: إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ. وَقَدْ بَيَّنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ.

المسألة الثالثة: إِذَا أَمْرَ النَّبِيُّ بِأَمْرٍ كَانَ شَرْعًا، وَإِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ شَرْعًا وَلِذَلِكَ قَالَ: {مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ}. وَقَالَ فِي حَدِيثِ الْعَسِيفِ الْجَلِدِ يَمَائِهَ شَأْةً وَوَلِيدَةَ: {أَمَّا عَنْمُكَ فَرَدٌ عَلَيْكَ وَجَلْدُ أَبْنِكَ مِائَةً وَتَعْرِبَةً عَامَّا}. وَتَرَدَّدَتْ هَا هُنَا مَسَالَةً عَظِيمَةً بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ وَهِيَ مَا إِذَا اجْتَمَعَ فِي عَقْدِ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَازْدَحَمَ عَلَيْهِ صَحِيْخٌ وَفَاسِدُ. فَقَالَ جَمِيْعَهُ مِنْ الْعُلَمَاءِ: لَا يَجُوزُ، وَيُفْسِحُ بِكُلِّ حَالٍ. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: ذَلِكَ يَخْتَلِفُ؛ أَمَّا فِي الْبَيْعِ فَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا، وَأَمَّا فِي النِّكَاحِ فَلَا، وَاحْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ. وَأَمَّا فِي الْأَحْبَاسِ وَالْهَبَاتِ فَيَحْتَمِلُ كَثِيرًا مِنَ الْجَهَالَةِ وَالْأَخْطَارِ الْمُنْهَى عَنْهَا فِيهَا، حَتَّى قَالَ أَصْبَحَ: إِنَّ مَا لَا يَجُوزُ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلْحِ مَعَ مَا يَجُوزُ مَصْنَى الْكُلِّ. وَقَالَ أَبْنُ الْمَاجِسْتُونَ: يَمْضِي إِنْ طَالَ. وَقَالَ سَائِرُ عُلَمَائِنَا: لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهُ، وَهُوَ كَالْبَيْعِ. وَأَمَّا إِنْ وَقَعَ النَّهْيُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ: يُفْسِحُ أَبَدًا. وَقَالَ مَالِكُ: يُفْسِحُ مَا لَمْ يَقُتُ، فِي تَفْصِيلِ طَوِيلٍ بَيَّنَهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ تَأْصِيلًا، وَفِي فُرُوعِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ تَفْصِيلًا بَيَّنَاهُ عَلَى تَعَارُضِ الْأَدْلَةِ فِي الْحَظْرِ وَالْإِتَاحَةِ، وَالْمَعْنَى وَالرَّدُّ. وَالصَّحِيْخُ عِنْدَنَا فَسْحُ الْفَاسِدِ أَبَدًا حَيْثُمَا وَقَعَ، وَكَيْفَمَا وُجِدَ، فَاتَّ أَوْ لَمْ يَقُتُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ}.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوْهُ} وَإِنْ جَاءَ بِلْفَظِ الْإِبْيَاءِ وَهِيَ الْمُتَأْوِلَةُ فَإِنَّ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: {وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْهُوا} فَقَابَلَهُ بِالنَّهْيِ، وَلَا يُقَابِلُ النَّهْيَ إِلَّا الْأَمْرُ؛ وَالْدَّلِيلُ عَلَى فَهْمِ ذَلِكَ مَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيْخِ عَنْ عَلَقَمَةَ، عَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {لَعَنَ اللَّهِ الْوَاشِمَاتِ، وَالْمُسْتَوْسِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَقْلَجَاتِ لِلْخُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ لِحَلْقِ اللَّهِ}. فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أَمْ يَعْقُوبُ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ يَلْعَنِي أَنِّي لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ؟ فَقَالَ: وَمَالِي لَا أَلَعْنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ الْمَلْوَحِينَ قَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ. قَالَ: لَئِنْ كَنْتَ قَرَأْتَهُ لَقَدْ وَجَدْتَهُ؛ أَمَا قَرَأْتَ: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوْهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْهُوا}. قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

الآلية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أَوْتُوا وَيُؤْتِرُونَ عَلَى

أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَنُ شَحَّ نَفْسِيهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} .
فِيهَا سَبْعُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: قَالَ الْخَلْقُ يَأْجُمُهُمْ: يُرِيدُ بِذَلِكَ الْأَنْصَارَ الَّذِينَ آتَوْا
رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ طَرِدُوا وَنَصَرُوهُ حِينَ حُذِلَ، فَلَا مِثْلَ
لَهُمْ وَلَا لِأَجْرِهِمْ.

المسألة الثانية: قَالَ أَبْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتَ مَالِكًا وَهُوَ يَذْكُرُ قِصْلَ الْمَدِينَةِ
عَلَى عَيْرِهَا مِنْ الْأَفَاقِ قَالَ: إِنَّ الْمَدِينَةَ تُبَوَّتْ بِالإِيمَانِ وَالْهَجْرَةِ، وَإِنَّ عَيْرَهَا
مِنْ الْقَرَى أُفْتَحَتْ بِالسَّيْفِ ثُمَّ قَرَأَ الْآيَةَ: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ
قَبْلِهِمْ يُجْبِيُونَ مَنْ هَا جَرَ إِلَيْهِمْ} الآيَةَ. وَقَدْ بَيَّنَا فَصْلَ الْمَدِينَةِ عَلَى كُلِّ بُقْعَةٍ فِي
كِتَابِ الْإِنْصَافِ، وَلَا مَعْنَى لِإِعْادَتِهِ، بَيْدَ أَنَّ الْقَارِئَ رُبَّمَا تَعَلَّقَ نَفْسُهُ بِسُكْنَتِهِ
كَافِيَةً فِي ذَلِكَ مُعْنَيَةً عَنِ التَّطْوِيلِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّ أَرْدَتِ الْوُقُوفَ عَلَى الْحَقِيقَةِ
فِي ذَلِكَ فَاتِلُ مَنَاقِبَ مَكَّةَ إِلَى أَخْرِهَا، فَإِذَا اسْتَوْقَيْتَهَا قُلْ: إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ فِي الصَّحِيفَةِ: {اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَمَ مَكَّةَ، وَأَبَا أَحَرَّمَ
الْمَدِينَةَ بِمِثْلِ مَا حَرَمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَمِثْلِهِ مَعْهُ}؛ فَقَدْ جَعَلَ حُرْمَةَ الْمَدِينَةِ
صِعْقَيْ حُرْمَةَ مَكَّةَ. وَقَالَ عُمَرُ فِي وَصِيَّتِهِ: أَوْصِي الْحَلِيقَةَ بِالْمُهَاجِرِينَ
وَبِالْأَنْصَارِ الْأَوَّلِينَ أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ. وَأَوْصِي الْحَلِيقَةَ بِالْأَنْصَارِ الَّذِينَ تَبَوَّءُوا
الْدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُهَا جَرَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَقْبَلَ مِنْ
مُحْسِنِهِمْ وَيَتَبَعَّا وَرَأَ عَنْ مُسِيَّهِمْ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أَوْتُوا}
يَعْنِي لَا يَخْسُدُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى مَا حُصُّوا بِهِ مِنْ مَالِ الْفَيْءِ وَعَيْرِهِ كَذَا قَالَ
النَّاسُ. وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ: وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أَوْتُوا إِذَا كَانَ
قَلِيلًا، بَلْ يَقْتَعُونَ بِهِ، وَيَرْضَوْنَ عَنْهُ. وَقَدْ كَانُوا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ حِينَ حَيَاةِ النَّبِيِّ
- صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دُنْيَا، ثُمَّ كَانُوا عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ -؛ وَقَدْ أَنْذَرَهُمُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [وَقَالَ: {سَتَرْوَنَ
بَعْدِي أَثْرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلَقَّوْنِي عَلَى الْحَوْضِ}].

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ
خَصَاصَةٌ}؛ فِي الصَّحِيفَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارَ تَرَلَ بِهِ
صَيْفَ قَلْمَ يَكْنِي عِنْدَهُ إِلَّا فُوْتٌ وَفُوتٌ صِبَّيَانِهِ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: تَوْمِي الصَّبَّيَّةِ،
وَأَطْفِئِي السَّرَّاجَ، وَقَرِّبِي لِلصَّيْفِ مَا عِنْدَكِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}. مُحْتَصِرٌ، وَتِمَامُهُ مَا رُوِيَ فِي الصَّحِيفَةِ؛ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: {أَتَيْتُ رَجُلًا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ؛ أَصَابَنِي الْجَهْدُ؛ فَأَزْسَلَ إِلَيْيَهِ قَلْمَ يَحْذِي عِنْدَهُنَّ شَيْئًا، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَلَا رَجُلٌ يُصَيِّفُ اللَّيْلَةَ رَحْمَةً اللَّهُ فَقَامَ
رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ:

صَبِّفُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا تَدَّخِرِي عَنْهُ شَيْئًا. فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عِنْدِي سَوْى قُوَّةِ الصَّبَبَيَّةِ. قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ الصَّبَبَيَّةِ الْعَشَاءَ فَنَوْمِيهِمْ وَتَعَالَى فَأَطْفَئِي السَّرَّاجَ وَنَطُوِي يُطْوَنَّا اللَّيْلَةَ، فَفَعَلَتْ ثُمَّ عَدَّا الرَّجُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ أَوْ صَحِحَ اللَّهُ مِنْ فُلَانَ وَفُلَانَةَ، وَأَنْزَلَ: {وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ حَصَاصَةٌ}. وَرُوِيَ {أَنَّ النَّصِيرَ لَمَّا افْتَيَحَتْ أَرْسَلَ إِلَى تَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فَقَالَ: جِئْنِي بِقُومِكَ}. قَالَ: الْخَرْجُ. قَالَ: الْأَنْصَارُ، فَدَعَاهُمْ وَقَدْ كَانُوا وَاسِعًا الْمُهَاجِرِينَ بِدِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنْ شِئْتُمْ أَشْرِكُنُكُمْ فِيهَا مَعَ الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ شِئْتُمْ حَصَصَنَهُمْ بِهَا، وَكَانَتْ لِكُمْ أُمُوْلُكُمْ وَدِيَارُكُمْ: فَقَالَ لَهُ السَّعْدَانُ: بَلْ نَحْصُصُهُمْ بِهَا وَبَيْقَوْنَ عَلَى مُوَاسَاتِنَا لَهُمْ؛ فَتَرَلَّتِ الْآتِيَّةُ. الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَّسٍ: {كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلَّبَّيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّحْلَاتِ حَتَّى افْتَحَ قُرَيْطَةَ وَالنَّصِيرَ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرْدُ عَلَيْهِمْ}.

المسألة الخامسة: الإيتار بالنفس فرق الإيتار بالمال، وإن عاد إلى النفس ومن الأمثال السائرة: والجود بالنفس أقضى عيادة الجود ومن عبارات الصوفية في حد المحبة: إنها الإيتار، إلا ترى أن امرأة العزيز لما تناهت في حبها ليوسف عليه السلام أثرته على نفسها بالبرءة، فقالت: {أتا رأوا ذئب عن نفسه}. وأفضل الجود بالنفس الجود على حماية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي الصحيح {أن ليها طلحة ترس على النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم أحد، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يتطلع فيرى القوم، فيقول له أبو طلحة: لا تشرف يا رسول الله، لا يصيرونك، تحرى دون تحرك. ووقي بيده رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فشلت}.

المسألة السادسة: الإيتار هو تقديم الغير على النفس في خطوطها الدينية رغبة في الحفظ والدينية، وذلك ينشأ عن قوة النفس، ووكيده المحبة، والصبر على المسافة، وذلك يختلف باختلاف أحوال المؤمنين: كما روي في الآثار {أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل من أبي بكر ماله ومن عمر نصف ماله، وردد أبا لبابة وكعبا إلى الثالث، لقصورهما عن درجتي أبي بكر وعمر؛ إذ لا خير له في أن يتصدق ثم يتندم، فيحيطه أحقره ندمه}.

المسألة السابعة: قوله تعالى: {وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} اختلف الناس في الشح والبخل على قولين: فمنهم من قال: إنما يمعنوا واحداً. ومنهم من قال: لهم معنيان: فالبخل منع الواجب؛ لقوله عليه السلام: {مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جيتان من حديده، فإذا أراد البخيل أن يتصدق لزمت كل حلقه مكانها فيوسعها فلا يتسع}. وألسن: منع الذي لم يجد؛ بدليل هذه الآية والحديث؛ فذكر الله أن ذلك من ذهاب الشح: وهذا لا يلزم؛ فإن كل حرف يفسر على معنيين أو معنى يعبر عنه بحرفين يجوي أن يكون كل واحد يوضع موضع صاحبه جمعاً أو فرقاً، وذلك كثير في اللغة، ولم يقم هائنا دليلاً على الفرق بينهما.

الآية التاسعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْرَاجِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غُلَامًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ}. فيَهَا مَسَالَتَانٌ:

المسألة الأولى: فِي تَعْبِينِ هُؤُلَاءِ وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَيْرُ ذِيْنِ مِنْ سَائِرِ الْقَبَائِلِ وَالْأَمَمِ وَمِنْ الصَّحَابَةِ. الثَّانِي: أَنَّهُمُ الَّتِيْنَ يَأْتِيُونَ بَعْدَ قَرْنَ الصَّحَابَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَهُوَ احْتِيَارُ حَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَّسٍ رَوَاهُ عَنْهُ سَوَّاً بْنُ عَيْدِ اللَّهِ وَأَشَهَّ وَعِيْرُهُمَا: قَالُوا: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ سَبَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْقِيَمَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْرَاجِنَا سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ}.

المسألة الثانية: فِي تَحْقِيقِ الْقَوْلِ: هَذِهِ تَازِلَةٌ احْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِيهَا قَدِيمًا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِمَا افْتَحَ الْفُتُوحَ عَلَى عُمَرٍ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ مَنْ شَهَدَ الْوَقْعَةَ وَاسْتَحْقَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْعَنْيَمَةَ، فَسَأَلَوْهُ الْقِسْمَةَ، فَامْتَنَعَ عُمَرٌ مِنْهَا، فَأَلْحَوَ عَلَيْهِ، حَتَّى دَعَاهُمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَكْفِنِهِمْ. فَمَا حَالَ الْحَوْلُ إِلَّا وَقَدْ مَاتُوا. وَقَالَ عُمَرُ: لَوْلَا أَنْ أَبْرُكَ آخِرَ النَّاسِ بَيْنَا مَا تَرَكْتَ قَرْبَيَةً أَفْتَحَتْ إِلَّا قَسْمَتْهَا بَيْنَ أَهْلِهَا. وَرَأَى السَّافِعِيُّ الْقِسْمَةَ كَمَا قَيَسَمَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَبِيرَ، وَرَأَى مَالِكَ أَفْوَالًا أَمْتَلَهَا أَنْ يَجْتَهِدَ الْوَالِي فِيهَا. وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَأَوْصَحَّنَا أَنَّ الصَّحِيحَ قِسْمَةً الْمَنْقُولِ وَإِبْقَاءَ الْعَقَارِ وَالْأَرْضِ سَهْلًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ، إِلَّا أَنْ يَجْتَهِدَ الْوَالِي فَيُنْفَدِ أَمْرًا، فَيَمْضِي عَمَلُهُ فِيهِ لِاحْتِلَافِ النَّاسِ عَلَيْهِ. وَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ قَاضِيَّةٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنِ الْفَيْءِ، وَجَعَلَهُ لِثَلَاثٍ طَوَائِفَ: الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ وَهُمْ مَعْلُومُونَ، {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْرَاجِنَا سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ} فَهِيَ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ التَّابِعِينَ وَالآتِينَ بَعْدَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَلَا وَجْهٌ لِتَحْصِيصِهَا بِعَضٍ مُفْتَصِيَّهَا. وَفِي الصَّحِيحِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -} حَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٌ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِأَحْقِقُونَ وَدِدْتُ أَنِّي رَأَيْتُ إِخْرَاجَنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَسْنَا إِخْرَاجَنَا بَلَّ أَنْتُمْ أَصْحَابِيِّ، وَإِخْرَاجُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطْهُمْ عَلَى الْحَوْضِ}. فَقَالَ فَبَيْنَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ إِخْرَاجَهُمْ كُلُّ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ. وَهَذَا تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي الْمُرَادِ لَا غَيْرَ عَلَيْهِ.

الآية العاشرة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا يُقَاتِلُوكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرْيٍ مُجَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ خُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنُهُمْ شَدِيدٌ تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَنِيْنَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ}. فيَهَا مَسَالَتَانٌ:

المسألة الأولى: فِي الْمُرَادِ بِهَا، فَقِيلَ: إِنَّهُمُ الْيَهُودُ، وَقِيلَ: هُمُ الْمُنَافِقُونَ؛ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِوَجْهِيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْآيَاتِ مُبَيَّنَةٌ بِذِكْرِهِمْ قَالَ تَعَالَى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَأْفِقُوا يَقُولُونَ لِإِخْرَاجِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} إِلَى قَوْلِهِ

{الظالمين}. وَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْيَهُودَ بِالنَّصْرِ، وَضَمِنَ لَهُمْ أَنَّ بَقَاءً مِنْهُمْ وَخُروجَهُ بِحُرْوَجِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَلَا وَفِي بِهِ، بَلْ أَسْلَمُهُمْ وَتَبَرَّا مِنْهُمْ، فَكَانَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {كَمَثَلُ الشَّيْطَانِ إِذَا قَالَ لِلنَّاسَ أَكُفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَحَادُ اللَّهَ رَبِّ الْعَالَمِينَ} فَقَرَأَ أَوَّلًا، وَكَذَبَ آخِرًا. الثاني: أَنَّ الْيَهُودَ وَالْمُنَافِقِينَ كَانُوا فُلُوبُهُمْ وَاحِدَةً عَلَى مُعَاوَادَةِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ هُمْ مُخَالِفُ الْأَخْرَى فِي ذَلِكَ. وَالشَّهِيْدُ: هِيَ الْمُتَيَّرِقَةُ قَالَ الشَّاعِرُ: إِلَى اللَّهِ أَشْكُونِيَّةَ شَقَّتِ الْعَصَا هِيَ الْيَوْمُ شَيْئٌ وَهِيَ بِالْأَمْسِ جُمَعَةٌ

المسألة الثانية: تَعَلَّقُ بَعْضُ عَلَمَائِنَا مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ فِي مَنْعِ صَلَاةِ الْمُفْتَرِضِ حَلْفَ الْمُتَنَقِّلِ حَسِبَمَا بَيَّنَاهُ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ: لَا يَهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى صُورَةِ التَّكْبِيرِ وَالْأَفْعَالِ، وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي النَّبِيِّ. وَقَدْ ذَمَ اللَّهُ [ذَلِكَ] فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَيُشَمِّلُهُ هَذَا الْلَّفْظُ، وَبَيَّنَهُ هَذَا الظَّاهِرُ. وَهَذَا كَانَ يَكُونُ حَسَنًا، بَيْدَ أَنَّهُ يَقْطَعُ بِهِ اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْمُتَنَقِّلِ حَلْفَ الْمُفْتَرِضِ، وَالصُّورَةُ فِي احْتِلَافِ النَّبِيِّ وَاتِّفَاقِ الْفَعْلِ وَالْقَوْلِ فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَإِذَا حَرَجَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ عَنْ عُمُومِ الْآيَةِ بَيَّنَ أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ فِي الطَّعَامَاتِ، وَأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْ احْتِلَافِ الْمُنَافِقِينَ فِي الإِذَايَةِ لِلَّدَنِ وَمُعَاوَادَةِ الرَّسُولِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الآيَةُ الْحَادِيَةُ عَشِيرَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ التَّارِيْخِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِرُونَ}. تَعَلَّقُ بَعْضُ عَلَمَائِنَا بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي نَفْيِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ فِي الْقِصَاصِ لِأَجْلِ عُمُومِ تَقْيِي الْمُسَاوَاةِ. وَقَدْ تَقْدَمَ بِيَاءُ ذَلِكَ فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ، وَحَقَّقْنَا فِي أَصُولِ الْفِقْهِ احْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي التَّعْلِقِ بِمِثْلِ هَذَا الْعُمُومِ؛ لَا نَهُ لَمْ يَحْرُجْ مَحْرَجَ النَّعْمَيْمِ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا عَقَبَ الْآيَةَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِرُونَ} يَعْنِي وَأَصْحَابُ التَّارِيْخِ هُمُ الْهَاكِوْنِ؛ فَفِي هَذَا الْقَدْرِ اتَّتَّقْتُ التَّسْوِيْةَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: حُصُوصُ آخِرِهَا لَا يَمْنَعُ مِنْ عُمُومِ أَوْلَهَا، وَذَلِكَ مُحَقَّقٌ هُنَالِكَ.

سُورَةُ الْمُمْتَنَةِ

[فِيهَا سِبْعٌ آيَاتٌ]

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّمَا يَعْرِفُ عَدُوَّهُمْ بِالْمَوْدَةِ}. فِيهَا ثَمَانٍ مَسَائِلٍ: أُولَيَاءُ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوْدَةِ.

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: فِي سَبَبِ تُرُولَهَا: رُوِيَ فِي الصَّحِيفَةِ وَاللُّفْظِ فِي الْبُخَارِيِّ {أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيِّ وَكَانَ عُنْمَانِيَّا قَالَ لِابْنِ عَطِيَّةَ وَكَانَ عَلَوِيًّا: قَدْ عَلِمْتُ مَا لِجَرَأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدَّمَاءِ، سَمِعْتَهُ يَقُولُ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالرَّبِّيْرَ فَقَالَ: أَئْتُمَا رَوْصَةَ حَارَّ وَتَجَدُونَ بِهَا امْرَأَةً أَغْطَاهَا حَاطِبٌ كِتَابًا، فَأَتَيْنَا الرَّوْصَةَ، فَقُلْنَا: الْكِتَابَ؟ فَقَالَ: لَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا، فَقُلْنَا: لَيُحرِجَنَّ الْكِتَابَ لَوْلَى لِي جَرَدَكَ. فَأَخْرَجْنَاهَا مِنْ حُجْرَتِهَا، لَوْلَى قَالَ: مِنْ عِقَاصِهَا. فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْهِ حَاطِبَ فَقَالَ: لَا تَعْجَلْ، فَوَاللَّهِ مَا كَفَرْتُ وَمَا ازْدَدْتُ لِلْإِسْلَامِ إِلَّا حُبَّا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا وَلَهُ بِمَكَةَ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِي أَحَدٌ، فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَتَخْدَ عِنْدَهُمْ يَدًا، فَصَدَّقَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي أَصْرِبْ عُنْقَهُ فَإِنَّهُ قَدْ تَاقَقَ. فَقَالَ لَهُ: مَا يُذْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهُ قَدْ اطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اغْمَلُوا مَا شِئْمَ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ}. فَهَذَا الَّذِي جَرَأَهُ وَتَرَلَتْ: {إِنَّمَا يَعْرِفُ عَدُوَّهُمْ بِالْمَوْدَةِ وَعَدُوَّكُمْ أُولَيَاءُ} الآيَةُ، إِلَى: {عَفْوُرُ رَحِيمُ}.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {عَدُوَّيْ وَعَدُوَّكُمْ}: قَدْ بَيَّنَاهُ الْعِدَاوَةُ وَالْوَلَايَةُ وَأَنَّ مَالَهُمَا إِلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ فِي التَّوَابِ وَالْعِقَابِ فِي كِتَابِ الْأَمْدِ الْأَقْصَى.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوْدَةِ} يَعْنِي فِي الظَّاهِرِ: لَا نَقْلِبْ حَاطِبَ كَانَ سَلِيمًا يَالْتَوْحِيدِ، بِدَلِيلِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لَهُمْ: أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ صَدَقَ}. وَهَذَا نَصٌّ فِي سَلَامَةِ فُؤَادِهِ وَخُلُوصِ اغْتِقَادِهِ.

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ: مَنْ كَثُرَ تَطْلُعُهُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِنِيَّةُ عَلَيْهِمْ، وَيُعْرَفُ عَدُوَّهُمْ بِأَخْبَارِهِمْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ كَافِرًا إِذَا كَانَ فِعْلُهُ لِعَرَضِ دُنيَويِّ، وَاعْتِقَادُهُ عَلَى ذَلِكَ سَلِيمٌ، كَمَا فَعَلَ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ حِينَ قَصَدَ بِذَلِكَ اتِّخَادَ الْيَدِ وَلَمْ يَنْوِ الرِّدَّةَ عَنِ الدِّينِ.

الْمَسَالَةُ الْخَامِسَةُ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ بِهِ كَافِرًا [فَاخْتَلَفَ النَّاسُ] فَهَلْ يُفْلِلُ بِهِ حَدَّا أَمْ لَا ؟ فَقَالَ مَالِكُ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَأَشْهَبُ: يَجْتَهُدُ فِيهِ الْإِمَامُ. وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِذَا كَانَتْ تِلْكَ عَادَتْهُ قُتْلَ لِأَنَّهُ جَاسُوسٌ. وَقَدْ قَالَ مَالِكُ:

يُقتلُ الْجَاسُوسُ، وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَصْرَارِهِ بِالْمُسْلِمِينَ وَسَعْيِهِ بِالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ.
فَإِنْ قِيلَ وَهِيَ:

المسألة السادسة: هل يُقتلُ كَمَا قَالَ عُمَرُ مِنْ عَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا بَأْنَهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؛ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يُمْتَنَعَ مِنْهُ وَحْدَهُ، وَيَقْتَلُ غَيْرَهُ حُكْمًا شَرْعِيًّا فَهُمْ عُمَرٌ بْنَ يَعْلَمِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بِالْعُلَةِ الَّتِي حَصَّصَهَا بِحَاطِبٍ. فَلِنَـا: أَنَّمَا قَالَ عُمَرٌ: إِنَّهُ يُقْتَلُ لِعُلَةِ أَنَّهُ مُتَافِقٌ، فَأَخْبَرَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّمَا لَيْسَ بِمُتَافِقٍ فَإِنَّمَا يُوجِبُ عُمَرٌ قَتْلَ مَنْ يَأْفَقُ، وَنَحْنُ لَا نَتَحَقَّقُ نِفَاقَ فَاعْلَمُ مِثْلَ هَذَا، لَا حِتْمَالَ أَنْ يَكُونَ نَافِقًا، وَاحْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ قَصَدًا بِذَلِكَ مَنْفَعَةً لِنَفْسِهِ مَعَ بَقَاءِ إِيمَانِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مَا رُوِيَ فِي الْقِصَّةِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لَهُ: يَا حَاطِبٌ! أَنْتَ كَتَبْتَ الْكِتَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَقْرَرَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْ، وَبَيْنَ الْعُدُوِّ فَلَمْ يَكُنْ يَكْذِبْ}، وَصَارَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ أَقْرَرَ رَجُلٌ بِالطلاقِ ابْتِدَاءً، وَقَالَ: أَرَدْتُ بِهِ كَذَا وَكَذَا لِلنَّبِيِّ الْبَعِيْدَةِ الصَّدِيقِ، وَلَوْ قَاتَتْ عَلَيْهِ الْبَيْنَةُ وَأَدَّعَى فِيهِ النَّبِيَّ الْبَعِيْدَةَ لَمْ يُقْبِلْ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ابْنَ الْجَارِ وَدَ سَيِّدَ رَبِيعَةَ أَحَدَ دُرْبَاسًا وَقَدْ بَلَغَهُ أَنَّهُ يُحَاطِبُ الْمُشْرِكِينَ بِعَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ بِالْحُرُوقِ إِلَيْهِمْ، فَصَاحَ يَا عُمَرَاهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فَأَرْسَلَ عُمَرَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا جَاءَ أَحَدَ الْجَرِبَةِ فَعَلَا إِلَيْهَا لِحِيَّتِهِ، وَقَالَ: لَبِيلَكَ يَا دُرْبَاسُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فَقَالَ: لَا تَعْحَلْ! إِنَّهُ كَاتَبَ الْعُدُوَّ وَهُمْ بِالْحُرُوقِ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: قَتَلْتَهُ عَلَى الْهَمْ، وَأَيْتَا لَا يَهُمْ. فَلَمْ يَرِهِ عُمَرُ مُوْجِبًا لِلقَتْلِ، وَلَكِنَّهُ أَنْفَدَ اخْتِهَادَ ابْنِ الْجَارِ وَدَ فِيهِ، لِمَا هَرَأَيَ مِنْ حُرُوقَ حَاطِبٍ عَنْ هَذَا الطَّرِيقِ كُلِّهِ. وَلَعَلَّ ابْنَ الْجَارِ وَدَ إِنَّمَا أَخَذَ بِالْتَّكَرَارِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ حَاطِبًا أَخَذَ فِي أَوَّلِ فِعْلِهِ.

المسألة السابعة: فَإِنْ كَانَ الْجَاسُوسُ كَافِرًا فَقَالَ الْأَوَّرُ أَعِيْيُ يَكُونُ يَقْصَدًا لِعَهْدِهِ. وَقَالَ أَصْبَعُ: الْجَاسُوسُ الْجَرِبِيُّ يُقْتَلُ، وَالْجَاسُوسُ الْمُسْلِمُ وَالْدُّمِيُّ يُعَاقَبَانِ إِلَّا أَنْ يَتَعَاهَدَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِسْلَامَ فَيُقْتَلَانِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ {أَتَيْنَا يَعْنِي لِلْمُشْرِكِينَ أَسْمُهُ فُرَاتَ بْنُ حَيَّانَ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُقْتَلَ، فَصَاحَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أُفْتَلُ وَأَنَا أَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَخُلِيَ سَبِيلُهُ. ثُمَّ قَالَ: إِنْ مِنْكُمْ مَنْ أَكِلَهُ إِلَى إِيمَانِهِ، وَمِنْهُمْ فُرَاتُ بْنُ حَيَّانَ}.

المسألة الثامنة: تَوَدَّدَ حَاطِبٌ إِلَى الْكُفَّارِ لِيَجْلِبَ مَنْفَعَةً لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَعْقِدْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ. وَقَدْ رَوَى جَابِرٌ {أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ جَاءَ يَشْكُو حَاطِبًا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ، لَيَدْخُلَنَّ

حَاطِبُ النَّارِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : كَذَبْتُ؛ لَا يَدْخُلُهَا فَإِنَّهُ شَهَدَ بَدْرًا وَالْحَدِيبَيَّةَ { . }

الْآيَةُ التَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى : { قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أَسْوَهُ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ }. وَهَذَا نَصٌّ فِي الْأَفْتِدَاءِ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي فِعْلِهِ، وَهَذَا يُصَحِّحُ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرَعَ لَنَا فِيمَا أَخْبَرَ اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ عَنْهُمْ .

الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أَسْوَهُ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَنِيَّ الْحَمِيدُ } يَعْنِي فِي بَرَاءَتِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَمُبَاعِدَتِهِمْ لَهُمْ، وَمُنَابَدَتِهِمْ عَنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بِمُحَمَّدٍ أَحَقُّ بِهَذَا الْفِعْلِ مِنْ قَوْمٍ إِبْرَاهِيمَ بِإِبْرَاهِيمَ { إِلَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ لِإِبِيهِ لَا سَعْفَرَنَ لَكَ } فَلَيْسَ فِيهِ أَسْوَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَ حُكْمَهُ فِي سُورَةِ "بَرَاءَةٍ" .

الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ وَلَمْ يُخْرُجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } . فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلٍ :

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَقَاءِ حُكْمِهَا أَوْ نَسْخِهِ: فِيهِ قَوْلُانِ : أَخْدُهُمَا أَنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ الْمُؤَاذِنَةِ وَتَرْكِ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ؛ ثُمَّ تُسَيِّحُ؛ قَالَهُ ابْنُ رَبِّيْدٍ .
الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ بَاقٌ، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهِيْنِ : أَخْدُهُمَا أَنَّهُمْ حَرَاعِيْهُ وَمَنْ كَانَ لَهُ عَهْدٌ .
الْمَسَأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَا رَوَاهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنِ الرُّبَيْرِ عَنْ أُبِيِّهِ { أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلَقَ امْرَأَتَهُ قَتِيلَةً أَمَّا أَسْمَاءُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِمْ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَادِنَ فِيهَا كُفَّارٌ قُرْيَشٌ، وَأَهَدَتْ إِلَيْيَ أَسْمَاءَ بْنِتِ أَبِي بَكْرٍ فِرْطًا، فَكَرِهَتْ أَنْ تَقْبِلَ مِنْهَا، حَتَّى أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ } .
وَالَّذِي صَحَّ فِي رِوَايَةِ أَسْمَاءَ مَا بَيَّنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ الصَّحِيحِ فِيهِ مِنْ قَبْلٍ .

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ } أَيْ تُعْطُوهُمْ قِسْطًا مِنْ أَمْوَالِكُمْ [عَلَى وَجْهِ الْمُسْلِمِ]، وَلَيْسَ يُرِيدُ بِهِ مِنَ الْعَدْلِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ وَاجِبٌ فِيمَنْ قَاتَلَ وَفِيمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ .

الْمَسَأَلَةُ الثَّالِثَةُ: اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ مَنْ تَعَقَّدُ عَلَيْهِ الْخَنَاصِيرُ عَلَى وُجُوبِ تَفَقَّهِ الْأَبْنَى الْمُسْلِمِ عَلَى أَبِيهِ الْكَافِرِ، وَهَذِهِ وَهَلْهُ عَظِيمَةٌ؛ فَإِنَّ الْأَدْنَى فِي الشَّيْءِ أَوْ تَرْكِ النَّهْيِ عَنْهُ لَا يَدْلِلُ عَلَى وُجُوبِهِ، إِنَّمَا يُعْطِيكَ الْإِبَاحةَ حَاسِّهًةً . وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي دَخَلَ عَلَيْهِ ذِمَّيْ فَأَكْرَمَهُ، فَوَجَدَ عَلَيْهِ الْحَاضِرُونَ، فَتَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَيْهِمْ .

الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُنَّ يَحْلُونَ لَهُنَّ وَأَنْوَهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا

جُنَاحٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ
وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقُتُمْ وَلِيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا دَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكْمٌ}. فِيهَا اثْنَا عَشْرَةً مَسَالَةً:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: ثبت أنَّ {النبيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا صَالَحَ أَهْلَ الْخَدْيَبِيَّةِ كَانَ فِيهِ أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنَ الْمُشِيرِكِينَ إِلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ رَدَّ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ دَهَبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِمْ كَيْنَ لَمْ يُرَدَّ؛ وَتَمَّ الْعَهْدُ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَّ أَبَا بَصِيرَ عُبَيْبَةَ بْنَ أَسِيدٍ بْنَ حَارِثَةَ التَّقِيفِيَّ حِينَ قَدِيمٍ، وَقَدِيمَ أَيْضًا نِسَاءً مُسْلِمَاتٍ مِنْهُنَّ أُمُّ كُلُّ ثُومٍ بْنُ عُقَبَةَ بْنَ أَبِي مُعْيَطٍ، وَسُبْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ، وَغَيْرُهُمَا، فَجَاءَ الْأُولَائِيَّةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلُوهُ رَدْهُنَّ عَلَى الشَّرْطِ، وَاسْتَدْعَوْهُ مِنْهُ الْوَفَاءَ بِالْعَهْدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّجَالِ لَا فِي النِّسَاءِ}، وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُعْجَرَاتِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَبَضَ السِّتَّهُمْ عَنْ أَنْ يَقُولُوا: عَذَرَ مُحَمَّدٌ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي النِّسَاءِ، وَذَلِكَ إِحدَى مُعْجَرَاتِهِ.

المسألة الثانية: قوله: {قَامَتْ حُنُوْهُنَّ}: أَخْتَلَفَ فِي تَقْسِيرِ الْإِمْتِحَانِ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْيَمِينُ رَوَاهُ أُبُو نَصْرُ الْأَسَدِيُّ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ {قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِسُبْعَةَ وَكَانَ رَوْجُهَا صَيْفِيَّ بْنَ السَّائِبِ: بِاللَّهِ مَا أَخْرَجَكُمْ مِنْ قَوْمٍ ضَرْبٌ وَلَا كَرَاهِيَّةٌ لِرَوْجِكُمْ، وَلَا أَخْرَجَكُمْ إِلَّا حِرْصٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَرَغْبَةٌ فِيهِ، لَا تُرِيدِنَّ غَيْرَهُ} الْتَّانِي: وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَمْتَحِنُ النِّسَاءَ بِهَذِهِ الْآيَةِ}.

المسألة الثالثة: في الْمَعْنَى الَّذِي لَأَجْلَهِ لَمْ تُرِدِ النِّسَاءُ وَإِنْ دَحَلَنَ فِي عُمُومِ الشَّرْطِ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا لِرِقْتِهِنَّ وَصَيْغَفِهِنَّ. التَّانِي: لِحُرْمَةِ الْإِسْلَامِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: {لَا هُنَّ حَلَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحلُونَ لَهُنَّ} وَالْمَعْنَى بِهِ صَحِيحَانِ. وَيَحُوزُ أَنْ يُعَلَّلُ الْحُكْمُ بِعَلَيْنِ، حَسِبَمَا بَيَّنَاهُ فِي كُتُبِ الْأَصْوُلِ.

المسألة الرابعة: حُرُوجُ النِّسَاءِ مِنْ عَهْدِ الرَّدِّ كَانَ تَحْصِيصًا لِلْعُمُومِ لَا تَاسِحًا لِلْعُهْدِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْعَافِلِينَ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي الْقِسْمِ الْتَّانِيِّ.

المسألة الخامسة: الَّذِي أَوْجَبَ فُرْقَةَ الْمُسْلِمَةِ مِنْ رَوْجِهَا [هُوَ إِسْلَامُهَا لَا هُجْرَتُهَا كَمَا بَيَّنَاهُ فِي أَصْوُلِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَهُوَ التَّلْخِيصُ]. وَقَالَ أُبُو حَنِيفَةَ: الَّذِي قَرَقَ بَيْنَهُمَا هُوَ اخْتِلَافُ الدَّارِيْنِ، وَإِلَيْهِ إِشَارَةٌ فِي مَذَهِبِ مَالِكٍ، بَلْ عِبَارَةٌ قَدْ أَوْصَحَنَاهَا فِي مَسَائِلِ الْفُرُوعِ. وَالْعُمَدةُ فِيهِ هَاهُنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَالَ:

{لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ} فَبَيْنَ أَنَّ الْعِلَّةَ عَدْمُ الْجِلْسِ بِالْإِسْلَامِ،
وَلَيْسَ اخْتِلَافَ الدَّارِينَ.

المسألة السادسة: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَمْسِكَتِ الْمَرْأَةَ الْمُسِلِّمَةَ أَنْ تَرْدَعَ
عَلَى رَوْجِهَا مَا أَنْفَقَ، وَذَلِكَ مِنْ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مُنِعَ مِنْ أَهْلِهِ لِحُرْمَةِ
الْإِسْلَامِ أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِ الْمَالُ، حَتَّى لَا يَقَعَ عَلَيْهِمْ حُسْنَاتُ مِنْ
الْوَجْهَيْنِ: الرَّوْجَةِ، وَالْمَالِ.

المسألة السابعة: لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يُرَدَّ مَا أَنْفَقُوا إِلَى الْأَرْوَاجِ وَكَانَ
الْمَخَاطِبُ بِهَذَا الْإِمَامَ يُنَفَّذُ ذَلِكَ مِمَّا يَدِيهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الَّذِي لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ
مَصْرِفُهُ.

المسألة الثامنة: رَفَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ فِي نِكَاحِهَا بِشَرْطِ الصَّدَاقِ، وَسَمِّيَ ذَلِكَ
أَجْرًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِبَيْانِهِ وَبَيَانُ شَرْطِهِ أَخْرَى وَهُوَ الْإِسْتِبْرَاءُ مِنْ مَاءِ الْكَافِرِ، لِقَوْلِهِ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {لَا تُوْطِّأْ حَامِلُ حَتَّى تَصْعَ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تَحِضَّ،
وَالْإِسْتِبْرَاءُ هَا هُنَا بِثَلَاثٍ حِيَضٍ وَهِيَ الْعِدَّةُ}. وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.
ثُمَّ قَالَ وَهِيَ :

المسألة التاسعة: {وَلَا حُنَّاجَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ}
يعْنِي إِذَا أَسْلَمْنَ وَانْقَضْتِ عِدْتِهِنَّ، لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُشْرِكَةِ
وَالْمُعْتَدِّةِ؛ فَعَادَ جَوَارُ النِّكَاحِ إِلَى حَالَةِ الإِيمَانِ صَرُورَةً.

المسألة العاشرة: قَوْلُهُ: {وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصْمِ الْكَوَافِرِ} : هَذَا بَيَانٌ لِامْتِنَاعِ
نِكَاحِ الْمُشْرِكَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْكَوَافِرِ. وَهُوَ تَفْسِيرُهُ وَالْمُرَادُ بِهِ . قَالَ أَهْلُ
الْتَّقْسِيرِ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ كَانَ لَهُ رَوْجَهُ مُشْرِكَةً أَنْ يُطْلَقُهَا . وَقَدْ كَانَ
الْكُفَّارُ يَتَرَوَّجُونَ الْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُسْلِمُونَ يَتَرَوَّجُونَ الْمُشْرِكَاتِ، ثُمَّ تَسْخَ اللَّهُ
ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَغَيْرَهَا . وَكَانَ ذَلِكَ تَسْخَ الْأَقْرَابَ عَلَى الْأَقْوَالِ . وَقَدْ
بَيَّنَاهُ فِي التَّاسِعِ وَالْمَنْسُوحِ، فَطَلَقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ حِينَئِذٍ قُرَيْبَةَ بْنَ أَمِيَّةَ،
وَابْنَهَ حَرْوَلَ الْحَرَيْمِيِّ؛ فَتَرَوَّجَ قُرَيْبَةَ مُعاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَتَرَوَّجَ ابْنَهَ حَرْوَلَ
أَبُو جَهْمٍ. فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَالَ أَبُو سُفْيَانَ لِمُعاوِيَةَ: طَلَقْ قُرَيْبَةَ لِتَلَا يَرَى عُمَرَ
سَلْبَهُ فِي بَيْتِكَ، فَأَبَى مُعاوِيَةَ ذَلِكَ.

المسألة الحادية عشرة: قَوْلُهُ: {إِنَّا سَأَلْنَاهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ مَا أَنْفَقُوا} :
قَالَ الْمُقَسِّرُونَ: كُلُّ مَنْ دَهَبَ مِنْ الْمُسْلِمَاتِ مُرْتَدًا [مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ] إِلَى
الْكُفَّارِ يُقَالُ لِلْكُفَّارِ: هَاتُوا مَهْرَهَا وَيُقَالُ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا جَاءَ أَحَدٌ مِنْ الْكَافِرَاتِ
مُسِلِّمًا مُهَاجِرًا: رُدُّوا إِلَى الْكُفَّارِ مَهْرَهَا وَكَانَ ذَلِكَ تَصْفَقًا وَعَدْلًا بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ،

وَكَانَ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ مَحْصُوصًا بِذَلِكَ الزَّمَانِ فِي تِلْكَ النَّازِلَةِ خَاصًّا بِجَمَاعِ الْأُمَّةِ.

المسألة الثانية عشرة: أَمَّا عَقْدُ الْهُدْنَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ فَجَاءَرْ عَلَى مَا مَضَى مِنْ سُورَةِ الْأَنْقَالِ لِمُدَّةٍ وَمُطْلَقًا إِلَيْهِمْ لِغَيْرِ مُدَّةٍ فَأَمَّا عَقْدُهُ عَلَى أَنْ يَرُدَّ مِنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِمْ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا جَوَزَهُ اللَّهُ لَهُ لِمَا عَلِمَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَقَضَى فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحةِ، وَأَظْهَرَ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حُسْنِ الْعَاقِبَةِ وَخَمِيدِ الْأَيْرِ فِي الإِسْلَامِ مَا حَمَلَ الْكُفَّارُ عَلَى الرَّضَا يَاسِقَاطِهِ، وَالشِّفَاعَةُ فِي حَطَهِ؛ فِي الصَّحِيحِ: {لَمَّا كَاتَبَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُهَيْلَ بْنَ عَمْرُو بِوْمَ الْحَدِيبِيَّةِ عَلَى قَصْرِ الْمُدَّةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِيهِ طَلَبَهُ رَجُلَيْنِ، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَحَرَّجَاهُمْ بِهِ حَتَّى بَلَغَا بِهِ ذَا الْحُلْيَقَةِ فَنَزَلُوا يَا كُلُونَ، فَقُتِلَ أَبُو بَصِيرٍ أَحَدُهُمَا، وَفَرَّ الْأَخْرُ، حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْدُو. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَدْ أَوْفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ، ثُمَّ أَنْجَانِي مِنْهُمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وَيْلٌ أَمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ لَوْ كَانَ مَعَهُ رَجَالٌ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيِّرَهُ إِلَيْهِمْ، فَجَرَحَهُ حَتَّى أَتَى سِيفَ الْبَحْرِ قَالَ: وَتَقْلَتْ مِنْهُمْ أَبُو جُنْدُبٍ بْنُ سُهَيْلٍ، فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، وَجَعَلَ لَا يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، حَتَّى اجْتَمَعُتْ مِنْهُمْ عَصَابَةٌ، فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ يَعْبِرُ حَرَاجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوهُمْ فَقَتَلُوهُمْ، وَأَخْدُوا يَأْمُوْلَهُمْ فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَشْدِهُ اللَّهُ وَالرَّحْمَمُ إِلَّا أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، فَمَنْ أَتَاهُ فَهُوَ آمِنٌ. فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَيْهِمْ، قَاتَلَ كَانَ مِنْ إِلَيْهِمْ إِلَى الْحَمِيمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ }؛ فَظَنَّ النَّاسُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ إِلَيْهِمْ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْأَنْقِيادِ إِلَيْهِمْ عَنْ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّمَا كَانَ عَنْ حِكْمَةِ حَسْنَ مَالَهَا، كَمَا سُقْنَاهُ أَنِّيَا مِنَ الرِّوَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ قَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبْتُ أَرْوَاحُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ}. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: الْمِعْنَى إِنْ ارْتَدَتْ امْرَأَهُ وَلَمْ يَرُدَّ الْكُفَّارُ صَدَاقَهَا إِلَى رَوْجِهَا كَمَا أَمْرُوا فَرُدُوا أَنْتُمْ إِلَى رَوْجِهَا مِثْلَ مَا أَنْفَقُ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَعَاقَبْتُمْ}: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: الْمُعَاقَبَةُ الْمُتَاقَلَةُ عَلَى تَصْبِيرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الشَّيْئِنَ مَكَانَ الْأَخْرِ عَقِيبَ ذَهَابِ عَيْنِهِ، فَأَرَادَ:

فَعُوْضُمْ مَكَانَ الدَّاهِبِ لَهُمْ عِوْصَانَا، أَوْ عَوَصُوكُمْ مَكَانَ الدَّاهِبِ لَكُمْ عِوْصَانَا،
فَلَيَكُنْ مِنْ مِثْلِ الدِّي حَرَجَ عَنْكُمْ أَوْ عَنْهُمْ عِوْصَانَا مِنْ الْفَائِتِ لَكُمْ أَوْ لَهُمْ.

المسألة الثالثة: في محل العاقبة: وفيه ثلاثة أقوال: أحدها من القيء:
قاله الزهرى. الثاني: من مهر إن وجب للذين في ريح أحد منهم على
مدحبي اقتصاص الرجل من مال حصمه إذا قدر عليه دون أذية. الثالث: أنه
يُردد من العينية. وفي كيفية ردء من العينية قوله: أحدهما الله يخرج المهر
والخمس ثم تقع القسمة، وهذا منسوخ إن صح. الثاني: الله يخرج منه
الخمس، وهو أيضاً منسوخ، وقد حفظناه في القسم الثاني منه. والله أعلم.

الآية السابعة: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكُ عَلَى
أَلَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِيَنَ بِهَتَانٍ
يَقْتَرِبُهُنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَ فَبَايِعُهُنَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ
الله إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ}. فيها أربع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكُ عَلَى أَلَا
يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا} الآية. عن عروة عن عائشة قالت: {مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَمْتَحِنُ إِلَيْهِ الْأَيْمَةُ} التي قال الله: {إِذَا جَاءَكَ
الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكُ} الآية}. قال معمراً: فأخبرني ابن طاوس عن أبيه قال: ما
مسَتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ إِلَّا امْرَأَةٍ يَمْلِكُهَا. وعن عائشة أيضًا في الصحيح: {مَا
مَسَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدَ امْرَأَةٍ} وقال: إِنِّي لَا أَصَافِحُ
النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لِمَا نَهَا امْرَأَةٌ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ}. وقد روي أنَّه صافحهنَّ
على ثوبه. وروي أنَّ عمر صافحهنَّ عنده، وأنَّه كلف امرأةً وقفَتْ على الصفا
قبايضهنَّ. وذلك ضعيفٌ، وإنما يُنْبَغِي التَّعْوِيلُ عَلَى مَا رُوِيَ في الصحيح.

المسألة الثانية: رُوِيَ عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامتِ أَنَّهُ قَالَ: {كُلُّهَا عِنْدَ النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يُبَايِعُونِي عَلَى أَلَا يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا
تَسْرُقُوا وَلَا تَرْتُبُوا أَيْهَا النِّسَاءُ، فَمَنْ وَقَى مِنْكُمْ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ
مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوْقِبَ فَهُوَ لَهُ كَفَارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ
إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ}. وهذا يدلُّ على أنَّ بيضة الرجل في
الدِّين كبيضة النساء إلا في الممسيس باليدي خاصَّةً.

المسألة الثالثة: ثَبَتَ فِي الصَّحِّيحِ، عَنْ أَبِنِ عَيَّاسٍ قَالَ: {شَهَدْتُ الصَّلَاةَ
يَوْمَ الْفِطْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَعُثْمَانَ، فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ فَنَزَلَ تِبْيَانُ اللَّهِ - صَلَّى
الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ أَنْظَرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجَلِّسُ الرِّجَالَ بِيَدِهِ، ثُمَّ أُفْتَلَ يَسْقِفُهُمْ
حَتَّى أَتِيَ النِّسَاءَ وَمَعْهُ بِلَالٌ، فَقَرَأَ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكُ

عَلَى أَلَا يُشِيرُ كُنْ بِاللَّهِ شَيْئًا } الْآيَةُ كُلُّهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَرَعَ أَنْتُمْ عَلَى ذَلِكَ ؟ قَالَتْ امْرَأٌ مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ لَمْ يُحْبِبْهُ عَيْرُهَا: نَعَمْ بِا رَسُولَ اللَّهِ. لَا يَدْرِي الْحَسْنُ مِنْ هُنَّ. قَالَ: فَتَصَدَّقُنَّ وَبَسْطَ بِلَالُ ثُوَّةً فَجَعَلَنَ يُلْقِيَنِ الْفَتَحَ وَالْخَوَاتِمَ فِي ثُوْبِ بِلَالٍ {.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ: {وَلَا يَقْتُلُنَّ أَوْلَادَهُنَّ} يَعْنِي بِالْوَادِ وَالإِسْتِئْارِ عَنِ الْعَمْدِ إِذَا كَانَ عَنْ عَيْرِ رِسْدَةٍ: فَإِنَّ رَمِيَّهُ كَفَّلِهِ، وَلَكِنَّهُ إِنْ عَاشَ كَانَ إِنْمَاهَا أَخْفَى.

المسألة الخامسة: قَوْلُهُ: {وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا يَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ}: قِيلَ فِي أَيْدِيهِنَّ قَوْلَانِ: أَحْدُهُمَا المسألة. التَّانِي: أَكْلُ الْحَرَامِ

المسألة السادسة: قَوْلُهُ: {وَأَرْجُلِهِنَّ}: فِيهِ تَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ الْكَذُبُ فِي اِنْقِصَاءِ الْعُدَّةِ التَّانِي: هُوَ إِلَحَاقُ وَلَدٍ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ. التَّالِثُ: أَنَّهُ كِتَايَةٌ عَمَّا بَيْنَ الْبَطْنِ وَالْقَرْجِ.

المسألة السابعة: {وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ}: فِيهِ تَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ التَّيَّاحَةُ. التَّانِي: أَلَا يَحْدِثُنَ الرِّجَالُ. التَّالِثُ: أَلَا يَحْمِسْنَ وَجْهًا، وَلَا يَسْقُفْنَ حَيْبًا، وَلَا يَرْقَعْنَ صَرْوَاتًا، وَلَا يَرْمِيَنَ عَلَى أَنْفُسِهِنَّ تَفْعَلًا.

المسألة الثامنة: فِي تَنْخِيلِ هَذِهِ الْمَعَانِي: أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ {بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ} يَعْنِي

المسألة فَهُوَ تَجَاوِزُ كَبِيرٌ: فَإِنَّ أَصْلَهَا الْلَّسَانُ وَآخِرَهَا أَبْ أَعْطَيَ شَيْئًا فِي الْيَدِ. وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَكْلُ الْحَرَامِ أَقْرَبُ، وَكَانَهُ عَكْسُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْحَرَامَ يَتَنَاهُ

المسألة يَنْدُوَهَا بِلِسَانِهِ وَيَحْمِلُهَا إِلَى يَدِهِ، وَيَرْدُهَا إِلَى لِسَانِهِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ كِتَايَةٌ عَمَّا بَيْنَ الْبَطْنِ وَالْقَرْجِ، فَهُوَ أَصْلُ فِي الْمِجَازِ حَسَنٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: {وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ} فَهُوَ نَصٌّ فِي إِيجَابِ الْطَّاعَةِ؛ فَإِنَّ الْتَّهْيِيَ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ، إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى عَلَى احْتِلَافِ الْأَصْوَلَيْنِ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا [مَعْنَى] تَحْصِيصِ قَوْلِهِ: {فِي مَعْرُوفٍ} وَقُوَّةُ قَوْلِهِ: {لَا يَعْصِيَنَّ} يُعَطِّيهِ: لِأَنَّهُ عَامٌ فِي وَظَائِفِ الشَّرِيعَةِ، وَهِيَ:

المسألة التاسعة: فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحْدُهُمَا أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلمَعْنَى عَلَى التَّأْكِيدِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {قَالَ رَبِّ أُحْكَمَ بِالْحَقِّ} لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ "أُحْكُمْ" لَكَفَى. التَّانِي أَنَّهُ إِنَّمَا شَرَطَ الْمَعْرُوفَ فِي بَيْعَةِ الْبَيْعِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى يَكُونَ تَبَيَّنَهَا عَلَى أَنَّ عَيْرَهُ أَوْلَى بِذَلِكَ، وَالرُّمُّ لَهُ، وَأَنَّهُ لِلإِشْكَالِ فِيهِ. وَفِي الْأَثَارِ: {لَا طَاعَةَ لِمَحْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ}.

المسألة العاشرة: روي {أنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا بَاعَ النِّسَاءَ عَلَى هَذَا قَالَ لَهُنَّ: فِيمَا أَطْفَئْتُنَّ وَقَيْقُلَنَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بَنَانِ مِنْ أَنْفُسِنَا}. وَهَذَا بَيَانٌ مِنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِحَقِيقَةِ الْحَالِ؛ فَإِنَّ الطَّاقَةَ مَشْرُوطَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، مَرْفُوعٌ عَنِ الْمُكْلِفِينَ مَا تَأْفَعَ عَلَيْهَا، حَسْبًا بَنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

المسألة الحادية عشرة: رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ فِي الصَّحِيفَةِ قَالَتْ: {بَاتَيَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَرَأَ عَلَيْنَا: أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَنَهَانَا عَنِ التَّبَاخَةِ، فَقَبَضَتْ امْرَأَهُ عَلَى يَدِهَا وَقَالَتْ: أَسْعَدْتِنِي فُلَانَهُ أَرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا. فَمَا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَيْئًا، فَأَنْطَلَقَتْ فَرَجَعَتْ فَبَاتَيَعَهَا}، فَيَكُونُ هَذَا تَقْسِيرًا قَوْلَهُ: {بِهُنَّا يَقْتَرِنُهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ}؛ وَذَلِكَ تَحْمِيشُ وُجُوهِهِ، وَشَقُّ جُيُوبِهِ. وَفِي الصَّحِيفَةِ: {لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَمَشَ الْوُجُوهَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ}. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ تُسْتَشِنَ مَعْصِيَةً، وَتَبْقَى عَلَى الْوَفَاءِ بِهَا، وَيُقْرَرُهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْنَا: وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الصَّحِيفَةِ الْكَافِيِّ، مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْهَلَهَا حَتَّى تَسْبِيرَ إِلَى صَاحِبَتِهَا لِعِلْمِهِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَبْقَى فِي تَقْسِيْهَا، وَإِنَّمَا تَرْجُعُ سَرِيعًا عَنْهُ، كَمَا رُوِيَ أَنَّ بَعْضَهُمْ شَرَطَ أَلَا يَخْرُجَ إِلَّا قَائِمًا، فَقِيلَ فِي أَحَدِ تَأْوِيلَيْهِ: إِنَّهُ لَا يَرْكُعُ، فَأَمْهَلَهُ حَتَّى آمَنَ، فَرَضَيَ بِالرُّكُوعِ. وَقِيلَ: أَرَادَتْ أَنْ تَبْكِيَ مَعَهَا بِالْمُقَابَلَةِ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ خَاصَّةً.

المسألة الثانية عشرة: فِي صِفَةِ أَرْكَانِ الْبَيْعَةِ عَلَى أَلَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَى آخرِ الْخِصَالِ السَّتَّ. صَرَّحَ فِيهِنَّ بِأَرْكَانِ النَّهْيِ فِي الدِّينِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَرْكَانَ الْأُمْرِ؛ وَهِيَ الشَّهَادَةُ، وَالصَّلَاةُ وَالرَّكَأَةُ، وَالصَّيَامُ، وَالحجُّ، وَالاغْتِسَالُ مِنْ الجَنَانَيَّةِ؛ وَهِيَ سِيَّةُ فِي الْأُمُرِ فِي الدِّينِ وَكِيدَهُ مَذْكُورَهُ فِي قَصَّةِ جِبْرِيلَ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. وَفِي اعْتِمَادِهِ الْإِعْلَامَ بِالْمَهَيَّاتِ دُونَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّهْيَ دَائِمٌ، وَالْأُمْرُ يَأْتِي فِي الْفَتَرَاتِ؛ فَكَانَ النَّبِيُّ عَلَى أَسْتِرَاطِ الدَّائِمِ أَوْكَدَ النَّانِي: أَنْ هَذِهِ الْمَنَاهِيَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ كَثِيرٌ مِنْ يَرْتَكِبُهَا، وَلَا يَحْجِرُهُنَّ عَنْهَا شَرْفُ الْحَسَبِ، وَلَذِلِكَ رُوِيَ {أَنَّ الْمَحْرُومِيَّةَ سَرَقَتْ، فَلَاهُمْ قُرِيَّشًا أَمْرُهَا، وَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا أَسَامَةُ، فَكَلَمَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ}، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. فَخَصَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالذِّكْرِ لَهُدَا، كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لِوَفِيدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: {أَمْرُكُمْ يَأْرِيْعُ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعَ: أَمْرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَإِقامِ الصَّلَاةِ وَإِيَّاءِ الرَّكَأَةِ، وَأَنْ تَوَدُّوا حُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدَّبَاءِ، وَالْحَنْمَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمَرْقَفِ}، فَبِهُمْ عَلَى تَرْكِ الْمَغْصِيَةِ فِي شُرْبِ الْبَحْرِ دُونَ سَائِرِ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ عَادَتَهُمْ. وَإِذَا تَرَكَ الْمَرْءُ شَهْوَتَهُ مِنْ الْمَعَاصِي هَانَ عَلَيْهِ تَرْكُ سِوَاهَا مِمَّا لَا شَهْوَةَ لَهُ فِيهَا.

المسألة الثالثة عشرة: لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَهُنَّ فِي الْبَيْعَةِ: أَلَا يَسْرِفُنَّ قَالَتْ هِنْدُ: {يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُقْيَانَ رَجُلٌ مَسِيقٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أَحْدَدَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِينِي وَوَلِيَ؟} فَقَالَ: لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ}; فَخَشِيَتْ هِنْدُ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَيَّ مَا يُعْطِيهَا أَبُو سُقْيَانَ فَتَضَيَّعَ أَوْ تَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَتَكُونُ سَارِقَةً تَأْكِثَةً لِلْبَيْعَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لَا، أَيُّ لَا حَرَجٌ عَلَيْكَ فِيمَا أَحْدَدْتَ بِالْمَعْرُوفِ يَعْنِي مِنْ غَيْرِ اسْتِطَالَةِ إِلَيْكَ أَكْثَرَ مِنْ الْحَاجَةِ. وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَا يَخْرُجُهُ عَنْهَا فِي حِجَابِهِ، وَلَا يَصِيبُهُ عَلَيْهَا يُقْفَلُ، فَإِنَّهَا إِذَا هَتَّكَتْهُ الرَّوْحَةُ، وَأَخَذَتْ مِنْهُ كَاتِبَ سَارِقَةً، تَعْصِي بِهَا، وَتُنْقَطِعُ عَلَيْهِ يَدُهَا حَسِبَمَا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

المسألة الرابعة عشرة: فِي صَفَةِ الْبَيْعَةِ لِمَنْ أَسْلَمَ مِنْ الْكُفَّارِ؛ وَذَلِكَ لَأَنَّهَا كَانَتْ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ مَنْقُولَةً وَهِيَ الْيَوْمَ مَكْتُوبَةً؛ إِذْ كَانَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يُكَتَّبُ إِلَّا الْقُرْآنُ. وَقَدْ أَخْتَلَفَ فِي السُّنْنَةِ عَلَى مَا يَسْتَأْهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يُكَتَّبُ أَصْحَابَهُ وَلَا يَجْمِعُهُمْ لَهُ دِيْوَانٌ حَافِظًا، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا: {أَكْتُبُوا لِي مِنْ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ لَأُمِرُّ عَرَضَ لَهُ}. فَأَمَّا الْيَوْمَ فَيُكَتَّبُ إِسْلَامُ الْكُفَّارِ، كَمَا يُكَتَّبُ سَائِرُ مَعَالِمِ الدِّينِ الْمُهِمَّةِ وَالْتَّوَاعِدِ مِنْهَا لِصُرُورَةِ حِفْظِهَا حِينَ فَسَدَ النَّاسُ وَحَقَّتْ أَمَانَتُهُمْ، وَمَرَّ أَمْرُهُمْ، وَسَسَخَةُ مَا يُكَتَّبُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: لِلَّهِ أَسْلَمَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ مِنْ أَهْلِ أَرْضِ كَذَا، وَآمَنَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ مُحَمَّدَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَشَهَدَ لَهُ بِشَهَادَةِ الصَّدْقِ، وَأَقَرَّ بِدَعْوَةِ الْحَقِّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ. وَالنَّرْمَ الْصَّلَوَاتُ الْحَمْسَ يَأْكُلُهَا وَأَوْصَافُهَا، وَأَدَى الزَّكَاةَ بِشُرُوطِهَا، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالْحَجَّ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ، إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَيَعْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَتَوَاضَّأُ مِنَ الْحَدَثِ، وَخَلَعَ الْأَنْدَادَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَيَحْقِقَ أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيَا قُلْتَ: وَإِنَّ عَيْسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ الْقَاهَا إِلَى مَبْرِيمَ وَرُوحُ مِنْهُ. وَإِنْ كَانَ يَهُودِيَا قُلْتَ: وَإِنَّ الْعَزِيزَ عَبْدُ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ صَابِنَا قُلْتَ: وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ عَبِيدُ اللَّهِ وَرُسُلُهُ الْكَرَامُ وَكُتَّابُهُ الْبَرَرَةُ الَّذِينَ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ. وَإِنْ كَانَ هِنْدِيَا قُلْتَ: [وَإِنَّ] مَانِي بَاطِلٌ مَحْضٌ، وَبَهْتَانٌ صِرْفٌ، وَكَذِبٌ مُحْتَلِقٌ مَرَوْرٌ. وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْكُفَّرِ اغْتَمَدْتَهُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ بِالذِّكْرِ. وَتَقُولُ بَعْدَهُ: سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الطَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، {إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَهُمْ عَدَّا} {لَوْ كَانَ فِيهِمَا الْهَمَّ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَّا}. تَعَالَى وَتَقْدَسَ عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنْ الدُّلُّ وَكَبَرُهُ تَكْبِيرًا. وَالنَّرْمَ الْأَلَّ يَقْبِلُ الْيَقْسَنَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَسْرِقُ، وَلَا يَرْزِقُ، وَلَا يَشْرُبُ الْحَمْرَ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِالْزُورِ، وَيَكُونُ مَعَ إِخْرَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ كَاحِدِهِمْ، وَلَا يُسْلِمُهُمْ وَلَا يُسْلِمُوهُمْ، وَلَا يَظْلِمُهُمْ وَلَا يَظْلِمُوهُمْ، وَعَلِمَ أَنَّ لِلَّدِينِ فَرَائِضَ

وَشَرَائِعَ وَسُنَّاتِنَا، فَعَاهَدَ اللَّهُ عَلَى أَنْ يَلْتَزِمَ كُلَّ حَصْلَةٍ مِنْهَا عَلَى تَعْتِيَهَا يَقْلِبُ
سَلِيمَ وَسَنَنَ قَوِيمَ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى مَا شَاءَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
وَشَهَدَ أَنَّهُ {مَنْ يَتَبَعَّ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُفْقَدَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنْ
الْحَاسِرِينَ} شَهَدَ عَلَى فُلَانَ بْنَ فُلَانَ مِنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ، وَهُوَ صَاحِحُ الْعَقْلِ فِي
شَهْرٍ كَذَا. وَقَدْ أَذْرَكَ التَّفْصِيرَ حَمْلَةً مِنْ الْمُؤْرِخِينَ، وَكَتَبُوا مَعَالِمَ الْأَمْرِ دُونَ
وَطَائِفِ النَّهْيِ وَالنَّهْيِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَذْكُرُ فِي بَيْعَتِهِ
الْوَجْهَيْنِ، أَوْ يَغْلِبُ ذِكْرَ وَطَائِفِ النَّهْيِ، كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ. وَكَتَبُوا لَهُ أَسْلَامَ
طَوْعًا، وَكَتَبُوا: وَكَانَ إِسْلَامُهُ عَلَى يَدِي فُلَانَ، وَكَتَبُوا أَنَّهُ اغْتَسَلَ وَصَلَى. فَأَمَّا
قُولُهُمْ: وَكَانَ إِسْلَامُهُ طَوْعًا قَبَاطِلُ، فَإِنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ مُكَرَّهًا لَصَحَّ إِسْلَامُهُ وَلَزِمَهُ
وَقُتِلَ بِالرَّدَّةِ. وَقَدْ يَبَثَّنَا ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}؛ وَالْكُفَّارُ إِنَّمَا
يُقَاتِلُونَ قَسْرًا عَلَى الْإِسْلَامِ فَيُسْتَحْرِخُ مِنْهُمْ بِالسَّيْفِ. وَالْأَمَّا مُحَيَّرٌ بَيْنَ قَتْلِ
الْأَسْرَى أَوْ مُفَادَاتِهِمْ بِالْحَمْسَةِ الْأَوْجُهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِيهِمْ؛ فَإِذَا أَسْلَمَ سَقَطَ حُكْمُ
السَّيْفِ عَنْهُ. وَفِي الصَّحِيفَةِ: {عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ قَوْمٍ يُقَادُونَ إِلَى الْجَنَّةِ
بِالسَّلَالِسِ}. وَكَذَلِكَ الدَّمَيُ لَوْ جَتَى جَنَّاتِهِ فَحَافَ مِنْ مُوجِبِهَا الْقَتْلَ وَالصَّرْبَ
فَأَسْلَمَ سَقَطَ عَنْهُ الصَّرْبَ وَالْقَتْلُ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ كُرْهًا، وَحُكْمَ بِصَحَّتِهِ، وَإِنَّمَا
يَكُونُ الْإِكْرَاهُ الْمُسْقَطُ لِلْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ ظَلِيلًا وَبَاطِلًا، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ لِلَّدَمَيِّ
[ابْتِدَاءً] مِنْ غَيْرِ جَنَّاتِهِ وَلَا سَبَبٍ: أَسْلَمَ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ؛ فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ
لَمْ يَلْزِمْهُ، وَحَازَ لَهُ الرَّجُوعُ إِلَى دِينِهِ عِنْدَ أَمْنِهِ مَمَّا حَافَ مِنْهُ. وَإِذَا ادْعَى
الدَّمَيُ أَنَّهُ أَكْرَاهَ بِالْبَاطِلِ لِزَمَمَةً اثْبَاثُ ذَلِكَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الطَّوَاعِيَّةِ بِوَجْهِهِ
وَلَا حَالَّ فِي كُلِّ كَافِرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ وَأَمَّا قُولُهُمْ: كَانَ إِسْلَامُهُ عَلَى يَدِ فُلَانَ
فَأَنِّي عَلَقْوَهَا، وَبِيُشِّيَّةٍ أَنْ يَكُونُوا رَأْوُهُ فِي كِتَابِ الْمُحَالِفِينَ؛ لَأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ
فِي شُرُوطِهِمْ لِعِلْمٍ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الرَّجُلَ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدِي الرَّجُلِ كَانَ لَهُ وَلَاؤُهُ،
وَذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِمَذَهِبِنَا. وَقَدْ يَبَثَّنَا فِسَادَهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَغَيْرِهَا. وَأَمَّا
قُولُهُمْ: اغْتَسَلَ وَصَلَى، فَلَيْسَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْعَقْدِ الْمَكْتُوبِ؛ لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَقَتَ صَلَاةً، فَلَا عُسْلَ عَلَيْهِ وَلَا وُضُوءٌ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ صَلَاةً. وَأَمَّا إِذَا كَانَ وَقَتَ
صَلَاةً فَيُؤْمِرُ بِالْعُسْلِ وَالصَّلَاةِ فَيَفْعَلُهُمَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَكْتُوبًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سورة الصاف

[فيها آياتان]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ}.
فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: روى أبو موسى في الصحيح أن سورة كاتب على قدرها، أولها: سبّح لله، كان فيها: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ} سُنّكت شهادة في أغناقهم فتسلّلوا عنها يوم القيمة، وهذا كله ثابت في الدين. أما قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ} فثابت في الدين لفظاً ومعنى في هذه السورة ما تلوّناه إنقاً فيها. وأما قوله: [فَنَكِّبْ] شهادة في أغناقكم فتسلّلوا عنها يوم القيمة فمعنى ثابت في الدين [لفظاً ومعنى]: فإن من الترّام شيئاً لزمه شرعاً، وهي:

المسألة الثانية: والمُلْتَدِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ: أحدهما النذر، وهو على قسمين: نذر تقرّب مُتيداً، كقوله: لله على صوم وصلوة وصيحة، وتحوه من القرب؛ فهذا يلزم الموقف به إجماعاً، ونذر مباح؛ وهو ما علق بشرط رغبة [كقوله: إن قدّم غائي فعلى صدقة، أو علق بشرط رغبة]، كقوله: إن كفاني الله شرّكذا فعلني صدقة، فاحتلّ العلماء فيه: فقال مالك وأبو حنيفة: يلزم الموقف به. وقال الشافعي في أحد أقواله: إن لا يلزم الموقف به. وعموم الآية حجة لنا، لأنّها بمطلقها تتضمن دم من قال ما لا يفعله على أي وجه كان، من مطلق، أو مقيّد بشرط. وقد قال أصحابه: إن النذر إنما يكون بما القصد منه القرابة، مما هو من حنس القرابة. وهذا وإن كان من حنس القرابة، لكنه لم يقصد به القرابة، وإنما قصد منع نفسه عن فعل أو الإقدام على فعل. فلنا: القرب الشرعية مقتضيات وكيف وإن كانت قربات. وهذا تكفل في الترّام هذه القرابة بشفاعة لجلب نفع أو دفع ضر، فلم يخرج عن سعين التكليف، ولا زال عن قصد التقرّب.

المسألة الثالثة: فإن كان المفهوم منه وعداً فلا يخلو أن يكون متوطناً بسببه، كقوله: إن تزوجت اعنيك بدينار، أو ابنت حاجة كذا أغطيتك كذا؛ فهذا لازم إجماعاً من الفقهاء. وإن كان وعداً مجرداً فقيل: يلزم بمطلقه، وتعلقوها بسبب الآية فإنه روى أنهم كانوا يقولون: لو علم أي الأعمال أفضلاً أو أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله عز وجل هذه الآية. وهو حديث لا أساس له. وقد روى مجاہد أن عبد الله بن رواحة لما سمعها قال: لا أزال خيساً في سبيل الله حتى أقتل. وال الصحيح عندي أن الوعد يجب الموقف به على كل حال إلا لعذر.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفَّاً كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ}. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلٍ:
المسألة الأولى: قَوْلُهُ: (مَرْصُوصٌ)، أَيْ مُحْكَمٌ ثَابِثٌ، كَأَنَّهُ عُقْدَ بِالرَّصَاصِ، وَكَثِيرًا مَا تُعْقَدُ بِهِ الْأَبْنَيَةُ الْقَدِيمَةُ، عَائِتَتْ مِنْهَا بِمُحْرَابٍ دَاؤِدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمَسْجِدُ الْأَفْصَى وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ كَذِيلُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ. وَيُقَالُ: حَدِيثٌ مَرْسُوسٌ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ سِيقَ سِيَاقَةً مُحْكَمَةً مُرْتَبَةً.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفَّا}؛ وَقَدْ بَيَّنَا فِي كِتَابِ الْأَمْدِ أَنَّ الْمَحَبَّةَ هِيَ إِرَادَةُ التَّوَابِ لِلْعَبْدِ.

المسألة الثالثة: فِي إِحْكَامِ الصُّفُوفِ جَمَالُ الصلَاةِ، وَحِكَايَةُ الْمَلَائِكَةِ، وَهَيْئَةُ الْقِتَالِ، وَمَنْفَعَةُ فِي أَنْ تُحْمَلَ الصُّفُوفُ عَلَى الْعَدُوِّ كَذِيلَكَ. وَأَمَّا الْخُرُوجُ مِنْ الصَّفَّ فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِحَاجَةٍ تَعْرِضُ لِلإِنْسَانِ، أَوْ فِي رِسَالَةٍ يُرْسِلُهَا الْإِمَامُ، وَمَنْفَعَةٌ تَظَاهِرُ فِي الْمَقَامِ، كُفُرَصَةٌ تُبَيَّهُ وَلَا خِلَافٌ فِيهَا، أَوْ بَنْطَاظَاهُرٌ عَلَى التَّبَرْزِ لِلْمُبَارَزَةِ. وَفِي الْخُرُوجِ عَنِ الصَّفَّ لِلْمُبَارَزَةِ خِلَافٌ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَأْسَ بِذِيلَكَ؛ إِرْهَايَا لِلْعَدُوِّ، وَطَلَبَا لِلشَّهَادَةِ، وَتَحْرِيضاً عَلَى الْقِتَالِ. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَبْرُزُ أَحَدٌ طَالِبًا لِذِيلَكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ رِيَاءً وَخُرُوجًا إِلَى مَا تَهِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ تَمَنِّي لِقاءِ الْعَدُوِّ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُبَارَزَةُ إِذَا طَلَبَهَا الْكَافِرُ، كَمَا كَانَتْ فِي خُرُوبِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ بَدْرٍ، وَفِي عَزْوَةِ حَيْبَرٍ، وَعَلَيْهِ دَرَجُ السَّلْفِ.

سُورَةُ الْجُمُعَةِ

[فِيهَا آيَاتٌ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}. فِيهَا سِتَّ عَشَرَةً مَسَالَةً:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُحَاطَبَ بِالْجُمُعَةِ الْمُؤْمِنُونَ دُونَ الْكُفَّارِ. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْأَصْوُلِ وَغَيْرِهَا وَهَا هُنَا أَنَّ الْكُفَّارَ مُحَاطَبُونَ يُقْرُونَ الشَّرِيعَةَ، وَمِنْ جُمْلِهَا الْجُمُعَةُ. وَإِنَّمَا حُصَّ بِهِذِهِ الآيةِ الْمُؤْمِنُونَ دُونَ الْكُفَّارِ؛ تَشْرِيفًا [لَهُمْ] بِالْجُمُعَةِ، وَتَحْصِيصًا دُونَ غَيْرِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِمَا تَبَثَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّحِيحِ: {إِنَّ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ؛ فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي احْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا إِنَّ اللَّهَ لِهُ، فَعَدَا لِلَّهِ وَلِلنَّصَارَى بَعْدَ عَدِّيْدٍ}.

المسألة الثانية: الجمعةُ خاصَّةٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَيَوْمُ الْإِسْلَامِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَفْضَلُ الْأَيَّامِ رُوِيَ أَنَّ {جَبْرِيلَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَبِيَدِهِ مِرْأَةً فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، قَوْلَ: يَا جَبْرِيلُ! مَا هَذِهِ الْمِرْأَةُ؟ قَالَ: يَوْمُ الْجُمُوعَةِ. قَالَ: مَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ التِّيمِيَّةُ فِيهَا؟ قَالَ: السَّاعَةُ وَفِيهَا تَقْوُمُ}. كَمَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {خَيْرٌ يَوْمٌ طَلَعَتِ النَّهَارَ السَّمْسُنْ يَوْمُ الْجُمُوعَةِ، فِيهِ خُلُقُ آدَمَ وَفِيهِ أَهْبَطَ مِنْ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ تَبَيَّنَ عَلَيْهِ وَفِيهِ تَقْوُمُ السَّاعَةِ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَنِّيْدُ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ} كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الثالثة: الجمعةُ فَرْضٌ، لَا خِلَافٌ فِي ذَلِكَ؛ لَأَنَّهَا قُرآنِيَّةٌ سُنِّيَّةٌ، وَهِيَ ظُهُورُ الْيَوْمِ، أَوْ بَدْلٌ مِنْهُ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ فِي كُتُبِ الْفِقَهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يُحْكَى فِي ذَلِكَ، لَا سِيمَى مَا يُؤْتَرُ عَنْ سَخْنُونَ اللَّهِ قَالَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَتَخَلَّفَ الْعَرْوَسُ عَنْهَا؛ فَإِنَّ الْعَرْوَسَ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لِأَجْلِ الْعَرْسِ، فَكَيْفَ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُوعَةِ. وَلَهَا شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ فِي الْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ، فَشُرُوطُ الْوُجُوبِ سَبْعَةٌ: الْعُقْلُ، وَالدُّكْرُورِيَّةُ، وَالْحُرْبَيَّةُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِقَامَةُ، وَالْقَرْبَيَّةُ. وَأَمَّا شُرُوطُ الْأَدَاءِ فَهِيَ: الْإِسْلَامُ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ. وَالْحُكْمَةُ، وَالْإِمَامُ الْقَيْمُ لِلصَّلَاةِ لِنِسَاءِ الْأَمِيرِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكُ كَلِمَةً بَدِيعَةً: إِنَّ لِلَّهِ فَرَائِصَ فِي أَرْضِهِ لَا يُصَبِّعُهَا [إِنْ] وَلِيَهَا وَالْأُولُمُ بِلَهَا. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: مِنْ شُرُوطِ أَدَائِهَا الْمَسْجِدُ الْمُسْقَفُ. وَلَا أَعْلَمُ وَجْهَهُ. وَمِنْهَا العَدُودُ، وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ. وَإِنَّمَا حَدَّهُ جَمَاعَةٌ تَقَرَّى بِهِمْ يُقْعَدُ، وَمِنْ أَدَائِهَا الْأَعْتِسَالُ، وَتَحْسِينُ الشَّارِقَةِ، وَتَمَامُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْمَسَائلِ.

المسألة الرابعة: قوله: {إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ}: النِّدَاءُ هُوَ الْأَذَانُ، وَقَدْ بَيَّنَ جُمْلَةً مِنْهُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ. وَقَدْ {كَانَ الْأَذَانُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْجُمُوعَةِ كَسَائِرِ الْأَذَانِ فِي الصَّلَوَاتِ؛ يُؤْدَنُ وَاحِدٌ إِذَا جَلَسَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْمِنْبَرِ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ بِالْكُوفَةِ، ثُمَّ زَادَ عُثْمَانُ عَلَى الْمِنْبَرِ أَذَانًا ثَالِثًا عَلَى الرَّوْرَاءِ، حَتَّى كَثُرَ النَّاسُ بِالْمَدِينَةِ، فَيَادًا سَمِعُوا أَقْبَلُوا، حَتَّى إِذَا جَلَسَ عُثْمَانُ عَلَى الْمِنْبَرِ أَذَانًا مُؤَدَّنًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ تَحْطُبُ عُثْمَانُ}. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {أَنَّ الْأَذَانَ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاحِدًا، فَلَمَّا كَانَ زَمْنُ عُثْمَانَ زَادَ النِّدَاءُ ثَالِثًا عَلَى الرَّوْرَاءِ}، وَسَمَّاهُ فِي الْحَدِيثِ ثَالِثًا؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى الإِقَامَةِ فَجَعَلَهُ ثَالِثَ الإِقَامَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ} يَعْنِي الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ؛ فَتَوَهَّمَ النَّاسُ أَنَّهُ أَذَانٌ أَصْلِيَّ، فَجَعَلُوا الْمُؤَدِّنَيْنِ ثَلَاثَةَ، فَكَانَ وَهُمَا، ثُمَّ جَمَعُوهُمْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَكَانَ وَهُمَا عَلَى وَهْمٍ، وَرَأَيْتُهُمْ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ يُؤَدِّنُونَ بَعْدَ أَذَانِ

الْمُتَارِ بَيْنَ يَدَيِ الْأَقْمَامِ تَحْتَ الْمِبْرِ فِي جَمَاعَةٍ، كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ عِنْدَنَا فِي الدُّولِ الْمَاضِيَّةِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْدَثٌ.

المسألة الخامسة: قَوْلُهُ: {لِلصَّلَاةِ}؛ يَعْنِي بِذَلِكَ الْجُمُوعَةَ دُونَ عَيْرِهَا، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كَوْنُ الصَّلَاةِ الْجُمُوعَةَ هَا هُنَا مَعْلُومٌ بِالْجَمَاعِ لَا مِنْ نَفْسِ الْلَّفْظِ. وَعِنْدِي أَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ نَفْسِ الْلَّفْظِ بِنُكْتَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ: {مِنْ يَوْمِ الْجُمُوعَةِ}، وَذَلِكَ يُفِيدُهُ: لَا يَنْدَعُ النَّدَاءُ الَّذِي يَخْتَصُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ هُوَ نِدَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّمَا عِنْدَهَا فَهُوَ عَامٌ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَرْأَةُ بِهِ نِدَاءُ الْجُمُوعَةِ لَمَّا كَانَ لِتَخْصِيصِهِ بِهَا وَإِصَافِتِهِ إِلَيْهَا مَعْنَى وَلَا فَائِدَةُ.

المسألة السادسة: قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا: كَانَ اسْمُ الْجُمُوعَةِ فِي الْعَرَبِ الْأَوَّلِ عُرُوبَةً، فَسَمَّاهَا الْجُمُوعَةَ كَعْبُ بْنُ لُؤْيٍ؛ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا إِلَى كَعْبٍ قَالَ الشَّاعِرُ: لَا يُبِعِدُ اللَّهُ أَفْوَاماً هُمْ حَلَطُوا يَوْمَ الْعُرُوبَةِ أَصْرَاماً يَأْصَرَامٍ

المسألة السابعة: قَوْلُهُ {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ بِهِ النِّيَّةُ؛ قَالَهُ الْحَسَنُ. الثَّانِي أَنَّهُ الْعَمَلُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ} وَقَوْلُهِ تَعَالَى: {إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَّيْئٍ}. وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ بِهِ السَّعْيُ عَلَى الْأَقْدَامِ. وَيُحْتَمِلُ طَاهِرُهُ رَابِعًا: وَهُوَ الْجَزِيُّ وَالْأَشْتِدَادُ، وَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ الصَّحَابَةُ الْأَعْلَمُونَ، وَالْفُقَهَاءُ الْأَقْدَمُونَ، وَقَرَأَهَا عُمَرُ: "فَامْصُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ فِرَارًا عَنْ طَنَّ الْجَزِيِّ وَالْأَشْتِدَادِ الَّذِي يَدْلُلُ عَلَيْهِ الطَّاهِرُ. وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ ذَلِكَ. وَقَالَ: لَوْ قَرَأْتِ فَاسْعَوْا لِسَعْيٍ حَتَّى سَقَطَ رِدَائِي. وَقَرَأَ ابْنُ شَهَابٍ: فَامْصُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ سَالِكًا تِلْكَ السُّبُلَ، وَهُوَ كُلُّهُ تَقْسِيرٌ مِنْهُمْ، لَا قِرَاءَةُ قُرْآنٍ مُبِرِّلٍ، وَجَائِرٌ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالْتَّقْسِيرِ فِي مَغْرِضِ التَّقْسِيرِ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ النِّيَّةُ؛ فَهُوَ أَوَّلُ السَّعْيِ وَمَقْصُودُهُ الْأَكْبَرُ فَلَا خِلَافٌ فِيهِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ السَّعْيُ عَلَى الْأَقْدَامِ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ. فِي الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا عِيسَى بْنَ جُبَيْرَ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَكَانَ مِنْ كَيْاَرِ الصَّحَابَةِ يَمْشِي إِلَى الْجُمُوعَةِ رَاحِلًا. وَقَالَ: سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: {مَنْ إِعْبَرَ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ. فَذَلِكَ قَضْلٌ وَأَحْرُ لَا شَرْطٌ}. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الْعَمَلُ فَإِعْمَالُ الْجُمُوعَةِ هِمَّ: الْأَغْتِسَالُ، وَالْتَّمْسِطُ، وَالْأَدَهَانُ، وَالتَّطَبِيبُ، وَالنَّرْبُونُ بِاللِّبَاسِ، وَفِي ذَلِكَ كُلُّهُ أَحَادِيثُ بَيَانُهَا فِي كُلِّ الْفِقْهِ؛ وَظَاهِرُ الْآيَةِ وُجُوبُ الْجَمِيعِ، لَكِنَّ أَدِلَّةَ الْإِسْتِحْبَابِ ظَهَرَتْ عَلَى أَدِلَّةِ الْوُجُوبِ، فَقَضَى بِهَا حَسْبَمَا بَيَانًا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ.

المسألة الثامنة: قَوْلُهِ تَعَالَى: {إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الْحُطْبَةُ؛ قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الصَّلَاةُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ [وَاجِبٌ] الْجَمِيعُ أَوَّلُهُ الْحُطْبَةُ، فَإِنَّهَا تَكُونُ عَقِبَ النَّدَاءِ؛ وَهَذَا يَدْلِلُ

عَلَى وُجُوبِ الْخُطْبَةِ، وَبِهِ قَالَ عُلَمَاؤُنَا، إِلَّا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنَ الْمَاجِشُونَ قَاتَنَهُ رَأَاهَا سُنَّةً. وَالدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِهَا أَنَّهَا تُحَرَّمُ الْبَيْعُ، وَلَوْلَا وُجُوبُهَا مَا حَرَّمَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌ لَا يُحَرَّمُ الْمُبَاخُ. وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ بِالذِّكْرِ الصَّلَاةُ فَالْخُطْبَةُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالْعَبْدُ يَكُونُ ذَاكِرًا لِلَّهِ [يَفْعَلُهُ] كَمَا يَكُونُ مُسَبِّحًا لِلَّهِ بِيَفْعَلِهِ.

المسألة التاسعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَذَرُوا الْبَيْعَ} : وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، وَلَا خِلَافٌ فِي تَحْرِيمِ الْبَيْعِ. وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ إِذَا وَقَعَ: فَفِي إِلْمَدَّوَةِ يُفْسِخُ. وَقَالَ الْمُغَيْرَةُ: يُفْسِخُ مَا لَمْ يَفْتُ. وَقَالَهُ أَبْنُ الْقَاسِمِ فِي الْوَاضِحَةِ، وَأَشَهَبُ، وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعَةِ: الْبَيْعُ مَاضٌ. وَقَالَ أَبْنُ الْمَاجِشُونَ: يُفْسِخُ بَيْعٌ مِنْ جَرَثٍ عَادَتُهُ بِهِ. وَقَالَ الشَّيَافِعِيُّ: لَا يُفْسِخُ بِكُلِّ حَالٍ. وَأَبُو حَيْنَةَ يَقُولُ بِالْفَسْخِ فِي تَفْصِيلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ. وَقَدْ بَيَّنَا تَوْجِيهَ ذَلِكَ فِي الْفِقْهِ، وَحَقَّقْنَا أَنَّ الصَّحِيحَ فَسَخَّةً بِكُلِّ حَالٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّحِيحِ: {مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ}.

المسألة العاشرة: قَانِ كَانَ نِكَاحًا فَقَالَ أَبْنُ الْقَاسِمِ فِي الْعُتْبَيَّةِ: لَا يُفْسِخُ. قَالَ عُلَمَاءُنَا: لِأَنَّهُ تَادِرٌ، وَيَقْرُبُ هَذَا مِنْ قَوْلِ أَبْنِ الْمَاجِشُونَ: يُفْسِخُ بَيْعٌ مِنْ جَرَثٍ عَادَتُهُ بِالْبَيْعِ. وَقَالُوا: إِنَّ الشَّرِكَةَ وَالهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ تَادُرٌ لَا يُفْسِخُ. وَالصَّحِيحُ فَسَخُّ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ إِنَّمَا مُنْعَنِ لِلِّا سِتْغَالِ بِهِ، فَكُلُّ أَمْرٍ يَشْغُلُ عَنِ الْجُمُعَةِ مِنْ الْعُقُودِ كُلُّهَا فَهُوَ حَرَامٌ شَرْعًا مَفْسُوحٌ رَدْعًا.

المسألة الحادية عشرة: لَا تُفْتَقِرُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ إِلَى السُّلْطَانِ، خِلَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِنَّمَا تُفْتَقِرُ إِلَى الْإِمَامِ، وَعَلَيْهِ تَدْلِيلُ الْأَيَّهُ لَا عَلَى السُّلْطَانِ. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

المسألة الثانية عشرة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ} يَحْتَصُّ بِوُجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْقَرِيبِ الَّذِي يَسْمَعُ النِّدَاءَ؛ فَأَمَّا الْبَعِيدُ الدَّارُ الَّذِي لَا يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْخُطَابِ. وَاحْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ يَأْتِي الْجُمُعَةَ مِنْ الدَّانِي وَالْقَاصِي احْتِلَافًا مُتَبَايِنًا بَيْنَهُ فِي الْمَسَائِلِ وَعِيرَهَا مِنَ الْخِلَافيَّاتِ. وَجُمِلَهُ الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ الْجُمُعَةَ تَلَرُمُ مَنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، لِوْجَهِينَ - أَحَدُهُمَا أَنَّ أَهْلَ الْعَوَالِيَّ كَانُوا يَأْتُونَهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَحِكْمَتُهُ أَنَّ الصَّوْتَ إِذَا كَانَ رَفِيعًا وَالنَّاسُ فِي هُدُوئِ وَسُكُونٍ فَأَفْصَى سَمَاعَ الصَّوْتِ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ؛ وَهَذَا بِظَرْبٍ وَمُلَا حَظَةٌ إِلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: {نُودِي}؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ. قَانِ قَيْلَ: قَانِ الْعَيْدَ وَالْمَرْأَةَ يَسْمَعَانِ النِّدَاءَ، وَقَدْ قُلْتُمْ لَا تَحِبُّ الْجُمُعَةُ عَلَيْهِمَا. قُلْنَا: أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يَلْرُمُهَا خُطَابُ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ؛ وَلَهَذَا لَا تَدْخُلُ فِي خِطَابِهَا. وَأَمَّا الْعَبْدُ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَقْصَ الرِّقْ أَثْرٌ بِصَفَتِهِ حَتَّى لَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَلْرُمُ عَلَيْهِ الْقَاسِقُ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ فِي فَعْلِهِ، وَهَذَا نَقْصُهُ فِي دَاتِهِ؛ فَأَشْبَهَ نَقْصَ الْمَرْأَةِ وَمِنَ النِّكَتِ الْبَدِيعَةِ فِي سُقُوطِ الْجُمُعَةِ عَنِ الْعَبْدِ قَوْلُهُ

تعالى: {وَدَرُوا الْبَيْعَ}؛ فَإِنَّمَا حَاطَبَ اللَّهَ بِالْجُمُعَةِ مِنْ يَبْيَعُ، وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ لَا يَبْيَعَانِ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ تَحْتَ حَجْرِ السَّيِّدِ، وَالصَّبِيُّ تَحْتَ حَجْرِ الصَّفَرِ.

المسألة الثالثة عشرة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَجُبُ إِلَّا بِالنِّدَاءِ، وَالنِّدَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهَا تُصَلَّى قَبْلَ الزَّوَالِ؛ وَتَعْلَقُ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ : {كَيْنًا تُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ تُنَصِّرُ، وَلَيْسَ لِلْحَيَّطَانَ طَلِيلًا}. وَبِحَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ: {مَا كَيْنَا نُقِيلُ وَلَا تَتَعَدَّ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ}.} وَقَدْ كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ لَا يَحْرُجُ إِلَى الْجُمُعَةِ حَتَّى يَعْشَى ظِلُّ الْحِدَارِ الْغَرْبِيِّ طَنَفَسَةً عَقِيلَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الَّتِي كَانَتْ تُطْرَحُ لَهُ عِنْدَ الْحِدَارِ، وَذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ. وَبِحَدِيثِ سَلَمَةَ مَحْمُولِي عَلَى التَّبَكِيرِ بِالْجُمُعَةِ، وَبِحَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُبَكِّرُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ تَبَكِيرًا كَثِيرًا عِنْدَ الْعَدَاءِ وَقَبْلَهَا قَلَّا يَتَنَاهُلُونَ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ اِنْقِضَاءِ الصَّلَاةِ. وَقَدْ رَأَى مَالِكٌ أَنَّ التَّبَكِيرَ إِلَى الْجُمُعَةِ إِنَّمَا يَكُونُ وَقْتُ الزَّوَالِ يَبْسِيرُ. وَتَأَوَّلَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَانَمَا قَرَبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ التَّالِيَةِ فَكَانَمَا قَرَبَ كَبِيرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ التَّالِيَةِ فَكَانَمَا قَرَبَ كَبِيشًا أَفْرَنَ} الْحَدِيثُ أَنَّهُ كُلُّهُ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ وَحَمَلَهُ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى سَاعَاتِ النَّهَارِ الرَّمَانِيَّةِ الْأَئْتَيِّ عَشْرَةَ سَاعَةً الْمُسْتَوَيَّةِ أَوْ الْمُخْتَلَفَةِ بِحِسْبِ زِيَادَاتِ النَّهَارِ وَنِقْصَانِهِ. وَهُوَ أَصَحُّ لِحَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ: {مَا كَانُوا يُقِيلُونَ وَلَا يَتَعَدَّونَ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ} يُرِيدُ لِكُنْتَرَةِ الْبُكُورِ إِلَيْهَا.

المسألة الرابعة عشرة: قَرْضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ السَّعْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ رَدَّا عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا قَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: {إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُوا الْبَيْعَ} وَبَيَّنَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: {الرَّوَاحُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ}.} وَفِي الْحَدِيثِ: {مَنْ تَرَكَ إِلَى الْجُمُعَةِ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ بِالْتَّقَافِ}.
المسألة الخامسة عشرة: أَوْجَبَ اللَّهُ السَّعْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ مُطْلَقاً مِنْ عَيْرِ شَرْطٍ، وَبَيَّنَ شَرْطُ الْوُصُوعِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا غَسِلُوا وَجُوهُكُمْ} الْآيَةُ، وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورِ}. وَأَغَرَّتْ طَائِفَةٌ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : {غَسِلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمِ}.} فَقَالَتْ: إِنَّ غَسْلَ الْجُمُعَةِ قَرْضٌ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِمَا رَوَى النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ} وَهَذَا نَصٌّ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ الْوُصُوعَ، ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَنْصَبَ وَلَمْ يَلْعُغْ عُفْرَ لَهُ}. وَهَذَا نَصٌّ آخَرُ. وَفِي الْمُوْطَلِّ أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ عُمَرُ يَخْطُبُ الْحَدِيثَ إِلَى

أَنْ قَالَ: مَا زِدْتُ عَلَيَّ أَنْ يَوْضَأْتَ. فَقَالَ عُمَرُ: وَلِمَوْصُوفٌ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ}. فَأَمَرَ عُمَرُ بِالْغُسْلِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِخْبَابِ، فَلَمْ يُمْكِنْ، وَقَدْ تَلَبَّسَ بِالْفَرْضِ وَهُوَ الْحُصُورُ وَالْإِبْصَاثُ لِلْحُطْبَةِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ إِلَى السَّنَةِ، وَدَلِيلُكَ يَمْحَصِّرٌ فِي حُولِ الصَّحَابَةِ وَكِتَابِ الْمُهَاجِرِينَ حَوَالَيْ عُمَرَ، وَفِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

المسألة السادسة عشرة: لَا يُسْقِطُ الْجُمُعَةَ كَوْنُهَا فِي يَوْمِ عِيدٍ، خَلَافًا لِأَحْمَدَ بْنَ حَبْلَ حِينَ قَالَ: إِذَا اجْتَمَعَ عِيدٌ وَجُمُعَةٌ سَقَطَ فَرْضُ الْجُمُعَةِ؛ لِتَقْدُمِ الْعِيدِ عَلَيْهَا، وَأَشْتَغَالِ النَّاسِ بِهِ عَنْهَا. وَتَعْلُقُ فِي ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ أَذْنَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ لِأَهْلِ الْعَوَالِيِّ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِ الْجُمُعَةِ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مِنِ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِذَا حُولَفَ فِيهِ وَلَمْ يُجْمَعْ مَعَهُ عَلَيْهِ. وَالْأَمْرُ بِالسَّعْيِ مُتَوَجِّهٌ يَوْمَ الْعِيدِ كَتْوَجْهِهِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ.

الأية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا نَفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ حَيْرٌ مِنْ الْلَّهِ وَمِنْ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ حَيْرُ الرَّازِقِينَ} فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ تُرْوِلَهِ: وَفِي ذَلِكَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: الْأُولَى بَثَتَ فِي الصَّحِيحِ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَدَخَلَتْ عَيْرَ الْمَدِينَةِ، فَالْتَّقَنُوا، فَحَرَجُوا إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَيْرَ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا} الْآيَةُ كُلَّهَا}. الْثَّانِيَةُ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: {كَانَ النَّاسُ قَرِيبًا مِنِ السُّوقِ، فَرَأَوْا التِّجَارَةَ، فَحَرَجُوا إِلَيْهَا، وَتَرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَحْطُبُ قَائِمًا، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ إِذَا كَانَتْ لَهُمْ عُرْسٌ يَمْرُونَ بِالكِيرِ يَصْرِيُونَ بِهِ، فَحَرَجَ إِلَيْهِ تَاسُ، فَعَصَبَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ}. الْثَّالِثُ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ: {نَزَلَتْ مَعَ دَحْيَةَ الْكَلِبِيِّ تِجَارَةً يَأْخُذُهُ الْرَّبِيعُ فَصَرَبُوهَا طَبَلَهُمْ، يُعَرِّفُونَ بِأَقْبَالِهِمْ، فَحَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ فَعَاتَهُمُ اللَّهُ وَنَزَلَتِ الْآيَةُ، وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: لَوْ تَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ لَسَالَ الْوَادِي عَلَيْهِمْ تَارًا}.

المسألة الثانية: فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَحْطُبُ قَائِمًا، كَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَفْعُلُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. وَحَطَبَ عُثْمَانُ قَائِمًا حَتَّى رَقَ قَحْطَبَ قَاعِدًا. وَيُرْوَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ حَطَبَ قَاعِدًا مُعَاوِيَةُ، وَدَخَلَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ الْمَسْجَدَ وَعَبَدَ الرَّجْمَنَ بْنَ الْحَكَمَ يَحْطُبُ قَاعِدًا، فَقَالَ: أَنْظُرُوا إِلَى هَذَا الْحَيْثَ يَحْطُبُ قَاعِدًا وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: {وَتَرَكُوكَ قَائِمًا} إِشَارَةً إِلَى أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْقُرْبَاتِ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَكِنْ فِي بَيَانِ الْمُجْمَلِ الْوَاحِدِ لَا خِلَافَ فِيهِ، وَفِي الْإِطْلَاقِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مُعَاوِيَةَ إِنَّمَا حَطَبَ قَاعِدًا لِسَنَّةِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُولُ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي قَعْدَتِهِ رَوَاهُ حَابِرٌ
بْنُ سَمْرَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ فِي كِتَابِ البُحَارِيِّ وَعَيْنِهِ.

الْمَسَالَةُ التَّالِثُ: قَالَ كَثِيرٌ مِّنْ عُلَمَائِنَا: أَيْنَ هَذَا الْقَوْلُ يُوحَبُ الْخُطْبَةُ؛ لَأَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّهُمْ عَلَى تَرْكِهَا، وَالواجِبُ هُوَ الَّذِي يُدَمِّرُ تَارِكُهُ شَرًّا حَسْبَمَا بَيْنَلَاهُ
فِي أَصْوَلِ الْفِقْهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ: إِنَّهَا سُنَّةُ النَّبِيِّ. وَالصَّحِيفُ مَا قَدَّمْنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ

[فِيهَا تِلَاثُ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِذَا جَاءَكُ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ}. فِيهَا تِلَاثُ مَسَائِلٍ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: الشَّهَادَةُ تَكُونُ بِالْقَلْبِ؛ وَتَكُونُ بِاللِّسَانِ، وَتَكُونُ بِالْجَوَابِ؛ فَإِنَّمَا شَهَادَةُ الْقَلْبِ فَهُوَ الْأَعْتِقادُ [أَوِ الْعِلْمُ] عَلَى رَأْيِ قَوْمٍ، وَالْعِلْمُ عَلَى رَأْيِ آخَرَيْنَ. وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ الْأَعْتِقادُ [وَالْعِلْمُ] كَمَلَ بِيَنَا فِي أَصْوَلِ الْفَقْهِ وَالدِّينِ؛ وَأَمَّا شَهَادَةُ الْلِّسَانِ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ الرُّكْنُ الظَّاهِرُ مِنْ لِزْكَانِهَا، وَعَلَيْهِ تَبَنَّى الْأَحْكَامُ، وَتَبَرَّبُ الْأَعْدَارُ وَالْأَعْتِصَامُ. قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دَمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا؛ وَحِسَابُهُمْ عَلَيْنِ اللَّهِ}.

الْمَسَالَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ}. إِنَّ الْبَارِئَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِلْمُهُ وَشَهَادَهُ فَهَذَا عِلْمُهُ. وَشَهَادَتُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {شَهَادَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} وَأَمْثَالُهُ . وَقَدْ يُقَالُ: شَهَادَهُ اللَّهُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي شَهَادَاتٍ فِي دَارَتِ اللَّهِ، يُقَالُ: وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ بِالسِّتَّةِ مَا لَا يُعْتَقِدُونَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، فَحَدَّعُوا وَغَرُّوا، وَاللَّهُ خَادِعُهُمْ وَمَا كَرِبَ بِهِمْ، وَهُوَ خَيْرُ الْمَاكِرِيْنَ.

الْمَسَالَةُ التَّالِثَةُ: قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ فِي يَمِينِهِ أَشْهُدُ بِاللَّهِ يَكُونُ يَمِينًا بِنِيَّةِ الْيَمِينِ. وَرَأَى أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكَ أَنَّهُ دُونَ النِّيَّةِ [يَمِينٌ]، فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا رَأَعَمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهَا تَكُونُ يَمِينًا بِالنِّيَّةِ، وَلَا أَرَى

الْمَسَالَةُ إِلَّا هَكَدَا فِي أَصْلِهَا، وَإِنَّمَا غَلَطَهَا الْعَالَمُ أَوْ غَلَطَ فِي النَّقْلِ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَالَ [الرَّجُلُ] أَشْهُدُ: إِنَّهُ يَمِينٌ إِذَا أَرَادَ بِاللَّهِ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنْجَدُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَاحَهُ فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}. فِيهَا مَسَائِلَانِ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنْجَدُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَاحَهُ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ} {نَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ} وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى سَبَبِ الْآيَةِ الَّذِي تَرَلَثَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ بِالْفَاطِرِ مُخْتَلِفٌ، مِنْهَا عَرَفَ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ رَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: {كَيْتُ فِي عَرَأَةَ فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَقُولُ: لَا تُنْفِقُوا عَلَى مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَصُوا مِنْ حَوْلِهِ، وَلَئِنْ رَجَعْتُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعْزَرَ مِنْهَا الْأَذْلَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَمِيِّي، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَعَانِي فَجَهْتُهُ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَيْهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي وَاصْحَابِهِ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا: فَكَذَّبَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَدَّقَهُ، فَأَصَابَنِي هُمْ لَمْ يُصِبْنِي مِثْلُهُ فَحَلَسْتُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ

عَمِّي: مَا أَرْدَتُ إِلَى أَنْ كَذَبَكَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

وَمَقْتَنَأَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِذَا جَاءَكُ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَسْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَادُوْنَ} فَبَعَثَ إِلَيَّ التَّبِيْعِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكُمْ}. فَتَبَيَّنَ يَهْدًا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: {إِنَّهُمْ أَنْجَدُوا إِلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي حَلْفَ أَنَّهُ مَا قَالَ}. وَقَدْ قَالَ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِرَاجِعٍ إِلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: {نَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ} فَاعْلَمُوهُ.

المسألة الثانية: هَذِهِ الْيَمِينُ كَانَتْ عَمُوسًا كَاذِبَةً مِنْ عَدِيمِ الْإِيمَانِ؛ فَهِيَ مُوجَبَةٌ لِلنَّارِ، أَمَّا عَدَمُ إِيمَانِهِ فِي قِوْلِهِ تَعَالَى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطَبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ}. وَأَمَّا عَدَمُ التَّوَابِ فِيهِمْ وَقُوْحُوبُ الْعِقَابِ لَهُمْ فِيَّا يَاتِ الْوَعِيدُ الْوَارِدَةُ فِي الْكُفَّارِ. وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخْرَتْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدِقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} فِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

المسألة الأولى: رَوَى التَّرْمِذِيُّ وَعَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يُبَلِّغُهُ حَجَّ بَيْتَ رَبِّهِ، أَوْ تَجْبُ فِيهِ الرَّزْكَةُ قَلْمَ يَقْعُلُ شَيْئًا سَأَلَ الرَّجُعَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ أَتَقُولُ أَنَّمَا سَأَلَ الرَّجُعَةَ الْكُفَّارُ. قَالَ: سَأَلْتُكُمْ عَلَيْكُمْ بِذَلِكَ قُرْأَانًا: {إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أُولَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الْحَاسِرُونَ} وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخْرَتْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدِقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَنْ يُؤْخَرَ اللَّهُ تَفْسِيْنًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} قَالَ: فَمَا يُوْجِبُ الرَّزْكَةَ؟ قَالَ: إِذَا بَلَغَ الْمَالُ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا. قَالَ: فَمَا يُوْجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ: الرَّزَادُ وَالْبَعِيرُ.

المسألة الثانية: أَحَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ يُعْمُومُ الْآيَةِ فِي الْإِنْفَاقِ الْوَاجِبِ حَاصِّةً دُونَ النَّفْلِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ، لَأَنَّ الْوَعِيدَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ دُونَ النَّفْلِ. وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِالرَّكَاهَ فَصَحِيحٌ كُلُّهُ عُمُومًا وَتَقْدِيرًا بِالْمِائَتَيْنِ. وَأَمَّا القَوْلُ فِي الْحَجَّ فِيهِ إِسْكَالٌ؛ لِأَنَّا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاجِي فَفِي الْمَغْصِبَةِ فِي الْمَوْتِ قَبْلَ أَدَائِهِ خَلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَهُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، فَلَا تُخَرِّجُ الْآيَةَ عَلَيْهِ. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَجَّ عَلَى الْقُوْرَ فَالْآيَةُ عَلَى الْعُمُومِ صَحِيحٌ؛ لَأَنَّ مِنْ وَجْبِ عَلَيْهِ الْحَجَّ قَلْمٌ يُؤَدِّهِ لَقِيَ مِنَ اللَّهِ مَا يَوْدُ أَنَّهُ رَجَعَ لِيَأْتِيَ بِمَا تَرَكَ مِنْ الْعِيَادَاتِ. وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْأَمْرِ بِالرَّزَادِ وَالرَّاجِلَةِ فَفِي ذَلِكَ خَلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ لِكَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ مَذَلْلٌ، لِأَجْلِ أَنَّ الرَّجُعَةَ وَالْوَعِيدَ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَسَائلِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا وَالْمُخْتَلِفُ عَلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْمُتَقَبِّلِ عَلَيْهِ. وَالصَّحِيحُ تَسَاوِلُهُ لِلْوَاجِبِ مِنْ الْإِنْفَاقِ كَيْفَ تَصَرَّفَ بِالْإِجْمَاعِ أَوْ يَنْصُّ الْقُرْآنِ، لِأَجْلِ أَنَّ مَا عَدَ ذَلِكَ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَحْقِيقُ الْوَعِيدِ.

سُورَةُ التَّعَابِينَ

[فِيهَا خَمْسُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قوله تعالى: {يَوْمَ يَحْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ النَّعَابِينَ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكْفَرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخَلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ حَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ}. فيهَا ثَلَاثٌ مَسَائِلَ:

المُسَأَّلَةُ الْأُولَى: قَالَ عُلَمَاءُ التَّقْسِيرِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَبْنُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. الْمَعْنَى أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ أَحْدُوا الْجَنَّةَ، وَأَحَدَ أَهْلَ النَّارِ الْجَنَّةَ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَادَّلَةِ، فَوَقْعُ الْعَبْنِ، لِأَخْلِي مُبَادِلَتِهِمُ الْحَيْثَ بِالشَّرِّ، وَالْجَيْدَ بِالرَّدِّيِّ، وَالنَّعِيمَ بِالْعَذَابِ، عَلَى مَنْ أَحَدَ أَشَدَّ وَحَصَّلَ عَلَى الْأَدَنَى. فَإِنْ قِيلَ: فَأَيْ مُعَالَةٍ وَقَعَتْ بِنَيْتِهِمَا حَتَّى يَقْعُدُ الْعَبْنُ فِيهَا؟ فَلْنَا وَهِيَ:

المُسَأَّلَةُ الثَّالِثَةُ: إِنَّمَا هَذَا مَثَلٌ: لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْخَلْقَ مُنَقَّسِمِينَ عَلَى دَارَيْنِ: دُنْيَا، وَآخِرَةٍ، وَجَعَلَ الدُّنْيَا دَارَ عَمَلٍ، وَجَعَلَ الْآخِرَةَ دَارَ حَزَاءٍ عَلَى ذَلِكَ الْعَمَلِ؛ وَهِيَ الدَّارُ الْمَطْلُوبَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا حَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقُ؛ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ عَبَّنَا، وَعِنْدَهُ وَقَعَ الْبَيَانُ، يَقُولُهُ سُبْحَانَهُ: {أَفَحَسِبُتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَّنَا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ} يَعْنِي عَنْ ذَلِكَ وَعَنْ أَمْثَالِهِ مِمَّا هُوَ مُنْبَرَّةٌ عَنْهُ، مُقَدَّسٌ مِنْهُ، وَبَيْنَ سُبْحَانَهُ النَّجَدَيْنِ، وَخَلْقَ الْقُلُوبِ الْمَغْرِفَةِ وَالْحَوَاسَّ سُبْلًا لَهَا، وَالْعُقْلُ وَالشَّهْوَةُ يَتَنَازَّ عَانِ لِلْعَلَائقِ، وَالْمَلِكُ يُعَصِّدُ الْعُقْلَ، وَالشَّيْطَانُ يَحْمِلُ الشَّهْوَةَ، وَالْتَّوْفِيقُ قَرِينُ الْمَلَكِ، وَالْخِذْلَانُ قَرِينُ الشَّيْطَانِ، وَالْقَدْرُ مِنْ فَوْقِ [ذَلِكَ] يَحْمِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَا كُتِبَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ فَرَقَ الْخَلْقَ فَرِيقٌ فِي أَصْلِ الْمِقْدَارِ وَكَتَبُوهُمْ بِالْقَلْمَنِ الْأَوَّلِ فِي الْلَّوْحِ الْمَحْفُوظِ فَرِيقَيْنِ: فَرِيقٌ لِلْجَنَّةِ، وَفَرِيقٌ لِلنَّارِ، وَمَنَازِلُ الْكُلِّ مَوْضُوعَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَإِنْ سَبَقَ الْتَّوْفِيقُ حَصَّلَ الْعَبْدُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَكَانَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنْ سَبَقَ الْخِذْلَانُ عَلَى الْعَبْدِ الْآخِرِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيَحْصُلُ الْمُوْفَقَ عَلَى مَنْزِلِ الْمَحْذُولِ، وَيَحْصُلُ لِلْمَحْذُولِ مَنْزِلُ الْمُوْفَقِ فِي النَّارِ، فَكَلَّاهُ وَقَعَ التَّبَاؤُلُ، فَحَصَّلَ النَّعِيمُ. وَالْأَمْتَالُ مَوْضُوعَةٌ لِلْبَيَانِ فِي حُكْمِ الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ؛ وَذَلِكَ كُلُّهُ مَجْمُوعٌ مِنْ نَسْرِ الْأَثَارِ. وَقَدْ جَاءَتْ مُتَفَرِّقَةً فِي هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ.

المُسَأَّلَةُ الثَّالِثَةُ: اسْتَدَلَّ عُلَمَاءُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {ذَلِكَ يَوْمُ النَّعَابِينَ} عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَبْنُ فِي مُعَالَةِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَصَّصَ النَّعَابِينَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ: {ذَلِكَ يَوْمُ النَّعَابِينَ}؛ وَهَذَا الْأَخْتِصَاصُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا عَبْنٌ فِي الدُّنْيَا، فَكُلُّ مَنْ اطَّلَعَ عَلَى عَبْنٍ فِي مَبِيعِ قَائِمَةِ مَرْدُودٍ إِذَا رَادَ عَلَى الْلِّثْلَتِ، وَاحْتَلَرَهُ الْبَعْدَادِيُّونَ، وَاحْتَجُوا عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِحِيَانَ بْنِ مُنْقِذٍ: {إِذَا بَأَيَّغْتَ قَفْلًَ لَا خَلَاتَةَ، وَلَكَ الْخَيْرُ ثَلَاثَةً}. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ طَوِيلٌ بِسَيَاهَةٍ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ. نُكْتَبُهُ أَنَّ الْعَبْنَ فِي الدُّنْيَا مَمْنُوعٌ بِأَجْمَاعٍ فِي حُكْمِ الدُّنْيَا؛ إِذْ هُوَ مِنْ بَابِ الْخِدَاعِ الْمُحَرَّمِ شَرْعًا فِي كُلِّ مِلْهَةٍ، لَكِنَّ الْيَسِيرَ مِنْهُ لَا يُمْكِنُ الْأَخْتِرَازُ مِنْهُ لَا حَدِّ فَمَضَى فِي الْبَيْوَعِ؛ إِذْ لَوْ حَكَمْنَا بِرَدَدِهِ مَا تَقَدَّمَ بَعْدَ أَبَدًا، لَا يَكُونُ أَمْكَنَ الْأَخْتِرَازُ مِنْهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ كَثِيرًا أَمْكَنَ الْأَخْتِرَازُ مِنْهُ، فَوَجَبَ الرَّدُّ بِهِ وَالْفَرقُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ أَصْلُهُ فِي الشَّرِيعَةِ مَعْلُومٌ، فَقَدَّرَ عُلَمَاءُنَا الْلِّثْلَتَ لِهَذَا الْحَدِّ؛ إِذْ رَأَوْهُ حَدًّا فِي الْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهَا. وَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا: ذَلِكَ

يَوْمُ التَّعَابِينَ الْجَائِزُ مُطْلِقًا مِنْ عَيْرِ تَفْصِيلٍ، أَوْ ذَلِكَ يَوْمُ التَّعَابِينَ الَّذِي لَا يُسْتَدِرُكُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ تَعَابِينَ الدِّينِ يُسْتَدِرُكُ بِوَجْهِهِنَّ: إِمَّا يَرَهُ فِي بَعْضِ الْأَخْوَالِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَإِمَّا يَرِيْحُ فِي بَيْعِ أَخْرَ وَسْلَعَةً أَخْرَى. فَأَمَّا مِنْ حَسْرَ الْجَنَّةَ فَلَا دَرَكَ لَهُ أَبَدًا. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الصُّوفِيَّةِ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْعَبْنَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْمَعِينَ، وَلَا يَلْقَى أَحَدٌ رَبَّهُ إِلَّا مَعْنُوْنَا: لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الْإِسْتِيقَاءُ لِلْعَمَلِ حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ إِسْتِيقَاءُ التَّوَابِ. وَفِي الْأُثْرِ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {لَا يَلْقَى اللَّهُ أَحَدٌ إِلَّا نَادَمًا إِنْ كَانَ مُسِيْنًا إِذْ لَمْ يُخْسِنْ، وَإِنْ كَانَ مُحْسِنًا إِذْ لَمْ يَزَدْ}. وَالْقَوْلُ مُتَشَعَّبٌ، وَالْقَدْرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالْأَحْكَامِ هَذَا فَاعْلَمُوهُ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيَّةٍ إِلَّا يَادُنَ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْمٌ}. قَالَ الْقَاضِي: أَذْهَلَ عَلَمَاؤُنَا هَذِهِ الْآيَةِ فِي قُنُونِ الْأَخْكَلِمِ، وَقَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَالْتَّسْلِيمَ لِمَا يَنْقُذُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَالْمِقْدَارُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالْأَحْكَامِ أَنَّ الصَّبَرَ عَلَى الْمَصَابِ لِعِلْمِ الْعَبْدِ بِالْمَقَادِيرِ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ؛ وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ سُبْلِ الْأَحْكَامِ، لَكِنْ لِلْجَوَارِحِ فِي ذَلِكَ أَعْمَالٌ [مِنْ دَمْعِ الْعَيْنِ، وَالْقَوْلِ بِاللِّسَانِ، وَالْعَمَلِ بِالْجَوَارِحِ]، فَإِذَا هَذَا القَلْبُ جَرَى اللِّسَانُ بِالْحَقِّ. وَرَكَدَتِ الْجَوَارِحُ عَنِ الْحَرْقِ، وَلَوْ أَسْتَرِسَلَ الدَّمْعُ لَمْ يَصُرُّ. قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُبِيْنًا لِذَلِكَ: {تَذَمَّعُ الْعَيْنُ، وَبَخَرَنِ الْقَلْبُ، وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْرُومُونَ}. وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ حُكْمَ التَّيَاحَةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ الْأَعْمَالِ الْمَكْرُوهَةِ فِيمَا تَقْدَمَ، فَلَا وَجْهٌ لِإِعَادَتِهَا..

الْآيَةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوُّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ}. الْآيَةُ فِيهَا سِيَّئُ مَسَائِلَ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: قَدْ يَسَّرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْعَدَاؤُ وَمُمْقَابِلَتِهَا الْوَلَايَةُ فِي كِتَابِ الْأَمْدِ الْأَقْصَى وَعَيْرِهِ وَجَفَقْنَا أَنِّي الْوَلَايَةُ هِيَ الْقُرْبُ، وَأَنِّي الْعَدَاؤُ هِيَ الْبُعْدُ، وَأَوْصَحَنَا أَنِّي الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ يَكُونَا حَقِيقَةً بِالْمَسَافَةِ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّ الْإِلَهِ، وَيَكُوْنُ بِالْمَوَدَّةِ وَالْمَنْزَلَةِ؛ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي حَقِّ الْإِلَهِ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ يَجُوزُ عَلَى الْخَلْقِ. وَالْمُرَادُ بِالْعَدَاؤِ هَا هُنَا بَعْدُ الْمَوَدَّةِ وَالْمَنْزَلَةِ؛ فَإِنَّ الرَّزْوَجَةَ قَرِيبٌ، وَالْوَلَدَ قَرِيبٌ، بِحُكْمِ الْمُخَالَطَةِ، وَالصُّحْبَةِ، وَلِكِنَّهُمَا قَدْ يَقْرَبَا نَيْرَانَ بِالْأَلْفَةِ الْجَسَنَةِ وَالْعِشْرَةِ الْجَمِيلَةِ، فَيَكُونَا نَيْرَانَ وَلِيَنَّ اللَّهِ وَقَدْ يَبْعَدَا نَيْرَانَ بِالنَّفَرَةِ وَالْفِعْلِ الْقَبِيحِ، فَيَكُونَا عَدُوَّيْنِ، وَعَنْ هَذَا أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَمِنْهُ حَذَرَ، وَبِهِ أَنْذَرَ.

الْمَسَالَةُ الثَّانِيَةُ: تَبَثَّ عَرْبُ ابْنِ عَبَاسٍ مِنْ طَرِيقِ التَّرْمِذِيِّ وَعَيْرِهِ أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: {رَبَّنَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ مَعَدُوْنَا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ} قَالَ: هَؤُلَاءِ رِحَالُ أَسْلَمُوا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَرَادُوا أَنْ يَأْتُوا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبَى لِأَرْوَاجُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ أَنْ يَذْعُوْهُمْ أَنْ يَأْتُوا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

وَرَأَوْا النَّاسَ فَقِهُوا فِي الدِّينِ هَمُّوا أَنْ يُعَاقِبُوهُمْ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأُولَادِكُمْ عَدُوًا لَكُمْ فَاخْدُرُوهُمْ}.

المسألة الثالثة: هَذَا بَيْنُ وَجْهَ الْعَدَاوَةِ؛ فَإِنَّ الْعَدُوَّ لَمْ يَكُنْ عَدُوًا لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ عَدُوًا لِفِعْلِهِ، فَإِذَا فَعَلَ الرَّزْقُ وَالْوَلَدُ فِعْلَ الْعَدُوِّ كَانَ عَدُوًا، وَلَا فِعْلَ أَفْيَحَ مِنْ الْحِيلَوَةِ بَيْنَ الْعَيْدِ وَبَيْنَ الطَّاعَةِ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: {إِنَّ الشَّيْطَانَ قَعَدَ لَابْنِ آدَمَ فِي طَرِيقِ الْإِيمَانِ. فَقَالَ لَهُ: أَتُؤْمِنُ وَتَنْذِرُ دِيَنَكَ وَدِينَ أَيَّائِكَ، فَخَالَفَهُ فَآمَنَ}. ثُمَّ قَعَدَ لَهُ عَلَى طَرِيقِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَ لَهُ: أَتُهَاجِرُ وَتَنْزِرُ أَهْلَكَ وَمَالَكَ؛ فَخَالَفَهُ فَهَاجَرَ؛ فَقَعَدَ لَهُ فِي طَرِيقِ الْجَهَادِ، فَقَالَ: أَتُجَاهِدُ فَتَقْتُلُنِي فَقِيسِكَ وَتُنْكِحُنِسَاوِكَ، وَيُقْسِمُ مَالَكَ، فَخَالَفَهُ فَجَاهَهُ فَقُتِلَ، فَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُذْخِلَهُ الْجَنَّةَ}. وَقُعُودُ الشَّيْطَانِ يَكُونُ بِوْجَهِيْنِ: أَحَدُهُمَا يَكُونُ بِالْوَسْوَسَةِ. وَالثَّانِي: بِأَنْ يَخْمِلَ عَلَى مَا يُرِيدُ مِنْ ذَلِكَ الرَّزْقَ وَالْوَلَدَ وَالصَّاحِبَ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: {وَقَيَضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَرَبَّنَا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ}. فِي حِكْمَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اتَّخَذَ أَهْلًا وَمَالًا وَوَلَدًا كَانَ لِلَّدْنِيَا عَبْدًا. وَفِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ حَالُ الْعَبْدِ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الْحَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ، تَعِسَ فَانِسِكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا اسْتِقْشَ {، وَلَا دَنَاءَةَ أَعْظَمَ مِنْ عِبَادَةِ الدِّينَارِ وَالْدِرْهَمِ، وَلَا هِمَّةَ أَخْسَسَ مِنْ هِمَّةِ تَرْتِيقُ شَوْبَ جَدِيدٍ}.

المسألة الرابعة: كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ لَهُ وَلْدُهُ وَرَوْجُهُ عَدُوًا كَذِلِكَ الْمَرْأَةُ يَكُونُ لَهَا وَلْدُهَا وَرَوْجُهَا عَدُوًا بِهَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِيهِ. وَعُمُومُ قَوْلِهِ: {مِنْ أَرْوَاحِكُمْ} يُذْخِلُ فِيهِ الدَّكَرَ وَالْأَنْتَى كَذُخُولِهِمَا فِي كُلِّ أَيَّةٍ.

المسألة الخامسة: قَوْلُهُ: {فَاخْدُرُوهُمْ}؛ مَعْنَاهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ. وَالْحَدْرُ عَلَى النَّفِيسِ يَكُونُ بِوْجَهِيْنِ: إِمَّا لِصَرَرٍ فِي الْبَدَنِ، وَإِمَّا لِصَرَرٍ فِي الدِّينِ. وَصَرَرُ الْبَدَنِ يَتَعَلَّقُ بِالْدِينِ، وَصَرَرُ الدِّينِ يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ. فَخَدَرَ اللَّهُ الْعَبْدُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْذَرَهُ بِهِ.

المسألة السادسة: قَوْلُهُ: {وَإِنْ تَعْقُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}؛ قَالَ عُلَمَاءُ النَّفِيسِ: الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَسْلَمُوا وَمَنْعَمُهُمْ أَرْوَاجُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ مِنْ الْهِجْرَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَئِنْ رَجَعْتُ لَأَقْتُلَنَّهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَئِنْ رَجَعْتُ لَا يَنْلَوْنَ مِنِّي حَيْرًا أَبَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ: {وَإِنْ تَعْقُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}.

الآلية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأُولَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ}. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائلَ:

المسألة الأولى: رَوَى التَّرمِذِيُّ وَعَيْرُهُ وَاللَّفْظُ لِلتَّرمِذِيِّ قَالَ: {كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَخْطُبُنَا إِذْ جَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرَانِ، فَتَرَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَمَ - مِنْ الْمُنْبَرِ فَحَمَلُوهُمَا وَوَضَعُوهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ، إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ، نَظَرْتُ إِلَى هَذِينَ الصَّابِرِينَ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرَانِ فَلَمْ أَصِيرْ حَتَّى قَطَعْتُ حَدِيثِي وَرَفَعْتُهُمَا}. .

المسألة الثانية: الفتنة ما بیناها فيما تقدّم، وهي الابتلاء، فالمعنى أن الله ابتلى العبد بالمال والأهل ليسيطر أبسطه أم يعصيه، حسبما ثبت في علمه وتقديره في حكمه، فإن مال العبد إليهما حسرا، وإن صبر على الغزو في عندهما، وأتاب إلى إشار جانب الطاعة عليهما قال الله عنده آخر عظيم، وهي الجنة يعنيها التي أخبر الله بقوله: {أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتفوي لهم مغفرة وأجر عظيم} وقد قال الشاعر: وقد فتن الناس في دينهم وخلى ابن عفان شرّا طويلا

المسألة الثالثة: قوله: {وَاللَّهُ عِنْدُهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ} يعني الجنة، فهي العادة، ولا أجر أعظم منها في قول المؤمنين. وعندى ما هو أعظم منها، وهو ما ثبت في الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال وللقط لبخاري عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : {إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، قَيِّفُولُونَ: لَبِيكَ رَبَّنَا وَسَعْدِيَكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا تَرْضَى؟ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ نُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ؟ فَيَقُولُ: أَلَا أَعْطِيْكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالُوا: يَا رَبَّنَا، وَأَيْ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أَجِلَّ عَلَيْكُمْ رَضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا}. ولا شك في أن الرضا عادة الآمال، وقد أنسد بغض الصوفية في تحقيق ذلك: امتحن الله به حلقه فالنار والجنة في قبضته فهجره أعظم من ناره ووصله أطيب من جنته.

الآية الخامسة: قوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أُسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفَقُوا حَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقَنُ شَحَّ نَفْسِهِ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}. فيها ثمان مسائل

المسألة الأولى: في التقوى: قد بتنا حقيقة التقوى فيما تقدّم، فلا وجہ لإعادته.

المسألة الثانية: روى زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال في قول الله عزوجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ قُوِّا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تُمُونُ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}: يقول مطبيعين قال: فلم يذر أحد ما حق تقاته من عظم حقه تبارك وتعالى. ولهم اجمع أهل السموات والأرض على أن يبلغوا حق تقاته ما بلغوا. قال: فاراد الله أن يعلم خلقة فدراته. ثم تسخها وهم على خلقه يقوله تبارك وتعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا لَيْسَ طَعْتُمْ}، فلم يدع لهم مقابلا. فلو قلت لرجل: أتق الله حق تقاته رأى الله كليفة سلطانا من أمره. فإذا قلت: أتق الله بما استطعت رأى أنه لم تكلفة سلطانا، وهي قوله: {وَإِنْ تَعْدُوا بِعْمَةَ اللَّهِ لَا

تُحْصُوْهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ}. نَسْخَتْهَا الْأَيْةُ الَّتِي فِي النَّحْلِ: {وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ}.

المسألة الثالثة: ثَبَّتَ عَمَّنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: {إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَثْوَا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَبَيْوْهُ}. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي مَوَاضِعٍ، وَهَا هُنَا، فِيمَا تَقَدَّمَ وَبِسَبَبِ حِكْمَةِ رَبِّ الْأَمْرِ يَا لِاسْتِطَاْعَةِ، وَإِطْلَاقِ الرَّبِّيِّ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهَا هُنَا قَدْ قَرَنَ الرَّبِّيِّ بِالْاسْتِطَاْعَةِ أَيْضًا، فَقَالَ: {فَإِنَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}. وَعُمُومُ النَّقْوَى يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْرِ وَالرَّبِّيِّ، وَمِنْ الرَّبِّيِّ مَا يَقْفُرُ عَلَى الْاسْتِطَاْعَةِ، وَهُوَ إِذَا تَعْلَقَ بِأَمْرٍ مَفْعُولٍ. وَقَدْ حَقَّفَنَاهُ فِي شِرْحِ الْحَدِيثِ وَأَصْوُلِ الْفِقْهِ.

المسألة الرابعة: إِنَّ جَمَاعَةً مِنْ الْمُفَسِّرِينَ رَوَوْا أَنَّ هَذِهِ الْأَيْةَ: {إِنَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْاتِيهِ} لَمَّا تَرَلَتْ قَامَ قَوْمٌ حَتَّى تَوَرَّمَتْ أَقْدَامُهُمْ، وَتَقَرَّحَتْ جَبَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَإِنَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} فَنُسِخَ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ وَفِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ قِسْمُ التَّاسِيخِ وَالْمَنْسُوخِ.

المسألة الخامسة: قَوْلُهُ: {وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا}: فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا اصْعَوْا إِلَيْيَ مَا يَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي السَّمَاعِ. الثَّانِي أَنَّ مَعْنَاهُ افْتَلُوا مَا تَسْمَعُونَ، وَعَبَرَ عَنْهُ بِالسَّمَاعِ؛ لِأَنَّهُ فَائِدَتُهُ عَلَى أَحَدِ قِسْمَيِ الْمَجَازِ الَّذِي بَيَّنَاهُ فِي عَيْرِ مَوْضِعٍ.

المسألة السادسة: قَوْلُهُ: {أَطِيعُوا} وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الطَّاغِيَةِ، وَأَنَّهَا الْإِنْقِيَادُ.

المسألة السابعة: قِيلَ: هُوَ الرَّكَاهُ. وَقِيلَ: هُوَ التَّفَقَهُ فِي النَّفْلِ، وَقِيلَ: تَفَقَهُ الرَّجُلُ عَلَى تَقْبِيَهِ. وَإِنَّمَا أَوْقَعَ قَائِلَ ذَلِكَ فِيهِ قَوْلُهُ: {لَا نَقْسِكُمْ} وَخَفِيَ عَلَيْهِ أَنَّ تَفَقَهَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ عَلَى الصَّدَقَةِ هِيَ تَفَقَهُ الرَّجُلِ عَلَيْيَ تَقْبِيَهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِنْ أَخْسَنْتُمْ أَخْسَنْتُمْ لَا نَقْسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا}: وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الرَّجُلُ مِنْ حَيْرٍ فَلِنَفْسِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا عَامَةً؛ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ {قَالَ لَهُ رَجُلٌ: عِنْدِي دِيَارٌ. قَالَ: أَنْفَقْتُ عَلَى نَفْسِكِ}. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفَقْتُهُ عَلَى عِيَالِكِ}. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفَقْتُهُ عَلَى وَلَدِكِ}. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: تَصَدَّقْتُ بِهِ}. قَبَدَأْ بِالنَّفْسِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ، وَجَعَلَ الصَّدَقَةَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الشَّرْعِ.

المسألة الثامنة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}: تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي سُورَةِ الْحَسْرِ

سُورَةُ الْطَّلاقِ

[فِيهَا خَمْسُ آيَاتٍ]

الْأَيْةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ فَإِحْصُوا الْعِدَّةَ وَإِنَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا يُحِرِّجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَعْرِجُنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحِدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} فِيهَا سِتَّ عَشَرَةَ مَسَالَةً:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: وفيه قولان: أحدهما أنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - طَلَقَ حَفْصَةَ، فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا أَنْزَلَ اللَّهُ الْأَيَّةَ. وَقِيلَ لَهُ: رَاجِعُهَا فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ مِنْ أَرْوَاحِكَ فِي الْجَنَّةِ. التَّانِي: إِنَّهَا نَزَّلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو، وَمُعِيَّنةً بْنَ عَمْرُو، وَطَفْيَلَ بْنَ الْحَارِثَ، وَعَمْرُو بْنَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ. وَهَذَا كُلُّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا فَالْقُولُ الْأَوَّلُ أَمْثُلُ. وَالْأَصَحُّ فِيهِ أَنَّهَا بَيَانٌ لِشُرْعٍ مُبْتَدَأٍ.

المسألة الثانية: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ} [فِيهِ قَوْلَانِ]: أحدهما أَيَّهُ خُطَابٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلْفُظِ الْإِفْرَادِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَهُ، وَقَوْلُهُ: {طَلَقْتُمْ} حَبَرْ عَنْهُ عَلَيْهِ حِجَةَ التَّعْظِيمِ بِلْفُظِ الْجَمْعِ. التَّانِي: أَنَّهُ خُطَابٌ لِلنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - وَالْمُرَادُ بِهِ أَمْمُهُ، وَغَائِرَ بَيْنَ الْلَّفْظَيْنِ مِنْ حَاضِرٍ وَغَائِبٍ [وَذَلِكَ] لِغَةُ قَصِيَّةٍ. كَمَا قَالَ: {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْقُلُكَ وَجَرِينَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبِيعَةٍ}: تَقْدِيرُهُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَهُمْ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَطَّلُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْخُطَابَ لَهُ وَحْدَهُ لَفْظًا، وَالْمَعْنَى لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ الْخُطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ لَاطِفَةً بِقَوْلِهِ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ. وَإِذَا كَانَ الْخُطَابُ بِالْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا لَهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ نِدَاءُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - تَعْظِيْمًا، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: {إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ} كَقَوْلِهِ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَبْيَسُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ}: فَذَكَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَعْنَى تَقْدِيرِهِمْ وَتَكْرَرِهِمْ، ثُمَّ افْتَحَ فَقَالَ: {إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَبْيَسُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ} الْأَيَّةُ. قَالَ الْقَاضِي: الصَّحِيحُ أَنَّ مَعْنَاهَا: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُ أَنَّ وَالْمُحْبِرُونَ الَّذِينَ أَخْبَرْتُهُمْ بِذَلِكَ النِّسَاءَ فَلَيَكُنْ طَلَاقُهُنَّ كَذَا؛ وَسَاعَ هَذَا لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ يَقْضِي مُبْتَداً. وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْلُّغَةِ صَحِيحٌ فِيهَا.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: {لِعِدَّتِهِنَّ} يَقْضِي أَيْهُنَّ الَّلَّاتِي دَخَلَ بِهِنَّ مِنْ الْأَرْوَاحِ؛ لَأَنَّ عَيْنَ الْمَذْحُولِ بِهِنَّ حَرَجٌ بِقَوْلِهِ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكْحُنُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا}.

المسألة الرابعة: قوله: {لِعِدَّتِهِنَّ}. قِيلَ: الْمَعْنَى فِي عِدَّتِهِنَّ، وَاللَّامُ تَأْتِي بِمَعْنَى فِي؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاَتِي} أَيْ فِي حَيَاَتِي. وَهَذَا فَاسِدٌ حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي رِسَالَةِ الْمُلْحَنَةِ. وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ: قَطَّلُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ الَّتِي تُعْتَبُ. وَاللَّامُ عَلَى أَصْلِهَا، كَمَا تَقُولُ: أَفْعَلْ كَذَا لِكَذَا، وَيَكُونُ مَفْصُودُ الطَّلاقِ وَالْأَعْتِدَادِ مَالَهُ الَّذِي يَتَهَيِّئُ إِلَيْهِ، وَكَذِلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاَتِي} يَعْنِي حَيَاَةَ الْقِيَامَةِ الَّتِي هِيَ الْحَيَاَةُ الْحَقِيقِيَّةُ الدَّائِمَةُ.

المسألة الخامسة: مَا هَذِهِ الْعِدَّةُ؟ فَقَالَ مَا لِكُ وَالشَّافِعِيُّ: هُوَ رَهْمَانُ الطَّهْرِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ رَمَانُ الْجَيْضِ. وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ. وَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهَا الطَّهْرُ قَرَأَهَا النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ -

لِقُبْلِ عَدَّتِهِنَّ تَفْسِيرًا لَا قُرآنًا، وَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَتَبَّتْ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ : { أَيَّهُ طَلَقَ امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَتَعَيَّنَتْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: مُرْأَةٌ فَلَيْرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَحِيقَ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيقَ فَتَطْهَرُ؛ فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلَيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسِهَا؛ فَتَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ }. وَهَذَا بَالْغُ قَاطِعُ، لِأَجْلِ هَذَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا وَهِيَ :

المسألة السادسة: أَنَّ الطَّلاقَ عَلَى صَرْبَيْنِ: سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ، وَاحْتِلْفُ فِي تَفْسِيرِهِ، فَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: طَلاقُ السُّنَّةِ مَا جَمَعَ سَبْعَةً شُرُوطًا؛ وَهِيَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيقَ، طَاهِرًا لِمَ يَمْسِهَا فِي ذَلِكَ الطَّهُورِ، وَلَا تَقْدِمُهُ طَلاقٌ فِي حَيْضٍ، وَلَا تَبْعَدُهُ طَلاقٌ فِي طَهْرٍ يَتَلَوُهُ، وَحَلًا عَنِ الْعَوْضِ؛ وَهَذِهِ الشُّرُوطُ السَّبْعَةُ مُسْتَقَرَّاتٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ، حَسِبَمَا بَيَّنَاهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَمَسَائِلِ الشَّافِعِيِّ: طَلاقُ السُّنَّةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي كُلِّ طُهُورٍ طَلَقَهَا ثَلَاثَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يَكُنْ بِدْعَةً. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: طَلاقُ السُّنَّةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي كُلِّ قُرْءٍ طَلَقَهَا. يُقَالُ ذَلِكَ لِفَهْوَ يَتَحَصَّلُ؛ وَهُوَ: أَنَّ السُّنَّةَ عِنْدَنَا فِي الطَّلاقِ تُعْتَبِرُ بِالرَّمَانِ وَالْعَدَدِ. وَفَارَقَ مَالِكَ أَبَا حَنِيفَةَ بِأَنَّ مَالِكًا قَالَ: يُطَلِّقُهَا وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسِهَا فِيهِ، وَلَا يَبْتَعِثُهُ طَلاقٌ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا يَكُونُ الطَّهُورُ تَالِيَا لِحَيْضٍ وَقَعَ فِي الطَّلاقِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - { مُرْأَةٌ فَلَيْرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَحِيقَ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيقَ فَتَطْهَرُ؛ فَتَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ }. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طَهْرٍ جَامِعَهَا فِيهِ. وَتَعْلَقَ الشَّافِعِيُّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: { قَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ } وَهَذَا عَامٌ فِي كُلِّ طَلاقِ، كَانَ وَاحِدَةً أَوْ أَشْتَهِنِ . وَإِنَّمَا رَاعَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ الرَّمَانَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَمْ يَعْتَبِرِ الْعَدَدَ، وَهَذِهِ عَقْلَةٌ عَنِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: مُرْأَةٌ فَلَيْرَاجِعَهَا، وَهَذَا يَدْفَعُ التَّلَاثَ . وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: { إِنْ رَأَيْتَ لَوْ طَلَقْتَهَا ثَلَاثَةً؟ قَالَ لَهُ: حَرَمْتُ عَلَيْكَ، وَبَاتَتْ مِنْكَ بِمَفْصِيَّةِ } . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: ظَاهِرِ الْآيَةِ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الطَّلاقَ التَّلَاثُ وَالْوَاحِدَةُ سَوَاءٌ. وَهُوَ مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ: وَلَوْلَا قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: { لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } . وَهَذَا يُبَطِّلُ دُخُولَ التَّلَاثِ تَحْتَ الْآيَةِ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ نَمَطٌ بَدِيعٌ لَهُمْ . وَأَمَّا مَالِكُ فَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ الْآيَةِ كَمَا قَالُوا، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ فَسَرَّهَا كَمَا قُلْنَا وَبِيَانِهِ التَّامُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَكِتَابِ الْمَسَائِلِ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ يَجُوزُ طَلاقُ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ قَيْرَدَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ بِنَصِّهِ وَمَعْنَاهُ، أَمَّا تَصْمِيمُهُ فَقَدْ قَدَّمَنَاهُ . وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَلَيَأْتِهِ إِذَا مُنِعَ مِنْ طَلاقِ الْحَائِضِ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ فَالْطَّهُورُ الْمُجَامِعُ فِيهِ أَوْلَى بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ الْإِعْتِدَادُ بِهِ وَبِالْحَيْضِ التَّالِي لَهُ .

المسألة السابعة: قَوْلُهُ: { وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ } : مَعْنَاهُ احْفَاظُوهَا؛ تَقْدِيرُهُ احْفَاظُوا الْوَقْتَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الطَّلاقُ، حَتَّى إِذَا انْفَضَلَ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ وَهُوَ

اللّاتيْنَةُ قُرُوِءٌ فِي قَوْلِهِ: {وَالْمُطَلَّقُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةُ قُرُوِءٍ} حَلْثٌ لِلْأَرْوَاجِ. وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ هِيَ بِالْأَطْهَارِ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضِ. وَيُؤَكِّدُهُ بِقُسْرَةٍ قَرَاءَةُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِقُبْلِ عَدَّتِهِنَّ. وَقَبْلُ الشَّيْءِ بِعَصْمِهِ لَغَةً وَحَقِيقَةً، بِخَلَافِ اسْتِقْبَالِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ غَيْرُهُ.

المسألة التاسمة: مِنْ الْمُخَاطِبِ بِأَمْرِ الْإِحْصَاءِ؛ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: أَحَدُهَا أَنَّهُمْ الْأَرْوَاجُ. الثَّانِي: أَنَّهُمُ الرَّوْجَاتُ. الثَّالِثُ: أَنَّهُمُ الْمُسْلِمُونَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُخَاطِبَ بِهَذَا الْلُّفْظِ الْأَرْوَاجَ: لِأَنَّ الصَّمَائِرَ كُلُّهَا مِنْ {طَلْقِنْمَ} {وَأَخْصُوا} وَ{لَا يُنْهِجُوهُنَّ} عَلَى نِسَاطِمِ وَاحِدٍ يَرْجِعُ إِلَى الْأَرْوَاجِ، وَلَكِنَّ الرَّوْجَاتِ دَاخِلَةٌ فِيهِ بِالْلَّاحَقِ بِالرَّفْقِ؛ لِأَنَّ الرَّفْقَ يُحْصِي لِيَرِاجِعَ وَيُنْفِقَ أَوْ يَقْطَعَ، وَلَيُسْكِنَ أَوْ يُخْرِجَ، وَلِيُلْحِقَ نِسَبَةً أَوْ يَقْطَعَ. وَهَذِهِ كُلُّهَا أُمُورٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْهِ، وَتَسْفِرُ الْمَرْأَةُ دُونَهُ بِعِنْدِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ يَقْتَرِنُ إِلَى الْإِحْصَاءِ لِلْعِدَّةِ لِلْقِيمَوْيِيِّ عَلَيْهَا وَفَصْلُ الْحُصُومَةِ عِنْدَ الْمُنَازَعَةِ فِيهَا؛ وَهَذِهِ فَوَائِدُ الْإِحْصَاءِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

المسألة التاسعة: فِيمَا لَا يَتَمَمُ الْإِحْصَاءُ إِلَّا بِهِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ الْعِدَّةِ، وَمَحْلِهَا، وَأَنْواعِهَا: فَإِنَّمَا أَسْبَابُهَا قَارِبَةٌ: وَهِيَ الْطَّلاقُ، وَالْقِسْخُ، وَالْوَفَاءُ، وَانْتِقَالُ إِلَيْهِ [الْمِلْكُ] وَالْوَفَاءُ مَذْكُورَانِ فِي الْقُرْآنِ، وَالْقِسْخُ مَحْمُولٌ عَلَى الْطَّلاقِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، أَوْ هُوَ هُوَ. وَالْأَسْبَابُ مَذْكُورُونَ فِي السُّنَّةِ، وَلَيْسَ بِعِدَّةٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْصَهُ وَاحِدَةٌ، وَسُمِّيَتْ مُدَّهُ الْأَسْبَابِ عِدَّهُ لِأَنَّهَا مُدَّهُ دَاتٍ عَدَدٍ تُعْتَبَرُ بِهِ وَتَحْرِيمٍ. وَأَمَّا مَحْلُهَا فَهِيَ الْحُرْرَةُ وَالْأَمَمُ. وَأَمَّا أَنْواعُهَا فَهِيَ أَرْبَعَةٌ: ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ. وَوَضْعُ الْحَمْلِ، كَمَا جَاءَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ. وَسَنَةُ كَمَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ، فَهَذِهِ جُمِلَتُهَا، وَفِيهَا تَفَاصِيلٌ عَظِيمَةٌ بِالْخِلَافِ الْأَسْبَابِ وَتَعَارُضِهَا، وَاحْتِلَافُ أَخْوَالِ النِّسَاءِ، وَالْتَّدَخُلُ الطَّارِئُ عَلَيْهَا، وَالْعَوَارِضُ الْلَّاحِقَةُ لَهَا، بَيَانُهَا فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ. وَمَحْصُولُهَا الْلَّائِقُ بِهَذَا الْقَرِنِ الَّذِي تَصَدَّيْنَا لَهُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُعْتَادُ. الْقِسْمُ الثَّانِي مُتَّاخِرٌ حَيْصُهَا لِعُذْرٍ. الْقِسْمُ إِلَيْهِ ثَالِثُ: الصَّغِيرَةُ. الْقِسْمُ الرَّابِعُ الْأَيْسَةُ. فَإِنَّمَا الْمُعْتَادُ قَعْدَهَا ثَلَاثَةُ قُرُوِءٍ؛ وَتَحْلِلُ إِذَا طَعَنَتْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ: لِأَنَّ الْأَطْهَارَ هِيَ الْأَقْرَاءُ، وَقَدْ كُمِلَتْ ثَلَاثَةُ. وَأَمَّا مَنْ تَأَخَّرَ حَيْصُهَا لِمَرْضٍ؛ فَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَأَصْبَعُ: تَعْتَدُ سَعْيَةً أَشْهُرٍ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ. وَقَالَ أَشْهَبُ: هِيَ كَالْمُرْضِعُ بَعْدَ الْفِطَامِ بِالْحَيْضِ أَوْ بِالسُّنَّةِ، وَقَدْ طَلقَ حِبَّانُ بْنُ مُنْقِدٍ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرْضِعُ فَمَكَثَتْ سَنَةً لَا تَحِينُ لِأَجْلِ الرَّضَاعِ، ثُمَّ مَرْضَ حِبَّانُ، فَخَافَ أَنْ تَرِثَهُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ الْقَوَاعِدِ، وَلَا مِنْ الصَّعَارِ؛ فَمَاتَ حِبَّانُ، فَقَالَ: تَرَى أَنْ تَرِثَهُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ الْقَوَاعِدِ، وَلَا مِنْ الصَّعَارِ؛ فَمَاتَ حِبَّانُ، فَوَرَّشَهُ، وَاغْتَدَّتْ عِدَّةُ الْوَفَاءِ. وَلَوْ تَأَخَّرَ الْحَيْضُ لِغَيْرِ مَرْضٍ وَلَا رَضَاعٍ فَإِنَّهَا تَسْتَظِرُ سَنَةً لَا حَيْضَ فِيهَا: تَسْعَةً أَشْهُرٍ ثُمَّ ثَلَاثَةَ. فَتَحَلُّ مَا لَمْ تَرِثْ بِحَمْلٍ، فَإِنَّ ارْتَابَتْ بِحَمْلٍ أَقَامَتْ أَرْبَعَةَ أَعْوَامَ أَوْ خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَرْوَاهَاتِ عَنْ عُلَمَائِنَا. وَمَشْهُورُهَا خَمْسَةُ أَعْوَامٍ؛ فَإِنْ تَجَاوَزَتْهَا حَلَثٌ. وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا تَحِلُّ أَبَدًا حَتَّى تَنْقَطِعَ عَنْهَا الرِّبَيْةُ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَانَ أَنْ يَبْقَى الْوَلْدُ فِي

بِطْنِهَا حَمْسَةً أَغْوَامٍ جَازَ أَنْ يَبْقَى عَشْرَةً وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ مِنْهُ لِهُ حِيلَةٌ حِيلَةٌ بِالاسْتِحَاضَةِ فَفِيهَا تَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ: قَالَ ابْنُ الْمُسَيْبٍ: تَعْتَدُ سَنَةً؛ وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ عَلَمَائِنَا. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: تَعْتَدُ تَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بَعْدَ تِسْعَةً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ أَفْوَالِهِ: عِدَّهَا تَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْقَرْوَيْنَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي. وَأَمَّا الْمُرْتَابَةُ فَقَاسَهَا قَوْمٌ عَلَيْهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَبْقَى أَيْدًا حَتَّى تَرُولَ الرِّبَّةُ. وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَعِدَّهَا تَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَيْفَمَا كَانَتْ حَرَّةً، أَوْ أَمَّةً؛ مُسْلِمَةً، أَوْ كِتَابِيَّةً فِي الْمَشْهُورِ عِنْدَنَا. وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِسْتِيُّونَ: إِنَّ كَانَتْ أَمَّةً فَعِدَّهَا شَهْرٌ وَنِصْفُهُ.

وَقَالَ أَخْرَوْنَ: شَهْرَانِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحِيْصَةَ الْوَاحِدَةَ تَدْلُّ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحْمِ، وَالثَّانِيَةَ تَعْبُدُ: فَلِذَلِكَ جَعَلَتْ قُرَائِنَ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحُرَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِنْظُرْهُ هُنَالِكَ مُجَرَّدًا. وَأَمَّا الْأَشْهُرُ فَإِنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحْمِ لِأَجْلِ تَقْدِيرِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَحْلُقُ اللَّهُ فِيهَا الْوَلَدُ، وَهَذَا تَسْتَوِي فِيهِ الْحُرَّةُ وَالْأَمَّةُ. وَيُعَارِضُهُ أَنَّ عِدَّةَ الْوَقَاهِ عِنْدَهُمْ شَهْرَانِ، وَحَمْسَيْنُ لَيَالٍ، وَأَجْلُ الْإِيَّادِ شَهْرَانِ، وَأَجْلُ الْعُنَيْةِ نِصْفُ عَامٍ. وَالْأَحْكَامُ مُتَعَارِضَةٌ. وَأَمَّا الْإِيْسَةُ فَهِيَ مِثْلُهَا، وَإِذَا أَشْكَلَ حَالُ الْيَائِسَةِ كَالصَّغِيرَةِ لِقُرْبِ السَّنِينِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْجَهَنَّمِ فَإِنَّ عِدَّهَا تَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا يُعْتَبِرُ بِالدَّمِ إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ مَعَ الْأَشْهُرِ فَتَذَهَّبَ بِنَفْسِهَا إِلَى رَوَالِ الرِّبَّةِ.

الْمَسَالَةُ الْعَاشِرَةُ: قَوْلُهُ {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ} جَعَلَ اللَّهُ لِلْمُطَلَّقَةِ الْمُعَنَّدَةِ السُّكْنَى فَرْصًا وَاجِبًا وَحَقًّا لِأَزْمَانَهُ وَهُوَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَا يُجُوزُ لِلرَّزْقِ أَنْ يُمْسِكَهُ عَنْهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُسْقِطَهُ عَنِ الرَّزْقِ، وَهَذِهِ مَسَالَةٌ عَسِيرَةٌ عَلَى أَكْثَرِ الْمَذاهِبِ. قَالَ مَالِكٌ: لِكُلِّ مُطَلَّقَةِ السُّكْنَى، كَانَ الطَّلاقُ وَاحِدًا أَوْ تَلَاثًا. وَقَالَ قَتَادَةُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَا سُكْنَى إِلَّا لِلَّهِ جُعِيَّةٌ. [وَقَالَ الصَّحَّاْكُ: لَهَا أَنْ تُرْكَ السُّكْنَى، فَجَعَلَهُ حَقًّا لَهَا، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّ السُّكْنَى لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجِيعَةِ] لِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحِدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا}. وَإِنَّمَا عَرَفْنَا وَجْهَهُ لِغَيْرِهَا مِنْ دَلِيلٍ أَخْرَى بَيْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخَلَافِيِّ وَشَرْحِ الْحَدِيثِ، وَذَكَرْنَا التَّحْقِيقَ فِيهِ. وَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَّاْكِ فَيَرْدُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ} وَهَذَا نَصُّ

الْمَسَالَةُ الْخَادِيَّةُ عَشْرَةً: قَوْلُهُ: {مِنْ بُيُوتِهِنَّ} إِضَافَةُ إِسْكَانٍ، وَلَيَسْتَ إِضَافَةً تَمْلِيكٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذْ كُرِبَنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ} وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَخْرَابِ. وَقَوْلُهُ: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ} يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حَقًّا عَلَى الْأَزْوَاجِ، وَيَقْتَضِي قَوْلُهُ: {وَلَا يَخْرُجْنَ} أَنَّهُ حَقٌّ عَلَى الرِّوَاجَاتِ.

الْمَسَالَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةً: ذَكَرَ اللَّهُ الْأَخْرَاجَ وَالْخُرُوجَ عَامًا مُطْلَقاً، وَلَكِنْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ {النَّبِيَّ} - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَدِنَ لِخَالَتِهِ فِي الْخُرُوجِ فِي جَدَادِ تَحْلَّهَا}. وَفِي صَحِيحِ الْبُحَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مَعَالٍ، {قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ وَكَانَ رَوْجَهَا طَلَقَهَا أَخْرَى ثَلَاثَ

بِطْلِيقَاتٍ: لَا نَفْقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى}. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا خَيْرٌ لَهَا فِي ذِكْرِ هَذَا
الْحَدِيثِ. وَفِي مُسْلِمٍ: {قَالَتْ قَاطِمَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
أَخَافُ أَنْ يُقْتَحِمَ عَلَيَّ قَالَ: أَخْرُجِي}. وَفِي البُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ فِي
مَكَانٍ وَحِشٍ، فَخَيَفَ عَلَيْهَا وَقَالَ مَرْوَانُ: حَيْثُ عَيْتَ عَلَيْهِ نَقْلُ بَنْتِ عَابِدِ
الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمَ حِينَ طَلَقَهَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنُ الْعَاصِ. وَذَكَرَ حَدِيثٌ
قَاطِمَةً أَنَّ كَانَ يُكَلِّمُ الشَّرْقَ حَسِيبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنِ السَّرِّ. وَتَبَّأَتْ فِي الصَّحِيفَةِ
أَنَّ عُمَرَ قَالَ فِي حَدِيثٍ قَاطِمَةَ بَنْتِ قَيْسٍ: لَا تَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ وَلَا سُنْنَةَ نَبِيِّنَا
لِقُولِ امْرَأَةٍ لَا تَدْرِي أَحْفَظْتِ أَمْ تَبَيَّنْتِ. فَأَنْكَرَ عُمَرُ وَعَائِشَةُ حَدِيثَ قَاطِمَةَ
بَنْتِ قَيْسٍ؛ لِكِنَّ عُمَرَ رَدَّهُ بِعُمُومِ الْقُرْآنِ، وَرَدَّهُ عَائِشَةُ بِعِلَّةٍ تَوْحِيشِ مَكَانِهَا،
وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُحَضِّنْ عُمُومَ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي أَصْوَلِ
الْفَقِهِ. وَفِي الصَّحِيفَةِ أَنَّ قَاطِمَةَ بَنْتَ قَيْسَ قَالَتْ: بَيْنِي وَبَيْنِكُمْ كِتَابُ اللَّهِ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: {لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا}. فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ
الثَّلَاثِ؟ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْآيَةَ فِي تَحْرِيمِ الْإِخْرَاجِ وَالْخُرُوجِ إِنَّمَا هُوَ فِي الرَّجُعِيَّةِ،
وَصَدَقَتْ. وَهَكُذا هُوَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَلِكِنَّ ذَلِكَ فِي الْمَبْتُوَةِ ثَبَّتْ مِنْ الْآيَةِ
الْأُخْرَى؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوكُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ} حَسِيبَمَا
يَأْتِي بَيَّنَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَجَاءَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِزُومِ الْبَيْتِ لِلْمُعْتَدِّ شَرْعٌ
لِأَزْمُونَ، وَأَنَّ الْخُرُوجَ لِلْحَدَّثِ وَالْبَدَاءِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَعَاشِ وَحَقْوَفِ الْغَورَةِ مِنْ
السَّكِّنِ جَائِرٌ بِالسُّنْنَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَّةُ عَشْرَةُ: فِي صِفَةِ الْخُرُوجِ: أَمَّا الْخُرُوجُ لِحَقْوَفِ الْبَدَاءِ
وَالْتَّوْحِشِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَعَاشِ؛ فَيَكُونُ اِتِّقَالًا مَحْصَنًا. وَأَمَّا الْخُرُوجُ لِلْتَّصَرُّفِ
لِلْحَاجَاتِ فَيَكُونُ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيلِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهِ الْبَيْتُ عَنْ مَنْزِلَهَا، وَإِنَّمَا
تَخْرُجُ بِالْإِسْفَارِ وَتَرْجِعُ قَبْلَ الْإِعْطَاشِ وَتُمْكَنُ فَحْمَةُ اللَّيلِ؛ قَالَ مَالِكٌ: وَلَا
تَفْعَلُ ذَلِكَ دَائِمًا. وَإِنَّمَا أَذْنَ لَهَا فِيهِ أَنْ اخْتَاجَ إِلَيْهِ، إِنَّمَا يَكُونُ خُرُوجُهَا، فِي
الْعِدَّةِ كَخُرُوجِهَا فِي التَّكَاهِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ قَرْغُ التَّكَاهِ لِكِنَّ التَّكَاهُ يَقْفُ الْخُرُوجَ
فِيهِ عَلَيَّ إِذْنِ الرَّزْوَجِ، وَيَقْفُ فِي الْعِدَّةِ عَلَى إِذْنِ اللَّهِ؛ وَإِذْنُ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ بِقَدْرِ
الْعُدُرِ الْمُوْجِبُ لَهُ يَحْسَبُ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ.

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةُ: لِمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا
يَخْرُجُنَّ} وَكَانَ هَذَا فِي الْمُطْلَقَةِ الرَّجُعِيَّةِ كَمَا بَيَّنَا كَانَتْ أَسْكِنَى حَقًا عَلَيْهِنَّ
إِلَيْهِ، وَكَانَتِ النِّفَقَةُ حَقًا عَلَى الْأَزْوَاجِ، فَسَقَطَتْ بِتَرْكِهِنَّ وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى
أَنَّ النِّفَقَةَ مِنْ أَحْكَامِ الرَّجُعَةِ، وَالسَّكِّنِ مِنْ حُقُوقِ الْعِدَّةِ.

الْمَسَالَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةُ: قَوْلُهُ: {إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِقَا حِبَّيَّةَ}: اخْتَلَفَ النَّاسُ
فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْوَالٍ: الْأُولُّ: أَنَّهُ الرَّتَّا التَّانِي: أَنَّهُ الْبَيْدَاءُ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
وَعَيْرُهُ. التَّالِيُّ: أَنَّهُ كُلُّ مَعْصِيَةٍ. وَاحْتَارَهُ الطَّبَرِيُّ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ الْخُرُوجُ مِنْ
الْبَيْتِ؛ وَاحْتَارَهُ ابْنُ عُمَرَ. قَامًَا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الْخُرُوجُ لِلرَّتَّا فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
الْخُرُوجَ هُوَ خُرُوجُ الْقَتْلِ وَالْإِعْدَامِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَنِّي فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ.
وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الْبَيْدَاءُ فَهُوَ مُعْتَبِرٌ فِي حَدِيثِ قَاطِمَةَ بَنْتِ قَيْسٍ. وَأَمَّا مَنْ

قالَ إِنَّهُ كُلُّ مَعْصِيَةٍ فَوْهُمْ؛ لَأَنَّ الْعَيْبَةَ وَتَحْوِهَا مِنَ الْمَعَاصِي لَا تُبْيَحُ الْإِخْرَاجُ وَلَا الْخُرُوجُ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الْخُرُوجُ بَغْيَرِ حَقٍّ فَهُوَ صَحِيحٌ. وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْوَتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُونَ شَرْغًا إِلَّا أَنْ يَخْرُجُنَّ تَعْدِيًّا. وَتَحْقِيقُ الْقُولِ فِي الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ السُّكْنَى، وَحَرَمَ الْخُرُوجَ وَالْإِخْرَاجَ تَحْرِيماً عَالَمًا، وَقَدْ ثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مَا بَيْنَاهُ، وَرَبَّنَا عَلَيْهِ إِيصَاحَ الْخُرُوجِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الْجَائِزِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة السادسة عشرة: قولُهُ: {لَا تَذْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحِدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا}؛ قَالَ جَمِيعُ الْمُفَسِّرِينَ: أَرَادَ بِالْأَمْرِ هَاهُنَا الرَّغْبَةَ فِي الرَّجْعَةِ، وَمَعْنَى الْقُولِ: التَّخْرِيصُ عَلَى طَلاقِ الْوَاحِدَةِ، وَالنَّهِيُّ عَنِ التَّلَاثِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا طَلَقَ تَلَانِ أَصْرَرَ تَنَفِّسَهُ عِنْدَ الدَّمَمِ عَلَى الْفِرَاقِ وَالرَّغْبَةِ فِي الْإِرْتِبَاعِ، وَلَا يَحْدُثُ عِنْدَ إِرَادَةِ الرَّجْعَةِ سَيِّلًا. وَكَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: {فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ} فِيهِ أَلَامْرُ بِالْطَّلاقِ فِي طَهْرِ لَمْ يُجَامِعْ [فِيهِ لَنَّلَا يَصْرَرَ بِالْمَرْأَةِ فِي تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، فَكَذَّلِكَ قَوْلُهُ: {لَعَلَّ اللَّهَ يُحِدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} فِيهِ] النَّهِيُّ عَنِ طَلاقِ التَّلَاثِ، لَنَّلَا تَقُوتَ الرَّجْعَةُ عِنْدَمَا يَحْدُثُ لَهُ مِنَ الرَّغْبَةِ.

الآية الثانية: قولُهُ تَعَالَى: {فَإِذَا بَلَغُنَّ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهُدُوا دَوْيٍ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ}: فِيهَا تَلَاثَ عَشَرَةً مَسَالَةً:

المسألة الأولى: قولُهُ: {فَإِذَا بَلَغُنَّ أَجْلَهُنَّ} يَعْنِي قَارِئُنَّ بُلُوغَ أَجْلَهُنَّ يَعْنِي الْأَجْلَ الْمُقَدَّرِ فِي اِنْقِصَاءِ الْعِدَّةِ. وَالْعِبَارَةُ عَنْ مُقَارَبَةِ الْبُلُوغِ [بِالْبُلُوغِ] سَائِعَ لِغَةً وَمَعْلُومٌ شَرْغًا. وَمِنْهُ مَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ ابْنَ أَمْ مَكْتُومَ كَانَ لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ أَصْبَحْتَ يَعْنِي قَارِبَتِ الصُّبْحَ، وَلَوْ كَانَ لَا يُنَادِي حَتَّى يَرَى [وَكِيلَهُ] الصُّبْحَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُعْلَمُهُ هُوَ، فَيَرْقَى عَلَى السَّطْحِ بَعْدَ ذَلِكَ يُؤَذِّنُ لِكَانِ النَّاسُ يَأْكُلُونَ حُرْزًا مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ طَلُوعِ الْفَجْرِ، فَدَلَّ عَلَيِّ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُقَالُ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَيْ قَارِبَتِ، فَيُنَادِي قِيمَسِكُ التَّلَاثُ عَنِ الْأَكْلِ فِي وَقْتٍ يَنْعَقِدُ لَهُمْ فِيهِ الصَّوْمُ قَبْلَ طَلُوعِ الْفَجْرِ، أَوْ مَعْهُ. وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ السَّمَّاخِ: وَتَسْكُو بِعَيْنِ مَا أَكَلَ رِكَابُهَا وَقِيلَ الْمُنَادِي أَصْبَحَ الْقَوْمُ أَذْلَحَ يَعْنِي قَارِبَ الْقَوْمِ الصَّبَاحِ.

المسألة الثانية: قولُهُ: {فَأَمْسِكُوهُنَّ} يَعْنِي بِالرَّجْعَةِ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ، وَهِيَ: **المسألة الثالثة:** مَعْنَاهُ أَوْ أُنْرُكُوهُنَّ عَلَى حُكْمِ الطَّلاقِ الْأَوَّلِ؛ فَيَقُولُ الْفِرَاقُ

عِنْدَ اِنْقِصَاءِ الْعِدَّةِ بِالْطَّلاقِ الْمَاضِي لِتَرْكِ الْأَمْسَاكِ بِالرَّجْعَةِ؛ إِذَا قَدْ وَقَعَ الْفِرَاقُ بِهِ؛ وَإِنَّمَا لَهُ الْإِسْتِدَارُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْتَّصْرِيحِ بِالرَّجْعَةِ الْمُتَاقِضِ لِلتَّصْرِيحِ بِالْطَّلاقِ، وَسُمِّيَ التَّمَادِي عَلَى حُكْمِ الْفِرَاقِ وَتَرْكِ التَّمَسُّكِ بِالْتَّصْرِيحِ بِالرَّجْعَةِ فِرَاقًا مَجَارًا.

المسألة الرابعة: قولُهُ: {بِمَعْرُوفٍ}: فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا بِمَعْلُومٍ مِنَ الْأَيْشَهَادِ. التَّالِيُّ: الْقَصْدُ إِلَى الْحَلَاصِ مِنْ النَّكَاجِ عِنْدَ تَعْدِيَةِ الْوَصْلَةِ هُمْ عَدَمِ الْأَلْفَةِ لَا يَقْصِدُ الْإِصْرَارِ، حَسْبَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ كَانُوا يُطَلَّقُونَ

المرأة حتى إذا أشافت على انتصاء العدة أشهد برجعيتها حتى إذا مر لذلـك مدة طلقها هكـذا، كلـما ردـها طلقـها، فإذا أشرفت على انتصـاء العـدة راجـعـها، لا رـغـبة؛ لكن إصرـاراً وإـداـيـةـ، فـنهـواـ أنـ يـمـسـكـواـ أوـ يـقـارـفـواـ إـلاـ بالـمـعـرـوفـ، كـماـ تـقـدـمـ فـيـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ فـيـ قـوـلـهـ: {وـلـاـ تـمـسـكـوـهـنـ ضـرـارـاـ لـتـعـتـدـوـاـ}. وـقـوـلـهـ: {فـأـمـسـاكـ يـمـعـرـوفـ أـوـ تـسـبـيـخـ يـاـخـسـانـ}.

المـسـالـةـ الـخـامـسـةـ: قـوـلـهـ: {فـإـدـاـ بـلـغـنـ}: يـوـجـبـ أنـ يـكـوـنـ القـوـلـ قـوـلـ المـرـأـةـ فـيـ اـنـقـصـاءـ العـدـةـ إـذـاـ اـذـعـتـ ذـلـكـ فـيـمـاـ يـمـكـنـ، عـلـىـ مـاـ بـيـتـاهـ فـيـ قـوـلـهـ: {وـلـاـ يـحـلـ لـهـنـ أـنـ يـكـنـمـ مـاـ حـلـقـ اللـهـ فـيـ أـرـحـامـهـنـ} فـيـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ.

المـسـالـةـ السـادـسـةـ: {فـأـمـسـكـوـهـنـ يـمـعـرـوفـ}: اـحـتـلـفـ الـعـلـمـاءـ فـيـهـ كـاـحـتـلـافـهـمـ فـيـ قـوـلـهـ: {وـبـعـولـتـهـنـ أـحـقـ بـرـدـهـنـ} فـيـ ذـلـكـ} وـقـدـ بـيـتـاهـ فـيـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ، تـمـامـهـ أـنـ الرـقـحـ لـهـ الرـجـعـةـ فـيـ اـلـعـدـةـ بـلـاـ خـلـافـ، وـالـرـجـعـةـ تـكـوـنـ بـالـقـوـلـ وـالـفـعـلـ عـنـدـنـاـ، وـبـهـ قـالـ أـبـوـ حـنـيفـةـ وـالـلـيـثـ. وـقـالـ الشـافـعـيـ: لـاـ تـصـحـ إـلاـ بـالـقـوـلـ.

وـقـدـ اـحـتـلـفـ فـيـ التـالـيـعـونـ قـدـيمـاـ، بـيـدـ أـنـ عـلـمـاءـنـاـ قـالـواـ: إـنـ الرـجـعـةـ لـاـ تـكـوـنـ بـالـفـعـلـ، حـتـىـ تـقـتـرـنـ بـهـ النـيـةـ، فـيـقـصـدـ بـالـوـطـءـ أـوـ الـقـبـلـةـ الرـجـعـةـ وـبـالـمـبـاشـرـةـ كـلـهـاـ. وـقـالـ أـبـوـ حـنـيفـةـ وـالـلـيـثـ: الـوـطـءـ مـجـرـداـ رـجـعـةـ، وـهـدـاـ يـتـبـيـنـ عـلـىـ أـصـلـ، هـوـ

المـسـالـةـ السـابـعـةـ: هلـ الرـجـعـيـةـ مـحـرـمـةـ الـوـطـءـ أـمـ لـاـ؟ فـعـنـدـنـاـ أـنـهـ مـحـرـمـةـ الـوـطـءـ، وـبـهـ قـالـ أـبـنـ عـمـرـ وـعـطـاءـ. وـقـالـ أـبـوـ حـنـيفـةـ: وـطـوـهـاـ مـبـاـخـ، وـبـهـ قـالـ أـحـمـدـ فـيـ إـحـدـىـ رـوـاـيـتـهـ. وـاـحـتـجـواـ يـاـنـهـ طـلـاقـ لـاـ يـقـطـعـ النـكـاحـ؛ قـلـمـ يـحـرـمـ الـوـطـءـ، كـمـاـ لـوـ قـالـ: إـنـ قـدـمـ رـيـدـ فـانـتـ طـالـقـ. وـهـدـاـ لـاـ يـصـحـ: لـاـنـ الطـلـاقـ الـمـعـلـقـ يـقـدـومـ رـيـدـ لـمـ يـقـعـ، هـدـاـ طـلـاقـ وـاـقـعـ فـيـ يـحـبـ أـنـ يـوـتـرـ فـيـ تـحـريمـ الـوـطـءـ الـمـقـصـودـ مـنـ الـعـقـدـ، لـاـ سـيـمـاـ وـهـيـ جـارـيـةـ [بـهـ] إـلـىـ بـيـتـونـةـ حـارـحـةـ عـنـ الـعـصـمـةـ؛ فـإـذـاـ شـبـتـ أـنـهـ مـحـرـمـةـ الـوـطـءـ فـلـاـ بـدـ مـنـ قـصـدـ الرـدـ، وـجـيـتـ يـصـحـ مـعـهـ الرـدـ. قـالـ الشـافـعـيـ: لـاـ تـكـوـنـ الرـجـعـةـ بـالـفـعـلـ، وـإـنـمـاـ تـكـوـنـ بـالـقـوـلـ وـلـاـ مـعـنـمـدـ لـهـ مـنـ

الـقـرـآنـ وـالـسـيـةـ، وـلـنـاـ كـلـ ذـلـكـ؛ فـأـمـاـ الـقـرـآنـ فـقـوـلـهـ: {فـأـمـسـكـوـهـنـ يـمـعـرـوفـ}، وـهـدـاـ ظـاهـرـ فـيـ القـوـلـ وـالـفـعـلـ؛ إـذـاـ إـمـسـاكـ يـكـوـنـ بـهـمـاـ عـادـةـ، وـيـكـوـنـ شـرـعاـ، أـلـاـ تـرـيـ أـنـ خـيـارـ الـمـعـنـيـةـ يـكـوـنـ إـمـسـاكـهـاـ بـالـقـوـلـ يـأـنـ يـقـولـ: اـحـتـرـتـ، وـبـالـفـعـلـ يـأـنـ تـمـكـنـ مـنـ وـطـئـهـاـ، وـلـذـلـكـ قـالـ تـعـالـىـ: {وـبـعـولـتـهـنـ أـحـقـ بـرـدـهـنـ} فـيـ ذـلـكـ} وـالـرـدـ يـكـوـنـ تـارـةـ بـالـقـوـلـ وـتـارـةـ بـالـفـعـلـ. وـمـنـ عـحـبـ الـأـمـرـ أـنـ لـلـشـافـعـيـ قـوـلـيـنـ فـيـ قـوـلـ الرـجـلـ لـلـمـطـلـقـةـ الرـجـعـيـةـ أـمـسـكـتـهـاـ، هـلـ يـكـوـنـ رـجـعـةـ أـمـ لـاـ؟ قـالـ القـاضـيـ أـبـوـ مـظـفـرـ الـطـبـرـيـ: لـاـ يـكـوـنـ رـجـعـةـ؛ لـاـنـ اـسـتـيـاحـةـ الـوـطـءـ لـاـ تـكـوـنـ إـلاـ بـلـفـطـيـنـ، وـهـمـاـ قـوـلـهـ: رـاجـعـتـ، أـوـ رـدـدـتـ، كـمـاـ يـكـوـنـ النـكـاحـ بـلـفـطـيـنـ وـهـمـاـ قـوـلـهـ: رـوـجـتـ، أـوـ نـكـحتـ، وـهـدـاـ مـنـ رـكـيـكـ الـكـلـامـ الـذـيـ لـاـ يـلـيقـ بـمـنـصـبـ ذـلـكـ الـإـمـامـ مـنـ وـجـهـيـنـ: أـحـدـهـمـاـ أـنـهـ تـحـكـمـ. وـالـثـانـيـ أـنـهـ لـوـ صـحـ أـنـ يـقـفـ عـلـىـ [لـفـطـيـنـ لـكـانـ وـفـوـفـهـ عـلـىـ] لـفـطـيـ الـقـرـآنـ، وـهـمـاـ رـدـدـتـ وـأـمـسـكـتـ اللـذـانـ جـاءـاـ فـيـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ، وـهـاـ هـنـاـ أـوـلـىـ مـنـ لـفـطـ رـاجـعـتـ الـذـيـ لـمـ يـأـتـ فـيـ الـقـرـآنـ، بـيـدـ أـنـهـ جـاءـ فـيـ السـيـةـ فـيـ قـوـلـ النـيـيـ - صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - لـعـمـرـ: مـرـهـ قـلـيـرـ رـاجـعـهـ، كـمـاـ جـاءـ فـيـ السـيـةـ لـفـطـ ثـالـثـ فـيـ النـكـاحـ، وـهـوـ فـيـ شـأنـ الـمـوـهـوـيـةـ؛ إـذـ قـالـ لـهـ النـيـيـ - صـلـىـ

الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ادْهَبْ فَقَدْ مَلَكْتَهَا بِمَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ؛ فَذَكَرَ النِّكَاحَ بِلَفْطِ التَّمْلِيكِ.

المسألة التاسمة: مِنْ قَوْلِ عُلَمَائِنَا كَمَا تَقَدَّمَ: إِنَّ الرَّجُعَةَ تَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مَعَ النِّيَّةِ، فَلَوْ حَلَّ ذَلِكَ فِي نِيَّةِ أُوْ كَانَتْ نِيَّةً دُونَ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ مَا حُكْمُهُ؟ قَالَ أَشْهَبُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: إِذَا عَرَى الْقَوْلُ أَوْ الْفِعْلُ عَنِ النِّيَّةِ فَلَيْسَ بِرَجْعَةٍ. وَفِي الْمُدوَّةِ أَنَّ الْوَطَأَ الْعَارِيَ مِنْ نِيَّةِ لَيْسَ بِرَجْعَةٍ، وَالْقَوْلُ الْعَارِي عَنِ النِّيَّةِ جَعَلَهُ رَجْعَةً؛ إِذَا قَالَ: رَاجَعْتُكَ وَكُنْتَ هَازِلاً، فَعَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ يَأْنِي النِّكَاحَ بِالْهَزْلِ لَا يَلْزَمُ فَلَا يَكُونُ رَجْعَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ رَجْعَةً بِالنِّيَّةِ دُونَ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ فَحَمَلَهُ الْقَرَوِيُّونَ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ فِي الطَّلاقِ وَالْيَمِينِ إِنَّهُ يَصْحَّ بِالنِّيَّةِ دُونَ قَوْلٍ، وَلَا يَصْحَّ ذَلِكَ حَسْبَمَا يَبْيَأُهُ فِي الْمَسَائلِ الْخِلَافِيَّةِ؛ لِأَنَّ الطَّلاقَ أَسْرَعُ فِي التَّبُوتِ مِنِ النِّكَاحِ.

المسألة التاسعة: قَوْلُهُ: {وَأَشْهُدُوا دَوْيٌ عَدْلٌ مِنْكُمْ}؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْوُجُوبِ بِمُطْلَقِ الْأَمْرِ عِنْدِ الْفُقَهَاءِ، وَبِهِ قَالَ أَخْمَدُ بْنُ حَبْلَلٍ فِي أَحَدٍ قَوْلِيَّهُ، وَالشَّافِعِيَّ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَخْمَدُ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ: إِنَّ الرَّجُعَةَ لَا تَقْتَرِيرُ إِلَيِّ الْقَيْوَلِ، فَلَمْ تَقْتَرِيرْ إِلَى الْإِشْهَادِ، كَسَائِرُ الْحُقُوقِ، وَخُصُوصًا حِلَّ الظَّهَارِ بِالْكُفَارَةِ. وَرَكِبَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيَّ عَلَى وُجُوبِ الْإِشْهَادِ فِي الرَّجُعَةِ أَبْهَهُ لَا يَصْحَّ أَنْ يَقُولَ: كُنْتَ رَاجِعَتْ أَمْبَيْنِ، وَأَنَا أَشْهُدُ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّهُ إِشْهَادٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالرَّجُعَةِ؛ وَمِنْ شَرْطِ الرَّجُعَةِ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا، فَلَا تَصْحَّ دُونَهُ؛ وَهَذَا فَاسِدٌ مَبْنِيٌ عَلَى أَنَّ الْإِشْهَادَ فِي الرَّجُعَةِ تَعْبُدُ، وَتَخْنُ لَا يُسَلِّمُ فِيهَا وَلَا فِي النِّكَاحِ. بَلْ تَقُولُ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلتَّوْتِيقِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْإِقْرَارِ، كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْإِنْشَاءِ، وَبَيْأَاهُ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ.

المسألة العاشرة: وَهِيَ قَرْعٌ غَرِيبٌ: إِذَا رَاجَعَهَا بَعْدَ أَنْ ارْتَدَتْ لَمْ تَصْحِ الرَّجُعَةُ. وَقَالَ الْمُرِنِي: تَصْحُّ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: {فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ} وَهَذَا عَامٌ فِي كُلِّ رَوْجَةٍ مُسِلَّمَةٍ أَوْ مُرْتَدَةٍ؛ وَلِأَنَّ الرَّجُعَةَ تَصْحِ فِي حَالِ كُوْنِهَا مُحرَّمَةً بِالْحَرَامِ وَالْحَيْضِ، كَذَلِكَ الرِّدَّةُ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الرَّجُعَةَ اسْتِبَاخَةٌ قَرْجُ مُحرَّمٍ، فَلَمْ تَجْزِ مَعَ الرِّدَّةِ، كَالنِّكَاحِ؛ وَالْمُحرَّمَةُ وَالْحَaiضُ لَيْسَتَا بِمُحرَّمَتَيْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ تَجْوُرُ الْحَلْوَةِ بِهِمَا لِرَوْحِهِمَا.

المسألة الحادية عشرة: لَوْ قَالَ بَعْدَ الْعِدَّةِ، كُنْتَ رَاجِعَتَهَا وَصَدَّقَتْهُ جَازَ، وَلَوْ أَنْكَرَ بِهِ حَلَقَتْ، وَذَلِكَ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ مَشْرُوحٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌ عَلَى الْقَوْلِ بِإِعْمَالِ الْإِقْرَارِ فِي الرَّجُعَةِ.

المسألة الثانية عشرة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَشْهُدُوا دَوْيٌ عَدْلٌ مِنْكُمْ}؛ وَهَذَا يُوجِبُ احْتِصَاصَ الشَّهَادَةِ عَلَى الرَّجُعَةِ بِالْذِكْرِ دُونَ الْإِنَاثِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: {دَوْيٌ}

مذكُور، ولذلك قال علِّيٌّ ماؤنا: لا مدخل لشهادة النساء فيما عدا الأموال. وقد بيَّنا ذلك في سورة البقرة

المسألة الثالثة عشرة: قوله تعالى: {وأقيموا الشهادة لله}: يعني لا تضيِّعوها ولا تغيِّرها، وأنواعها على وجهها، وقد بيَّنا ذلك في سورة البقرة.

الآية الثالثة: قوله تعالى: {وَاللَّائِي يَتِينَ مِنْ الْمَحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَّمْ فَعِدَّتْهُنَّ تَلَاثَةً أَشْهُرًا وَاللَّائِي لَمْ يَحْصُنْ وَأَوْلَاثُ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَصْغُنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يُتَّقِ اللَّهُ يَجْعَلُ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا}. فيها بُسْطٌ مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {وَاللَّائِي يَتِينَ مِنْ الْمَحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَّمْ}: وهذه آية مشكلة، واحتلَفَ أصحابُنا في تأويلِها على ثلاثة أقوال:

الأولُ أنَّ معناها إذا ارتَبَّمْ. وجُرُوفُ المعاني يُبدِّلُ بعضُها من بعْضٍ، والذين قالوا هذا اختلفوا في الوجه الذي رجعَتْ فيه إنْ بمعنى إذا، فمِنْهمْ من قال إنَّ ذلك راجعٌ إلى ما رُويَ أنَّ أباً بنَ كعب قال لِلنبيِّ - صلى الله عليه وسلم - : يا رسول الله: إنَّ الله قد بينَ لنا عدَّةَ الحائض بالاقراء فما حكم الآيسةِ والصَّغيرةِ؟ فأنزلَ الله الآيةَ. ومنهم من قال وهو الثاني: إنَّ الله جعل عدَّةَ الحائض بالاقراء، فمن انقطع حِصْنُها، وهي تقربُ من حد الاحتمال [فواجِبٌ عَلَيْهَا العدَّةُ بالأشهرِ بهذه الآية، ومن ارتفعَ عن حد الاحتمال] وجبَ عَلَيْهَا الاعتدادُ بالأشهرِ بالإجماع، لا بهذه الآية: لأنَّه لا ريبةٌ فيها. الثالث: قال مجاهد: الآية واردةٌ في المستحاصنة: لأنَّها لا تدرِي دم حِصْنٍ هو أَو دم علَّةٍ.

المسألة الثانية: في تَحْقيقِ المقصود: أمَّا وَصْعُ حُرُوفِ الْمَعَانِي إِبْدَالًا بعْضُها مِنْ بعْضٍ فَإِنَّ ذلك مِمَّا لا يجُوزُ. وإن اختلفوا في حُرُوفِ الحَفْضِ؛ وإنما الآية واردةٌ على أنَّ أصلَ العدَّةِ مَوْضِعُ لِأجلِ الرِّبَّةِ؛ إذ الأصلُ براءةُ الرَّحِيمِ، وترتَابُ لِشُغْلِهِ بِالْمَاءِ؛ فَوُضِعَتِ العدَّةُ لِأجلِ هَذِهِ الرِّبَّةِ، ولحقَّها ضربٌ من التَّبَعِيدِ. ويتحققُ هَذَا أنَّ حَرْفَ "إِنْ" يتعلَّقُ بالشرطِ الواحِدِ، كما يتَعلَّقُ بالشرطِ المُمكِنِ، وعلَى هَذَا حُرْجٌ قوله: "وَإِنَّ شَاءَ اللَّهُ يُكْمِ لَأَحْفَوْنَ". وقد بيَّنا ذلك في ملحةِ المتفقين إلى معرفةِ عوامِي النَّحوِينَ واللغويينَ. وأمَّا حديثُ أبي قَعْدَرِ صَحِيحٍ، وقد روى ابن القاسم، وأشهَبَ، وعبدُ الله بن الحكم، عن مالكٍ في قوله تعالى: {إِنْ ارْتَبَّمْ فَعِدَّتْهُنَّ تَلَاثَةً أَشْهُرًا} يَقُولُ في شأنِ العدَّةِ: إنَّ تَفْسِيرَهَا: إنَّ لَمْ تَذْرُوا مَا تَصْنَعُونَ فِي أَمْرِهَا فَهَذِهِ سَيِّلَهَا. والله أعلم.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: {وَاللَّائِي لَمْ يَحْصُنْ} يعني الصَّغيرةَ، وعِدَتها أَيْضًا بالأشهرِ؛ لِتَعْدُرُ الاقراءِ فيها عَادَةً؛ والأحكامُ إِنَّما أَجْرَاهَا اللهُ على العاداتِ، فَهيَ تَعْدُرُ بالأشهرِ، فإذا رأى الدَّمَ فِي زَمَانِ احتمالِهِ عِنْدَ النِّسَاءِ اتَّيَّقَ إِلَى الدَّمِ، لِوُجُودِ الأَصْلِ. فإذا وُجدَ الأَصْلُ لَمْ يَبقَ لِلْبَدَلِ حُكْمُ، كما أنَّ المُسَيِّبَةَ إِذَا اعْتَدَتْ بِالدَّمِ، ثُمَّ انْقَطَعَ عَادَتْ إِلَى الأَشْهُرِ. روى سعيدُ بْنُ المُسَيِّبِ أنَّ عمرَ قَالَ: أيَّما امْرَأٍ اعْتَدَتْ حِصْنَةً أو حِصْنَيْنِ ثُمَّ رَفَعَتْهَا حِصْنَتَهَا

فَإِنَّهَا تَسْتَطِرُ سَعْةً أَشْهُرٍ، فَإِنْ اسْتَبَانَ لَهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ وَإِلَّا اعْتَدَتْ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، تُمَ حَلْتُ، وَلِمَرَ ابْنُ عَبَاسٍ بِالْتَّرْبِصِ سَنَةً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: تَبْقَى إِلَى سِنِّ الْيَاسِ. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: تَعْتَدُ سَنَةً؛ وَإِنْ كَانَتْ مُسْنَةً وَانْقَطَعَ حَيْصُهَا وَقَالَ النِّسَاءُ: إِنْ مِنْهَا لَا تَجِدُنَّ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ. وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ إِنَّهَا تَبْقَى إِلَى سِنِّ الْيَاسِ فَإِنْ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَتْ مُرْتَابَةً بِحَمْلٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَشَهُبُ لَا تَحِلُّ أَبَدًا حَتَّى تَيَاسَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: {وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ} دليل على أن الممرء إن ينكيح ولده الصغار: لأن الله تعالى جعل عدده من لم يحضن من النساء ثلاثة أشهر، ولا تكون عليهما عدده إلا أن يكون لها نكاح؛ فدل ذلك على هذا الغرض، وهو بدائع في قوله.

المسألة الخامسة: قوله تعالى: {وَأَوْلَاثُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَصْنَعُنَ حَمْلَهُنَّ}: هذا وإن كان ظاهرا في المطلقة لأن عطفا عليها رجع عقب الكلام، فإنه في المתוقي عنها زوجها كذلك لعموم الآية، وحديث سبعة في السنة؛ والحكمة فيه أن براءة الرحم قد حصلت بقيتا، وقد بيأناه في سورة البقرة.

المسألة السادسة: إذا وضعت الحامل ما وضعت من علقة أو مصعة حلت. وقول الشافعى وأبو حنيفة: لا تحل إلا بما يكُون ولدًا. وقد تقدم بيانه، وأوصحتنا أن الحكمة في وضع الله العدة ثلاثة أشهر أنها المدة التي فيها يخلق الولد فوضعت اختبارا لسئل الرحم من فراغه.

الآية الرابعة: قوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُصَارُوْهُنَّ لِتُصَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُرِبَ أَوْلَاتُ حَمْلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَصْنَعُنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لِكِيمَ فَأَنْوَهُنَّ أَجْوَاهُنَّ وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَسَّرُنَّ فَيُسْتَرِّضُ لَهُ أَخْرَى} فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ}: قال أشهب عن مالك: يخرج عنها إذا طلقها، وبتر كعها في المنزل؛ لقول الله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ} فلو كان معها ما قال: أسكنوه. وروى ابن تايف قال: قال مالك في قول الله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ}: يعني المطلقات اللاتي قد بنتن من أزواجهن، فلا رجعة لهم عليهن، وليس حاملات: فلها السكنى ولا نفقة لها ولا كسوة؛ لأنها بائنة منه، لا يتوارثان ولا رجعة له عليهن. وإن كانت حاملا فلها النفقة والكسوة والمسكن حتى تقضي عذرها. فاما من لم بين مئهن فأنهن نسا وهن يتوارثن، ولا يخرجن إلا أن ياذن لهم أزواجهن ما كن في عذرها، ولم يؤمنروا بالسكنى لهم؛ لأن ذلك لازم لأزواجهن مع تقتهن وكسوتها، كن حوامل أو غير حوامل، وإنما أمر الله بالسكنى لللاتي بين من أزواجهن: قال تعالى: {وَإِنْ كَنَّ أَوْلَاتٍ حَمِلْ

فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعَنَ حَمْلَهُنَّ}؛ فَجَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ لِلْحَوَالِمِ الَّذِي قَدْ بَنَ مِنْ أَرْوَاجِهِنَّ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ.

المسألة الثانية: في بسطِ ذلك وَتَحْقِيقِهِ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ السُّكْنَى أَطْلَقَهَا لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ، فَلَمَّا ذَكَرَ النَّفَقَةَ قَيَّدَهَا بِالْحَمْلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُطْلَقَةَ الْبَائِنَ لَا نَفَقَةَ لَهَا؛ وَهِيَ مَسِيَّالَهُ عَظِيمَهُ قَدْ مَهَدَنَا سَبِيلَهَا فُرْآنًا وَسُنَّةً وَمَعْنَى فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ. وَهَذَا مَاحْدُهَا مِنَ الْقُرْآنِ. فَإِنْ قِيلَ: لَا حُجَّةٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: {أَسْكِنُوهُنَّ} رَاجِعٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَهِيَ الْمُطْلَقَةُ الرَّجُعِيَّةُ. قُلْنَا: لَوْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا لَمَا قَالَ: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ}؛ فَإِنَّ الْمُطْلَقَةَ الرَّجُعِيَّةَ يُنْفَقُ عَلَيْهَا حَامِلًا كَاتِبًا أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ، فَلَمَّا حَضَرَهَا يَذْكُرُ الْنَّفَقَةَ حَامِلًا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا الْبَائِنُ الَّتِي لَا يُنْفَقُ عَلَيْهَا. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْمُطْلَقَةَ الرَّجُعِيَّةَ وَأَحْكَامَهَا حَتَّىٰ بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ} ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمًا يَعُمُّ الْمُطْلَقَاتِ كُلُّهُنَّ مِنْ تَعْدِيدِ الْأَشْهُرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [مِنَ الْأَحْكَامِ]، وَهُوَ عَامٌ فِي كُلِّ مُطْلَقَةٍ؛ فَرَجَعَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ إِلَى كُلِّ مُطْلَقَةٍ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَأَتُوْهُنَّ أُجْوَرُهُنَّ}؛ قَدْ بَيَّنَاهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ شَيْئًا مِنْ مَسَائِلِ الرَّصَاعِ، وَوَصَّحْنَا أَنَّهُ يَكُونُ تَارَةً عَلَى الْأَمْ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهَا تَارَةً. وَتَحْرِيرُهُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَخْتَلَفُوا فِيهِمْ يَحْبُّ عَلَيْهِ رَصَاعُ الْوَلَدِ عَلَى تَلَاثَةِ أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: يَرْصَاعُ الْوَلَدُ عَلَى الرَّوْحَةِ مَا دَامَتِ الرَّوْحَيَّةُ، إِلَّا لِشَرْفِهَا أَوْ مَرْضِهَا فَعَلَى الْأَبِ حِينَئِذٍ رَصَاعُهُ فِي مَالِهِ. التَّالِيُّ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ [وَالشَّافِعِيُّ]: لَا يَحْبُّ عَلَى الْأَمْ بِحَالٍ. التَّالِيُّ: قَالَ أَبُو تَوْرَ: يَحْبُّ عَلَيْهَا فِي كُلِّ حَالٍ. وَدَلِيلُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرَّصَاعَةُ} وَقَدْ مَصَّنِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ أَنَّهُ لَفَظَ مُحْتَمِلٍ لِكَوْنِهِ حَقًا عَلَيْهَا أَوْ لَهَا، لَكِنَّ الْعُرْفَ يَقْضِي بِأَنَّهُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ شَرِيفَةً، وَمَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ فَهُوَ كَالشَّرِطِ حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ مِنْ أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ أَصْلُ مِنْ أَصْوُلِ السُّرِيعَةِ يُقْضِي بِهِ فِي الْأَحْكَامِ [وَالْعَادَةُ] إِذَا كَانَتْ شَرِيفَةً أَلَا تُرْضِعَ قَلَّا يَلْرَمُهَا ذَلِكَ. فَإِنْ طَلَقَهَا قَلَّا يَلْرَمُهَا إِرْصَاعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْرَ قَابِلٍ ثَدِيَ عَيْرِهَا، فَيَلْرَمُهَا حِينَئِذٍ الْأَرْصَاعُ؛ أَوْ تَكُونَ مُحْتَارَةً لِذَلِكَ فَتُرْضِعُ فِي الْوَجْهَيْنِ بِالْأَجْرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَأَتُوْهُنَّ أُجْوَرُهُنَّ}. وَيُحَقِّقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَنْتُمْ رُوْا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ} وَهِيَ

المسألة الرابعة: فَالْمُعْرُوفُ أَنْ تُرْضِعَ مَا دَامَتْ رَوْحَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ شَرِيفَةً، وَأَلَا تُرْضِعَ بَعْدَ الرَّوْحَيَّةِ إِلَّا بِأَجْرٍ. فَإِنْ قِيلَ عَيْرَهَا لَمْ يَلْرَمُهَا، وَإِنْ شَاءَتْ إِرْصَاعُهُ فَهِيَ أَوْلَى بِمَا يَأْخُذُهُ عَيْرُهَا.

الآية الخامسة: قوله تعالى: {وَإِنْ تَعَاشِرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْدِي لِيُنْفِقُ دُونَ سَعَةٍ مِنْ سَعْتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلِيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا}. فيها حمسة مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {وَإِنْ تَعَاشِرْتُمْ}: المعنى أن المرأة إذا امتنعت من رضاها بعده الطلاق فغيرها ترضع يعني إن قيل، فإن لم يقبل كما تقدم لزمهما ولم ينفعها تعاشرها مع الأب.

المسألة الثانية: قوله تعالى: {لِيُنْفِقُ دُونَ سَعَةٍ مِنْ سَعْتِهِ}: هذا يفيد أن النفقه ليس مقدر شرعاً، وإنما تقدر عادةً بحسب الحال من المنفق والحال من المنفق عليه، فتقدر بالاجتهاد على مجرد العادة. وقد فرض عمر للمنفوس مائة درهم في العام بالحجار، والقوت بها محبوب، والميره عنه بعيدة، وينظر المفتري إلى قدر حاجة المنفق عليه، ثم ينظر إلى حالة المنفق؛ فإن احتملت الحالة الحاجة أمضتها عليها، وإن قصرت حالتها عن حالة المنفق عليه ردتها إلى قدر احتمال حاله لقوله تعالى وهي:

المسألة الثالثة: {وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلِيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا}: فإذا كان للعبد ما يكفيه، ويفضل عنه فضل أحده ولده، ومن يجب عليه الإنفاق؛ وإنما يبدأ به أولاً، لكن لا يزتفغ له؛ بل يقدر له الوسيط حتى إذا أستوفاه عاد الفضل إلى سواه. والأصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم - لهند: {خُذِ مَا يكفيك وولدك بالمعروف}: فاحالها على الكفاية حين علم السعة من حال أبي سفيان الواجب عليه بطلبيها

المسألة الرابعة: في تقدير الإنفاق: قد بيأ الله ليس له تقدير شرعاً، وإنما أحالة الله سبحانه على العادة، وهي دليل أصولي بين الله عليه الأحكام، وربط به الحال والجرام؛ وقد أحالة الله على العادة فيه في الكفار، فقال: {فَكَفَّارُهُ أطْعَامٌ عَشَرَةً مَسَاكِينٍ مِنْ أُوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ}. وقال: {فَإِطْعَامُ سَيِّئَ مِسْكِينًا}. وقد تكلمت عليه في موضعه، وقد زنا للثانية نفقة لشبعه وكيسنته وملايته. وأما الصغير الذي لا يأكل الطعام فلامه آخرها بالمثل إذا سلط على الأب، والمفتوح مما يقترونها بالطعام والإدام، وليس لها تقدير إلا بالمثل من الدرهم لا من الطعام. وأما إذا أكل فيفرض له قدر مأكله وملبسه على قدر الحال. كما قدمنا. وقد رضى عمر للمنفوس مائة درهم، وفرض له عثمان خمسين درهماً. واحتمل أن يكون هذا الاختلاف بحسب حال السنين، أو بحسب حال القدر في الشعير لثمن القوت والمليس. وقد روى تافع عن ابن عمر أن عمر كان لا يفرض للمولود حتى يطعم، ثم أمر متابيا فتداري: لا تُعجلوا أولادكم عن الطعام، فإذا يفرض لكل مولود في الإسلام. وقد روى محمد بن هلال المزني قال: حدثني أبي وحدتي أنها كانت ترمي على عثمان فقصدها، فقال لأهله: مالي لا أرى فلانة؟ فقالت أمراه: يا أمير المؤمنين، ولدت الليلة، فبعث إليها

يَحْمِسِينَ دِرْهَمًا وَشُعْقِيقَةً أَبِيجَانِيَّةً ثُمَّ قَالَ: هَذَا عَطَاءُ ابْنِكَ، وَهَذِهِ كِسْوَتُهُ، فَإِذَا مَرَرْتُ لَهُ سَنَةً رَفَعْنَاهُ إِلَى مَائَةٍ. وَقَدْ أَتَيْتُ عَلَيْهِ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بِمَتْبُوذٍ، فَقَرَضَ لَهُ مَائَةً. وَقَالَ الْقَاضِي: هَذَا الْفَرْضُ قَبْلَ الْفِطَامِ مِمَّا أَخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَاهُ مُسْتَحِبًا؛ لِأَنَّهُ دَاخَلٌ فِي حُكْمِ الْآيَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَاهُ وَاجِبًا لِمَا تَجَدَّدَ مِنْ حَاجَتِهِ وَعَرَضَ مِنْ مُؤْتَيِّهِ، وَبِهِ أَفْوُلٌ؛ وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ قَدْرُهُ بِحَالِهِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَبِحَالِهِ عِنْدَ الْفِطَامِ. وَقَدْ رَوَى سُقِيَّاً بْنُ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ أَخَذَ الْمُدَّ بِيَدِ الْقِسْطَاطِيَّ بِيَدِهِ، وَقَالَ: أَبِي فَرَضْتَ لِكُلِّ نَفْسٍ مُسْلِمَةً فِي كُلِّ شَهْرٍ مُدَّيْ حِنْطَةٍ وَقِسْطَاطِيَّ خَلٌ، وَقِسْطَاطِيَّ رَبِّتٍ. زَادَ غَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنَّا قَدْ أَجْرَيْنَا لَكُمْ أَغْطِيَاتِكُمْ وَأَزْرَاقُكُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ. فَمَنْ اتَّقَصَهَا فَعَلَ اللَّهُ بِهِ كَذَّا وَكَذَا، وَدَعَا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو الدَّرَدَاءِ: كَمْ سُنَّةً رَأَيْدَةً مَهْدِيَّةً قَدْ سَنَّهَا عُمَرُ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [وَالْمُدَّ] وَالْقِسْطَاطِيَّ كَيْلَانَ شَامِيَّانَ فِي الطَّعَامِ وَالْأَدَامِ، وَقَدْ دُرِسَ بِعْرُفٌ آخَرٌ؛ فَأَمَّا الْمُدَّ قَدْرُسَ إِلَى الْكِيلَجَةِ، وَأَمَّا الْقِسْطَاطِيَّ قَدْرُسَ إِلَى الْكِيلِ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ عِنْدَنَا رُبَّعَانٌ فِي الطَّعَامِ، وَثُمَّانٌ فِي الْأَدَامِ، وَأَمَّا الْكِسْوَةُ فَيُقْدَرُ الْعَادَةُ قَمِيصٌ وَسِرَاوِيلٌ، وَجُبَّةٌ فِي السَّنَاءِ وَكِسَاءٌ وَإِزارٌ وَحَصِيرٌ. وَهَذَا الْأَصْلُ، وَيَتَرَدَّ بِخَسِيبِ الْأَخْوَالِ وَالْعَادَةِ.

الْمَسَأَلَةُ الْخَامِسَةُ: هَذِهِ الْآيَةُ أَصْلُ فِي وُجُوبِ النَّفَقَةِ لِلْوَالِدِ عَلَى الْوَالِدِ دُونَ الْأُمِّ، خَلَافًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمَوَازِ؛ إِذْ يَقُولُ: إِنَّهَا عَلَيَّ الْأَبْوَيْنِ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ، وَبِيَاهُمَا فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَالْخِلَافَيَّاتِ، وَلَعَلَّ مُحَمَّدًا أَرَادَ أَنَّهَا عَلَى الْأُمِّ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ. وَفِي الْبُخَارِيِّ {عَنِ النَّبِيِّ} - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : تَقُولُ لَكَ الْمَرْأَةُ أَنْفَقَ عَلَيَّ وَإِلَّا طَلَقَنِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: أَنْفَقَ عَلَيَّ وَاسْتَغْمَلْنِي، وَيَقُولُ لَكَ ابْنُكَ: أَنْفَقَ عَلَيَّ إِلَى مَنْ تَكْلِيَّ؟ فَقَدْ تَعَاصَدَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَتَوَارَدَا فِي مَشْرَعَةٍ وَاحِدَةٍ}. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

سُورَةُ الْتَّخْرِيمِ

[فِيهَا تِلَاثُ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ تَبَتَّغِي مَرْضَاهَا أَرْوَاحَكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ}. فِيهَا خَمْسُ مَسَائِلَ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: فِي سَبَبِ تُرْوِلَهَا: اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ سَبَبَ تُرْوِلَهَا {الْمَوْهُوَةُ الَّتِي جَاءَتِ النَّبِيِّ} - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: إِنَّي وَهَبْتُ لَكَ مَقْسِيَّي. فَلَمْ يَقْبِلْهَا} رَوَاهُ عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. الْثَّانِي: أَنَّهَا تَنَزَّلَتْ فِي شَانِ مَارِيَةَ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ، حَلَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، وَقَدْ حَرَجَتْ لِزِيَارَةِ أُبِيَّهَا، فَلَمَّا عَادَتْ وَعَلِمَتْ عَتَبَتْ عَلَيْهِ، فَحَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى نَفْسِهِ إِرْضَاءً لِحَفْصَةَ، وَأَمَرَهَا أَلَا تُحِبَّ أَحَدًا مِنْ نِسَائِهِ، فَأَخْبَرَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةَ لِمُصَافَاةَ كَاتِبِهِمَا: قَطْلَقَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَفْصَةَ، وَأَعْتَرَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا، وَكَانَ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُحَرِّمَهُنَّ شَهْرًا؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَرَاجَعَ حَفْصَةَ، وَاسْتَحَلَّ مَارِيَةَ، وَعَادَ إِلَى نِسَائِهِ؛ قَالَهُ الْحَسَنُ، وَقَنَادُهُ،

والشَّعْبِيُّ، وَجَمَاعَةُ حَرَامِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَارِيَةُ بَيْمِينَ عَلَى قَوْلَيْنِ: قَالَ قَنَادَهُ وَالْحَسْنُ، وَالشَّعْبِيُّ: حَرَمَهَا بَيْمِينَ. وَقَالَ عَيْرُهُمْ: إِنَّهُ حَرَمَهَا بَعْدَ يَمِينٍ، وَبَرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. التَّالِثُ: ثَبَّتَ فِي الصَّحِيفَةِ لِلْجُعْفَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَشَرِّبُ عَسَلًا عِنْدَ رَيْنَتْ بَنْتِ حَجْشَ، وَيَمْكُثُ عِنْدَهَا فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ عَلَى دَخْلِ عَلَيْهَا فَلَتَقُلْ لَهُ: أَكْلْتُ مَعَافِيرَ، إِنِّي أَحْدُ مِنْكُمْ رَبِيعَ مَعَافِيرَ}. قَالَ: لَا. وَلَكِنِي شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ رَيْنَتْ بَنْتِ حَجْشٍ، وَلَنْ أَغُودَ لَهُ. وَقَدْ حَلَفْتُ لَا تُخْبِرِي أَحَدًا بَيْتَغْيِي مَرْضَاهَا أَزْوَاجِهِ}. وَفِي صَحِيفَةِ مُسْلِمٍ أَبْنُهُ شَرِبَةُ عِنْدَ حَفْصَةَ، وَذَكَرَ تَحْوَى مِنْ الْقِصَّةِ، وَكَذَلِكَ رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ. وَالْأَكْثَرُ فِي الصَّحِيفَةِ أَنَّهُ عِنْدَ رَيْنَتْ، وَأَنَّ الَّتِينَ تَظَاهَرُ تَبَّاعَةً عَلَيْهِ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي مُلِيقَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَبْنُهُ شَرِبَةُ عِنْدَ سَوْدَةَ. وَرَوَى أَسْبَاطُ عَنْ السَّدِّيِّ أَنَّهُ شَرِبَةُ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَكُلُّهُ جَهْلٌ وَتَسْوُرٌ بَعْدَ عِلْمٍ.

المسألة الثانية: أَمَّا مَنْ رَوَى أَنَّ الْآيَةَ تَرَلَتْ فِي الْمَوْهُوبَةِ فَهُوَ ضَعِيفٌ فِي السَّنَدِ، وَضَعِيفُ فِي الْمَعْنَى؛ أَمَّا ضَعْفُهُ فِي السَّنَدِ فَلِعَدَمِ عَدَالَةِ رُوَايَتِهِ، وَأَمَّا ضَعْفُهُ فِي مَعْنَاهُ فَلِأَنَّ رَدَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلْمَوْهُوبَةِ لَيْسَ تَحْرِيمًا لَهَا، لَأَنَّ مَنْ رَدَ مَا وُهِبَ لَهُ لَمْ يَحْرِمْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ التَّحْرِيمُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ. وَأَمَّا مَنْ رَوَى أَنَّهُ حَرَمَ مَارِيَةَ فَهُوَ أَمْثَلُ فِي السَّنَدِ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ الْمَعْنَى؛ لِكِنَّهُ لَمْ يُدَوْنْ فِي صَحِيفَةِ، وَلَا عُدَلَ نَاقِلُهُ، كَمَا أَنَّهُ رُوَيَ مُرْسِلًا. وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: {حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُمَّ وَلِدِهِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ وَاللهِ لَا أَتِيكُ}. فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ: {يَا ابْنَ النَّبِيِّ لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَخَلَ اللَّهُ لَكَ تَبَّاعَةَ مَرْضَاهَا أَزْوَاجِكَ}. وَرَوَى مِثْلُهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ. وَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: رَاجَعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابَ امْرَأَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شَبَّيٍّ، فَاقْتَسَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ: مَلِكًا كَانَ النِّسَاءُ هَكَّدًا. قَالَتْ: بَلَى، وَقَدْ كَانَ أَرْوَاحُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُرَاجِعُهُنَّ. فَأَحْتَزَمَ يَوْمَهُ، فَخَرَجَ إِلَى حَفْصَةَ، قَالَ لَهَا: أُرْجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَوْ لَعِلْمُ أَنِّكَ تَكْرَهُ مَا فَعَلْتَ. فَلَمَّا بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَجَرَ نِسَاءَهُ قَالَ: رَعْمَ أَنْفِ حَفْصَةَ. وَإِنَّمَا الصَّحِيفَةُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْعَسَلِ، وَأَنَّهُ شَرِبَهُ عِنْدَ رَيْنَتْ، وَتَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ فِيهِ، وَجَرَى مَا جَرَى، فَحَلَفَ أَلَا يَشَرِبُهُ، وَأَسْرَرَ ذَلِكَ، وَتَرَلَتْ الْآيَةُ فِي الْجَمِيعِ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ: {لَمْ تُحَرِّمْ} إِنْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَرَامٌ وَلَمْ يَحْلِفُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بَيْمِينَ عِنْدَنَا فِي الْمَعْنَى، وَلَا يُحِيدُ شَيْئًا قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا حَرَامٌ عَلَيَّ، حَابِسًا الزَّوْجَةَ. وَقَالَ أُبُو حَنِيفَةَ: إِذَا أَطْلَقَ حُمَّلَ عَلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَبْتُورِ بِدُونِ الْمَلْبُوسِ، وَكَانَتْ يَمِينًا ثُوْجُ الْكَفَارَةَ. [وَقَالَ رُقْرُ: هُوَ بَيْمِينٌ فِي الْكُلِّ، حَتَّى فِي الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ]. وَعَوْلَ الْمُخَالِفُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَرَمَ الْعَسَلِ، فَلَزِمَتْهُ الْكَفَارَةُ]. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ

يَعَالَىٰ فِيهِ {قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةً أَيْمَانِكُمْ} فَسَمَاهُ يَمِينًا، وَعَوَّلَ أَيْصًا عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْيَمِينِ التَّحْرِيمُ، فَإِذَا وَجَدَ مَلْفُوطًا بِهِ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ كَالْمُلْكَ فِي الْبَيْعِ. وَدَلِيلُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَبَابَ مَا أَخْلَى اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ}. وَقَوْلُهُ: {قُلْ إِنَّ رَأَيْتُمْ مَا أَتَىَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا فُلِّ اللَّهُ أَذْنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَقْتُرُونَ} فَدَمَّ اللَّهُ الْمُحَرَّمَ لِلْحِلَالِ، وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ كَفَارَةً. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَهَذَا يَنْقُضُ مَذَهَبَ الْمُخَالِفِينَ: رُفَرَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَيَنْقُضُ مَذَهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ إِخْرَاجُهُ إِلَيْلَبَاسِ مِنْهُ، وَلَا حَوَابَ لَهُ عَنْهُ، وَحَفِيَّةَ عَنِ الْقَوْمِ سَبَبُ الْآيَةِ، وَأَبِي السَّبِيلِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَلَفَ أَلَا يَشْرَبَ عَسَلًا. وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبُ الْكُفَّارَةِ؛ وَقَبْلَ لَهُ: لَمْ تُحَرِّمْ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ مَعْنَى التَّهْيِي تَحْرِيمُ الْحِلَالِ فَكَانَ كَالْمَالُ فِي الْبَيْعِ لَا يَصِحُّ؛ بَلْ التَّحْرِيمُ مَعْنَى يُرَكِّبُ عَلَى لَفْظِ الْيَمِينِ، فَإِذَا لَمْ يُوجِدْ الْلَّفْظُ لَمْ يُوجِدْ الْمَعْنَى بِخَالِفِ الْمُلْكِ فَإِنَّهُ لَمْ يُرَكِّبْ عَلَى لَفْظِ الْبَيْعِ، بَلْ هُوَ فِي مَعْنَى لَفْظِهِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبْنَا الْقَوْلَ فِي كِتَابِ تَحْلِيقِ التَّلْخِيصِ، وَالْإِنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

المسألة الرابعة: إذا حَرَّمَ الرَّوْجَةَ فَقَدْ احْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى خَمْسَةَ عَشَرَ قَوْلًا، وَجَمِيعُهَا فِي كِتَابِ الْمَسَائِلِ، وَأَوْصَحُهَا بِمَا مَفْصُودُهُ أَنْ تَقُولَ: يَحْمَمُهَا ثَلَاثَةُ مَقَامَاتٍ: الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي جَمِيعِ الْأَفْوَالِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا يَمِينٌ تُكَفَّرُ؛ قَالَهُ أَبُو بَكْرُ الصَّدِيقُ، وَعَائِشَةُ، وَالْأُورَاقِيُّ. الْثَّانِي قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: تَحْبُّ فِيهِ كَفَارَةً، وَلَيْسَتْ يَمِينٌ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي إِحْدَى رِوَايَتِهِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدٍ قَوْلِيهِ. الْثَّالِثُ: أَنَّهَا طَلْقَةُ رَجُعِيَّةٍ؛ قَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَالرُّهْبَرِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِسْوُنِ. الرَّابِعُ أَنَّهَا ظَهَارٌ؛ قَالَهُ عُتْمَانُ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ. الْخَامِسُ أَنَّهَا طَلْقَةُ بَائِتَةٍ؛ قَالَهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ حُوَيْزَ مَنْدَادٌ عَنْ مَالِكٍ. السَّادِسُ أَنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ؛ قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَرَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ [وَمَالِكٍ]. السَّابِعُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ تَوْيِي الطَّلاقِ أَوِ الطَّهَارِ كَانَ مَا تَوَيَّ، وَإِلَّا كَانَتْ يَمِينًا وَكَانَ الرَّجُلُ مُولِّيًّا مِنْ امْرَأَتِهِ. الْثَّامِنُ أَنَّهُ لَا تَنْفَعُهُ نِسَةُ الطَّهَارِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ طَلَاقًا؛ قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ. النَّاسِعُ قَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ: يَكُونُ طَلَاقًا، فَإِنْ ارْتَجَعَهَا لَمْ يَجُرْ لَهُ وَطُوْهَا حَتَّى يُكَفَّرَ كَفَارَةُ الطَّهَارِ. الْعَاشِرُ هِيَ ثَلَاثُ قَبْلٍ وَبَعْدٍ، لَكِنَّهُ يَنْوِي فِي التِّي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي الْوَاحِدَةِ؛ قَالَهُ مَالِكٍ، وَابْنُ الْقَاسِمِ. الْحَادِي عَشَرُ ثَلَاثُ، وَلَا يَنْوِي بِخَالٍ، وَلَا فِي مَحِلٍ؛ قَالَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمَبْسُوطِ. الْثَّانِي عَشَرَ هِيَ فِي التِّي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَاحِدَةً، وَفِي التِّي دَخَلَ بِهَا ثَلَاثُ؛ قَالَهُ أَبُو مُصْبَعٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ. الْثَّالِثُ عَشَرَ أَنَّهُ إِنْ تَوَيَّ الطَّهَارَ، وَهُوَ أَنْ يَنْوِي أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ كَتْحِيرِمٌ أَمْهُ كَانَ ظَهَارًا، وَإِنْ تَوَيَّ تَحْرِيمَ عَيْنَهَا عَلَيْهِ يَعْيِرْ طَلاقَ تَحْرِيمًا مُطْلَقاً وَجَبَتْ كَفَارَةٌ يَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا قَعْلَيْهِ كَفَارَةٌ يَمِينٌ؛ قَالَهُ الشَّافِعِيُّ. الرَّابِعُ عَشَرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا. الْخَامِسُ عَشَرَ أَنَّهُ لَا شَيْئًا عَلَيْهِ فِيهَا؛ قَالَهُ مَسْرُوقُ بْنُ رَبِيعَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَرَأَيْتَ بَعْدَ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنْ عَلَيْهِ

عِنْقَ رَقَبَةِ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلُهَا طَهَارًا. وَلَسْتُ أَعْلَمُ لَهُ وَجْهًا، وَلَا يَتَعَدَّدُ فِي الْمَقَالَاتِ عِنْدِي. الْمَقَامُ الثَّانِي فِي الْتَّحْرِيمِ: أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا يَمِينٌ فَقَالَ: سَمَّاهَا اللَّهُ يَمِينًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ} إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلِةً أَيْمَانَكُمْ}؛ فَسَمَّاهَا اللَّهُ يَمِينًا، وَهَذَا بَاطِلٌ. فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَلَفَ عَلَى شُرْبِ الْعَسْلِ، وَهَذِهِ يَمِينٌ كَمَا قَدَّمَتَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تَحِبُّ فِيهَا كَفَّارَةً وَلَيْسَتْ يَمِينٌ فَبَنَاهُ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحْدُهُمَا أَنَّهُ ضَنَّ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ فِيهَا وَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا؛ وَقَدْ بَيَّنَ فَسَادَ ذَلِكَ. الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَى الْيَمِينِ عِنْدَهُ التَّحْرِيمُ، فَوَقَعَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمَعْنَى، وَيَخْنُ لَا تَقُولُ بِهِ. وَقَدْ بَيَّنَ فَسَادَ ذَلِكَ فِيمَا تَقْدَمَ وَفِي مَسَائِلِ الْخَلَافِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ طَلْقَةُ رَجُعِيَّةٍ، فَبَنَاهُ عَلَى أَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَهُوَ حَمْلُ الْلَّفْظِ عَلَى أَقْلَ وُجُوهِهِ، وَالرَّجُعِيَّةُ مُحَرَّمَةُ الْوَطَءِ، فَيُخْمَلُ عَلَيْهِ الْلَّفْظُ، وَهَذَا يَلْزَمُ مَالِكًا لِقَوْلِهِ: إِنَّ الرَّجُعِيَّةَ مُحَرَّمَةُ الْوَطَءِ. وَكَذَلِكَ وَجْهٌ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ تَلَاثٌ، فَحَمَلَهُ عَلَى أَكْبَرِ مَعْنَاهُ؛ وَهُوَ الطَّلاقُ الْثَّلَاثُ. وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِ الْخَلَافِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ طَهَارٌ فَبَنَاهُ عَلَى أَصْلَيْنِ: أَصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِ الْخَلَافِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَقْلَ دَرَجَاتِ التَّحْرِيمِ فَإِنَّهُ تَحْرِيمٌ لَا يَرْفَعُ التَّلَكَاحَ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ طَلْقَةُ بَائِنَةٍ فَعَوَّلَ عَلَى أَنَّ الطَّلاقَ الرَّجُعِيَّ لَا يُحَرِّمُ الْمُطْلَقَةَ، وَأَنَّ الطَّلاقَ الْبَاعِنَ يُحَرِّمُهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ تَقْدُ وَسَقَطَ الرَّجُعَةُ، وَحُرِّمَتْ؛ فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ حَرَامٌ [عَلَيَّ] فَإِنَّهُ يَكُونُ طَلَاقًا بَائِنًا مَعْنَوِيًّا، وَكَانَهُ أَرْزَمَ نَفْسَهُ مَعْنَى مَا تَقْدَمَ ذِكْرُهُ مِنْ إِنْقَادِ الطَّلاقِ وَإِسْقَاطِ الرَّجُعَةِ. وَيَخْنُ لَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ يَنْفُدُ قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الرَّجُعَةَ حُكْمُ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ إِلَّا بِمَا أَسْقَطَهُ اللَّهُ مِنْ الْعَوْضِ الْمُفْتَرِنُ بِهِ، أَوْ الْثَّلَاثُ الْقَاضِيَّةُ عَلَيْهِ وَالْعَايَةُ لَهُ. وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ وَهُوَ أَبُو حَيْنَةَ إِنَّهَا تَكُونُ عَارِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ يَمِينًا فَقَدْ تَقْدَمَ بُطْلَانُهُ. وَأَمَّا تَقْيُ الطَّهَارِ فِيهِ قَيْنَيْنِي عَلَى أَنَّ الطَّهَارَ حُكْمُ شَرِيعَيْ يَحْتَصُّ بِمَعْنَى، فَأَخْتَصَ بِالْلَّفْظِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ لِمَنْ يَرَى مُرَايَاَ الْأَلْفَاظِ؛ وَنَحْنُ أَنَّمَا نَعْتَبُ الْمَعَانِي خَاصَّةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْلَّفْظُ تَبَعُّدًا. وَإِنَّمَا قَوْلُ يَحْيَيِي بْنِ عُمَرَ فَإِنَّهُ احْتَاطَ بِأَنْ جَعَلَهُ طَلَاقًا؛ فَلَمَّا ارْتَجَعَهَا احْتَاطَ بِأَنَّ الْرَّمَةَ الْكَفَارَةَ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمُتَصَادِيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ طَهَارٌ وَطَلاقٌ فِي مَعْنَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَلَا وَجْهٌ لِلِّاحْتِيَاطِ فِيمَا لَا يَصِحُّ احْتِيَاطُهُ فِي الدَّلِيلِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَنْوِي فِي التِّي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا قَلَانَ الْوَاحِدَةَ تُبَيِّنُهَا وَتُحَرِّمُهَا شَرِعًا إِجْمَاعًا. وَكَذَلِكَ قَالَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِاْعْتِيَارِ نَبَّيِهِ: إِنَّ الْوَاحِدَةَ تَكْفِي قَبْلَ الدُّخُولِ فِي التَّحْرِيمِ بِالْإِجْمَاعِ، فَيَكْفِي أَحَدًا بِالْأَقْلَ الْمُتَنَقِّقِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الطَّلاقَ الرَّجُعِيَّ مُخْتَلِفٌ فِي اْفْتِصَائِهِ التَّحْرِيمِ فِي الْعِدَّةِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَلَاثٌ فِيهِمَا قَلَانِهَا أَحَدٌ بِالْحُكْمِ الْأَعْظَمِ فَإِنَّهُ لَوْ صَرَّ بِالْثَّلَاثِ لِتَقْدَثُ فِي التِّي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا تُفْوِدَهَا فِي التِّي دَخَلَ بِهَا. وَمِنْ الْوَاجِبِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مِثْلُهُ وَهُوَ التَّحْرِيمُ. وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّالِثُ عَشَرُ فَيَرْجُعُ إِلَى إِيجَابِ الْكَفَارَةِ فِي التَّحْرِيمِ، وَقَدْ تَقْدَمَ فَسَادُهُ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا شَيْءٌ فِيهَا قَعْدَتُهُمْ أَنَّهُ كَذَبٌ فِي التَّحْرِيمِ مَا أَحَلَ اللَّهُ، وَأَفْتَحَمَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُهُ تَعَالَى: {لَا

يُحرّمُوا طَبِيبَاتٍ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُمْ} وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّحْرِيمُ فِي الشَّيْءِ مُرْتَبًا عَلَى
 أَسْبَابِهِ؛ فَإِنَّمَا إِرْسَالُهُ مِنْ عَيْرِ سَبَبٍ فَذَلِكَ عَيْرُ جَائِزٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا طَلْقَةُ
 وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ الطَّلاقَ لِكَانَ أَقْلَهُ وَهُوَ الْوَاحِدَةُ، إِلَّا أَنْ يُعَدَّهُ، كَذَلِكَ إِذَا
 ذَكَرَ التَّحْرِيمَ يَكُونُ أَقْلَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَيِّدَهُ بِالْأَكْثَرِ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ
 إِلَّا بَعْدَ رَفْجٍ، فَهَذَا نَصْرٌ عَلَى الْمُرَادِ. وَقَدْ أَخْكَمَنَا الْأَسْئِلَةَ وَالْأَجْوَاهَ فِي مَسَائلِ
 الْخَلَافِ وَالنَّقْرِيبِ. الْمَقَامُ التَّالِيُّ فِي تَصْوِيرِهَا، وَأَحْرَرَاهَا فِي الْأَحْكَامِ الْقُرْآنِيَّةِ
 لِمَا يَجِدُ مِنْ تَقْدِيمٍ مَعْنَى الْأَيَّةِ، وَاسْتَفْدَمَنَا فِي مَسَائلِ الْخَلَافِ وَالنَّقْرِيبِ؛
 لِيَقُوَّعَ الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ صُورَةٍ مِنْهَا. وَعَدَدُ صُورَهَا عَشْرَةً: الْأُولَى: قَوْلُهُ: حَرَامٌ.
 الْتَّالِيَّةُ: قَوْلُهُ: عَلَيَّ حَرَامٌ. الْتَّالِيَّةُ: أَنْتِ حَرَامٌ الرَّابِعَةُ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ.
 الْخَامِسَةُ: الْحَلَالُ عَلَيَّ حَرَامٌ. السَّادِسَةُ: مَا أَنْقَلَتِ إِلَيْهِ حَرَامٌ. السَّابِعَةُ: مَا
 أَعْيَشُ فِيهِ حَرَامٌ. الثَّامِنَةُ: مَا أَمْلَكُهُ حَرَامٌ عَلَيَّ. التَّاسِعَةُ: الْحَلَالُ حَرَامٌ.
 الْعَاشرَةُ أَنْ يُضِيفَ التَّحْرِيمَ إِلَى جُزْءٍ مِنْ أَجْرِهَا. فَإِنَّمَا الْأُولَى، وَالْتَّالِيَّةُ،
 وَالْتَّاسِعَةُ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَفَظٌ مُطْلَقٌ لَا ذَكْرٌ لِلرَّوْجَةِ فِيهِ، وَلَوْ قَالَ:
 مَا أَنْقَلَبْ إِلَيْهِ حَرَامٌ فَهُوَ مَا يَلْرَمُهُ فِي قَوْلِهِ: الْحَلَالُ عَلَيَّ حَرَامٌ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ
 الرَّوْجَةُ، إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهَا. وَلَا يَلْرَمُهُ شَيْءٌ فِي عَيْرِهَا مِنَ الْمُحَلَّاتِ، كَمَا تَقَدَّمَ
 بِيَاءُهُ. وَاحْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي وَجْهِ الْمُحَاشَاةِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا: إِنْ حَاشَاهَا
 بِيَاءُهُ خَرَجَتْ. وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا يُحَاشِيَهَا إِلَّا يُلْفَطِهِ، كَمَا دَخَلَتْ فِي لَفْظِهِ.
 وَالصَّحِيحُ جَوَارُ الْمُحَاشَاهِ بِالْقَلْبِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ يَخْتَصُّ بِالْيَتِيَّةِ. وَأَمَّا
 إِضَافَةُ التَّحْرِيمِ إِلَى جُزْءٍ مِنْ أَجْرِهَا فَشَائُهُ شَائُهٌ فِيمَا إِذَا أَصَافَ الْطَّلاقَ إِلَى
 جُزْءٍ مِنْ أَجْرِهَا، وَهِيَ مَسِيَّالَةٌ خِلَافٌ كَبِيرٌ. قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يُطْلَقُ فِي
 جَمِيعِهَا. وَقَالَ أَبُو حَيْنَةَ: يَلْرَمُهُ الْطَّلاقُ فِي ذِكْرِ [الرَّأْسِ وَنَحْوِهِ]، وَلَا يَلْرَمُهُ
 الْطَّلاقُ فِي ذِكْرِ الْبَيْدِ وَنَحْوِهَا؛ وَذَلِكَ فِي كُلِّ الْمَسَائلِ الْخِلَافيَّةِ وَالنَّقْرِيبِيَّةِ.

الْمَسَالَةُ الْخَامِسَةُ: إِذَا حَرَمَ الْأَمَةَ لَمْ يَلْرَمْهُ تَحْرِيمُ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي
 أَحَدِ قَوْلِيهِ: تَلْرَمُهُ الْكُفَّارُ، وَسَاعَدَهُ سِوَاهُ، فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِالْأَيَّةِ فَلَا حُجَّةٌ فِيهَا،
 وَإِنْ تَعَلَّقُوا بِأَنَّ الطَّهَارَ عِنْدَنَا يَصِحُّ فِيهَا فَلَا يَلْرَمُ ذَلِكَ؛ لَا إِنَّمَا يَبْيَأُ أَنَّ الطَّهَارَ حُكْمٌ
 مُحْتَصٌ لَا يَلْحَقُ بِهِ عَيْرُهُ. وَقَدْ قَالَ عُلَمَاؤُنَا: إِنَّمَا صَحَّ طَهَارُهُ فِي الْأَمَةِ لِأَنَّهَا مِنْ
 النِّسَاءِ، وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْمُجَادَلَةِ، وَأَوْصَحَنَا أَيْضًا أَنَّ الْأَمَةَ مِنْ
 الْمُحَلَّاتِ، فَلَا يَلْحَقُهَا التَّحْرِيمُ كَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، وَمَا لَهُمْ مِنْ شُبُّهَةٍ قَدْ
 تَقْصَّيَا عَنْهَا فِي مَسَائلِ الْإِنْصَافِ.

الْأَيَّةُ التَّالِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا
 وَفُوْدُهَا النَّاسُ وَالْجِنَّاتُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ
 وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ}. فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائلَ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {قُوا}; قَالَ عُلَمَاءُ التَّفْسِيرِ: مَعْنَاهُ اصْرَفُوا،
 وَتَحْقِيقُهَا اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا وَقَائِمَةً. وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 : {إِنَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقٍ تَمْرَةً، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِي كُلِّ مِنْهَا طَيِّبَةً}.

المسألة الثانية: في تأويلها. وفيه ثلاثة أقوال: الأول: أن معناه قوا أنفسكم، وأهليكم فليقولوا أنفسهم. الثاني: قوا أنفسكم ومروا أهليكم بالذكر والدعاء. الثالث: قوا أنفسكم بفعالكم وأهليكم بوصيتكم إياهم: قاله علي بن أبي طالب، وهو الصحيح، والفقه الذي يعطي العطف الذي يقتضي التشريك بين المغطوف والمغطوف عليه في معنى الفعل، كقوله: علقتها علينا وما باردا وক قوله: ورأيت روجك في الوعي متقدا سيفا ورمحا فعلى الرجل أن يصلح نفسه بالطاعة، ويصلح لهلة إصلاح الرامي للرعيه؛ وفي صحيح الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: {كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمام الذي على الناس راع وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم}. وعن هذا عبر الحسين في هذه الآية بقوله: يا ميرهم وبنهاهم. وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - {مروا أبناءكم بالصلوة لسبعين، واضربوهم عليهما لعشر، وفرقوها بينهم في المصاجع}؛ حرجه جماعة. وهذا لفظ أبي داود وخرج أيضا عن سمرة عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - {مروا الصبي بالصلوة إذا بلغ سبع سنين، فإذا بلغ عشر سنين فاضربوهم عليها}. وكذلك يخبر أهلة بوقت الصلاة، ووجوب الصيام، ووجوب الفطر إذا وجب، مسندًا في ذلك إلى رؤبة الهلال. وقد روى مسلم {أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أوتر يقول: قومي فأوتري بما عائشة}. روي ابن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: {رحم الله أمراً قام من الليل يصلبي فايضاً أهله، فإن لم تقم رش وجهها بالماء. رحم الله امرأة قامت من الليل نصلبها وأيقطلت روجها، فإن لم يقم رشت على وجهه من الماء}. ومنه قوله عليه السلام: {انقطعوا صواب حجر}. ويدخل هذا في عموم قوله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى} وقد تقدم.

المسألة الثالثة: وكما يُؤدب ولدُه في مصلحتِه فَكذلك يُؤدب أهله فيما يصلحه ويصلحُهم لدُبَّا خفينا على طريق التغريب. وليس يدخل ذلك في سرطها المحدث الذي يكتبه المتصدرون ويقولون: ولا يضرُّها في نفسها، فإن فعل فأمرها بيدها: فيظنُّ المتصدرون من المفتين أنه إذا أراد أدتها كان أمرها بيدها، وليس كذلك، إنما يجب لها الخيار إذا كان ضربها ابتداء، أو على غير سبب موجب لذلك، وهو الصرار. فاما ما يصلح البر و يصلح المرأة فليس صرراً، وقد تكلمنا على حد الصرار في كتب الأصول، وبيننا حدُه الذي يخرج عن الحدود والأداب، فلينظر هنالك. والتقرير فيه الآن أن يقال: إن الألم الذي لا نفع معه يوازيه أو يربى عليه.

المسألة الرابعة: من وقایة الرجل أهله إقامة الرجل حد عالى عبده وأمهاته. وقد بينا ذلك في سورة النساء وغيرها.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {بِيَمَا كَانَ النَّبِيُّ جَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَطْ عَلَيْهِمْ وَمَا وَاهَمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ}. وَقَدْ تَقَدَّمْتُ فِي سُورَةِ بَرَاءَةٍ.

سورة الملك

[فيها آية واحدة] قَوْلُهُ تَعَالَى: {هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلْوًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُّوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ}. وَقَدْ تَقَدَّمْ ذِكْرُ السَّفَرِ وَأَفْسَامُ الْمَسْنِيِّ فِي الْأَرْضِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ. وَكَذَلِكَ بَيْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَكُلُّوا مِنْ رِزْقِهِ} فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ.

سورة القلم

[فيها ثلاثة آيات]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {نَ وَالْقَلْمَ وَمَا يَسْطُرُونَ}. فِيهَا مَسَأَتَانِ:

المسألة الأولى: رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ سَمِّيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: {أَوَّلُ مَا حَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ، ثُمَّ حَلَقَ النَّوْنَ، وَهِيَ الدَّوَاهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: {نَ وَالْقَلْمَ}}؛ ثُمَّ قَالَ: أَكُنْتُ؟ قَالَ: مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلٍ، أَوْ أَجْلٍ، أَوْ رِزْقٍ، أَوْ أَثْرٍ؛ فَجَرَى الْقَلْمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ حَتَّمَ عَلَى الْقَلْمِ قَلْمًَ يَنْطِقُ، وَلَا يَنْطِقُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ حَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ الْجَيَّارُ: مَا حَلَقْتَ حَلْقًا أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْكَ، وَعِنْتَنِي وَحَلَالِي لِأَكْمَلَنِكَ فِيمَنْ أَحْبَبْتَ، وَلَا نِقْصَنَكَ فِيمَنْ أَبْعَصْتَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلًا أَطْوَعُهُمْ لِلَّهِ وَأَعْمَلُهُمْ بِطَاعَتِهِ}

المسألة الثانية: حَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ الْأَوَّلَ، فَكَتَبَ مَا يَكُونُ فِي الذِّكْرِ، وَوَصَعْدَهُ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، ثُمَّ حَلَقَ الْقَلْمَ الثَّانِي لِيُعْلَمَ بِهِ مَنْ فِي الْأَرْضِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيْانُهُ فِي سُورَةِ: {إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي حَلَقَ} إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الآية الثانية: {وَدُوا لَوْذِهِنْ فَيُذْهِنُونَ}. فِيهَا مَسَأَتَانِ:

المسألة الأولى: ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِيهَا نَحْوَ عِشرَةَ أَفْوَالٍ، كُلُّهَا دَعَاوَى عَلَى اللِّغَةِ وَالْمَعْنَى، أَمْثَلَهَا قَوْلُهُمْ: وَدُوا لَوْ تَكْذِبُ فَيَكْذِبُونَ. وَدُوا لَوْ تَكْفُرُ فَيَكْفُرُونَ. وَقَالَ أَهْلُ الْلِّغَةِ: الْإِذْهَانُ هُوَ التَّلْبِيسُ، مَعْنَاهُ: وَدُوا لَوْ تَلِسُ إِلَيْهِمْ فِي عَمَلِهِمْ وَعَقْدِهِمْ فَيَمْلِلُونَ إِلَيْكَ. وَحَقِيقَةُ الْإِذْهَانِ إِظْهَارُ الْمُقَارَبَةِ مَعَ الْإِعْتِقادِ لِلْعَدَاؤَةِ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْمُقَارَبَةُ بِالَّلِّيْنَ فَهِيَ مُدَاهَنَةٌ، وَإِنْ كَانَتِ مَعَ سَلَامَةِ الدِّينِ فَهِيَ مُدَارَأَةٌ أَيْ مُدَاقَعَةٌ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ اسْتَبَانَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْدَنُوا لَهُ، يُنْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ هُوَ، أَوْ أَبْنُ الْعَشِيرَةِ؛ فَلَمَّا دَخَلَ الْأَنَّ لَهُ الْكَلَامَ، فَقُلْتَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قُلْتَ مَا قُلْتَ، ثُمَّ أَنْتَ لَهُ فِي الْقَوْلِ، فَقَالَ لِي: يَا عَائِشَةُ؛ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزَلَةً مَنْ تَرَكَهُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتَّقَاءَ فُحْشِيهِ}. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ

صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : {مَثَلُ الْمُدَاهِنِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْقَائِمِ عَلَيْهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا فِي سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَأَرَادَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا أَنْ يَسْتَقْوِيَا إِلَى الْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا فَمَنْعَوْهُمْ، فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَقْوِيَا إِلَى الْمَاءِ فِي أَسْفَلِ السَّفِينَةِ، فَإِنْ مَنْعَوْهُمْ نَجَوا، وَإِنْ تَرَكُوهُمْ هَلَكُوا جَمِيعًا}. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {أَفَيْهَا دِلْيَتْ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ} . قَالَ الْمُقْسِرُونَ: يَعْنِي مُكَذِّبُونَ، وَحَقِيقَتُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْ أَفَيْهَا دِلْيَتْ أَنْتُمْ مُقَارِبُونَ فِي الظَّاهِرِ مَعَ إِصْمَارِ الْخِلَافِ فِي الْبَاطِنِ، يَقُولُونَ: اللَّهُ، اللَّهُ . ثُمَّ يَقُولُونَ: مُطَرِّنَا بِنَجْمٍ كَذَا، وَتَوْءِ كَذَا، وَلَا يُنَزِّلُ الْمَطَرَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِنَجْمٍ وَلَا مُفْتَرِنٍ بِنَوْءٍ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

المسألة الثانية: قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: {لَوْ تُدْهِنُ قَيْدِهِنُونَ} . فَسَاقَهُ عَلَى الْعُطْفِ، وَلَوْ جَاءَ بِهِ جَوَابُ التَّمَنِي لَقَالَ قَيْدِهِنُونَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُمْ تَمَنُّوا لَوْ فَعَلْتُ فَيَفْعَلُونَ مِثْلَ فِعْلِكَ عَطْفًا، لَا جَرَاءً عَلَيْهِ، وَلَا مُكافَاهَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَمَثِيلٌ وَتَنْتَظِيرٌ.

الآية الثالثة: {سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ} . فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: {سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ}: ذَكَرَ فِيهِ أَهْلُ التَّقْسِيرِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهَا سِمَةٌ سَوْدَاءٌ تَكُونُ عَلَى أَنْفِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُمَيِّزُ بَيْنَ النَّاسِ. وَهَذَا كَفَوْلَهُ: {يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ}. وَقِيلَ: يُصْرَبُ بِالنَّارِ عَلَى أَنْفِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَعْنِي وَسْمًا يَكُونُ عَلَامَةً [عَلَيْهِ]. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: {إِنَّمَا يَبْيَضُ وُجُوهُ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌ}: فَهَذِهِ عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ. وَقَالَ: {وَتَحْسُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ رُزْقًا يَتَحَاقَّفُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا عَشَرًا} . وَهَذِهِ عَلَامَةٌ أُخْرَى ظَاهِرَةٌ، فَأَفَادَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَامَةً ثَالِثَةً وَهِيَ الْوَسْمُ عَلَى الْخُرْطُومِ مِنْ جُمْلَةِ الْوَجْهِ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {سَنَسِمُهُ}: كَانَ الْوَسْمُ فِي الْوَجْهِ لِدَوِيِ الْمَغْصِيَةِ قَدِيمًا عِنْدَ النَّاسِ حَتَّى أَنَّهُ رُوِيَ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَهُودَ لَمَّا أَهْمَلُوا رَجْمَ الزَّانِي وَاعْتَاصُوا عَنْهُ بِالصَّرْبِ وَتَحْمِيمِ الْوَجْهِ، وَهَذَا وَصْنُعُ بَاطِلٌ. وَمِنْ الْوَسْمِ الصَّحِيحِ فِي الْوَجْهِ مَا رَأَى الْعُلَمَاءُ مِنْ تَسْوِيدِ وَجْهِ شَاهِدِ الرَّوْرِ عَلَامَةً عَلَى فُتْحِ الْمَغْصِيَةِ، وَتَشْدِيدًا لِمَنْ يَتَعَاطَاهَا لِغَيْرِهِ مِمَّنْ يُرْجَحُ تَحْنِيَةُ بِمَا يُرْجَحُ مِنْ عَقُوبَةِ شَاهِدِ الرَّوْرِ وَشُهْرَتِهِ. وَقَدْ كَانَ عَرَبِرًا يَقُولُ الْحَقُّ، وَقَدْ صَارَ مَهِيَّا بِالْمَغْصِيَةِ؛ وَأَعْظَمُ الْإِهَانَةِ إِهَانَةَ الْوَجْهِ، وَكَذَلِكَ كَائِنُ الْإِسْتِهَانَةُ بِهِ فِي طَاعَةِ الْمَلِكِ سَبَبًا لِحَيَاةِ الْأَيْدِي، وَالتَّحْرِيمُ لَهُ عَلَى النَّارِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ أَبْنِ آدَمَ أَثْرَ السُّجُودِ، حَسْبَمَا ثَبَّتْ فِي الصَّحِيحِ.

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

[فِيهَا تَلَاتُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: القصيلة في اللغة عندهم أقرب من القبيلة، وأصل القصيلة القطعة من اللحم. والذي عندي أن القصيلة من قبيل، أي قطع، أي مقصولة كالأكيله منأكل، والأديدة من أحد؛ وكل شيء قصلته من شيء فهو فصيلة؛ فهذا حقيقة فيه يشهد له الاستيقاًق. وأدتي القصيلة الآباء، فإن الله تعالى يقول: {خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والتراث}. وقال: {والله آخر حكم من بطون أمها تكم لا تعلمون شيئاً}؛ فهذا هو أدتي الأذى، ولهذا البِحْرِيق تفطين إمام دار الْهَجْرَةَ وَبَنْ الْمِلَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحْمَةُ الله قال أشيب: سألت مالكا عن قول الله تعالى: {وَقَصِيلَتِهِ التِّي تُؤْوِيهِ} قال: هي أمه، فعبر عن هذه الحقيقة، ثم صرخ بالأصل، فقال ابن عبد الحكم: هي عشيئته، والعشييرة وإن كانت كلها فصيلة فإن القصيلة الدانية هي الأم، وهي أيضًا المراد في هذه الآية؛ لانه قال: {يَوْمُ الْمُجْرُمِ لَوْ يَقْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ بَنِيهِ وَصَاحِبِهِ وَأَخِيهِ وَقَصِيلَتِهِ التِّي تُؤْوِيهِ} فذكر للقرابة معين، وختمها بالقصيلة المختصة منهم، وهي الأم.

المسألة الثانية: إذا حبس على قصيلته أو أوصى لها فمن راعى العموم حمله على العشيرة، ومن أدعى الخصوص حمله على الأم، والأولى أكثر في النطق.

الآية الثانية: قوله تعالى: {إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ}. فيها مسألتان:

المسألة الأولى: قال ابن عباس: هي الصلوات الخمس. وقال ابن مسعود والليث: هي المواقف. وقال ابن جريج: هي التوافل. وقد تقدّم ذكر المحافظة على الصلوات الخمس. فاما قول ابن جريج إن الله يقبل فهو قوله حسن فإنه لا فرض لمن لا تقل له. وقد روى الترمذى وغيره أنه تكمل صلاة الفريضة للعبد من تطوعه. وقد روى في الصحيح أنه {لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم - على شيء من التوافل أشد معااهدة منه على ركعتي الفجر}. وقد روى الترمذى وغيره في الصحيح أنه قال - صلى الله عليه وسلم - {من صلى كل يوم ثنتين عشرة ركعة في اليوم والليلة بني الله له بيضا في الجنة}.

المسألة الثانية: قال عقبة بن عامر: في قوله: {الذين هم على صلواتهم دائمون} قال: هم الذين إذا صلوا لا يتلفتون يمينا ولا شمala ولا خلف، وينظر إلى قوله: {الذين هم عن صلاتهم ساهون}؛ فإن المليفت ساه عن صلاته. وفي الصحيح أن أبا بكر الصدّيق كان لا يلتفت في صلاته، فكان عليه دائمًا ولها مراعيًا، والآية عامة في المحافظة عليها، وعلى مواقيتها، على فرضها وينفعها.

وأما قوله: {والذين في أموالهم حق معلوم} وهي

الآية الثالثة: فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.
سُورَةُ نُوحٍ

[فيها ثلاثة آيات]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا}. فِيهَا مَسَأَلَتَانِ:
المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا} يَعْنِي لَا تَحْسُنُونَ لِلَّهِ عِقَابًا.
وَعَبَرَ عَنِ الْعِقَابِ بِالْوَقَارِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَظَمَهُ فَقَدْ عَرَفَهُ، وَعَنِ الْخُشْبَةِ بِالرَّجَاءِ؛
لَا يَنْهَا نَظِيرَتُهُ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا} يَعْنِي فِي الطُّولِ وَالْقَصْرِ،
وَالسَّوادِ وَالْبَياضِ، وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، وَالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ،
وَكُلِّ صَفَةٍ وَنَعْتَ تَكُونُ لَهُمْ، وَكَذَلِكَ تَدْبِيرُهُ فِي النِّسَاءِ مِنْ تَرَابٍ إِلَى نُطْفَةٍ
إِلَى عَلَقَةٍ، إِلَى لَحْمٍ وَدَمٍ، وَخَلْقِ سَوِيٍّ. وَتَحْقِيقُ الْقُولِ فِيهِ: مَا
لَكُمْ لَا تُؤْمِلُونَ تَوْقِيرَكُمْ لِأَمْرِ اللَّهِ وَلِطَفِيفِهِ وَنَعْمَتِهِ. أَذْخَلَهَا الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقِ
فِي الْأَخْرَاجِ.
الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَالَ نُوحٌ رَبِّي لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ الْكَافِرِينَ
دِيَارًا}. فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: لَمَّا قَالَ لِنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا
مِنْ قَدْ آمَنَ} حِينَ اسْتَنْفَدَ مَا فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَمَا فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ مِنْ
الْمُؤْمِنِينَ، دَعَا عَلَيْهِمْ نُوحٌ بِقَوْلِهِ: {رَبِّي لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ الْكَافِرِينَ
دِيَارًا} فَأَجَابَ اللَّهُ دَعْوَتِهِ، وَأَغْرَقَ أُمَّتَهُ. وَهَذَا كَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - {اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعُ الْحِسَابِ، هَازِمُ الْأَخْرَابِ، اهْزِمْهُمْ
وَرَلِزِلْهُمْ} .

المسألة الثانية: دَعَا نُوحٌ عَلَى الْكَافِرِينَ أَجْمَعِينَ، وَدَعَا النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى مَنْ تَجَرَّبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَأَلْبَتْ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ هَذَا أَصْلًا فِي
الدُّعَاءِ عَلَى الْكُفَّارِ فِي الْجُملَةِ، فَأَمَّا كَافِرُ مُعَيْرُ لَمْ تُعْلَمْ جَاتِمَتُهُ فَلَا يُدْعَى
عَلَيْهِ: لِأَنَّ مَالَهُ عِنْدَنَا مَجْهُولٌ، وَرَبِّمَا كَلَّنَ عِنْدَ اللَّهِ مَعْلُومُ الْحَاتِمةِ لِلشَّعَادَةِ؛
وَإِنَّمَا خَصَّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الدُّعَاءُ عَلَى عُنْيَةٍ وَشَيْبَةٍ وَأَصْحَابِهِ
لِعِلْمِهِ بِمَا لِهِمْ، وَمَا كُشِفَ لَهُ مِنْ الْغِطَاءِ عَنْ حَالِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

المسألة الثالثة: إِنْ قِيلَ: لَمْ جَعَلْ نُوحٌ دَعْوَتَهُ عَلَى قَوْمِهِ سَبَبًا لِتَوْقِفِهِ عَنْ
طَلَبِ الشَّفَاعَةِ لِلْخَلْقِ مِنْ إِلَهٍ فِي الْآخِرَةِ. فُلِّنَا: قَالَ النَّاسُ: فِي ذَلِكَ وَجْهًا:
أَحَدُهُمَا أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ تَسْأَلُ عَنِ عَصْبٍ وَقَسْوَةٍ؛ وَالشَّفَاعَةُ تَكُونُ عَنْ رَضَا
وَرَفْقَةٍ، فَخَافَ أَنْ يُعَابَ بِهَا، فَيُقَالُ: دَعَوْتَ عَلَى الْكُفَّارِ بِالْأَمْسِ وَتَسْفَعُ لَهُمْ
الْيَوْمَ. الْثَّانِي: أَنَّهُ دَعَا عَصَبًا بِعَيْرٍ نَصًّا وَلَا إِذْنٍ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ؛ فَخَافَ الدَّرْكُ
فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ مُوسَى: إِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُوْمَرْ بِقَتْلِهَا. وَبِهَذَا أَقُولُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَتَمَامُهُ قَدْ تَبَتَّ فِي الْقِسْمِ الْثَّانِي.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَرْدِ الطَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارِأً}. قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَعْنَاهُ مَسِيحِيٌّ؛ فَجَعَلَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ سَبَبًا لِلِّذِعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} - تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ}، حَسِيبًا ثَبَتَ فِي صَحِيفِ الرِّوَايَةِ. وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ كَثِيرٌ، قَدْ أَتَبَّثَاهُ فِي صَحِيفِ الْحَدِيثِ وَشَرْجَهُ.

سُورَةُ الْجِنِّ

[فيها آياتان] الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَقْرَ مِنْ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا} إِلَى: {هَرَبَّا} فِيهَا سِتُّ مَسَائلَ:

المسألة الأولى: فِي حَقِيقَةِ الْجِنِّ، وَقَدْ بَيَّنَاهَا فِي كُتُبِ الْأَصُولِ، وَأَوْصَحَّنَا أَنَّهُمْ أَحَدُ حَلْقِ الْأَرْضِ، أَنْزَلَ أُبُو هُمْ إِبْلِيسُ إِلَيْهَا، كَمَا أَنْزَلَ أَبُو نَا أَدَمَ، هَذَا مَرْضِيٌّ عَنْهُ، وَهَذَا مَسْخُوطٌ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَى عَكْرَمَةُ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ إِنَّ الْجَانَ مَسْحٌ الْجِنِّ، كَمَا مُسْحَتِ الْقِرَادَةُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ الْمُخْتَرِينَ: إِنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْجِنِّ. وَلَسْتَ أَرْصَاهُ، وَقَدْ بَيَّنَاهَا ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ

المسألة الثانية: رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيرَ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: {مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْجِنِّ وَلَا رَأَهُمْ انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عِكَاظٍ، وَقَدْ حَيَلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ، وَأَرْسَلَتْ عَلَيْهِمْ الشَّهُبُ، فَقَالُوا: مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا حَدَثٌ، فَاصْرَبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا، تَبِعُونَ مَا هَذَا الْحَبَرُ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ؛ فَصَرَبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا، فَانْصَرَفَ أَوْلَئِكَ النَّفَرُ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا تَحْوِيَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يَنْخُلُهُمْ عَامِدًا إِلَى سُوقِ عِكَاظٍ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ. قَالَ: فَهُنَاكَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا: {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الْمُرْسَدِ فَامْتَنَّاهُ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا} فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَقْرَ مِنْ الْجِنِّ} وَإِنَّمَا أَوْحَيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ. قَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: قَوْلُ الْجِنِّ لِقَوْمِهِمْ: {لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا}؛ قَالَ: لَمَّا رَأَوْهُ وَأَصْحَابَهُ يُصَلِّونَ بِصَلَاتِهِ، وَبَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ قَالَ: فَتَعَجَّبُوا مِنْ طَوَاعِيَةِ أَصْحَابِهِ لَهُ، قَالُوا لِقَوْمِهِمْ: {لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا}؛ صَنَعَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَفِظُهُ لِلْتَّرْمِذِيِّ وَلِفِظُ الْبُخَارِيِّ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيرَ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: {انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي طَائِفَةٍ}

مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عِكَاظٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ، وَأَرْسَلَتْ عَلَيْهِمُ الشَّهْبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا: حِيلَ بَيْنَا وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ، وَأَرْسَلَتْ عَلَيْنَا الشَّهْبُ. قَالُوا: مَا حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا حَدَثٌ، فَانْطَلَقُوا يَصْرُوُنَ مَشَارقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا يُنْظَرُونَ مَا هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ؟ قَالَ: فَانْطَلَقَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا تَجْوِهَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَحْلَةٍ، وَهُوَ عَامِدٌ إِلَى سُوقِ عِكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ. فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ سَمِعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَا وَبَيْنَ حَبَرِ السَّمَاءِ، فَهَنَالِكَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجِيْلًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّنَا بِهِ وَلَنْ يُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا}. وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا نَبِيًّا: {قُلْ أَوْحَيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ تَقْرِيرًا مِنَ الْجِنِّ}. وَإِنَّمَا أَوْحَيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ. وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: {قُلْتَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: هَلْ صَحِبَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلَّهِ الْجِنُّ مِنْكُمْ أَحَدٌ؟ قَالَ: مَا صَاحِبَهُ مِنَ أَحَدٍ؛ وَلَكِنْ افْتَقَدْنَاهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ بِمَكَّةَ، فَقُلْنَا: أُغْتَيْلَ، أُسْتُطِيرَ، مَا فَعَلَ بِهِ؟ فَقِيلَ بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا أَوْ كَانَ فِي وَجْهِ الْصَّبْحِ إِذَا تَحْنُّ بِهِ مِنْ قِبْلِ حِرَاءً}. قَالَ: فَذَكَرُوا لَهُ الَّذِي كَانُوا فِيهِ قَالَ: أَتَانِي دَاعِيُ الْجِنِّ، فَأَتَيْتُهُمْ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَانْطَلَقَ فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيَرَانِهِمْ. } وَابْنُ مَسْعُودٍ أَعْرَفُ بِالْأَمْرِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ شَاهَدَهُ، وَابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ؛ وَلَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَةُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: {وَسَأَلَوْهُ الرَّازَادَ، وَكَانُوا مِنْ جِنِّ الْجَزِيرَةِ، فَقَالَ: كُلُّ عَظَمٍ يُذَكِّرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقْعُدُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ فَرَّ مَا كَانَ لِحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ أَوْ رَوْثَةٍ عَلَفُ لِدَوَابِكُمْ}. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: فَلَا تَسْتَنِجُوا بِهِ فَإِنَّهُ رَادُ أَخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ. } وَقَدْ أَنْكَرَ جَمَاعَةُ مِنْ كَفَرَةِ الْأَطْبَاءِ وَالْقَلَاسِفَةِ الْجِنَّ وَقَالُوا إِنَّهُمْ بَسَائِطٌ وَلَا يَصْحُ طَعَامُهُمْ؛ احْتِرَاءُ عَلَى اللَّهِ وَافْتِرَاءُ [عَلَيْهِ]. وَقَدْ مَهَدُّنَا الرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي كُتُبِ الْأَصْوُلِ، وَبَيْنَا جَوَارُ وُجُودِهِمْ عَقْلًا لِعُمُومِ الْقُدْرَةِ الْأَلْهَيَّةِ، وَأَوْصَحُنَا وُجُوبَ وُجُودِهِمْ شَرْعًا بِالْخَبَرِ الْمُتَوَابِرِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَهُمْ مِنْ تَيْسِيرِ النَّصَوْرِ فِي الْهَيَّاتِ مَا خَلَقَ لَنَا مِنْ تَيْسِيرِ النَّصَوْرِ فِي الْحَرَكَاتِ؛ فَنَحْنُ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ شِئْنَا ذَهَبْنَا، وَهُمْ فِي أَيِّ صُورَةٍ بَسَاءُوا وَتَيْسَرُتْ لَهُمْ، وَوُجِدُوا عَلَيْهَا، وَلَا تَرَاهُمْ فِي هَيَّاتِهِمْ، إِنَّمَا يَتَصَوَّرُونَ فِي حَلْقِ الْحَيَوَانَاتِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُمْ بَسَائِطٌ، فَلَيْسَ فِي الْمَجْلِوَقَاتِ بَسِيطًا، بَلْ الْكُلُّ مُرْدَوْجٌ، إِنَّمَا الْوَاحِدُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ؛ وَعَيْرُهُ مُرَكُّبٌ لَيْسَ بِوَاحِدٍ كَيْفَمَا تَصَرَّفَ حَالُهُ؛ وَلَيْسَ يَمْتَنَعُ أَنْ يَرَاهُمُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي صُورِهِمْ، كَمَا يَرَى الْمَلَائِكَةُ؛ وَأَكْثَرُ مَا يَتَصَوَّرُونَ لَنَا فِي صُورِ الْحَيَّاتِ؛ فَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ مَالِكٍ وَعَيْرِهِ عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامَ بْنِ رُهْبَرٍ {أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْحَدَرِيِّ فِي بَيْتِهِ، قَالَ: فَوَجَدْتَهُ يُصَلِّي، فَجَلَسْتُ أَنْتَظِرُهُ حَتَّى تُقْصِي صَلَاةَ أَبِي سَعِيدِ الْحَدَرِيِّ فِي عَرَاجِينَ مِنْ تَاجِيَةِ الْبَيْتِ، فَالْتَّفَتَ قَيْدًا حَيَّةً، فَوَبَّتْ لِأَفْتَلَهَا، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَجْلِسَ،

فَجَلَسْتُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: أَتَرَى هَذَا الْبَيْتُ ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: كَلَّا فِيهِ فَتَّى مِنَا حَدِيثُ عَهْدٍ يُعْرِسُ. قَالَ: فَحَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْحَنْدَقِ، فَكَانَ ذَلِكَ الْفَتَّى يَسْتَأْذِنُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِأَنْصَافِ النَّهَارِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَأْذَنَهُ يَوْمًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : حُذْ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ؛ فَإِنِّي أَخْبَرُكَ قَرِيبَةً. فَأَخَذَ الرَّجُلُ سِلَاحَهُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَإِذَا امْرَأُهُ بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ قَائِمَةً، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ لِيَطْعَنَهَا بِهِ، وَأَصَابَتْهُ عَيْرَةً، فَقَالَتْ لَهُ: كُفْ عَلَيْكَ رُمَحَكَ، وَادْجُلْ الْبَيْتَ حَتَّى تَنْتَظِرْ مَا الَّذِي أَخْرَجَنِي، فَدَخَلَ، فَإِذَا حَيَّةً عَظِيمَةً مُنْطَوِيَّةً عَلَى الْفَرَاشِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ، فَأَنْتَظَمَهَا، ثُمَّ خَرَجَ بِهِ فَرَكَرَةً فِي الدَّارِ، فَاصْطَرَبَتْ عَلَيْهِ فَمَا تَدَرَّى أَيْمَانًا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتًا: الْحَيَاةُ أَمْ الْفَتَّى؟ قَالَ: فَحَنَّا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرَ بِأَنَّهُ ذَلِكَ، قُلْنَا: أَدْعُ اللَّهَ يُحْيِيهِ لَنَا. فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ لِصَاحِبِكُمْ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَدِينَةَ حِنَّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَادْتُوْهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَا لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ}. وَفِي الصَّحِيفَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {إِنَّ لِهَذِهِ الْبَيْوَتِ عَوَامِرَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَحَرَّجُوْهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ دَهَبَ وَإِلَى فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّهُ كَافِرٌ}. أَوْ قَالَ: {إِذْهَبُوا فَادْفُنُوا صَاحِبَكُمْ}. وَمِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي السَّائِبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {إِنَّ الْمَدِينَةَ نَفَرَأُ مِنَ الْجِنِّ أَسْلَمُوا، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْعَوَامِرِ فَلْيُؤْذِنْهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَا لَهُ بَعْدَ فَلِيُقْتَلُهُ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ}. وَقَدْ رَوَى أَبْنُ أَبِي لَيْلَى {إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُئِلَ عَنِ الْحَيَاةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْبَيْوَتِ، فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا بَعْدَ ذَلِكَ فَقُولُوا: يَسْدِدُكُمُ الْعَهْدُ الَّذِي أَحَدَ عَلَيْكُمْ نُوحٌ يَسْدِدُكُمْ سُلَيْمَانُ أَلَا تُؤْدُونَا، فَإِنْ رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُنَّ}.

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ: قَالَ مَالِكٌ فِي رِوَايَةِ أَبْنِ وَهْبٍ عَنْهُ فِي التَّقْدِيمِ إِلَى الْحَيَاةِ يَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ: إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكُنْتُ مُسْلِمًا فَلَا تُؤْذِنَا وَلَا تَسْعَفْنَا، وَلَا تُرْوِّعْنَا، وَلَا تَبْدُوْنَنَا، فَإِنَّكَ إِنْ تَبْدُ بَعْدَ ثَلَاثَ قَتْلَتْكَ. قَالَ أَبْنُ الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: يُحَرِّجُ عَلَيْكَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ أَلَا يُبَدِّدُ لَنَا، وَلَا يَحْرُجُ. وَقَالَ أَيْضًا عَنْهُ: أَخْرِجْ عَلَيْكَ بِاسْمَاءِ اللَّهِ أَلَا تَبْدُو لَنَا. قَالَ الْقَاضِي: تَبَّتْ فِي الصَّحِيفَةِ {أَنَّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي غَارٍ، وَهُوَ يَقْرَأُ: {وَالْمُرْسَلَاتِ عَزْفًا} وَإِنْ قَاهُ لَرَطْبٌ بِهَا، حَتَّى خَرَجَتْ حَيَّةً مِنْ غَارِ، فَبَادَرَنَاهَا، فَدَخَلَتْ جَهَنَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وُقِيتُ شَرَّكُمْ، وَوُقِيتُمْ شَرَّهَا؛ وَلَمْ يَأْمِرُهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِنْدَارِ وَلَا تَحْرِيجِ} لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ عَوَامِرِ الْبَيْوَتِ. وَأَمَّا فِي الصَّحِيفَةِ وَغَيْرِهِ يَقْتَلُ الْحَيَاةِ مُطْلَقاً مِنْ عَيْرِ إِنْدَارِ وَلَا تَحْرِيجِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ الْإِنْدَارِ أَنَّمَا هُوَ لِمَنْ فِي الْحَصَرِ، لَا لِمَنْ يَكُونُ فِي الْقَفْرِ، وَقَدْ دَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْمَدِينَةِ، لِقَوْلِهِ فِي الصَّحِيفَةِ: إِنَّ الْمَدِينَةَ حِنَّا أَسْلَمُوا. وَهَذَا لَفْظٌ مُحْتَصَرٌ بِهَا،

فَتَحْتَصُّ بِحُكْمِهَا. فُلْنَا: هَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ عَيْرَهَا مِنَ الْبُيُوتِ مِنْهَا؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِحُرْمَةِ الْمَدِيَّةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْحُكْمُ مَحْصُوصًا بِهَا، وَإِنَّمَا عَلَى إِلَيْهِ بِالإِسْلَامِ، وَذَلِكَ عَامٌ فِي عَيْرَهَا، أَلَا تَرَى قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ مُحْبِرًا عَنِ الْجِنِّ الَّذِينَ لَقِيَ؟ فَرُوِيَ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ جِنِّ الْجَزِيرَةِ، وَهَذَا بَيْنُ يُعَصِّدُهُ قَوْلُهُ: وَتَهَى عَنْ عَوَامِرِ الْبُيُوتِ، وَهَذَا عَامٌ.

المسألة الخامسة: احْتَلَ النَّاسُ فِي إِنْدَارِهِمْ وَالْتَّخْرِيجَ [عَلَيْهِمْ]: هَلْ يَكُونُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالٍ، أَمْ يَكُونُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؟ وَالْقَوْلُ مُحْتَمِلٌ لَذَلِكَ وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ، لَأَنَّهُ إِنْبَاتٌ لِمُفَرِّدٍ فِي يَكْرَةٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْعُمُومُ فِي الْمُفَرِّدَاتِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالنَّفِيِّ حَسْبَمَا يَسْتَأْهُ فِي أَصْوَلِ الْفَقِيهِ، وَفِيمَا سَبَقَ هَاهُنَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لَا إِنَّا لَوْ جَعَلْنَاهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ فِي ثَلَاثَ حَالَاتٍ لَكَانَ ذَلِكَ اسْتِدْرَاجًا لَهُنَّ وَتَغْرِيَصًا لِمَصْرَرَتِهِنَّ، وَلَكِنْ إِذَا ظَاهَرَ بِتَدْرُكٍ كَمَا تَقَدَّمَ، قَدْ قَرَرْتُ وَإِلَّا أَعْيَدَ عَلَيْهَا الْقَوْلُ قَدْ قَرَرْتُ وَإِلَّا أَعْيَدَ عَلَيْهَا الْإِنْدَارَ ثَلَاثًا، قَدْ قَرَرْتُ وَإِلَّا أَعْيَدَ لَهَا الْإِنْدَارَ، قَدْ قَرَرْتُ وَعَابَتْ وَإِلَّا قُتِلَتْ

المسألة السادسة: قَالَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ أَوْ مَنْ لَمْ يُسْلِمْ: كَيْفَ يُنْدَرُ بِالْقَوْلِ وَبِحَرَجٍ بِالْعَهْدِ عَلَى الْبَهَائِمِ وَالْحَشَرَاتِ، وَهِيَ لَا تَعْقِلُ الْأَقْوَالَ، وَلَا تَفْهَمُ الْمَفَاصِدَ وَالْأَغْرِاضَ؟ فُلْنَا: الْحَيَّاتُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ حَيَّةٌ عَلَى أَصْلَاهَا، فَيُبَيَّنُهَا الْعَدَاؤُ الْأَصْلَيَّةُ فِي مُعَاصِدَةِ إِبْلِيسِ عَلَى آدَمَ، وَإِلَى هَذَا وَقَعْتُ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا سَأَلَتْنَاهُنَّ مُنْدُ حَيَارِبَنَاهُنَّ. فَهَذَا الْقِسْمُ يُقْتَلُ إِبْتِدَاءً مِنْ عَيْرِ إِنْدَارٍ وَلَا إِمْهَالٍ وَعَلَامَتُهُ الْبَئْرُ وَالْطَّفَقِيِّ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {أَفْتَلُوا الْأَبْتَرَ وَدَّا الطَّفَيْتَنِ}؛ قَدْ كَانَتْ عَلَى عَيْرِ هَذِهِ الْهَيَّةِ احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ حَيَّةً أَصْلَيَّةً، وَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ حَيَّا [تَصَوَّرَ] بِصُورَتِهَا، فَلَا يَصِحُّ الْأَقْدَامُ بِالْقَتْلِ عَلَى الْمُجْتَمِلِ، لِنَلَا يُصَادِفَ مَنْهَا عَنِّهَا حَسْبَمَا يُرْوِي لِلْعَرْوَسِ بِالْمَدِيَّةِ جِينَ قُتْلَ الْحَيَّةِ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتًا هُوَ أَمُّ الْحَيَّةِ. وَيَكِشِفُ هَذَا الْحَقَاءُ الْإِنْدَارِ، قَدْ صَرُّمَ كَانَ عَلَامَةً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، أَلَّا أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيَّاتِ الْأَصْلَيَّاتِ، إِذَا لَمْ يُؤْدِنْ لِلْجِنِّ فِي التَّصَوُّرِ عَلَى الْبَئْرِ وَالْطَّفَقِيِّ، وَلَوْ تَصَوَّرْتُ فِي هَذَا كَتَصَوَّرَهَا فِي عَيْرِهِ لَمَّا كَانَ لِتَحْصِيصِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْإِطْلَاقِ بِالْقَتْلِ فِي دِينِ وَإِنْدَارِ فِي سَوَاهِمَا مَعْنَى. وَإِنَّمَا تَعْلَقُ التَّبَلِيدُ وَالْمُرْتَابُ بِعَدَمِ فَهْمِهِنَّ، فَيُقَالُ: أَيُّهُ أَنْظَرَ إِلَى التَّقْسِيمِ، إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ التَّسْلِيمَ لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ حَيَّةً حَيَّةً أَوْ أَصْلَيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً فَهِيَ أَفْهَمُ مِنْكَ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلَيَّةً فَصَاحِبُ الشَّرْعِ أَذْنَ فِي الْخُطَابِ، وَلَوْ كَانَ لِمَنْ لَا يَفْهَمُ لَكَانَ أَمْرًا بِالْتَّلَاقِ. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الْأَبْيَاءِ. قَدْ شَكَ فِي الْبُيُوتِ، أَوْ فِي خَلْقِ الْجِنِّ، أَوْ فِي صَفَةٍ مِنْ هَذِهِ الصَّفَاتِ فَلَيَنْظُرْ فِي الْمُقْسِطِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَالْمُشَكِّلِينَ يُعَايِنُ الشَّفَاءَ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَدْ قِيلَ: إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِنْدَارُ التَّقْرِيقَةِ بَيْنَ الْجَانِ وَالْحَيَوانِ، قَدْ كَفَ قَهْوَةً جِنِّ مُؤْمِنٌ، وَإِلَّا كَانَ كَافِرًا أَوْ حَيَّاً. فُلْنَا: أَمَّا الْحَيَوانُ فَقَدْ

جُعِلَتْ لَهُ عَلَامَةً. وَأَمَّا عَيْرُهُ فَقَدْ حُصَّ بِالْإِنْدَارِ؛ وَالْحَيَوَانُ يَفْهَمُ بِالْإِنْدَارِ كَمَا يَفْهَمُ بِالرَّجْرِ؛ وَلَهُدَا تُؤَدِّبُ الْبَهِيمَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ..

الآية الثانية: قوله تعالى: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} فيها حُمُسٌ مَسَائِلٌ:

المُسَالَةُ الْأُولَى: الأرض كُلُّها لِلَّهِ مُلْكًا وَحْلُقًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ}. وَالْمَسَاجِدُ لِلَّهِ رِفْعَةٌ وَتَشْرِيفًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ اللَّهِ تَحْصِيصًا وَتَعْظِيمًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {أَنْ طَهَرَا بَيْتِي لِلطَّاهِيفِينَ وَالْعَاكِفِينَ}. وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "وَالْقَائِمِينَ" فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَرْضَ كُلُّها مَسْجِدًا [كَمَا قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسِيْحَدًا] وَطَهُورًا] وَاصْطَطَقَيْ مِنْهَا مَوَاضِعَ ثَلَاثًا بِصِفَةِ الْمَسْجِدِيَّةِ، وَهُمْ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى وَهُوَ مَسْجِدُ إِيلَيَا، وَمَسْجِدُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ. وَاصْطَطَقَيْ مِنْ التَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ الْحَرَامِ فِي قَوْلٍ، وَمَسْجِدُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي قَوْلٍ عَلَى احْتِلَافٍ فِي أَيَّهَا أَقْصَى، حَسِبَمَا بَيْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ. فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: {صَلَاةٌ فِي مَسْجِدٍ هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ} وَاحْتِلَافُ فِي مُصَلَّى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَنَّهُ مُصَلَّى يَتَفَضَّلُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ عَلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ: لَأَنَّ كُلَّ تَأْوِيلٍ تَصْمَمَ فِيهِ مَقْدَارًا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ عَلَى خِلَافَهُ؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ لَا يَأْسَ بِهَا أَنِّي النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {صَلَاةٌ فِي مَسْجِدٍ هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ؛ فَإِنَّ صَلَاةً فِيهِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةٍ صَلَاةً فِي مَسْجِدٍ}، وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ نَصًا.

المُسَالَةُ الثَّانِيَةُ: الْمَسَاجِدُ وَإِنْ كَانَتْ لِلَّهِ مُلْكًا وَتَشْرِيفًا فَإِنَّهَا قَدْ نُسِيبَتْ إِلَى عَيْرِهِ تَعْرِيفًا، فَيُقَالُ: مَسْجِدٌ فُلَانٌ. وَفِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَابَقَ بَيْنَ الْحَيْلَيْنِ الَّتِي أَصْمَرَتْ مِنْ الْحَيْقَاءِ وَأَمْدَهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْحَيْلَيْنِ الَّتِي لَمْ تُصْمِرْ مِنْ التَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرْبِقِ} وَتَكُونُ هَذِهِ الْإِصَاقَةُ بِحُكْمِ الْمَحَلِّيَّةِ، كَأَنَّهَا فِي قِيلَيْتَهُمْ، وَقَدْ تَكُونُ بِتَحْبِيسِهِمْ، فَإِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ مُلْكًا، ثُمَّ يَحْصُّ بِهَا مَنْ يَشَاءُ، فَيَرْدَهَا إِلَيْهِ، وَيُعِيَّنُهَا لِعِبَادَتِهِ، فَيُبَيِّنُ ذَلِكَ بِحُكْمِهِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَمْمَةِ فِي تَحْبِيسِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِيرِ وَالْمَقَابِرِ وَإِنْ احْتَلَّوْهَا فِي تَحْبِيسٍ غَيْرِ ذَلِكِ

المُسَالَةُ التَّالِيَةُ: إِذَا تَعَيَّنَتْ لِلَّهِ أَصْلًا، وَعَيَّنَتْ لَهُ عَقْدًا، فَصَارَتْ عَتِيقَةً عَنِ الْإِنْمَالِ، مُشَتَّرَكَةً بَيْنَ الْخَلِيقَةِ فِي الْعِبَادَةِ قَاتِلَةً يَجُوزُ اتِّحَادُ الْأَبْوَابِ لَهَا، وَوَضَعَ الْإِعْلَاقِ عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الصَّيَّاتِ لَهَا؛ فَهَذِهِ الْكَعْبَةُ يَأْبُوا إِلَيْها، وَكَذِلِكَ أَذْرَكَنَا

الْمَسَاجِدُ الْكَرِيمَةُ. وَفِي الْبُخَارِيِّ مُذْرِجًا، وَفِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ مُسَيْدًا: {كَانَتِ الْكَلَابُ تُقْبِلُ وَتُدْبِرُ، وَتَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يَرْشُونَ ذَلِكَ}؛ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ حِينَئِذٍ بَابٌ، ثُمَّ اتَّخَذَ لَهُ الْبَابُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ تَرْكُ الْبَابِ لَهُ شَرْعًا، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ تَقْصِيرِ النَّفَقَةِ وَاحْتِصَارِ الْحَالَةِ.

المسألة الرابعة: مع أن المساجد للله لا يذكر فيها غير الله فإنها تجدر بالقسمة للأموال فيها، ويحوز وصفع الصدقات فيها على رسم الإيتراك بين المساكين، وكل من جاء أكل، ويحوز حبس الغريم فيها، وربط الأسير، والتوهم فيها، وسكنى المريض فيها، وفتح الباب للجار، وإنشاء الشعر فيها إذا عرى عن الباطل، ولا يتألي أن يكون عرلاً، وقد بتنا ذلك في موضوعه.

المسألة الخامسة: قوله: {فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} هذا توبيخ للمشركيين في دعواهم مع الله غيره في المسجد الحرام، وهو لله اصطفاهم لهم، وأحتضنهم به، ووضعه مسكنًا لهم. وأحياناً بعد الممات على يد أبيهم، وعمره من الخراب بسلفهم، وحين بلغت الحالة إليهم كفروا هذه النعمة، وأشركوا بالله غيره، فتبه الله ورسوله عليهم وأوغروا على لسانه إليهم به، وأمرهم بإقامة الحق فيه، وإخلاص الدعوة لله بمعالمه.

سورة المزمل

[فيها تسع آيات]

الآية الأولى: قوله تعالى: {يَا إِيَّاهَا الْمُرْمَلُ قُمْ اللَّيلَ إِلَّا قَلِيلًا} فيها مع التي تليها سبع مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {يَا إِيَّاهَا الْمُرْمَلُ} هو المُلْتَفُ، ياصفة الفعل إلى القائل، وكل شيء لفف في شيء فقد زمل به: ومنه قوله للفافة الرأوية والقرية زمال. وفي الحديث في قتلى أحد: {رَمَلُوهُمْ بَنِيَّاَهُمْ وَدَمَائِهِمْ} أي لفقوهم، يقال ترمل يتراهل: فإذا أذغمت النساء قلت: أزمـل بـتشـديـنـينـ.

واختلف في تأويله: فمنهم من حمله على حقيقته، قيل له: يا من تلتف في شيئاً أو في قطيفته قم: قاله إبراهيم وقتادة. ومنهم من حمله على المجاز كأنه قيل له: يا من ترمل بالنبوة. روى عكرمة أبا قال: معناه يا من ترمل، أي رملت هذا الأمر فقم به [فاما العدول عن الحقيقة إلى المجاز فلا يحتاج إليه لا سيما وفيه خلاف الظاهر؛ وإذا تعاصدت الحقيقة والظاهر لم يجر العدول عنه. وأما قول عكرمة: إنك رملت هذا الأمر فقم به]: وإنما يسوع هذا التفسير لو كانت الميم مفتوجة مسددة بصيغة المفعول الذي لم يسم فاعله، وأما وهو يلقط القائل فهو باطل. وأما قول من قال: إنه زمل بالقرآن فهو صحيح في المجاز، لكنه كما قدمنا لا يحتاج إليه، ويشهد لمعناه حديث يؤتى لم يصح، وهو قوله: {إِنَّ اللَّهَ قَدْ زَادَكُمْ صَلَاةً إِلَى صَلَاتِكُمْ هَذِهِ الْوِتْرُ، فَأَوْتُرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ}.

المسألة الثانية: في المَعْنَى وَهُوَ الْأَوَّلُ فِي الْقَوْلِ قَوْلُهُ {قُمْ} هُوَ فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّدُ وَلَكِنَّهُ عَلَى أَصْلِ الْأَفْعَالِ الْقَاسِرَةِ فِي تَعْدِيهِ إِلَى الظَّرْفِ، فَإِمَّا طَرْفُ الْرَّمَانِ فَسَائِعٌ فِيهِ، وَارْدٌ كَثِيرًا بِهِ يُقَالُ: قَامَ اللَّيْلَ، وَصَامَ النَّهَارَ، فَيَصِحُّ وَيُفِيدُ. وَإِمَّا طَرْفُ الْمَكَانِ فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ لَا تَقُولُ: قُمْتُ الدَّارَ حَتَّى تَقُولَ وَسْطَ الدَّارِ وَخَارَجَ الدَّارِ. وَقَدْ قِيلَ قُمْ هَاهُنَا بِمَعْنَى صَلٌّ؛ عَبَرَ بِهِ عَنْهُ، وَاسْتَعِرَ لَهُ عُرْفًا فِيهِ بِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ {اللَّيْلَ} فَحَصَّهُ بِالذِّكْرِ. وَاحْتِلَفَ فِي وَجْهِ تَحْصِيصِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: حَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَشَقُّ. وَسَيَّاتِي بِيَانِهِ وَقِيلَ: حَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ كَانَ فَرْصَانًا. فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ عَائِشَةَ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ: {قَالَ سَعْدُ بْنُ هِشَامَ بْنَ عَامِرٍ: فَانْطَلَقَ إِلَى عَائِشَةَ}. فَقُلْتُ: يَا أَمَّا الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنْبَيْنِي عَنْ حُلْقِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . قَالَتْ أَلَيْسَتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَتْ: فَإِنَّ حُلْقَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ الْقُرْآنَ. قَالَ: فَهَمَّتْ أَنْ أَقُومَ وَلَا أَسْأَلُ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُمُوتَ. ثُمَّ قُلْتُ: أَنْبَيْنِي عَنْ قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . فَقَالَتْ: أَلَيْسَتَ تَقْرَأُ: {يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ}، قُلْتُ: بَلَى. قَالَتْ: فَإِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاصْحَابُهُ حَوْلًا، وَأَمْسَكَ اللَّهُ حَاتِمَتَهَا ائْتَيْتَنِي عَشَرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّحْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطْوِعًا بَعْدَ قَرِيصَتِهِ} وَدَكَرَ الْحَدِيثَ.

المسألة الرابعة: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ حَلَقَ الْمَكَانَ وَالرَّمَانَ سَعَةً لِلنِّسَانِ وَمَجَالًا لِلْعَمَلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خَلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا}، وَكَمَا أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْأَدَمِيِّ أَصْلُ خَلْقِيٍّ، فَكَذَلِكَ الرَّمَانُ لِلسِّيَاحَةِ وَجْهُ خَلْقِيٍّ أَيْضًا، لَكِنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ أَنْ يَقْدُمَ لِلْدَّارِ الْأَخْرَى، وَيَعْتَمِدَ فِيهِ قَبْلَ الْعَمَلِ مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى وَآخْرَى، وَلَوْ عُمْرُهُ كُلُّهُ بِالشُّكُورِ وَالذِّكْرِ وَرِزْقُ عَلَى ذَلِكَ فُدْرَةً مَا كَانَ قِصَاءً لِحَقِيقَةِ النِّعْمَةِ، فَوَصَعَةُ اللَّهُ أَوْفَاقًا لِلْعِبَادَةِ، وَأَوْفَقًا لِلْعَاوَدَةِ. فَالنَّهَارُ حَمْسَةُ أَفْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مِنَ الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، مَحِلٌ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَهُوَ فُسْحَةُ الْقَرِيصَةِ، فَإِنْ أَدَى ثُكَّتْ فِيهِ مَحِلًا لِلذِّكْرِ وَكَانَ رَبِّيُّولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا صَلَى الصُّبْحَ جَلِسَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ [حِسَّا]، فَإِذَا طَلَعَتْ قَامَ إِلَى وَظِيقَتِهِ الْأَدْمِيَّةِ حَتَّى تَبِعِضَ الشَّمْسِ، فَيَكُونُ هُنَالِكَ عِبَادَةً تَفْلِيَّةً يَمْتَدُّ وَفِتْهَا إِلَى أَنْ تَجِدَ الْفِصَالُ حَرَّ الشَّمْسِ فِي الْأَرْضِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {صَلَاةُ الْأَوَّلَيْنَ إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ}. وَهُوَ أَيْضًا خِلْفَةً لِمِنْ نَامَ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {مَنْ فَأَتَهُ حِزْبُهُ مِنْ اللَّيْلِ فَصَلَاهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى صَلَاةِ الظَّهِيرَةِ فَكَانَهُ لَمْ يَقْنُهُ وَهُوَ مَعْمُورٌ بِحَالِ الْمَعَاشِ}. [قَالَ الْإِمَامُ]: كُلَّا يَشْعُرُ الْإِسْكِنْدَرِيَّةُ مُرَابِطِينَ أَيَّامًا، وَكَانَ فِي أَصْحَابِنَا رَجُلٌ حَدَّادٌ، وَكَانَ يُصَلِّي مَعَنَّا الصُّبْحَ، وَيَذَكُّرُ اللَّهَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ يَخْصُرُ حَلْقَةَ الذِّكْرِ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى حِرْفَتِهِ، حَتَّى إِذَا سَمِعَ النَّدَاءِ بِالظَّهِيرَةِ رَمَى بِالْمِرْزَبَّةِ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ وَتَرَكَهُ.

وَأَقْبَلَ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَجَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَى وَأَقَامَ فِي صَلَاةٍ أَوْ ذَكْرٍ حَتَّى يُصْلِي
 الْعَصْرَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنْزِلِهِ فِي مَعَاشِهِ، حَتَّى إِذَا غَائِبَ النَّفْسُ جَاءَ فَصَلَى
 الْمَغْرِبَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى فِطْرِهِ، ثُمَّ يَاتِي الْمَسْجِدَ قَبْرِكَعُ أَوْ يَسْمَعُ مَا يُقَالُ مِنْ
 الْعِلْمِ، حَتَّى إِذَا صَلَى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنْزِلِهِ وَهُوَ مَحَلٌ لِلْقَائِلَةِ،
 وَهِيَ تَوْمُ النَّهَارِ الْمُعِينَ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ فِي الصَّلَاةِ أَوِ الْعِلْمِ. فَإِذَا رَأَتِ
 النَّفْسُ حَانَتْ صَلَاةُ الظَّهِيرَةِ، فَإِذَا صَارَ طَلَّ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ حَانَتْ صَلَاةُ
 الْعَصْرِ، فَإِذَا غَرَبَتِ النَّفْسُ رَأَلَ النَّهَارُ بِوَظَائِفِهِ وَنَوَافِلِهِ. ثُمَّ يَدْخُلُ اللَّيْلُ
 فَتَكُونُ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ، وَكَانَ مَا بَعْدَهَا وَقْتاً لِلتَّطْقِيعِ، يُقَالُ إِنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:
 {تَسْجَافِي جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَصَاحِعِ} وَإِنَّهُ الْمُرَادُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: {إِنَّ نَاسَةَ اللَّيْلِ
 هِيَ أَسْدٌ وَطَنًا وَأَقْوَمُ قِبَلًا} ثُمَّ يَغِيبُ التَّسْقِيقُ فَتَذَلُّلُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَيَمْتَدُ
 وَقْتُهَا إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثِهِ، وَهُوَ مَحَلٌ لِلْيَوْمِ إِذَا صَلَى الْعِشَاءَ [الْآخِرَةَ] إِلَى
 نِصْفِ اللَّيْلِ فَإِذَا اِنْتَصَفَ اللَّيْلُ فَهُوَ وَقْتُ لِقِيَامِ اللَّيْلِ. فِي الْجَدِيدِ الصَّحِيحِ:
 {يَنْزَلُ رَبُّنَا جَلٌّ وَعَلَّا كُلَّ لَيْلٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا إِذَا دَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ}. فَيَقُولُ:
 مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ
 حَتَّى إِذَا دَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ فَهُوَ أَيْضًا وَقْتُ لِلْقِيَامِ، لِقَوْلِهِ: {إِذَا بَقَيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ
 يَنْزَلُ رَبُّنَا إِلَيْهِ سَمَاءُ الدُّنْيَا} الْحَدِيثُ. وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا حَرَاجُهُ مُسْلِمٌ {إِذَا
 دَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ يَنْزَلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي
 فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟} ؟ وَعَلَى هَذَا
 التَّرْتِيبِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {رُقْمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ أُنْقُصُ مِنْهُ قَلِيلًا} هُوَ إِذَا
 بَقَيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ {أَوْ زِدَ عَلَيْهِ}: هُوَ إِذَا دَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، وَبِهَذَا التَّرْتِيبِ
 اِنْتَظَمُ الْحَدِيثَ وَالْقُرْآنَ فَإِنَّهُمَا يَنْتَظِرَانِ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ، حَتَّى إِذَا بَقَيَ
 سُدُسُ اللَّيْلِ كَانَ مَحَلًا لِلْيَوْمِ، فَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى عَلَيْهِ سُنَنِ دَاؤِدِ فِي صَوْمَهِ وَقِيَامِهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ
 دَاؤِدَ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، ثُمَّ يَطْلُعُ الْفَجْرُ فَتَعُودُ
 الْحَالَةُ الْأُولَى هَكَذَا أَبَدًا، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، وَتَدْبِيرُ الْعَلِيِّ الْحَكِيمِ}.

الْمَسَأَلَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: {إِلَّا قَلِيلًا}: اسْتَشَأَ مِنْ اللَّيْلِ كُلَّهُ "قَلِيلًا" وَهَذَا
 اسْتِشَاءٌ عَلَى وَجْهِ كَلَامِهِ، وَهُوَ إِحَالَةُ التَّكْلِيفِ عَلَى مَجْهُولِ يُدْرِكُ عِلْمُهُ
 بِالْأَجْتِهَادِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ: إِلَّا ثُلُثَهُ، أَوْ رُبْعَهُ، أَوْ سُدُسَهُ، لَكَانَ بَيَانًا نَصِّيًّا، فَلَمَّا قَالَ:
 {إِلَّا قَلِيلًا} وَكَانَ مُجْمَلًا لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْأَجْتِهَادِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ أَصْلُ
 مِنْ أَصْوُلِ الشَّرِيعَةِ، وَرُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ أَدِلَةِ التَّكْلِيفِ.

الْمَسَأَلَةُ السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ: {نِصْفَهُ}. ذَكَرَ عُلَمَاءُ
 الْأَصْوُلَ أَنَّ قَوْلَهُ: {نِصْفَهُ} دَلِيلٌ عَلَى اسْتِشَاءِ الْأَكْثَرِ مِنِ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ
 اسْتِشَاءَ شَيْءٍ قَبِيقَ مِثْلُهُ، وَالْمَطْلُوبُ اسْتِشَاءُ شَيْءٍ مِنِ الْجُمْلَةِ فَبَقِيَ أَقْلَ
 مِنْهَا تَحْتَ الْلَفْظِ الْمُتَنَازِلِ لِلْجَمِيعِ، وَهَذَا مَبْنِيٌ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ:
 {نِصْفَهُ} بَدَلُ مِنْ قَوْلِهِ: {اللَّيْلَ}؛ كَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ قُمًّا نِصْفَ اللَّيْلِ أَوْ أُنْقُصُ
 مِنْهُ أَوْ زِدَ عَلَيْهِ يَسِيرًا، وَيُعَصِّدُهُ حَدِيثُ أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي الصَّحِيحِ: بِئْتَ عِنْدَ حَالَتِي

مِيمُونَةَ حَتَّى إِذَا انتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ يَقْلِيلٌ أَوْ بَعْدَهُ يَقْلِيلٌ {إِسْتَيْقَطَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَامَ إِلَى شَنِّ مُعْلَقٍ، فَتَوَضَّأَ وَصُوَءًا حَفِيقًا ذَكَرَ أَوَّلَ الْحَدِيثَ وَآخِرَهُ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: {نِصْفَهُ} بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: {قَلِيلًا} كَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: قُمِ الْلَّيْلَ إِلَّا نِصْفَهُ، أَوْ أَقْلَ مِنْ نِصْفِهِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِهِ، وَيَكُونُ أَيْضًا اسْتِشَاءُ الْأَكْثَرِ مِنْ مُتَنَاوِلِ الْجُمْلَةِ، وَإِذَا احْتَمَلَ الْوَجْهَيْنِ سَقْطًا الْأَحْتِجاجُ بِهِ، لَا سِيمَاءً وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَفِي الصَّحِيحِ: {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّ بِحَبْلٍ مُعْلَقٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَيْلَ لَهُ: فُلَانَةُ ثُصِّلَيْ لَا تَنَامُ الْلَّيْلَ، فَإِذَا أَصْعَقَتْ تَعْلَقَتْ بِهِ: فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَكْلَفُوا مِنْ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِ حَتَّى تَمْلَوْا}. وَقَدْ اِنْدَرَجَتْ

الْآيَةُ التَّالِيَةُ: فِي هَذِهِ الْأَوْجَهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: {أَوْ زُدْ عَلَيْهِ وَرَتَّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا} قَالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ: مَعْنَاهُ بَيْنُ قِرَاءَتْهُ، تَقُولُ الْعَرْبُ: تَغْرُرْ رَتِيلْ وَرَتِيلْ بِقَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسِرَهَا إِذَا كَانَ مُفْلِجًا لَا قَصْصَنَ فِيهِ. قَالَ مُجَاهِدُ: مَعْنَاهُ بِعَصْمَةٍ إِثْرَ بَعْضٍ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: مَعْنَاهُ فَسَرَهُ تَقْسِيرًا، يُرِيدُ تَقْسِيرَ الْقِرَاءَةِ، حَتَّى لَا يُسْتَرِعَ فِيهِ فَيَمْتَزِجَ بَعْصُمَةٍ بِبَعْضٍ. وَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّ بِرَجُلٍ يَقْرَأُ آيَةً وَبَيْكِيِّ، فَقَالَ: أَلْمَ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَرَتَّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا}: هَذَا التَّرْتِيلُ} وَسَمِعَ رَجُلٌ عَلَقَمَةً يَقْرَأُ قِرَاءَةً حَسَنَيَّةً، فَقَالَ: رَتِيلُ الْقُرْآنَ، فِدَالَّكَ أَبِي وَأَمِي. وَقَدْ رَوَى أَنَسُ {أَنَّ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَمْدُ صَوْتَهُ مَدًا}. وَقَدْ تَقْدَمَ تَمَامُ هَذَا.

الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّا يَسْتَلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا} فِيهَا قَوْلَانٌ: أَحَدُهُمَا ثَقَلُهُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ كَانَ يُلْقِيَهُ الْمَلَكُ إِلَيْهِ، وَقَدْ {سُئِلَ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ: أَخْيَاتِنَا يَا تَبَّانِي الْمَلَكُ مِثْلَ صَلَاصَلَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَسْدُهُ عَلَيَّ، قَيْفَصِيمُ عَنِّي، وَقَدْ وَعَيْتَ مَا قَالَ}. وَقَدْ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرِدِ فَيَتَقَصِّدُ جَيْنِهُ عَرَقاً. التَّابِنِي: ثَقَلُ الْعَمَلِ بِهِ: قَالَهُ الْحَسَنُ، وَقَنَادُهُ، وَعَيْرُهُمَا. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى: لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} وَجَاءَ {عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: بُعْثَتْ بِالْحَيْنَيْفَيَّةِ السَّمْحَةِ}. وَقَدْ قَيْلَ: أَرَادَ ثَقَلَهُ فِي الْمِيزَانِ. وَقَدْ رَوَى {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ وَهُوَ عَلَى تَاقِيَهِ، فَيُلْقِي بِحِرَانَهَا عَلَى الْأَرْضِ، فَلَا يَرَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُسْرِيَ عَنْهُ} وَهَذَا يُعَصِّدُ ثَقَلَ الْحَقِيقَةِ.

الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ تَاشِنَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَسْدُ وَطَنًا وَأَفْوَمُ قِيلًا}: فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: {تَاشِنَةَ اللَّيْلِ}, فَاعِلَّةٌ مِنْ قَوْلِك: تَشَأْ يَتَشَأْ، فَهُوَ تَاشِنٌ، وَتَشَأْتُ تَشَأْ فَهِيَ تَاشِنَةُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَوْمَنْ يَتَشَأْ فِي الْحِلَيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ عَيْرُ مُبِينٍ} وَقَالَ الْعُلَمَاءُ بِالْأَثْرِ: إِذَا تَشَأْتُ بَحْرِيَّةً، ثُمَّ تَشَأْ مَتْ قَتِيلَك عَيْنُ عُدَيْقَةَ

المسألة الثانية: اختلف العلماء في تعينها على أقوال، حملتها قوله: أحدُهُمَا أَنَّهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، مِنْهُمْ أَبْنُ عُمَرَ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ لَفْظَ تَشَأْ يُعْطِي الْإِنْتِدَاءَ، فَهُوَ بِالْأَوَّلِيَّةِ أَحَقُّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَلَوْلَا أَنْ يُقَالَ صَبَّا نَصِيبُ لَقُلْتَ لِنَفْسِي النَّشَا الصَّغَارُ التَّانِي: أَنَّهُ اللَّيلُ كُلُّهُ؛ قَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَهُوَ الَّذِي يُعْطِيهِ الْفُضْلَ، وَتَقْتِصِيهِ اللُّغَةُ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ {أَسَدٌ وَطَنًا}: قُرِئَ بِفَتْحِ الْوَاءِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ فَمِمَّنْ قَرَأَهُ كَذَلِكَ يَا فُعُونَ، وَأَبْنُ كَثِيرٍ، وَالْكُوفِيُّونَ وَقُرِئَ بِكَسْرِ الطَّاءِ مَمْدُودًا، وَمِمَّنْ قَرَأَهُ كَذَلِكَ أَهْلُ الشَّامِ وَأَبْوَ عَمْرُو فَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ بِفَتْحِ الْوَاءِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ فَإِنَّهُ أَشَارَ إِلَى ثَقْلِهِ عَلَى النَّفْسِ لِسُكُونِهَا إِلَى الرَّاحَةِ فِي اللَّيْلِ وَعَلَيْهِ الْيَوْمِ فِيهِ عَلَى الْمَرْءِ. وَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُوَاطَأَةِ وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَافَّقُ فِيهِ السَّمْعُ لِعَدَمِ الْأَصْوَاتِ، وَالْبَصَرُ لِعَدَمِ الْمَرَيَّاتِ، وَالْقَلْبُ لِفَقْدِ الْخَطَرَاتِ. قَالَ مَالِكٌ: أَفْوَمْ قِيلًا: هُدُوا مِنْ الْقَلْبِ وَفَرَاغًا لَهُ. وَالْمَعْنَى فِيهِ صَحِيحَانِ؛ لِأَنَّهُ يَتَقْلُلُ عَلَى الْعَبْدِ وَأَنَّهُ الْمُوَافِقُ لِلْقَضِيدِ.

الآية السادسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا} فِيهِ أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: مَعْنَاهُ اضطَرَابًا وَمَعَاشًا وَتَصْرُّفًا، سَيَّخُ: إِذَا تَصَرَّفَ وَاضْطَرَبَ، وَمِنْهُ سِبَاخَةُ الْمَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: {كُلُّ فِي فَلَكَ يَسِّبُحُونَ} يُعْنِي يَجْزُونَ. وَقَالَ: {وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا}: قِيلَ: الْمَلَائِكَةُ تُسَبِّحُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَيْ تَجْرِي وَقِيلَ: هِيَ السُّفُنُ: أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ تَجْرُجُ بِسْهُولَةً. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَّةَ: مَعْنَاهُ فَرَاغًا طَوِيلًا: وَسَاءَدَهُ عَلَيْهِ عَيْرُهُ. فَأَمَّا حَقِيقَةُ (س ب ح) فالتصَرُّفُ وَالاضطَرَابُ: فَأَمَّا الفَرَاغُ فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ تَقْرَعَةُ لِأَشْعَالِهِ وَحَوَائِجِهِ عَنْ وَطَائِفَ تَتَرَبَّ عَلَيْهِ: فَأَحَدُ التَّفْسِيرَيْنِ لَفْظِيُّ وَالْأَخْرُ مَعْنَوِيُّ

المسألة الثانية: قُرِئَ سَبْحًا بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَمَعْنَاهُ رَاحَةً وَقِيلَ تَوْمًا. وَالْتَّسِيْخُ: التَّوْمُ الشَّدِيدُ، يُقَالُ سَبْحٌ، أَيْ تَامٌ بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَسَبْحٌ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ: أَيْ تَصَرَّفَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ {سَمِعَ عَائِشَةَ تَدْعُو عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: لَا تُسَبِّحِي عَنْهُ بِدُعَائِكِ}، أَيْ لَا تُخْفِي عَنْهُ، فَإِنَّ السَّارِقَ أَحَدُ مَالَهَا، وَهِيَ أَحَدُ مِنْ عِرْضِهِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْمُقَاصَةُ كَانَ تَخْفِيَ مِمَّا لَهَا عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ السَّرِقةِ. وَيُعَصِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْأُثْرِ: {مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ طَلَمَهُ فَقَدْ اتَّصَرَ} وَهَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اللَّيْلَ عَوْضُ النَّهَارِ وَكَذَلِكَ النَّهَارُ عَوْضُ اللَّيْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ سُكُورًا}

المسألة الثالثة: في هذه الآية تبپھ علی نوم القائلة الذي يستريح بھ العبد من قيام الليل في الصلاة أو في العلم.

المسألة الرابعة: في حال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك: فقد كان يصلی إحدى عشرة ركعات، ورؤي ثلاث عشرة ركعة، يوتر منها بخمس لا يخلس إلا في آخرها. ورؤي آلة كان يصلی بعد العشاء ركعتين، ويصلی من الليل تسعا منها الوتر، وكان ينام أول الليل، ويحيى آخره، وما الفا السحر إلا عند أهله فائماً وكان يوتر في آخر الليل حتى اتهى وتره إلى السحر، وما قرأ القرآن كله قط في ليلة، ولا صلى ليلة إلى الصبح، وكان إذا فاته قيام الليل من وجع أو غيره صلى من النهار أشيء عشرة ركعات، وكان يقول: {الوتر ركعة من آخر الليل} ويقول: {أوتروا قبل أن تصبحوا} وقال {صلاة آخر الليل مشهودة} وذلك أفضل وهذا كل صحيحة في الصحيح، وقد بينا في شرح الحديث الجمجمة بين اختلاف الروايات في عدد صلاته، فإنه كان يصلی إحدى عشرة ركعات، وهي كانت وظيفته الدائمة، وكان يفتتح صلاة الليل بركعتين حفيقتين، فهذه ثلاث عشرة ركعة. وكان يصلی إنما طلع الفجر ركعتين، ثم يخرج إلى صلاة الصبح، فهذا تأويل قوله من روى أنه كان يصلی خمس عشرة ركعة. وقد روى عائشة في الصحيح {أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلی عيناً الوتر} ولعل ذلك كان حين صُفَّ وآسن وحطمته الباس، أو كان لألم، والله أعلم.

الآية السابعة: قوله تعالى: {وادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَّلْ إِلَيْهِ تَبَّلًا} : فيها مسألتان:

المسألة الأولى: في معنى البطل، وهو عند العرب التفرد؛ قال ابن عرفة "وقال عيره وهو الأقوى: هو القطع، يقال: بتل إذا قطع، وتبتل إذا كان القطع في نفسه، فلذلك قالوا: إن معنى الآية انفرد لله، وصدقه يتل، أي منقطعة من جميع المال. وفي حديث سعد: {رَبُّ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - علَى عِنْمَانَ بْنِ مَطْعُونِ الْبَطْلِ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ لَا حَتَّصِينَا} يعني الانقطاع عن النساع وفي الآخر: لا رهابية ولا تيشل في الإسلام، ومنه مريم العذراء للبتول، أي التي انقطع عن الرجال، وتسمى فاطمة بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - البتول، لأنقطا عنها عن نساء زمانها في الفضل والدين والنسب والحسب. وهذا قول أحد شيوخ الشيعة، وألا فقد أختلف الناس في التفضيل بينها وبين عائشة، وليس من المسائل المهمة، وكلتا هما من الدين والجلال في العادة الفضلى، وربك أعلم بمن هو أفضل وأعلى. وقد أشرنا إليه في كتاب المشكفين وشرح الصحيحين.

المسألة الثانية: قد تقدم في سورة المائدۃ [تفسیر] قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيَّبَاتٍ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُمْ} حال الدين في الكراهة لمن

تَبَلَّ فِيهِ، وَانْقَطَعَ، وَسَلَكَ سَبِيلَ الرَّهْبَانِيَّةِ بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا الْيَوْمُ وَقَدْ مَرَجَتْ عُهُودَ النَّاسِ، وَحَفَّتْ أَمَانَاتُهُمْ، وَاسْتَوَلَى الْحَرَامُ عَلَى الْحُطَامِ، فَالْعُرْلَةُ خَيْرٌ مِنَ الْخُلْطَةِ، وَالْعُرْبَةُ أَفْصَلُ مِنَ التَّاهُلِ، وَلَكِنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: انْقَطَعَ عَنِ الْأَوْتَانِ وَالْأَصْنَامِ، وَعَنِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ؛ وَكَذَلِكَ قَالَ مُجَاهِدُ: مَعْنَاهُ أَخْلِصُ لَهُ الْعِبَادَةَ، وَلَمْ يُرِدْ [انْقَطَعَ عَنِ النَّاسِ وَالنِّسَاءِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ لِأَجْلِ مَا رُوِيَ مِنْ {تَهْيَى النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ] التَّبَلِ] فَصَارَ التَّبَلُّ مَأْمُورًا بِهِ فِي الْقُرْآنِ، مَنْهِيًّا عَنْهُ فِي السُّنَّةِ؛ وَمُتَعَلِّقُ الْأَمْرُ غَيْرُ مُتَعَلِّقِ الْمُنْهِيِّ؛ إِذْ لَا يَتَاقَصَانِ، وَإِنَّمَا يُبْعِثُ النَّبِيُّ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا تُرِكَ إِلَيْهِمْ، فَالْتَّبَلُ الْمَأْمُورُ بِهِ الْانْقَطَاعُ إِلَى اللَّهِ يَا حَلَاصِ الْعِبَادَةِ، كَمَا قَالَ: {وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُحْلِصِينَ لِهُ الدِّينِ} وَالْتَّبَلُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ هُوَ سُلُوكُ مَسْلُكِ النَّصَارَى فِي تَرْكِ النَّكَاحِ وَالتَّرَهُبِ فِي الصَّوَامِعِ، لَكِنْ عِنْدَ فَسَادِ الرَّمَانِ يَكُونُ خَيْرٌ مَالِ الْمُسْلِمِ عِنْمَا يَتَبَعُ بِهَا شَعْفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفْرِغُ بِدِينِهِ مِنَ الْفَتَنِ.

الْآيَةُ التَّيَامِنَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا}. فِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوَحَةٌ بِآيَةِ الْقِتَالِ، وَكُلُّ مَنْسُوَحٍ لَا فَائِدَةَ لِمَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ، لَا سِيمَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ [إِلَّا عَلَيِّ الْقَوْلِ بِأَيْمَانِهِ الْمَرْءَ إِذَا غُلِبَ بِالْبَاطِلِ] كَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَعَ الْكُفَّارِ حِينَ عَلَيْهِ، وَهِيَ:

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فَأَمَّا الصَّبْرُ عَلَى مَا يَقُولُونَ فَمَعْلُومٌ. وَأَمَّا الْهَجْرُ الْجَمِيلُ فَهُوَ الذِي لَا فُحْشَ فِيهِ. وَقِيلَ: هُوَ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ. وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ مُجَرَّدُ الْإِغْرَاضِ.

الْآيَةُ التَّاسِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكُمْ تَقُومُ أَذْنَى مِنْ ثُلَّتِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلَّتِهِ وَطَائِفَةً مِنَ الْذِينَ مَعَكُمْ وَاللَّهُ يُقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنَّ سَيَّكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَصْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَعَقَّونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ وَأَفْرِضُوا اللَّهَ قِرْصَانِ حَسَنًا وَمَا تُقْدِمُوا لَا يُفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ}. فِيهَا إِحدَى عَشَرَةَ مَسَأَلَةً:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ: {إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكُمْ تَقُومُ أَذْنَى} الْآيَةُ. هَذَا تَقْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: {فَمِنَ الْلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ أُنْقُصُ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ} كَمَا قَدَّمْتُمْ. {وَطَائِفَةٌ مِنَ الْذِينَ مَعَكُمْ}: رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا تَرَلَتِ: {بِأَيْمَانِهَا الْمُرْمَلُ فُمُّ الْلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا} قَامُوا حَتَّى تَوَرَّمَتْ أَفْدَامُهُمْ قَحْفَ اللَّهُ عَنْهُمْ. هَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَقَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالصَّلَواتِ الْحَمْسِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بِأَخِرِ السُّورَةِ، وَنَبَيَّنَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

المسألة الثانية: قوله: {وَاللَّهُ يُقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ}؛ يعني يُقدِّرُه لِلْعِبَادَاتِ؛ فَإِنَّ تَقْدِيرَ الْخِلْقَةِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ، وَإِنَّمَا يَرْبِطُ اللَّهُ بِهِ مَا شَاءَ مِنْ وَطَائِفِ التَّكْلِيفِ.

المسألة الثالثة: قوله: {عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ} يعني تُطْبِقُوهُ. اعْلَمُوا وَفَقِيمُ اللَّهُ أَنَّ الْتَّارِيَّ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِي عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ، وَيُكَلِّفُهُمْ فِيْوَقِ الطَّرْقِ، فَقَدْ تَفَضَّلَ بِأَنْ أَخْبِرَ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ. وَمَا لَا يُطَاقُ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا لَا يُطَاقُ جِنْسُهُ أَيْ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْقُدْرَةَ لَمْ تُخْلِقْ لَهُ، وَإِنْ كَانَ جِنْسُهُ مَقْدُورًا؛ كَتْكِلِيفُ الْقَائِمِ الْقُعُودَ أَوِ الْقَاعِدِ الْقِيَامَ؛ وَهَذَا الصَّرْبُ قَدْ يُعْلِبُ إِذَا تَكَرَّرَ يَقِيمَ اللَّيْلَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَسْلُقُ بِهِ الْقُدْرَةُ، فَإِنَّهُ يُعْلِبُ بِالْتَّكَرَارِ وَالْمَيْسَقَةِ كَعَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَوةً لَوْ كَانَتْ مَفْرُوضَةً، كَمَا أَنَّ الْاثْتَيْنِ وَالْعِشْرِينَ رَكْعَةً الْمُوْظَفَةَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ الْقَرْضِ وَالسُّنْنَةِ تَعْلِبُ الْخَلْقَ، فَلَا يَفْعَلُونَهَا، وَإِنَّمَا يَقُومُ بِهَا الْفُحُولُ فِي الشَّرِيعَةِ.

المسألة الرابعة: قوله: {رَبَّاتٍ عَلَيْكُمْ}؛ أي رجع عليكم بالقراءة الذي كنتم فيه من تكليفها لكم. وهذا يدل على أن آخر السورة هي التي ساحتها، كما روى عائشة في الصحيح، كما نقله المفسرون عنها.

المسألة الخامسة: قوله: {فَاقْرُءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ}؛ فيه قوله: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَفْسِيرُ الْقِرَاءَةِ، الثاني: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الصَّلَاةُ، عَبَرَ عَنْهَا بِالْقِرَاءَةِ؛ لَأَنَّهَا فِيهَا، كَمَا قَالَ: {وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا} وهو الأصح؛ لأنَّه عن الصلاة أخبر، وإليها رجع القول.

المسألة السادسة: قوله: {عَلِمَ أَنْ يُسَيِّكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخْرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}؛ بينَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ التَّحْمِيقُ بِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْهُمُ الْمَرِيضُ، وَمِنْهُمُ الْمُسَافِرُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، وَمِنْهُمُ الْغَارِيُّ، وَهُؤُلَاءِ يَشْتُقُّ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ؛ فَحَفَّ اللَّهُ عَنِ الْكُلِّ لِأَجْلِ هُؤُلَاءِ. وَقَدْ بَيَّنَا حِكْمَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَمْثَالِ هَذَا الْمَقْصِدِ.

المسألة السابعة: قوله: {فَاقْرُءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ}؛ معناه صَلَوَوا مَا أَمْكَنَ؛ وَلَمْ يُقْسِرُهُ. وَلِهَذَا قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ قَرْضَ قِيَامَ اللَّيْلِ يَقِيَ فِي رَكْعَيْنِ مِنْ هَذِهِ الآية؛ قالَهُ الْبُخَارِيُّ، وَعَيْرُهُ، وَعَقْدَ بَابَ: {يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ}؛ وَذَكَرَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: {يَعْقُدُ قَافِيَةَ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ يَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقَدْ}. فَإِنْ اسْتَيْقَطَ قَذْكَرَ اللَّهِ تَعَالَى انْحَلَتْ عُقْدَةُ، فَإِنْ تَوَصَّأَ انْحَلَتْ عُقْدَةُ، فَإِنْ صَلَى انْحَلَتْ عُقْدَةُ؛ فَأَاصْبَحَ تَشْيِطًا طَيِّبَ النَّفْسِ؛ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيتَ النَّفْسِ كَسْلَانَ}. وَذَكَرَ حَدِيثَ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبَ، {عَنِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الرُّؤْيَا}: قَالَ: أَمَّا الَّذِي يُنْلِعُ رَأْسَهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ الَّذِي يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفَصُهُ وَيَنْأِمُ عَنِ الصَّلَاةِ

الْمَكْتُوبَةِ}، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: {ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - رَجُلٌ نَامَ اللَّيْلَ إِلَى الصَّبَاحِ؛ فَقَالَ: ذَاكَ رَجُلٌ بَالِ السَّيْطَانِ فِي أَذْنِهِ}. وَهَذِهِ كُلُّهَا أَحَادِيثُ مُفْتَضِيَّةٍ حَمْلٌ مُطْلَقٌ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَكْتُوبَةِ، فَيُحَمِّلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقْبَدِ، لِأَحْتِمَالِهِ لَهُ، وَتَسْقُطُ الدَّعْوَى مِمَّنْ عَيَّنَهُ لِقِيَامِ اللَّيْلِ - وَفِي الصَّحِيفَةِ وَاللُّفْظِ لِلْبَخَارِيِّ: {قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَهُ فُلَانٍ؛ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ}. وَلَوْ كَانَ قَرْصًا مَا أَقْرَهَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - وَلَا أَخْبَرَ بِمِثْلِ هَذَا الْجَنْبَرِ عَنْهُ، بَلْ كَانَ يَدْمُمُهُ غَايَةَ الدَّمِ. وَفِي الصَّحِيفَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: {كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَيْهِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - فَتَمَنَّى أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَفْصَحَهَا عَلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - وَكُنِّتْ عُلَامًا عَزِيزًا شَابًا، وَكُنِّتْ آنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَانَ مَلَكِينَ أَحَدَانِي، فَذَهَبَاهَا إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْلُوبَةٌ كَطِيلٌ الْبَئْرِ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ، وَإِذَا فِيهَا تَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقْوُلُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ النَّارِ}. قَالَ: وَلَقِيَنَا مَلَكًا آخَرُ، فَقَالَ لِي: لَمْ تُرِعْ؟ فَقَصَّصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَّصْتُهَا حَفْصَةَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - فَقَالَ: يَعْمَمُ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ. فَكَانَ يَعْدُ لَا يَنْامُ مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَوْ كَانَ تَرَكَ الْقِيَامِ مَغْصِيَّةً لَمَّا قَالَ لَهُ الْمَلَكُ: لَمْ تُرِعْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسَالَةُ التَّاسِعَةُ: تَعْلَقَ كَثِيرٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ فِي تَعْبِينِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: {فَيَأْفِرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ}، فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ تَلَاثُ آيَاتٍ: لَأَنَّهَا أَقْلَى سُورَةً، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. وَقَدْ بَيَّنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِرَاءَةِ هَاهُنَا الصَّلَاةَ؛ وَإِنَّمَا يَصْحُّ هَذَا الْتَّقْدِيرُ، وَيُتَصَوَّرُ الْخِلَافُ فِي {قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - لِلرَّجُلِ الَّذِي عَلِمَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - الصَّلَاةَ، وَقَالَ لَهُ: ازْرِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ. وَقَالَ لَهُ: افْرِأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابَ، وَمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ} وَقَدْ تَكَلَّمَنَا عَلَيْهِ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ بِمَا فِيهِ كَفَائِيَّةٌ لِبَابِهِ لَأَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقِرَاءَةُ لِكَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - قَدْ عَيَّنَ هَذَا الْمُبْهَمَ بِقَوْلِهِ: {لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ} حَرَجُهُ الشَّيْخَانِ. وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - يَقْرُؤُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَقَدْ اعْتَصَدَ الْقَوْلُ وَالْفَعْلُ. جَوَابٌ آخَرُ وَدَلِيلٌ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - إِنَّمَا قَصَدَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ التَّحْفِيفَ عَنِ الرَّجُلِ، فَقَالَ لَهُ: {إِنَّمَا مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ} أَيْ مَا حَفِظْتَ، وَقَدْ طَنَ القَاضِي أَبُو زَيْدِ الدَّبُوسيِّ فَحُلَّ الْجَنِفِيَّةُ الْأَهْدَرُ وَمُنَاصِلَهَا الْأَقْدَرُ أَنْ قَوْلُهُ: {فَيَأْفِرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ}، مَعَ زِيَادَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَيْهِ زِيَادَةً عَلَى النِّصْ، وَالرِّيَادَةُ عَلَى النِّصِّ تَسْخُّ، وَتَسْخُّ الْقُرْآنَ لَا يَجُوزُ إِلَّا يُقْرَأُنَّ مِثْلَهُ، أَوْ يَحْبَرُ مُتَوَاتِرَ عَلَى الْوُجُوهِ الَّذِي تَمَهَّدَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ. وَاجْتَابَ عَلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الرِّيَادَةَ عَلَى النِّصِّ لَا تَكُونُ تَسْخًا، وَقَدْ قَرْنَاهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ جِدًّا. قَالَ القَاضِي أَبُو زَيْدِ الدَّبُوسيِّ: الصَّلَاةُ تَبْثُثُ بِالْتَّوَاثِرِ،

فَأَرِكَانُهَا يَحِبُّ أَنْ تَسْتَبِّعَ بِمِثْلِهِ، فَتَأْمُرُهُ بِقِرَاءَةِ فَاتِحةِ الْكِتَابِ، لِخَبَرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ بِتَرْكِهَا، لِئَلَّا تَسْبِّتُ الْأَرْكَانُ بِمَا لَمْ يَتَبَّعْ بِهِ الْأَصْلُ. قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مُحَرَّدٌ دَعْوَى. وَقَدْ أَنْقَنَا عَلَى ثَبُوتِ أَرْكَانِ الْبَيْعِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبِالْقِيَاسِ؛ وَأَصْلُ الْبَيْعِ ثَابِطٌ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا بَعْضُ مَا قَرَرْنَاهُ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ، فَلَيُنْظَرْ مَا بَقِيَ مِنْ الْقَوْلِ هُنَالِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

المسألة التاسعة: قَوْلُهُ: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ}.

المسألة العاشرة: قَوْلُهُ: {وَأَتُوا الزَّكَاةَ} وَقَدْ تَقَدَّمَ بِيَأْنُهُمَا [

المسألة الحادية عشرة: قَوْلُهُ: {وَأَفْرِضُوا اللَّهَ قَرْصًا حَسَنًا} وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقْرَةِ]

سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

[**فِيهَا أَرْبَعُ آيَاتٍ**]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}. فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: رَوَى الْعَدْلُ فِي الصَّحِيفَةِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُحَارِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: سَأَلَتْ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَوَّلِ مَا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}. قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: {أَفْرَأَ يَا سَمْ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}. فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَأَلَتْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ، وَقُلْتُ لَهُ مِثْلَ الَّذِي قُلْتَ، فَقَالَ جَابِرٌ: لَا أَحَدَثُكَ إِلَّا مَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {جَاءَوْرَتْ بِحِرَاءَ، فَلَمَّا قَصَّيْتْ حِوَارِيَ هَبَطَتْ فَنُودِيَتْ، فَبَنَطَرْتَ عَنْ يَمِينِي فَلَمْ أَرْ شَيْئًا، فَرَفَعْتْ رَأْسِي فَرَأَيْتْ شَيْئًا، فَأَبَيْتْ حَدِيجَةَ، فَقُلْتُ: دَنَّرُونِي وَصُبِّنُوا عَلَيَّ مَاءً بَارِدًا}. قَالَ: قَدَنَّرُونِي وَصَبَّوْا عَلَيَّ مَاءً بَارِدًا، فَنَزَّلَتْ: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهَرْ وَالرُّجَرْ فَاهْجُرْ وَلَا تَمْنُنْ يَسْتَكِثِرْ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ} } وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: إِنَّهُ جَرَى عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ عُقْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ أَمْرٌ، فَرَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ مَعْمُومًا، فَتَلَقَّفَ وَاضْطَجَعَ، فَنَزَّلَتْ: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}. وَقِيلَ: أَرَادَ يَا مَنْ تَدَثَّرَ بِالشُّبُوَّةِ. وَهَذَا مَجَازٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا إِلَّا بَعْدُ، عَلَى أَنَّهَا أَوَّلُ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَكُنْ تَمَكَّنْ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ ثَانِيَةً مَا نَزَّلَ.

المسألة الثانية: هَذِهِ مُلَاطَفَةٌ مِنْ الْكَرِيمِ إِلَى الْحَسِيبِ؛ تَادَاهُ بِحَالِهِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِصُقْتِهِ. وَمِثْلُهُ {قَوْلُ النَّبِيِّ} - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُمْ أَبَا ثَرَابَ}، إِذْ حَرَجَ مُعَاصِبًا لِفَاطِمَةَ، وَتَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَسَقَطَ رِدَاؤُهُ وَأَصَابَةُ ثُرَابُهُ. {وَقَوْلُهُ لِحُدَيْقَةِ يَوْمِ الْحِنْدَقِ: قُمْ يَا تَوْمَانُ}.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: التكبير هو الباعظيم حسبما بيَّناه في كتاب الأمد الأقصى، ومعناه ذكر الله بأعظم صفاتيه بالقلب، والثانية عليه باللسان، بأقصى عاليات المدح والبيان، والخصوص [له] بغاية العبادة كالسجود له ذلة وحضورًا

المسألة الثانية: هذا القول وإن كان يقتضي بعمومه تكبير الصلاة، فإنه مزاد به التكبير والتقدير، والتبذير يخلع الأنداد والأضمام دوته، ولا تحد ولها غيره، ولا تعبد ولا ترى لغيره فعلًا إلا له، ولا نعمة إلا منه؛ لأنَّه لم تكن صلاةً عند نزولها، وإنما كان ابتداء التوحيد. وقد روي {أنَّ آيا سفيان قال يوم أحد: أغلُّ هيل، أغْلُّ هيل؛ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: قولوا له: الله وصلاةً وذكرًا، يقوله: "الله أكبر" وحمل عليه لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - الوارد على الإطلاق في مواردها، منها قوله: {تحرِّمُها التكبير وتحليلُها التسلیم} والشروع يقتضي بعرفه ما يقتضي بعمومه. ومن موارده أوقات الإهلال بالذائق لله تحليصاً له من الشرك، وأعلنا باسمه في التسلی، وأفراداً لما شرع لأمره بالسفر.

الآية الثالثة: قوله تعالى: {وبَيْنَكَ قَطَّهْرٌ} فيها مسألتان:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في تأويل هذه الآية على قولين: أحدهما أنه أراد نفسك قطّهْر، والتفسير يعيّنها بالياب [كما] قال أمير القيس: وإن تك قد سباءتك متى خليلة فسلبي ثيابك تسلّي الثاني أنَّ المراد به الياب الملبوسه، ف تكون حقيقة، ويكون [تأويل] الأول مجازاً. والذي يقول: إنها الياب المجازية أكثر. روى ابن وهب عن مالك الله قال: ما يعجبني أن أقرأ القرآن إلا في الصلاة والمساجد، لا في الطريق قال الله تعالى: {وبَيْنَكَ قَطَّهْرٌ} يريد مالك أنه كنى بالياب عن الدين. وقد روى عبد الله بن تافع عن أبي بكر بن عبد العزيز بن عمر بن الخطاب عن مالك بن أنس في قوله تعالى: {وبَيْنَكَ قَطَّهْرٌ} أي لا تلبسها على عذرية. وقد روي ذلك مسندًا إلى ابن عباس، وكثيراً ما تستعمله العرب في ذلك كله قال أبو كيشة: ثياببني عوفي طهارى تقىة وأوجههم عند المشاعر عرمان يعني يطهارة ثيابهم سلامتهم من الذنائب، ويعني بعرة وجوههم تنزيههم عن الحرمات، أو جمالهم في الخلقة، أو كلّيهما. وقد قال عيلان بن سلمة التقي: فإنني بحمد الله لا توب عادٍ لبست ولا من عذرية أتنفع

المسألة الثانية: ليس بممتنع أن يحمل الآية على عموم المراد فيها بالحقيقة والمحاز، على ما بيَّناه في أصول الفقه. وإذا حملناها على الياب المغلومة [الطاهرة] فهي تسأول معيّنين أحدهما تخصيص الآذى، فإنها إذا أرسِلت تدَّسِّت؛ ولهذا قال عمر بن الخطاب لعلام من الأنصار وقد رأى دليله مُسْتَرِّخًا: يا علام، ارفع إزارك، فإنه أنتي وأنقى وأبقى. وقد قال النبي

صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الصَّحِيحِ: {إِذْرَفُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا يَبْيَثُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، وَمَا كَانَ أَسْقَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ}؛ فَقَدْ جَعَلَ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعَالِيَّةَ فِي لِبَاسِ الْإِزارِ الْكَعْبَيْنِ وَتَوَعَّدَ مَا تَحْتَهُ بِالنَّارِ؛ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يُرْسِلُونَ أَذِيَالَهُمْ، وَيُطْبَلُونَ شَيَّاً بَهُمْ، ثُمَّ يَتَكَلَّفُونَ رَفْعَهَا بِأَيْدِيهِمْ. وَهَذِهِ حَالَةُ الْكَبِيرِ وَقَائِدَهُ الْعُجُوبِ، وَأَسَدُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُمْ يَعْصِمُونَ وَيَحْتَجُونَ، وَيُلْحِقُونَ أَنْفُسَهُمْ بِمَمْنَعِ الْمَعْلُومِ عَيْرَهُ، وَلَا الْحَقُّ بِهِ سَوَادُهُ. قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {لَا يَنْظُرُ اللَّهُ لِمَنْ جَرَّ تَوْبَةَ حُبَّلَاءَ}. وَلِفُطْرِ الصَّحِيحِ: {مَنْ جَرَّ إِزَارَةً حُبَّلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللَّهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَحَدَ شِيقِي لِزَارِي يَسْتَرِخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ حُبَّلَاءَ}. فَعَمَّ رَبِيعُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [بِالنَّهِيِّ]، وَاسْتَشَرَ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ، فَأَرَادَ الْأَذْنِيَاءِ الْحَاقَ أَنْفُسِهِمْ بِالْأَقْصِيَاءِ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُمْ. وَالْمَعْنَى الْتَّانِيُّ: عَسْلَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْهَا صَحِيحٌ فِيهَا. وَقَدْ بَيَّنَا اخْتِلَافَ الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِصَحِيحِ الدَّلَائِلِ، وَلَا نُطَوِّلُ بِأَعَادَتِهِ، وَقَدْ أَسَارَ يَعْصُمُ الصَّوْفِيَّةَ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ وَأَهْلَكَ فَطَهَرَ؛ وَهَذَا جَائِزٌ، فَإِنَّهُ قَدْ يُعَبِّرُ عَنِ الْأَهْلِ بِالثِّيَابِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسُ لَهُنَّ}

الآية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكِثِرْ} فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائلٍ:

المسألة الأولى: ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِيهَا سَيِّهَةَ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ لَا تُعْطِي عَطِيَّةً فَتَطْلُبُ أَكْثَرَ مِنْهَا؛ رُوِيَ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسِ التَّانِيِّ: لَا تُعْطِي الْأَغْنِيَاءَ عَطِيَّةً لِتُصَبِّبَ مِنْهُمْ أَصْعَافَهُمَا. التَّالِيُّ: لَا تُعْطِي عَطِيَّةً سَتَظِرُ تَوَابَهَا. الرَّابِعُ: وَلَا تَمْنُنْ بِالْبُوْبَةِ عَلَى النَّاسِ تَأْخُذُ أَجْرًا مِنْهُمْ عَلَيْهَا. الْخَامِسُ: لَا تَمْنُنْ بِعَمْلِكَ [تَسْتَكِثِرُهُ] عَلَى رَبِّكَ؛ قَالَهُ الْأَخْسَنُ السَّادِسُ لَا تَضْعُفْ عَنِ الْخَيْرِ أَنْ تَسْتَكِثِرَ مِنْهُ.

المسألة الثانية: هَذِهِ الْأَقْوَالُ يَتَقَارَبُ بَعْضُهَا، وَهِيَ التَّلَاثَةُ الْأُولُّ؛ فَأَمَّا قَوْلُهُ "لَا تُعْطِي عَطِيَّةً فَتَطْلُبُ أَكْثَرَ مِنْهَا" فَهَذَا لَا يَلِيقُ بِالنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَلَا يَنْسِبُ مَرْتَبَتَهُ. وَقَدْ قَالَ: {وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رِبَّا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عَنْدَ اللَّهِ} عَلَى مَا بَيَّنَا مَعْنَاهُ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاؤُودَ وَعَيْرُهُ عَنْ عَائِشَةَ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقْبِلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُشَبِّهُ عَلَيْهَا}. وَفِي الصَّحِيحِ فِي الْحَدِيثِ وَاللْفُطْرِ لِبَخَارِيٍّ قَالَ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {لَوْ دُعِيتُ إِلَى كَرَاعِ لَاجِبَتْ، وَلَوْ أَهْدَيْتُ إِلَيْيَ زَرَاعَ لَقَبَلتْ}. وَلِفُطْرِهِ مُخْتَلِفٌ فَكَانَ يَقْبِلُهَا سُيَّةً، وَلَا يَسْتَكِثِرُهَا شِرْعَةً؛ إِنَّمَا كَانَ لَا يُعْطِي عَطِيَّةً يَسْتَكِثِرُ بِهَا فَالْأَغْنِيَاءُ أَوَّلُى بِالْأَجْتِنَابِ، لِأَنَّهَا بَأْتُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَذْلَمَةِ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهُ لَا تُعْطِي عَطِيَّةً سَتَظِرُ تَوَابَهَا؛ فَإِنَّ الْإِنْتِظَارَ تَعْلُقٌ بِالْإِطْمَاعِ؛ وَذَلِكَ فِي حَيْزِهِ بِحُكْمِ الْإِمْتِنَاعِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَا تَمْدَنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَنَّعَنَا بِهِ أَرْوَاجًا مِنْهُمْ مَرْهِرَةً الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَقْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ حَيْرٌ وَأَبْقَى}. وَذَلِكَ جَائِزٌ لِسَائِرِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَنَّاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَطَلَبَ الْكَسْبِ فِيهَا وَالْكِتَابِ

مِنْهَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: أَرَادَ بِهِ الْعَمَلُ، أَيْ لَا تَسْتَكِنْ بِهِ عَلَى رَبِّكَ فَهُوَ صَحِيفٌ؛ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ لَوْ أَطَاعَ اللَّهَ عُمْرَهُ مِنْ عِبْرٍ فُتُورٍ لِمَا بَلَغَ لِنَعْمَ اللَّهِ بَعْضَ الشَّكْرِ. وَهَذَا كُلُّهُ بُنْيَ عَلَى أَصْلٍ وَهِيَ:

المسألة الثالثة: وَدِلْكَ أَنَّ قَوْلَهُ: {تَسْتَكِنْ} قَدْ وَرَدَتِ الْقِرَاءَاتِ بِالرِّوَايَاتِ فِيهِ بِاسْكَانِ الرَّاءِ وَرُوَيَ بِصَمَ الرَّاءِ، فَإِذَا أَسْكَنَتِ الرَّاءَ كَانَتِ جَوَابًا لِلأَمْرِ بِالنَّقْلِ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ التَّانِيَ. وَإِنْ صَمَمْتِ الرَّاءَ كَانَ الْفَعْلُ بِتَقْدِيرِ الْإِسْمِ، وَكَانَ يَمْعَنِي الْحَالِ. وَالْتَّقْدِيرُ: وَلَا تَمْنُنْ مُسْتَكِنْ، وَكَانَ التَّانِي عِبْرَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يَبْنِي عَلَى أَصْلٍ وَهِيَ:

المسألة الرابعة: وَهُوَ الْقَوْلُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنْ: وَهُوَ يَنْتَلِقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْعَطَاءُ. وَالثَّانِي التَّعْدَادُ عَلَى الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ بِالنَّعْمَ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. وَيُعَصِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا يُنْتَلِقُوا صَدَقَانِكُمْ بِالْمَنِ وَالْأَذْيِ} وَقَوْلُهُ: {لَهُمْ أَجْرٌ عِبْرَ مَمْنُونَ} وَيُعَصِّدُ التَّانِيَ قَوْلُهُ: {قَامِينَ أَوْ أَمْسِكَ بِعَيْنِ حِسَابِ} وَقَوْلُهُ: {فَإِنَّمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءً}. وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {مَا أَحَدُ أَمْنَ عَلَيْنَا مِنْ أَبْنِ أَبِي قُحَافَةَ}. وَالآيَةُ تَسْأَلُ الْمَعْنَيْنِ كِلَيْهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

[**فِيهَا أَذْيَعُ آيَاتِ**

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {بَلْ إِنِّيْ إِنْسَانٌ عَلَى نَفْسِيْ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَادِيرَهُ}: فِيهَا سِتُّ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ إِفْرَارِ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ: لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنْهُ عَلَيْهَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: {يَوْمَ تَشَهُّدُ عَلَيْهِمُ الْسِّتْهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}. وَلَا خِلَافَ فِيهِ: لِأَنَّهُ إِخْيَارٌ عَلَى وَجْهِ تَنْتَفِي التَّهْمَةُ عَنْهُ: لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَكْذِبُ عَلَى نَفْسِهِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِنَ النَّبِيِّنَ لِمَا أَتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْتَرُرُنَّهُ} قَالَ أَفَرِزَتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرِزْنَا قَالَ فَإِنْ شَهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنْ الشَّاهِدِينَ} وَقَالَ تَعَالَى: {وَآخَرُونَ اغْتَرُفُوا بِذِيْوِهِمْ حَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا}. وَهُوَ فِي الْآتَارِ كَثِيرٌ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {وَاغْدُ يَا أَيُّسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا}: فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمْهَا}

المسألة الثانية: لَا يَصِحُّ إِفْرَارٌ إِلَّا مِنْ مُكَلِّفٍ لَكِنْ يَسْرِطُ إِلَّا يَكُونَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ: لِأَنَّ الْحَجْرَ يُسْقِطُ قَوْلُهُ إِذَا كَانَ لِحَقٍّ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ لِحَقٍّ عَيْرِهِ كَالْمَرِيضُ كَانَ مِنْهُ سَاقِطٌ وَمِنْهُ جَائِزٌ، وَبِيَانُهُ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ. وَلِلْعَبْدِ حَالَتَانِ فِي إِفْرَارِ إِحْدَاهُمَا فِي ابْتِدَائِهِ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ. وَالثَّانِيَةُ فِي اتِّهَائِهِ، وَدِلْكَ مِثْلُ إِبْهَامِ الْإِفْرَارِ وَلَهُ صُورٌ كَثِيرَةٌ. وَأَمْهَانُهَا سِتُّ: الصُّورُهُ

الأولى أن يقول له: عندي شيء، قال الشافعى: لفسره بتمرة أو كسرة قيل منه. والذى تقتضيه أصولنا أنه لا يقبل إلا فيما له قدر، فإذا فسره به قبل منه، وخالف عليه الصورة الثانية أن يفسرها بخمر أو خنزير، وما لا يكون مالاً في الشريعة، لم يقبل باتفاق، ولو ساعدته عليه المقرر له. الصورة الثالثة أن يفسره بمختلف فيه، مثل جلد الميت، أو كلب، فإن الحاكم يحكم عليه في ذلك بما يراه من رد وامضاء، فإن رده لم يحكم عليه حاكم آخر غيره بشيء؛ لأن الحكم قد نفذ بطاله. وقال بعض أصحاب الشافعى: يتلزم الحمر والخنزير، وهو قول باطل. وقال أبو حنيفة: إذا قال له: على شيء لم يقبل تفسيره إلا بمكيل أو موزون؛ لأنه لا يثبت في الدمة بنفسه إلا هما. وهذا ضعيف، فإن غيرهما يثبت في الدمة؛ إذ وجوب ذلك إجماعاً. الصورة الرابعة إذا قال له: "عندى مال" قيل تفسيره بما يكون مالاً في العادة، كالدرهم والدرهمين، ما لم يجيء من قرينة الحال ما يحكم عليه بأكثر منه. الصورة الخامسة أن يقول له: عندي مال كثير أو عظيم. قال الشافعى: يقبل في الحبة. وقال أبو حنيفة: لا يقبل إلا في نصاب الركوة. وقال علماً وفناً في ذلك أقوالاً مختلفة، منها نصاب السرقة، والركوة، والدية. وأقله عندي نصاب السرقة؛ لأنه لا يباين عصو المسلم إلا في عظيم. وقد بيناه في مسائل الخلاف وبه قال أكثر الحنفية. ومن تعجب فيتعجب لقول الليث بن سعد: إنه لا يقبل في أقل من اثنين وسبعين درهماً، وقيل له: ومن أين تقول ذلك؟ قال: لأن الله تعالى قال: {لقد نصركم الله في مواطن كثيرة}. وغروانه وسراباها كانت شتى وسبعين، وهذا لا يصح؛ لأنه أخرج حبيباً منها، فكان حقه أن يقول: يقبل في واحد وسبعين، وقد قال الله تعالى: {اذكروا الله ذكراً كثيراً} وقال: {لا حيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ تَجْوِاهُمْ} وقال: {وَالعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا}. الصورة السادسة إذا قال له: على عشرة أو مائة أو ألف، فإنه يفسرها بما شاء ويقبل منه، فإن قال: ألف درهم، أو مائة عبد، أو مائة وخمسون درهماً فإنه تفسير مبهم، ويقبل منه، وبه قال الشافعى. وقال أبو حنيفة: إن عطف على العدد المبهم مكيلأ أو موزوناً كان تفسيراً لقوله مائة وخمسون درهماً؛ لأن الدرهم تفسير للخمسين، والخمسين تفسير للمائة. وقال ابن حياران والإصطحري من أصحاب الشافعى: إن الدرهم لا يكون تفسيراً في المائة والخمسين إلا للخمسين خاصة، ويفسر هو المائة بما شاء. وقد بينا في ملحمة المتفقين تحقق ذلك، ويترکب على هذه الصور ما لا يخصى كثرة، وهذه أصولها.

المسألة الثالثة: قوله: {ولو ألقى معاذيره}: معناه لو اعذر بعد الأقرار لم يقبل منه. وقد اختلف العلماء فيمن رجع بعد ما أقر في الحدود التي هي حالص حق الله؛ فقال أكثرهم منهم الشافعى وأبو حنيفة: يقبل رجوعه بعد الأقرار. وقال به مالك في أحد قوله. وقال في القول الآخر: لا يقبل إلا أن يذكر لرجوعه وجهاً صحيحاً والصحيح جواز الرجوع مطلقاً؛ لما روى الإمام

مِنْهُمُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَ الْمُقْرَرُ بِالرِّثَا مَرَارًا أَرْبَعًا، كُلُّهُ مَرَّةٌ يُعْرِضُ عَنْهُ}. وَلَمَّا شَهَدَ عَلَى تَفْسِيهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ: أَيْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَخْصَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ}. وَفِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ: {لَعَلَّكَ قَبَلتُ أَوْ عَمِرْتُ أَوْ نَظَرْتُ}. وَفِي النَّسَائِيِّ، وَأَبِي دَاؤِدَ: {حَتَّى قَالَ اللَّهُ فِي الْخَامِسَةِ: أَنِّكُنَّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: حَتَّى عَابَ دَلِيلَكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: كَمَا يَغِيبُ الْمَرْوَدُ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءِ فِي الْبَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَذَرِّي مَا الرِّثَا؟ قَالَ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَاماً مِثْلَ مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ حَلَالاً. قَالَ: فَمَا تُرِيدُ مِنِّي بِهَذَا القَوْلِ؟ قَالَ: أَرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي؟ قَالَ: فَأَمَرَ رَبِّهِ فَرِحْمَةً}. قَالَ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاؤِدَ: {فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْجَهَارَةَ فَرَرَ يَشْتَدُّ فَصَرَّبَهُ رَجُلٌ بِلَحْيٍ جَمِيلٍ، وَصَرَّبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: هَلَّا تَرْكِيمُوهُ} قَالَ أَبُو دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيُّ: تَبَثَّتَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَمَّا لِتَرْكِ حَدَّ فَلَا، وَهَذَا كُلُّهُ طَرِيقُ الْرُّجُوعِ، وَتَصْرِيحُ يَقْبُولِهِ. وَفِي قَوْلِهِ: لَعَلَكَ عَمِرْتَ، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ مَالِكٍ: إِنَّهُ يُقْبِلُ رُجُوعَهُ إِذَا ذَكَرَ فِيهَا وَجْهَهَا.

المسألة الرابعة: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَعْنَى: {وَلَوْ أَلْقَى مَعَادِيرَهُ} أَيْ سُتُورَهُ، بِلْعَةَ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَاحْدُهَا مَعْدَارُ، وَقَالَ تَعْلَمُ: وَاحْدُهَا مَعْدَرَهُ. الْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا اغْتَدَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَنْكَرَ الشَّرِكَ، لَا يَنْقُعُ الظَّالِمِينَ مَعْدَرُهُمْ، وَيُحْتَمُ عَلَى قَمِهِ، فَتَشَهَّدُ عَلَيْهِ جَوَارِحُهُ، وَيُقَالُ لَهُ: كَفَى بِتَفْسِيكِ الْيَوْمِ عَلَيْكَ حَسِيبًا.

المسألة الخامسة: وَهَذَا فِي الْحُرُّ الْمَالِكِ لِأَمْرِ تَفْسِيهِ. وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنَّ إِفْرَارَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ قِسْمَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُقْرَرَ عَلَيْ بَدَنِهِ، أَوْ عَلَى مَا فِي يَدِهِ وَذَمَّتِهِ؛ فَإِنْ أَقْرَرَ عَلَى بَدَنِهِ فِيمَا فِيهِ عُقُوبَةٌ مِنْ الْقَتْلِ فَمَا دُوَّهُ تَفَدَّ دَلِيلُ عَلَيْهِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: لَا يُقْبِلُ دَلِيلُكَ مِنْهُ، لَأَنَّ بَدَنَهُ مُسْتَرْقٌ بِحَقِّ السَّيِّدِ. وَفِي إِفْرَارِهِ إِثْلَافُ حُقُوقِ السَّيِّدِ فِي بَدَنِهِ، وَدَلِيلِنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : {مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلَيَسْتَرِّ بِسَرِّ الْلَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبَدِّلَ لَنَا صَفْحَتَهُ تُقْمِ عَلَيْهِ الْحَدَّ}. الْمَعْنَى أَنَّ مَحِلَّ الْعُقُوبَةِ أَصْلُ الْخَلْقَةِ وَهِيَ الدُّمِيَّةُ فِي الْأَدَمِيَّةِ، وَلَا حَقَّ لِلْسَّيِّدِ فِيهَا، وَإِنَّمَا حَقَّهُ فِي الْوَصْفِ وَالْتَّبَعِ، وَهِيَ الْمَالِيَّةُ الطَّارِئَةُ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَقْرَرَ بِمَا لَمْ يُقْبِلُ، حَتَّى قَالَ أَبُو حَيْنَةَ: إِنَّهُ لَوْ قَالَ: سَرَقْتَ هَذِهِ السَّلْعَةَ إِنَّهُ تُقْطَعُ يَدُهُ وَيَاخْدُهَا الْمُقْرَرُ لَهُ. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: السَّلْعَةُ لِلْسَّيِّدِ، وَيُبَيَّعُ الْعَبْدُ بِقِيمَتِهَا إِذَا عَنِقَ؛ لَأَنَّ مَالَ الْعَبْدِ لِلْسَّيِّدِ إِجْمَاعًا، فَلَا يُقْبِلُ قَوْلُهُ فِيهِ، وَلَا إِفْرَارُهُ عَلَيْهِ، لَا سِيمَاءُ وَأَبُو حَيْنَةَ يَقُولُ: إِنَّ الْعَبْدَ لَا مَلِكٌ لَهُ وَنَحْنُ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَصِحُّ تَمْلِكُهُ، وَلَكِنَّ جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ بِإِجْمَاعٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ.

المسألة السادسة: وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: {بِلِّ الْإِنْسَانُ عَلَى تَفْسِيهِ بَهِيرَةُ}؛ أَيْ عَلَيْهِ مَنْ يُبَصِّرُ أَغْمَالَهُ، وَيُحَصِّبِهَا، وَهُمُ الْكَرِامُ الْكَاتِبُونَ؛ وَهَذِهِ كُلُّهَا مَقَاصِدُ مُحْتَمِلَةٌ لِلْفَظِ، أَفْوَاهَا مَا تَقْدَمَ ذِكْرُنَا لَهُ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ}. فِيهَا أَرْبَعٌ مَسَائِلٌ:

المسألة الأولى: ثَبَّتَ فِي الصَّحِيفَةِ الْمُبَارَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ} قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعَالِجُ مِنَ النَّزَيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكْ بِهِ شَفَقَتِيهِ، فَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنَا أَحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُحَرِّكُهُمَا. وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ أَبْنَ عَبَّاسَ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَقَتِيهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} قَالَ: جَمْعُهُ لَكِ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرُؤُهُ. {فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَإِذْنَهُ}. قَالَ: فَإِسْتِمْعْ لَهُ وَأَنْصِتْ. {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}: ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأْهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ حِبْرِيلَ اسْتَمَعَ، فَإِذَا أَنْطَلَقَ حِبْرِيلُ قَرَأَهُ التَّبِيِّيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا أَقْرَأْهُ.

المسألة الثانية: هَذَا يُعَضِّدُ مَا تَقَدَّمَ: فِي سُورَةِ الْمُرْمَلِ مِنْ قَوْلِهِ {وَرَأَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا} حَسْبَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ. وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَلَقِّنَ مِنْ حُكْمِهِ إِلَّا وَكَدَ أَنْ يُصْغِيَ إِلَى الْمُلْقَنَ بِقَلْبِهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِلِسَانِهِ، فَيَشْتَرِكُ الْفَهْمُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، فَيَدْهُبُ رُوحُ التَّحْصِيلِ بَيْنَهُمَا، وَيَخْرُلُ الْلِّسَانَ بِتَجَرْدِ الْقَلْبِ لِلْفَهْمِ؛ فَيَتَسَرَّ التَّحْصِيلُ؛ وَتَحْرِيكُ الْلِّسَانِ يُجَرِّدُ الْقَلْبَ عَنِ الْفَهْمِ، فَيَتَعَسَّرُ التَّحْصِيلُ بِعَادَةِ اللَّهِ الَّتِي يَسِّرَهَا؛ وَذَلِكَ مَعْلُومٌ عَادَةً فَيَتَحَقِّقُ لِذِي مُشَاهَدَةٍ. قَالَ الْإِمَامُ: كُنْتُ أَحْصُرُ عِنْدَ الْحَاسِبِ بِتِلْكَ الدِّيَارِ الْمُكَرَّمَةِ، وَهُوَ يَجْعَلُ الْأَعْدَادَ عَلَى الْمُتَعَلَّمِينَ الْحَاسِبِينَ، وَأَفْوَاهُمْ مَمْلُوءَةُ مِنَ الْمَاءِ، حَتَّى إِذَا اتَّهَى إِلَى الْقَوْمِ، وَقَالَ: مَا مَعْكُمْ رَمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا فِي فِيمِهِ، وَقَالَ مَا مَعْهُ لِيَعْوَدُهُمْ خَرْلَ الْلِّسَانَ عَنِ التَّحْصِيلِ الْمَفْهُومِ عَنِ الْمَسْمُوعِ. وَلِلْقُولِ فِي التَّعْلِمِ سِيرَةٌ يَدِيعَةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ الصَّغِيرَ مِنْهُمْ إِذَا عَقَلَ بَعْتُوهُ إِلَى الْمَكَبِّ، فَإِذَا عَبَرَ الْمَكَبِّ أَحَدَهُ بِتَعْلِيمِ الْحَطَّ وَالْحِسَابِ وَالْعَرِيَّةِ، فَإِذَا حَدَّقَهُ كُلُّهُ أَوْ حَدَّقَ مِنْهُ مَا فُدَّرَ لَهُ حَرَّاجَ إِلَى الْمُقْرِئِ قَلْقَةً كِتَابَ اللَّهِ، فَحَفِظَ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ رُبْعَ حِرْبٍ، أَوْ نِصْفَهُ، أَوْ حِزْبًا، حَتَّى إِذَا حَفِظَ الْقُرْآنَ حَرَّاجَ إِلَى مَا شَاءَ لِلَّهِ مِنْ تَعْلِيمِ الْعِلْمِ أَوْ تَرْكِهِ. وَمِنْهُمْ وَهُمُ الْأَكْثَرُ مَنْ يُوَحِّرُ حَفْظَ الْقُرْآنِ، وَيَتَعَلَّمُ الْفِقْهَ وَالْحَدِيثَ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ قَرِبَمَا كَانَ إِمَامًا، وَهُوَ لَا يَحْفَظُهُ، وَمَا رَأَيْتُ يَعْنِي إِمَامًا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ، وَلَا رَأَيْتُ فَقيِّهًا يَحْفَظُهُ إِلَّا اثْنَيْنِ، ذَلِكَ لِتَعْلِمُوا أَنَّ الْمَقْصُودَ حُدُودُهُ لَا حُرُوفُهُ؛ وَعُلِقَتِ الْقُلُوبُ إِلَيْوْمَ بِالْحُرُوفِ، وَصَيَّبُوا الْحُدُودَ، خَلَافًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِكِتَابِ إِنْقَادِ لِقَدَرِ اللَّهِ، وَتَحْقِيقِ لَوْعَدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَبَيْنِ لِبُوَّتِهِ، وَعَصَدُ لِمَعْجِرِتِهِ.

المسألة الثالثة: الْبَارِي سُبْحَانَهُ يَجْمِعُ الْقُرْآنَ فِي قَلْبِ الرَّسُولِ تَبَيْنِرَا لِلْتَّبَلِغِ، وَيَجْمِعُهُ فِي قَلْبِ عَيْرِهِ؛ تَبَيْنِرَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ؛ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ شَفَاءً لِمَا

يُعرضُ فِي الصُّدُورِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَمَّى فِي الْأَبْصَارِ وَالْبَصَائرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْتَهُ وَبَيْنَ الْعِلْمِ بِهِ رَيْنٌ، فَيَبْقَى تَالِيَا، وَلَا يَجْعَلُ لَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ثَانِيَا، وَهُوَ أَحْقَهُ حَالًا وَأَسْلَمُهُ مَالًا، وَقَدْ حَقَّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ وَعْدَهُ بِقَوْلِهِ: {سَيُنَقِّرُكَ قَلَّا تَنْسَى}؛ وَهُوَ حَمْرٌ، وَلَيْسَ يَأْمُرُ مَعْنَوِيًّا لِتَبْوَتِ الْيَاءِ فِي الْحَطَّ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ يَبْغِي بَعْدَ هَذَا تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَفِي الصَّحِيحِ {أَنَّهُ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُعَارِضُهُ جَبْرِيلُ الْقُرْآنَ مَرَّةً فِي كُلِّ شَهْرِ رَمَضَانَ هـ حَتَّى كَانَ الْعَامُ الَّذِي قَبَصَهُ اللَّهُ بَيْتَهُ وَبَيْتَ الْآخِرِ عَارِضَهُ مَرَّتَيْنَ؛ فَفَطَنَ لِتَأْكِيدِ الْحِفْظِ وَالْجَمِيعِ عِنْدَهُ، وَقَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ حَضَرَ أَجَلِي} إِذْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ بَعْثِهِ إِلَى الْحَلْقِ تَبْلِيغُ الْأَحْكَامِ وَتَمْهِيدُ الشَّرْعِ، ثُمَّ يَسْتَأْتِرُ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْخَلْقِ، وَيَظْهَرُهُ بِرَفِيعِهِ إِلَيْهِ عَنْهُمْ، وَيَنْقُدُ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمَهُ فِيهِمْ.

الْمِسَالَةُ الرَّابِعَةُ: انتَهَى النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْمٍ مِنْ الرُّفَعَاءِ مِنْهُمْ قَتَادَةُ إِلَى أَنْ يَقُولُوا فِي قَوْلِهِ {تُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} أَيْ تَفْصِيلَ أَخْكَامِهِ، وَتَمْبِيزَ حَالَاتِهِ مِنْ حَرَامِهِ، حَتَّى قَالَ حِينَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ: إِنَّ مِنْهُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي مَا تَنَी دِرْهَمٌ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَشَهِدْ لَهُ مَسِاقٌ لِلْآيَةِ فَلَا يَنْفِيَهُ عُمُومُهَا، وَبَخْرُ لَا تَرَى تَحْصِيصَ الْعُمُومِ بِالسَّبِبِ وَلَا بِالْأُولَى مِنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، وَلَا بِالْمَسَاقِ، حَسَبَمَا بَيَّنَاهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ.

الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِّيْ يُمْتَنِيْ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى} : فِيهَا

مَسَالَةُ وَاحِدَةٌ: وَهِيَ مَا تَقْدَمَ فِي بَطْلِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَكُونُ الْوَلْدُ مِنْ أَخْوَالِ الْتَّحْلِيقِ وَلَدًا: مِنَ الْبَطْفَةِ وَالْعَلْقَةِ وَالْمُضَعَّةِ؛ وَهَذِهِ الْآيَةُ بِظَاهِرِهَا تَقْتَضِي أَنَّ الْمَرْتَبَةَ التَّالِيَةَ بَعْدَ الْعَلْقَةِ [وَتَكُونُ] خَلْقًا مُسَوَّى، فَتَكُونُ بِهِ الْمَرْأَةُ أُمُّ وَلِدٍ، وَيَكُونُ الْمُؤْضُوعُ سُقْطًا، وَقَدْ حَقَقْنَا ذَلِكَ وَأَخْتِلَافَ النَّاسِ فِيهِ كَمَا سَبَقَ، وَهَذِهِ التَّسْوِيَةُ أَوْلَاهَا ابْتِداءُ الْخِلْقَةِ، وَآخِرُهَا اسْتِكْمَالُ الْقُوَّةِ، وَالْكُلُّ مُرَادٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَجَعَلَ مِنْهُ الرَّزُوقَيْنِ الذِّكْرَ وَالْأَنْثَى} : وَقَدْ احْتَاجَ بِهَذَا مِنْ رَأِيِّ إِسْقاطِ الْحُنْشَى، وَقَدْ بَيَّنَا فِي سُورَةِ الْشُّورَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ وَقَرَبَتْهَا إِنَّمَا حَرَجَنَا مَحْرَجُ الْغَالِبِ، حَسِبَمَا تَقْدَمَ هُنَا لَكَ، فَلِيَجْتَزِيَ بِهِ اللَّيْبُ فَإِنَّهُ وَفِي الْمَقْصُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

سُورَةُ الدَّهْرِ

[فِيهَا سِتُّ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ} . وَقَدْ تَقْدَمَ الْقَوْلُ فِي الْحِينِ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، فَلِيُنْظَرُ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْسَاجٍ تَبْلِيغٍ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} . يَعْنِي أَخْلَاطٍ. مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيطٌ أَيْضًا، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ

رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَيَجْمِعُهُمَا الْمَلَكُ يَأْمُرُ اللَّهَ، وَتَنْقُلُهُمَا الْقُدْرَةُ مِنْ تَطْوِيرٍ إِلَى تَطْوِيرٍ، حَتَّى تَسْتَهِيَ إِلَى مَا دَبَرَهُ مِنْ النَّفَدِيرِ، وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يُوْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا} فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {يُوْفُونَ بِالنَّذْرِ}: فِيهِ أَفْوَالٌ، لُبَابُهَا قُوَّالٌ: أَحَدُهُمَا يُوْفُونَ بِمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ. التَّانِي: يُوْفُونَ [بِمَا أَعْتَقْدُوهُ وَ] بِمَا عَقَدُوهُ عَلَى أَنفُسِهِمْ، وَلَا شَاءَ أَبْلَغَ مِنْ هَذَا كَمَا أَنَّهُ لَا فِعْلٌ أَفْصَلُ مِنْهُ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَرَمَ عَبْدَهُ وَظَائِفَ، وَرُبِّمَا جَهَلَ الْعَبْدُ عَجْزَهُ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَنْذُرُ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْوَقَاءُ بِهِ أَيْضًا، فَإِذَا قَامَ بِحَقِّ الْأَمْرَيْنِ؛ وَحَرَّ عَنْ وَاجِبِ النَّذَرِيْنِ كَانَ لَهُ مِنَ الْحِزَاءِ مَا وَصَفَ اللَّهُ فِي آخِرِ السُّورَةِ. وَعَلَى عُمُومِ الْأَمْرَيْنِ كُلِّ ذَلِكَ حَمْلُهُ مَالِكُ، وَرَوَى عَنْهُ أَشْهَبُ أَنَّهُ قَالَ: "يُوْفُونَ بِالنَّذْرِ" هُوَ نَذْرُ الْعِتْقِ، وَالصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ. وَرَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: يُوْفُونَ بِالنَّذْرِ قَالَ: النَّذْرُ هُوَ الْيَمِينُ.

المسألة الثانية: النَّذْرُ مَكْرُوهٌ بِالْجُمْلَةِ؛ ثَبَّتَ فِي الصَّحِيفَةِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الرِّئَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَأْتِي النَّذْرُ عَلَى أَبْنَى آدَمَ بِشَيْءٍ لَمْ أَكُنْ قَدَّرْتُهُ لَهُ؛ إِنَّمَا يُسْتَحْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ} وَذَلِكَ لِفَقْهِ صَحِيفَةٍ؛ وَهُوَ أَنَّ الْبَارِي سُبْحَانُهُ وَعَدَ بِالرِّزْقِ عَلَى الْعَمَلِ؛ وَمِنْهُ مَفْرُوضٌ، وَمِنْهُ مَنْدُوبٌ، فَإِذَا عَيَّنَ الْعَبْدُ لِيَسْتَدِرَّ بِهِ الرِّزْقَ، أَوْ يَسْتَجْلِي بِهِ الْحَيْرَ، أَوْ يَسْتَدْفَعَ بِهِ الشَّرَّ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ بِهِ، فَإِنَّ وَصَلَ فَهُوَ لِبُخْلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الرابعة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا} فِيهَا سِتُّ مَسَالِلَ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ: {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ} تَبَيَّنَهُ عَلَى الْمُؤْسَاةِ؛ وَمِنْ أَفْصَلِ الْمُؤْسَاةِ وَصُعُّهَا فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْتَّلَاثَةِ وَفِي الصَّحِيفَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: {سُئَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟} قَالَ: نُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتُقْرَئُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ} وَهَذَا فِي الْفَصْلِ لَا فِي الْفَرْضِ مِنْ الزَّرْكَاةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بِيَانُهُ

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {عَلَى حُبِّهِ}. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ: {مِسْكِينًا}. الْمِسْكِينُ قَدْ تَقَدَّمَ بِيَانُهُ، وَهَذَا مِثَالُهُ مَا رُوِيَ فِي شَأنِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي ذَكَرَنَا قِصَّتَهُ فِي سُورَةِ الْحَسْرَةِ، عِنْدَ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ حَصَاصَةً} فَهَذَا هُوَ ذَلِكَ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ: {وَيَتِيمًا}. وَإِنَّمَا أَكَدَ بِالْيَتِيمِ؛ لِأَنَّهُ مِسْكِينٌ مَصْعُوفٌ بِالْوَحْدَةِ وَعَدَمِ الْكَافِلِ مَعَ عَجْزِ الصَّغِيرِ.

المسألة الخامسة: قُوله تَعَالَى: {وَأَسِيرًا}. وَفِي إطْعَامِهِ تَوَابٌ عَظِيمٌ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَإِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُهُ. وَقَدْ تَعَيَّنَ بِالْعَهْدِ إِطْعَامُهُ، وَلَكِنْ مِنْ الْفَصْلِ فِي الصَّدَقَةِ، لَا مِنَ الْأَصْلِ فِي الرِّكَاةِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَسْجُونُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدْ حَبَسَهُ عَنِ النَّصْرَفِ وَأَسْرَهُ فِيمَا وَجَبَ عَلَيْهِ، فَقَدْ صَارَ لَهُ عَلَى الْفَقِيرِ الْمُطْلَقُ حَقٌّ رَائِدٌ يَمْهُو عَلَيْهِ مِنَ الْمَنْعِ [عَنِ الْتَّمَحِلِ فِي] الْمَعَاشِ أَوْ النَّصْرَفِ فِي الْطَّلَبِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا حَلَصَتْ فِيهِ النِّيَةُ لِلَّهِ، وَهِيَ:

المسألة السادسة: دُونَ تَوْقِيعِ مُكَافَأَةٍ، أَوْ شُكْرٍ مِنَ الْمُعْطِيِ، فَإِذَا لَمْ يُشْكِرْ فَسَخَطَ الْمُعْطِيِ يَحْبِطَ تَوَابَهُ.

الآية الخامسة: قُوله تَعَالَى: {وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا}. فِيهَا مَسَأْلَةٌ وَاحِدَةُ الْبُكْرَةِ وَقَفْتُ مِنْ أَوْقَاتِ النَّهَارِ، وَهُوَ أَوْلَهُ، وَمِنْهُ بَاكُورَةُ الْفَاكِهةِ. وَالْأَصِيلُ: هُوَ الْعَيْشِيُّ. وَهَذِهِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ؛ وَقَدْ قَدَّمْنَا مَعْنَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ الْمُرَادُ بِقُولِهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {مَنْ صَلَّى الْبَرَدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ}، وَمَعْنَى قُولِهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَإِنْ أَسْتَطَعْتُمْ لَا تُعْلِبُوا عَنْ صَلَاةٍ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَاقْعُلُوهَا وَقَرَأُوهَا وَسَبِّحُوهَا بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا}. وَقَدْ قَسَّمَ أَوْبَابُ الْلُّغَةِ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَسَاعَاتِ النَّهَارِ عَلَى تَقَاضِيلَ وَأَسْمَاءِ عُرْفَيَّةٍ فِي الْلُّغَةِ، وَمُؤْلَفُوهَا مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ؛ لِكِنَّ الْعُدُوَّ وَالْعَيْشِيَّ وَالْطَّهِيَّرَةُ مِنْ أَمْهَاتِ ذَلِكَ الَّذِي لَا كَلَامَ فِيهِ. وَالصَّحَى يَلْحِقُ بِهِ وَالإِشْرَاقُ مِثْلُهُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَعْنَاهُ وَكِبْرٌ، فَكَانَ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَثَلَاثًا بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَلَا يَصْحُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية السادسة: قُوله تَعَالَى: {وَمِنْ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْ لَيْلًا طَوِيلًا} هَذِهِ الْآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِلقرْضِ؛ وَهُوَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشاُرُ، قَائِمَهُما وَقْتَانِ مِنْ أَوْقَاتِ الْمُصَلِّيِ، وَصَلَّا تُهُمَا مِنْ صَلَاةِ الْلَّيْلِ. وَأَمَّا قُوله تَعَالَى: {وَسَبِّحْ لَيْلًا طَوِيلًا} فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ قِيَامِ الْلَّيْلِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَفْعَلُ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقَدْ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا خِطَابًا لِلنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَحْدَهُ، فَيَبْقَى الْأَمْرُ بِهِ عَلَيْهِ مُفْرِدًا، وَالْمُؤْجُوبُ يَلْزَمُ لَهُ حَاصَّةً. وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلنَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَمِيعُ، ثُمَّ تُسَبِّحُ عَنَّا، وَبَقِيَ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ وَالْأَوَّلُ أَظَهَرُ؛ وَهُوَ مَعْنَى قُولِهِ تَعَالَى: {وَمِنْ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ تَأْفِلَةً لَكَ} كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانُهُ.

سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ

[فِيهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ]

وَهِيَ مِنْ عَرَائِبِ الْقُرْآنِ عَلَى مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِيِّ مِنْ التَّاسِيَّ وَالْمَنْسُوخِ؛ فَإِنَّهَا نَزَّلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَحْتَ الْأَرْضِ. وَرَوَى الصَّحِيحَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: {كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

- صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي عَارِ، قَنَرَلَثُ: {وَالْمُرْسَلَاتُ عُزْفًا} فَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً إِذْ حَرَجَتْ حَيَّةً مِنْ جُحْرَهَا، قَابَدَرَتَاهَا لِتَقْتِلُهَا، فَسَبَقَنَا فَدَخَلْتُ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وُقِيتَ شَرَّكُمْ كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا. }

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاعًا} : فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: الْكِفَاعُ: الصَّمْ وَالْجَمْعُ، وَهُوَ مَصْدُرٌ، يُقَالُ: كَفَتُهُ يُكْفِيْهُ كَفَّاً وَكِفَاعًا مِثْلُ كَتَبٍ يَكْتُبُ كِتَابًا وَكِتَابًا، أَيْ يَجْمِعُهُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَالًا، وَكُلُّ شَيْءٍ صَمَمْتُهُ فَقَدْ كَفَّيْهُ، فَإِذَا حَلَّ الْعَبْدُ فِي مَوْضِعِهِ فَهُوَ كِفَاعُهُ، وَهُوَ مَنْزَلُهُ، وَهُوَ دَارُهُ، وَهُوَ حِرْزُهُ، وَهُوَ حَرِيمُهُ، وَهُوَ حِمَاءُ، كَانَ يَقْطَانُ أَوْ تَائِمًا. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنْ {صَفْوَانَ قَالَ: كُنْتُ تَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى حَمِيَّصَةَ لِي بِشَمَنَّ ثَلَاثَيْنَ دِرْهَمًا، فَجَاءَ بَرْجُلٌ فَاحْتَلَسَهَا مِنِّي، فَأَخَدَ الرَّجُلَ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَمَرَهُ لِيُقْطَعَ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَتَقْطَعُهُ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثَيْنَ دِرْهَمًا، أَنَا أَبِيعُهُ إِيَّاهَا، وَأَنْسِيَهُ ثَمَنَهَا}. قَالَ: هَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ، فَكَانَتْ تَقْسُّهُ حِيَازًا مَوْضِعِهِ وَحِرْزِهِ وَحَرِيمِهِ وَمَنْعِتِهِ وَحِصْنِهِ.}

المسألة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاعًا أَحْيَاءً وَأَمْوَالًا} يَقْتَضِي أَنْ يُدْفَنَ فِيهَا الْمَيِّثُ بِجَمِيعِ أَجْرَائِهِ كُلَّهَا مِنْ سُقْرٍ، وَظَفَرٍ، وَثَيَابٍ، وَمَا يُؤَارِيهِ عَلَى إِلَيْهِ، وَمَا اتَّصَلَ بِهِ وَمَا تَابَ عَنْهُ، وَقَدْ قَرَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْمَسَائِلِ:

المسألة الثالثة: احْتَجَ عُلَمَاؤُنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي قَطْعِ السَّبَاشِ لِأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ حِرْزِ مَكْفُوتٍ، وَحِمَى مَصْمُومٍ، وَقَدْ مَهَدْنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِيِّ، وَقَرَرْنَا أَنْ يُنْتَرَ فِي دُخُولِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَأْنَ تَقُولَ: هَذَا حِرْزُ كِفَاعٍ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاعًا أَحْيَاءً وَأَمْوَالًا} فَجَعَلَ حَالَ الْمَرْءِ فِيهَا بَعْدَ الْمَمَاتِ فِي كَفِتها لَهُ وَصَمَمَهَا لِحَالِهِ كَحَالَةِ الْحَيَاةِ وَمَا تَحْقَطَهُ وَتَحْرُزُ حَيَا، كَذَلِكَ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مَيِّنَا فَهَذَا أَصْلُ ثَبَتَ بِالْقُرْآنِ، ثُمَّ يُنْتَرُ فِي دُخُولِهِ تَحْتَ قَوْلِهِ: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا} وَذَلِكَ يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْلُّغَةِ، فَإِنَّ السَّارِقَ فِيهَا هُوَ آخِذُ الْمَالِ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَمُسَارِقَةِ الْأَعْيُنِ، وَهَذَا فَعْلَةُ فِي الْقَبْرِ كَفْعَلَهُ فِي الدَّارِ، ثُمَّ يُنْتَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَنَّ الَّذِي سُرِقَ مَالٌ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِنَّ الْكَفَنَ لَيْسَ بِمَالٍ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلِّإِلَافِ، وَقُلْنَا تَحْنُ: هُوَ مُعَرَّضٌ لِلِّإِلَافِ فِي مِنْقَعَةِ الْمَالِكِ، كَالْمَلْبُوسِ فِي الْحَيَاةِ، ثُمَّ يُنْتَرُ فِي أَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِمَالِكٍ، فَإِنَّ الْمَيِّتَ مَالِكٌ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ تَصَبَّ شَبَكَةً فِي حَالِ حَيَاتِهِ، فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ، تُقْضَى مِنْهُ دُيُونُهُ، وَتَنْقُدُ فِيهِ وَصَائِيَاهُ. وَحَقِيقَةُ الْمِلْكِ مَوْحُودَةٌ فِي الْكَفَنِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌ بِهِ وَمُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، فَإِذَا ثَبَثَ هَذِهِ الْأَرْكَانُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمَعْنَى ثَبَتَ الْقَطْعُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ}. فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: فِيهَا سِيَّهٌ أَفْوَالٌ: الْأَوَّلُ: أَصُولُ الشَّجَرَةِ التَّانِي الْجَبَلُ التَّالِثُ الْقَصْرُ مِنْ الْبَنَاءِ الرَّابِعُ خَيْبَطْ طَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَدْرُعٍ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ الْخَامِسُ أَعْنَاقُ الدَّوَابِ السَّادِسُ رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَهَا الْقَصْرُ، وَفَسَرَّهَا بِأَعْنَاقِ الْإِيلِ.

المسألة الثانية: أَمَّا (ق ص ر) فَهُوَ بَنَاءٌ يَنْطَلِقُ عَلَى مُخْتَلِفَاتِ كَثِيرَةِ، يَنْطَلِقُ عَلَيْهَا اِنْطِلَاقًا وَاحِدًا. وَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ فِي ذَلِكَ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوِيَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: {تَرَمِي بِشَرَرِ الْقَصْرِ} قَالَ: كُنَّا تَرْفَعُ الْخَبَبَ بِقَصْرِ ثَلَاثَ أَدْرُعٍ أَوْ أَقْلَ، فَتَرْفَعُهُ لِلشَّتَاءِ، فَنُسَمِّيَّهَا الْقَصَرَ.

المسألة الثالثة: أَمَّا ادْخَارُ الْقُوَّتِ فَقَدْ تَقْدَمَ الْقَوْلُ فِيهِ أَمَّا ادْخَارُ الْحَاطِبِ وَالْفَحْمِ قَمْسَقَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ الْقُوَّتِ فَإِنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْمَرْءِ، وَمَعَانِي مَفَاقِرِهِ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي النَّظَرُ أَنْ يَكْتَسِبَهُ فِي عَيْنِ وَقْتِ حَاجَتِهِ، لِيَكُونَ أَزْرَ حَصَنَ، وَحَالَةُ وُجُودِهِ أَمْكَنَ، كَمَا {كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدْخُرُ الْقُوَّتِ فِي وَقْتِ عُمُومٍ وُجُودِهِ مِنْ كَسْبِهِ وَمَالِهِ}، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لِيَكْتَسِبَهُ فِي وَقْتِ رُخْصِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَمْحُولٌ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ وَكَلَ وَكِيلًا يَبْتَاعُ لَهُ فَحْمًا فَإِنَّتَاعَهُ لَهُ فِي الصَّنِيفِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ. وَعِنْدِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَبْتَاعُ فِيهِ لِيَدْخُرُهُ الْعَنْدُ لِوَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِذَلِكَ مَا يُوجِبُ تَحْصِيصَهُ بِحَالٍ فَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْمُفْتَصَدِ بِالْإِسْتِدَالِ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ} فِيهَا أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: الرُّكُوعُ مَعْلُومٌ لُغَةً، مَعْلُومٌ شَرْعًا حَسْبَمَا قَرَرْنَاهُ؛ فَلَا وَجْهٌ لِإِعَادَتِهِ كَرَاهِيَّةُ التَّطْوِيلِ.

المسألة الثانية: هَذِهِ الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَى وُجُوبِ الرُّكُوعِ وَإِنْزَالِهِ رُكْنًا فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ اِنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ، وَطَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَتْ بِدَارٍ تَكْلِيفٍ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهَا أَمْرٌ يَكُونُ عَلَيْهِ وَبِلْ وَعِقَابٌ، وَإِنَّمَا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ كَشْفًا لِحَالِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا، فَمَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ تَمَكَّنَ مِنْ السُّجُودِ، وَمَنْ كَانَ يَسْجُدُ رِئَاءً لِغَيْرِهِ صَارَ ظَهُورُهُ طَبَقًا وَاحِدًا.

المسألة الثالثة: رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ: {بَيْنَمَا تَحْنُنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي غَارٍ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: {وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا} } الْحَدِيثُ إِلَخْ قَمِنْ الْقَوَائِيدِ الْعَارِضَةِ هَاهُنَا أَنَّ الْقُرْآنَ فِي مَحَلٍ نُرْوِلِهِ وَوَقْفِهِ عَشِيرَةُ أَقْسَامٍ: سَمَّا وَيُّ، وَأَرْضِيُّ، وَمَا تَحْتَ الْأَرْضِ، وَجَصِيرِيُّ، وَسَفَرِيُّ، وَمَكِيُّ، وَمَدَنِيُّ، وَلَيْلِيُّ، وَنَهَارِيُّ، وَمَا نَزَلَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي الْقِسْمِ التَّانِي مِنْ التَّارِيخِ وَالْمَنْسُوخِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الرابعة: ثَبَّتَ فِي الصَّحِّيحِ، عَنْ أَبْنَى عَبَّاسٍ {أَنَّ أَمَّ الْفَصْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ: {وَالْمُرْسَلَاتِ عُزْفًا} قَالَتِي: يَا بُنْيَّ، لَقَدْ أَذْكَرْتِنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لَا يَرِدُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ إِلَيْهَا فِي الْمَغْرِبِ، ثُمَّ مَا صَلَّى لَنَا حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ}. وَقَدْ قَدَّمْتِنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِالْطَّوْرِ فِي الْمَغْرِبِ، فِي طَرِيقٍ أُخْرَى. وَفِي الصَّحِّيْحَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولِي الطَّوَّلَيْنِ.

سُورَةُ النَّبِيٍّ

[فِيهَا آيَاتٌ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا} امْتَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ يَأْنِ جَعَلَ اللَّيْلَ غَيْرًا يُعَطِّي بِسَوَادِهِ كَمَا يُعَطِّي التَّوْبُ لَابْسَهُ، وَيَسْتُرُ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَسْتُرُهُ الْحِجَابُ. قَالَهُ أَبُو حَعْفَرٍ: فَظَنَّ بَعْضُ الْغَافِلِينَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَى عَرْبَيَاً لَيْلًا فِي بَيْتِ مُطْلِمٍ أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّلَامَ يَسْتُرُ عَوْرَاتَهُ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ فَإِنَّ النَّاسَ بَيْنَ قَائِلَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّ سَتْرَ الْعَوْرَةِ قَرْضٌ إِسْلَامِيٌّ لَا يَحْتَصِنُ وُجُوهُهُ بِالصَّلَاةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ شَرِطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَكِلَاهُمَا اتَّفَقاَ عَلَى أَنَّ سَتْرَ الْعَوْرَةِ لِلصَّلَاةِ فِي الظُّلْمَةِ كَمَا هُوَ فِي النُّورِ، إِنَّبَاتَا بِإِبَاتٍ، وَتَقْبِيَا بِتَقْبِيٍّ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ يَحْبُّ فِي النُّورِ وَيَسْقُطُ فِي الظُّلْمَةِ اجْتِزَاءً يَسْتَرُهَا عَنْ سَتْرِ ثَوْبٍ يَلْبِسُهُ الْمُصَلِّيَ فَلَا وَجْهٌ لِهَذَا بِحَالٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لِنُخْرِجَ بِهِ حَبَّاً وَبَنَاءً وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا}؛ امْتَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِبَادِهِ بِإِنْرَاهِ الْمَاءِ الْمُبَارَكِ مِنَ السَّمَاءِ، وَبِإِخْرَاجِ الْحَبَّ وَالثَّيَابَ وَلَفِيفَ الْجَنَّاتِ وَكُلَّ مَا امْتَنَّ اللَّهُ بِهِ مِنَ النَّعَمِ؛ فَفِيهِ حَقُّ الصَّدَقَةِ بِالشُّكْرِ فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الصَّدَقَةَ شُكْرًا نِعْمَةً الْمَالِ، كَمَا جَعَلَ الصَّلَاةَ شُكْرًا نِعْمَةً الْبَدَنِ. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَعَيْرِهَا، وَحَقَّقْنَا تَفْصِيلَ وُجُوبِ الرِّكَاةِ وَمَحْلِهَا وَمِقْدَارَهَا بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ لِطَهُورِهِ وَسُمُولِهِ فِي الْبَيَانِ بِمُؤْضِعِينَ

سُورَةُ عَبَّسٍ

[فِيهَا آيَاتٌ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {عَبَّسَ وَتَوَلَّ} فِيهَا مَسَالَتَانِ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: لَا خِلَافَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ابْنِ أَمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، وَقَدْ رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ قَالَ: {نَزَلَتْ {عَبَّسَ وَتَوَلَّ}} فِي ابْنِ أَمِّ مَكْتُومٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ: عَلِمْنِي مِمَّا عَلِمْتَ اللَّهُ، وَعِنْدَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ الْمُسْرِكِينَ، فَجَعَلَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبِلُ عَلَى الْآخِرِ وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ، هَلْ تَرَى بِمَا أَقُولُ يَأْسًا، فَيَقُولُ: لَا، مَا أَرَى بِمَا تَقُولُ بَاسًا، فَأَنْبَلَ اللَّهُ عَرَرَ وَجْلَ {عَبَّسَ وَتَوَلَّ}}. قَالَتُ الْمَالِكِيَّةُ مِنْ عُلَمَائِنَا: اسْمُ ابْنِ أَمِّ مَكْتُومٍ عَمْرُو، وَيُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ، وَالرَّجُلُ مِنْ عُظَمَاءِ الْمُسْرِكِينَ هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَيُكَتَبُ أَبَا عَبْدِ شَمْسٍ حَرَّاجُهُ التَّرْمِذِيُّ مُسْنَدًا قَالَ: أَبْنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَمْوَيِّ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: هَذَا مَا عَرَضْنَا عَلَى هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزَلَتْ {عَبَّسَ وَتَوَلَّ} قَدْكَرٌ مِنْهُ.

الْمِسَالَةُ التَّانِيَةُ: هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: {وَلَا تَطْرُدُ الَّذِي نَهَىٰ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْقِدَّاَةِ وَالْعَشَمِيِّ}. وَمَعْنَاهُ تَحْوُهُ حَيْثِمَا وَقَعَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّمَا قَصَدَ تَالِفَ الرَّجُلِ الطَّارِئِ ثَقَةً بِمَا كَانَ فِي قَلْبِ ابْنِ أَمْمَ مَكْتُومٍ مِنَ الْإِيمَانِ، كَمَا قَالَ: {إِنِّي لَأَعْطِيَ الرَّجُلَ وَعِزْرُهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ مَحَافَةً أَنْ يَكُبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ}. وَأَهْمَا قَوْلُ عُلَمَائِنَا: إِنَّهُ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيَرَةَ. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، فَهَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ وَجَهْلٌ مِنَ الْمُقْسِرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَقَّقُوا الدِّينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أُمَيَّةَ وَالْوَلِيدَ كَانَا يَمْكَهُ، وَابْنَ أَمْمَ مَكْتُومٍ كَانَ بِالْمَدِيَّةِ، مَا حَصَرَ مَعْهُمَا وَلَا حَصَرَ مَعْهُ، وَكَانَ مَوْتُهُمَا كَافِرِينَ؛ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَالْآخَرُ فِي بَدْرٍ وَلَمْ يَقْصِدْ قَطُّ أُمَيَّةَ الْمَدِيَّةَ، وَلَا حَصَرَ عِنْدَهُ مُفْرَداً وَلَا مَعَ أَحَدٍ.

الآية الثانية: قُوله تعالى: {في صُحْفٍ مُكَرَّمَةً مَرْفُوعَةً مُطَهَّرَةً}. وقد تَقْدَمَ تَفْسِيرُهَا فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ عِنْدَ ذِكْرِنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّهُ لِقُرْآنٍ كَرِيمٍ فِي كِتَابٍ مَكْتُوبٍ لَا يَمْسِسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} فَلَيَنْظُرْ هُنَالِكَ فِيهِ مَنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ هَاهُنَا. وقد قَالَ وَهُبْ بْنُ مُنْبِهِ: إِنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: {يَا يَارَبِّي سَفَرَةَ كَرَامَ بَرَرَةِ} يَعْنِي أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ الْقَاضِي: لَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ كَرَاماً بَرَرَةً، وَلَكِنْ لَيْسُوا بِمُرَادِيْنَ بِهِذِهِ الْآيَةِ، وَلَا فَارِبُوا الْمُرَادِيْنَ بِهَا: بَلْ هِيَ لَفْظَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِالْمَلَائِكَةِ عِنْدِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا يُشَارِكُهُمْ فِيهَا سِوَاهُمْ، وَلَا يَدْخُلُ مَعْهُمْ فِي مُتَنَازِلِهَا غَيْرُهُمْ. رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {مَثَلُ الْذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكَرَامِ الْبَرَرَةِ، وَمَثَلُ الْذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَتَعَاهِدُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ قَلْهُ أَجْرَانِ}. وَقَوْلُهُ: {أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبَّا} قد تَقْدَمَ الْقَوْلُ فِي أَنَّهَا تَرَلَتْ وَأَمْتَلَهَا فِي مَغْرِضِ الْإِمْتَانِ، وَتَحَقَّقَ الْقَوْلُ فِيهَا.

سُورَةُ الْمُطَّافِفِينَ

[فِيهَا آيَاتٌ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيْلٌ لِّلْمُطَفَّفِينَ} فِيهَا سِتُّ مَسَائلٍ:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: روى النسائي عن ابن عباس قال {لما قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة كانوا من أحبت الناس كيلا، فأنزل الله عز وجل {وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ} فاحسنتوا الكيل بعده ذلك.

المسألة الثانية: في تفسير اللّفظ: قَالَ عُلَمَاءُ اللّغةِ: الْمُطَفِّقُونَ هُمُ الَّذِينَ يَنْقُصُونَ الْمُكَيَّالَ وَالْمِيزَانَ. وَقِيلَ لَهُ الْمُطَفِّفُ: لَا يَكُادُ يَسْرُقُ فِي الْمُكَيَّالِ وَالْمِيزَانِ إِلَّا الشَّيْءَ الطَّفِيفَ، مَا حُوْدٌ مِنْ طَفِيفٍ الشَّيْءِ وَهُوَ جَانِبُهُ.
وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: {كُلُّكُمْ بَنُو آدَمَ طَفِيفُ الصَّاعِ} يَعْنِي بَعْضُكُمْ قَرِيبٌ مِنْ بَعْضٍ، فَلَيْسَ لَأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ فَضْلٌ إِلَّا بِالْتَّقْوَى. وَفِي الْمُوَطَّا: قَالَ مَالِكٌ: [يُقَالُ]: لِكُلِّ شَيْءٍ وَفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ، وَالْتَّطْفِيفُ ضَدُّ التَّوْفِيقَ. وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَدَمَ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ خَرَجَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى خَيْرَ، فَاسْتَخْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ سِبَاعَ بْنَ عَرْفَةَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَوَجَدْنَاهُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَرَأَ

في الركعة الأولى: كهيعص " وقرأ في الركعة الثانية { ويُلْ لِلمُطَفِّينَ } قال أبو هريرة: فَأُولُ في صلاته: " وَلِيُلْ لِي فُلَانِ، لَهُ مِكيالاً، إِذَا اكتالَ بالواقي، وإِذَا كَالَ كَالَ بالناقص ".

المقالة الثانية: قوله تعالى: { وَإِذَا كَالُوهُمْ } يعني كالوا لهم، وكثير من الأفعال يأتي كذلك كقولهم: شكرت فلاناً وشكرت له، وتصحت فلاناً وتصحت له، وأخترت أهلي فلاناً وأخترت من أهلي فلاناً، سواء كان الفعل في التعدي مقتضياً أو متعدياً أيضاً: وقد بيأه في الملحنة.

المقالة الرابعة: قوله: { وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ } : فبدأ بالكيل قيل الوزن: والوزن هو الأصل، والكيل مركب عليه، وكلاهما للتقدير، لكن البارئ سبحانه وضع الميزان لمعرفة الأشياء بمقاديرها: إذ يعلمها سبحانه بغير واسطة ولا مقدار. ثم قد يأتي الكيل على الميزان بالعرض، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: { المكيال مكيال أهل المدينة، والميزان ميزان أهل مكانة } فالآقواء والأدھاء يعتبر فيها الكيل [دون الوزن، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث وهي تكال بالمدية فجرى فيها الكيل]، وكذلك الأموال الروية يعتبر فيها المماثلة بالكيل دون الوزن، حاشا النقاد، حتى أن الدقيق والحنطة يعتبر فيها الكيل، وليس للوزن فيهما طريق، وإن ظهر بينهما رفع فهو كظهوره بين البررين، وذلك غير معتبر، وقد بيأه في مسائل الفقه.

المقالة الخامسة: روى ابن القاسم عن مالك الله قرأ: { ويُلْ لِلمُطَفِّينَ } [مرئين قال: ميسح المدينة من التطفيف وكرهه كراهيته شديدة]. وروى أشہب قال: قرأ مالك: { ويُلْ لِلمُطَفِّينَ } ، فقال: لا تطفف ولا تجلب ولكن أرسل وصيغ عليه صبا، حتى إذا استوى أرسلي يدك ولا تمسل وقال عبد الملك بن المحشون: { نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن التطفيف } و قال: إن البركة في رأسه. قال: بلغني أن كيل فرعون كان طفافاً مسحاً بالحديدة.

المقالة السادسة: قال علماء الدين: التطفيف في كل شيء في الصلاة والوصوء والكيل والميزان قال ابن العربي: كما أن السرقة في كل شيء، وأسوأ السرقة من يسرق صلاته: فلما يُتّم رکوعها ولا سجودها.

الآية الثانية: قوله تعالى: { يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } فيها مسألتان:

المقالة الأولى: روى مالك عن ابن عمر، { عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يقُوم الناس لرب العالمين، حتى أحب أحدهم ليغيب في رشحه إلى أنصاف أذنيه }. وعنه أيضاً، { عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يقُوم مائة سنة }

المسألة الثانية: الْقِيَامُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ حَقِيرُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى عَظَمَتِهِ وَحَقِيقَتِهِ؛ فَأَمَّا قِيَامُ النَّاسِ بِعَصْبُهُمْ لِبَعْضِ فَاجْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَحَازَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ. وَقَدْ رُوِيَ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَامَ إِلَى جَعْفَرَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَاعْتَنَقَهُ} وَقَامَ طَلَحَةُ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمَ تَبَّعَ عَلَيْهِ. {وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلأَئْصَارِ حِينَ طَلَعَ عَلَيْهِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ: قُومُوا لِسَيِّدِكُمْ}. وَقَالَ أَيْضًا: {مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَاماً فَلَيَبْرُوا مَقْعِدُهُ مِنَ النَّارِ}. وَقَدْ بَيَّنَا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى حَالِ الرَّجُلِ وَنِسْنِيهِ، فَإِنْ ابْتَطَرَ لِذَلِكَ وَاعْتَقَدَهُ لِنَفْسِهِ حَقَّا فَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْبَنَاسَةِ وَالْوَصْلَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، وَحَاصَّةٌ عِنْدَ الْأَسْبَابِ، كَالْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ وَنَخْوِهِ.

سُورَةُ الْإِنْشَقَاقِ

فِيهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا أَقْسِمُ بِالشَّفَقِ} فِيهَا مَسَالَاتٌ:

المسألة الأولى: فِي الشَّفَقِ: قَالَ أَشَهَبُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَعَيْرُهُمْ، وَكَثِيرٌ عَدُدُهُمْ، عَنْ مَالِكٍ: إِلَيْهِ الشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَغْرِبِ، فَإِذَا دَهَبَتِ الْحُمْرَةُ فَقَدْ خَرَجَ وَفَتَّ الْمَغْرِبِ، وَوَجَبَتِ صَلَاةُ الْعِشَاءِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ: إِلَيْهِ الشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ فِيمَا يَقُولُونَ، وَلَا أَدْرِي حَقِيقَةَ ذَلِكَ، وَلَكِنِي أَرَى الشَّفَقَةَ الْحُمْرَةَ. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ مَالِكٌ وَإِنَّهُ لَيَقُوْعُ فِي قَلْبِي. وَمَا هُوَ إِلَّا شَيْءٌ فَكَرِّزْتُ فِيهِ مُنْدُ قَرِيبٍ: أَنَّ الْبَيَاضَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ حُمْرَةِ الشَّفَقِ أَنَّهُ مِثْلُ الْبَيَاضِ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَكِمَا لَا يُمْنَعُ طَعَاماً وَلَا شَرَاباً مِنْ أَرَادَ الصَّيَامَ، فَلَا أَدْرِي هَذَا يُمْنَعُ الصَّلَاةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَفَتَادَهُ، وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُعاوِذٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبَيَاعِينَ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ الْبَيَاضُ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةَ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلُهِ. وَقَدْ احْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْلُّغَةِ احْتِلَافاً كَثِيرًا، وَاعْتَصَمَ بِعَصْبُهُمْ بِالْإِسْتِقْلَاقِ وَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الرَّفِقِ، وَالَّذِي يُعَصِّدُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الصَّحِيفَ {وَفَتَّ صَلَاةُ الْعِشَاءِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ}، فَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ عَلَى حَالَيْنِ: كَثِيرٌ وَقَلِيلٌ، وَهُوَ الَّذِي تَوَقَّفَ فِيهِ مَالِكٌ مِنْ جِهَةِ اسْتِقْلَاقِهِ، وَاجْتِلَافِ اطْلَاقِهِ، ثُمَّ فَكَرَ فِيهِ مُنْدُ قَرِيبٍ، وَذَكَرَ كَلَامًا مُجْمَلاً، تَحْقِيقَهُ أَنَّ الْطَّوَالِعَ أَرْبَعَةٌ: الْفَجْرُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي، وَالْحُمْرَةُ، وَالشَّمْسُ. وَكَذَلِكَ الْغَوَارُ أَرْبَعَةٌ: الْبَيَاضُ الْآخِرُ، وَالْبَيَاضُ الَّذِي يَلِيهِ، الْحُمْرَةُ، الشَّفَقُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كَمَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ بِالظَّالِعِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ فِي الْطَّوَالِعِ، كَذَلِكَ يَتَبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْغَارِبِ مِنَ الْآخِرِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ. وَقَالَ عُلَمَاؤُهُمُ الْمُحَقِّقُونَ: وَكَمَا قَالَ {حَتَّى مَطْلَعَ الْفَجْرِ} فَكَانَ الْحُكْمُ مُتَعَلِّقاً بِالْفَجْرِ الثَّانِي، كَذَلِكَ إِذَا قَالَ حَتَّى يَغِيَّبَ الشَّفَقُ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِالشَّفَقِ الثَّانِي؛ وَهَذِهِ تَحْقِيقَاتٌ قَوِيَّةٌ عَلَيْنَا. وَاعْتَمَدَ عُلَمَاؤُنَا عَلَى {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- صَلَى الْعِيشَاءَ حِينَ عَابَ السَّقْفُ } وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِأَوَّلِ الْاسْمِ، وَكَذَلِكَ كُنَّا نَقُولُ فِي الْفَجْرِ، إِلَّا أَنَّ النَّصَّ قَطَعَ بَيْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَرَقَعَ يَدَهُ إِلَى فَوْقٍ، وَلَكِنَّهُ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا وَبِسَطَهَا وَقَالَ: لَيْسَ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّهُ الْمُسْتَطِيلُ يَعْنِي الْمُتَشَبِّهِ، وَلَأَنَّ لِلْتَّعْمَالِيْنَ بْنَ بَشِيرَ قَالَ: {أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِوَقْتِ صَلَاةِ الْعِيشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِتُلْتَيْهِ} وَقَالَ الْحَلِيلُ: رَقِيتْ مَغِيبَ الْبَيَاضِ فَوَجَدْتُه يَتَمَادِي إِلَى تُلْتِ الْلَّيْلِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْيَسٍ: رَأَيْتُه يَتَمَادِي إِلَى طَلْوِ الْفَجْرِ فَلَمَّا لَمْ يَتَحَدَّ وَقْتُه مِنْهُ سَقَطَ اغْتِبَارُهِ.

المسألة الثانية: قوله: {وَإِذَا فَرِيَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ} ثبت في الصحيح {أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ {إِذْلِكَ السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ} فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرُهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَجَدَ فِيهَا} وقد قال مالك: إنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عَرَائِمِ السُّجُودِ وَالصَّحِيفَ أَنَّهَا مِنْهُ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَدِينَيْنَ عَنْهُ. وقد اعْتَصَمَ فِيهَا الْقُرْآنُ وَالسَّنَةُ. قال ابنُ الْعَرَبِيِّ: لَمَّا أَمْضَتِ بِالنَّاسِ تَرَكَتِ قِرَاءَتَهَا: لِأَنِّي إِنْ سَجَدْتُ أَنْكَرُوهُ، وَإِنْ تَرَكْتُهَا كَانَ تَقْصِيرًا مِنِّي، فَاخْتَبَتْهَا إِلَّا إِذَا صَلَيْتُ وَحْدِي. وهذا تَحْقِيقُ وَعْدِ الْصَّادِقِ {أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا}. وقد {قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعَائِشَةَ لَوْلَا حَدَّتِنَا عَهْدُ قَوْمِكَ بِالْكُفْرِ لَهَدَمْتِ الْبَيْتَ وَرَدَّدْتُهُ عَلَى قَوْاعِدِ إِبْرَاهِيمَ}. وقال كَانَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرَ الْفَهْرِيَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عَنْ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ، وهَذَا مَذَهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَتَقْعِلَةُ الشَّيْعَةِ، فَحَضَرَ عِنْدِي يَوْمًا بِمُحْرِسٍ ابْنَ السَّوَاءِ بِالتَّغْرِيْبِ مَوْضِعَ تَدْرِيْسِيِّ عَنْدَ صَلَاةِ الظَّهِيرَةِ، وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ مِنْ الْمُحْرِسِ الْمَذْكُورِ، فَتَقَدَّمَ إِلَى الصَّفَّ الْأَوَّلِ وَأَتَى فِي مُؤْخِرِهِ قَاعِدًا عَلَى طَاقَاتِ الْبَحْرِ، أَتَسْسَمُ الْرِّيحَ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَّ، وَمَعَهُ فِي صَفٍّ وَاحِدٍ أَبُو ثَمَنَةَ رَئِيسَ الْبَحْرِ وَقَائِدُهُ، مَعَ نَقْرِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَنْسَطِرُ الصَّلَاةُ، وَيَنْتَطِلُعُ عَلَى مَرَاكِبَ تَحْتَ الْمِينَاءِ، فَلَمَّا رَفَعَ الشَّيْخُ يَدَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَفِي رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ قَالَ أَبُو ثَمَنَةَ وَأَصْحَابُهُ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى هَذَا الْمَسْرِقِيِّ كَيْفَ دَخَلَ مَسْجِدَنَا؟ فَقُوْمُوا إِلَيْهِ فَاقْتُلُوهُ وَارْمُوا يَهُ فِي الْبَحْرِ فَلَا يَرَاكُمْ أَحَدُ. فَطَارَ قَلْبِي مِنْ بَيْنِ جَوَانِحِيِّ، وَقُلْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا الْطَّرْطُوشِيُّ فَقِيهُ الْوَقْتِ. فَقَالُوا لِي: وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ؟ فَقُلْتَ: كَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَفْعَلُ، وَهُوَ مَذَهَبُ مَالِكٍ فِي رِوَايَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ. وَجَعَلَتِ أَسْكِنْهُمْ وَأَسْكِنْهُمْ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَقُمِتْ مَعَهُ إِلَى الْمَسْكَنِ مِنِ الْمُحْرِسِ، وَرَأَى تَغَيِّرَ وَجْهِيِّ، فَأَنْكَرَهُ، وَسَأَلَنِي فَأَعْلَمْتُهُ فَصَحَّلَ، وَقَالَ: وَمِنْ أَيْنَ لِي أَنْ أُقْتَلَ عَلَى سُسَّةِ، فَقُلْتَ لَهُ: وَلَا يَحْلِلَ لَكَ هَذَا فَإِنَّكَ بَيْنَ قَوْمٍ إِنْ قُفْتَ بِهَا قَامُوا عَلَيْكَ، وَرُبَّمَا ذَهَبَ دَمُكَ. فَقَالَ: دَعْ هَذَا الْكَلَامَ وَحْدَهُ فِي غَيْرِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: {صَلَيْتَ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةَ الْعِيشَاءِ يَعْنِي الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ {إِذْلِكَ السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ}} فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا فَرَغَ قُلْتَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَإِنَّ هَذِهِ السَّجْدَةَ مَا كُنَّا نَسْجُدُهَا. قَالَ: سَجَدَهَا أَبُو الْقَاسِمِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا خَلْفُهُ، فَلَا أَرْأُ

أَسْجُدُهَا حَتَّى أَلْقَى أَبَا الْقَاسِمِ}. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزَ يَسْجُدُ فِيهَا مَرَّةً، وَمَرَّةً لَا يَسْجُدُ، كَأَنَّهُ لَا يَرَاهَا مِنْ الْعَرَائِمِ الْقُرْآنِ وَقَدْ بَيَّنَ الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ [يَعْلَمُهُ وَأَخْرُوكُمْ].

سُورَةُ الْبُرُوجِ

[فِيهَا آيَاتٌ]
الْآيَةُ الْأُولَى:

قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَشَاهِدٍ وَمَسْهُودٍ}: فِيهَا مَسَالَاتٍ:

المسألة الأولى: الشَّاهِدُ قَاعِلٌ مِنْ شَهَدَ، وَالْمَسْهُودُ مَفْعُولٌ مِنْهُ، وَلَمْ يَأْتِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِعَيْنِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى كُلِّ شَاهِدٍ وَمَسْهُودٍ. وَقَدْ رَوَى عَبَّادُ بْنُ مَطْرَ الرَّهَاوِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عُمَرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيَّادٍ، عَنْ نَافِعَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ، {عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي قَوْلِهِ: {وَشَاهِدٍ وَمَسْهُودٍ}} قَالَ: الشَّاهِدُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَالْمَسْهُودُ يَوْمُ عَرَفَةَ}. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِنِ عَيَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: الشَّاهِدُ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرُسُلُهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ. وَقَدْ يَكُونُ الْمَسْهُودُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَالْمَسْهُودُ فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامَ الْمَنَاسِكِ كُلُّهَا، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ إِلَى التَّحْصِيصِ سَبِيلٌ بِعَيْرٍ أَثْرٍ صَحِيحٍ.

المسألة الثانية: إِذَا كَانَ الشَّاهِدُ اللَّهُ فَقَدْ بَيَّنَ مَعْنَاهُ وَمُتَعَلَّقُهُ فِي الْأَمْدِ الْأَقْصَى، وَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ فَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: {لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} وَهَذَا إِذَا تَبَعَّتْهُ بِالْأَحْبَارِ وَجَدْتَهُ كَثِيرًا فِي جَمَاعَةِ وَأَمَّا الْمَسْهُودُ فَعَلَقَةٌ بِكُلِّ مَسْهُودٍ فِيهِ، وَمَسْهُودٌ عَلَيْهِ، وَمَسْهُودٌ بِهِ، حَسْبٌ مُتَعَلِّقَاتِ الْفَعْلِ بِأَقْسَامِ الْمَفْعُولِ فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ صَحِيحٌ سَائِعٌ لُغَةً وَمَعْنَى، فَاحْمِلُهُ عَلَيْهِ وَعَمَّمُهُ فِيهِ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ}: فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: ثَبَّتَ عَنْ صُهَيْبٍ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {كَانَ مَلِكٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَكَانَ لَهُ سَاحِرٌ، فَلَمَّا كَبَرَ قَالَ لِلْمَلِكِ: قَدْ كَبِرْتَ، فَأَبْعَثْتَ لِي عُلَامًا أَعْلَمُهُ السَّحْرُ؛ فَبَعَثَ إِلَيْهِ عُلَامًا يُعْلَمُهُ، فَكَانَ فِي طَرِيقِهِ إِذَا سَلَكَ رَاهِبٌ قَعَدَ إِلَيْهِ، وَسَمِعَ كَلَامَهُ، وَأَعْجَبَهُ، فَكَانَ إِذَا أَتَى السَّاحِرَ مَرَّ بِالرَّاهِبِ، فَقَعَدَ إِلَيْهِ، وَإِذَا أَتَى السَّاحِرَ ضَرَبَهُ، فَسَكَأَ ذَلِكَ إِلَى الرَّاهِبِ، فَقَالَ: إِذَا حَشِيتِ السَّاحِرَ فَقُلْ: حَبَسَنِي أَهْلِي، وَإِذَا حَشِيتِ أَهْلَكَ فَقُلْ حَبَسَنِي السَّاحِرُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ أَذْ أَتَى عَلَى دَابَّةٍ عَظِيمَةٍ قَدْ حَبَسَتِ النَّاسَ، فَقَالَ: الْيَوْمَ أَعْلَمُ السَّاحِرُ أَفْضَلُ أُمِّ الرَّاهِبِ أَفْضَلُ، فَأَخَذَ حَجَرًا وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ أَمْرُ الرَّاهِبِ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ أَمْرِ السَّاحِرِ فَاقْتُلْهُ هَذِهِ الدَّابَّةَ، حَتَّى يَمْضِي النَّاسُ، فَرَمَاهَا وَقَتَلَهَا، وَمَضَى النَّاسُ؛ فَأَتَى إِلَى الرَّاهِبِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ الرَّاهِبُ: أَيُّ بُنَيَّ، أَنْتَ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي، قَدْ بَلَغَ مِنْ أَمْرِكِ

مَا أَرَى، وَإِنَّكَ سُتْبَلَى، فَإِنْ أُبْتَلِيتَ فَلَا تَذَلَّ عَلَيَّ؛ فَكَانَ الْعَلَامُ يُبَرِّئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ، وَيُدَاوِي النَّاسَ مِنْ سَائِرِ الْأَذْوَاءِ، فَسَمِعَ بِهِ جَلِيلُ الْمَلِكِ وَكَانَ قَدْ عَمِيَ فَأَتَاهُ يَهْدَايَا كَثِيرَةً، فَقَالَ: لَكَ مَا هُنَالِكَ أَجْمَعُ إِنْ شَفَتِي قَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا، إِنَّمَا يَشْفِي اللَّهُ، فَإِنْ أَنْتَ آمَنْتَ بِاللَّهِ دَعَوْتَ لَكَ فَشَفَاكَ، فَإِنَّمَّا يَشْفِي اللَّهُ؛ فَشَفَاهُ اللَّهُ. فَأَتَى الْمَلِكُ فَجَلَسَ إِلَيْهِ كَمَا كَانَ يَجْلِسُ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَنْ رَدَ عَلَيْكَ بَصَرَكَ؟ قَالَ: رَبِّي. قَالَ: وَلَكَ رَبٌّ غَيْرِي، قَالَ: رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ. فَأَخَذَهُ فَلَمْ يَرَلْ بِهِ حَتَّى دَلَّ عَلَى الْعَلَامِ. فَجِيءَ بِالْعَلَامِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: أَيْ عَيْنِي، قَدْ بَلَغَ مِنْ سِحْرِكَ مَا تُبَرِّئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ، وَتَفْعَلُ وَتَفْعَلُ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا إِنَّمَا يَشْفِي اللَّهُ. فَأَخَذَهُ فَلَمْ يَرَلْ بِهِ حَتَّى دَلَّ عَلَى الرَّاهِبِ، فِي جِيءَ بِالرَّاهِبِ، فَقَبِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَنْ دِينِكَ، فَأَبَى، فَدَعَا بِالْمِنْشَارِ، فَوَضَعَ الْمِنْشَارَ عَلَى مَفْرِقِ رَأْسِهِ، فَشَفَقَهُ، حَتَّى وَقَعَ شِقَاءُ ثُمَّ جِيءَ بِجَلِيلِ الْمَلِكِ، فَقَبِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَنْ دِينِكَ، فَأَبَى، فَوَضَعَ الْمِنْشَارَ فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ، فَشَفَقَهُ حَتَّى وَقَعَ شِقَاءُ؛ ثُمَّ جِيءَ بِالْعَلَامِ فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ عَنْ دِينِكَ فَأَبَى، فَدَفَعَهُ إِلَى نَفْرَ، مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: ادْهَبُوا بِهِ إِلَى جَبَلٍ كَذَا كَذَا، فَاصْعَدُوهُ بِهِ الْجَبَلَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِمَا شِئْتَ، فَرَجَفَ بِهِمُ الْجَبَلُ، فَسَقَطُوا، وَجَاءَ يَمْشِي إِلَى الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَا فَعَلَ أَصْحَابُكَ؟ فَقَالَ: كَفَانِيهِمُ اللَّهُ، فَدَفَعَهُ إِلَى نَفْرِ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: ادْهَبُوا بِهِ فَاحْمِلُوهُ فِي قُرْفُورِ، فَتَوْسَطُوا بِهِ الْبَحْرِ، فَإِنْ رَجَعَ عَنْ دِينِهِ وَإِلَّا فَاقْذِفُوهُ، فَدَهَبُوا بِهِ. فَقَالَ: اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِمَا شِئْتَ، فَانْكَفَأُتُّهُمْ السَّفِينَةُ، فَغَرَقُوا، وَجَاءَ يَمْشِي إِلَى الْمَلِكِ؛ فَقَالَ لَهُ: مَا فَعَلَ أَصْحَابُكَ؟ فَقَالَ: كَفَانِيهِمُ اللَّهُ، فَقَالَ لِلْمَلِكِ: إِنَّكَ لَسْتَ بِقَاتِلِي، حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمْرَكَ بِهِ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: تَجْمَعُ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَتَصْلِيْنِي عَلَى جِدْعٍ، ثُمَّ حَدَّ سِهْمًا مِنْ كَنَاتِي، ثُمَّ صَعَ السَّهْمَ فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِ، ثُمَّ ارْمِنِي؛ فَأَبِيكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ قَتْلِتِي، فَجَمَعَ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَصَلَبَهُ عَلَى جِدْعٍ، ثُمَّ أَحَدَ سَهْمًا مِنْ كَنَاتِي، ثُمَّ وَضَعَ السَّهْمَ فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِ، ثُمَّ رَمَاهُ فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي صُدْغِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى صُدْغِهِ فِي مَوْضِعِ السَّهْمِ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّاسُ: أَمْنَا بِرَبِّ الْعَالَمِ، أَمْنَا بِرَبِّ الْعَالَمِ، أَمْنَا بِرَبِّ الْعَالَمِ، قَدْ آمَنَ النَّاسُ بِرَبِّ الْعَالَمِ، فَأَتَى الْمَلِكُ، فَقَبِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتَ تَحْذِرُ؟ قَدْ وَاللَّهِ تَرَزَّلَ بِكَ حَذَرُكَ، قَدْ آمَنَ النَّاسُ بِرَبِّ الْعَالَمِ؛ فَأَمَرَ بِالْأَخْدُودِ فِي أَفْوَاهِ السَّكَكِ؛ فَخُدَّثَ، وَأَصْرَمَ النَّارَ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ دِينِهِ فَأَحْمُوْهُ فِيهَا، أَوْ قَبِيلَ لَهُ: افْتَحْمُ فَفَعَلُوا، حَتَّى جَاءَتْ امْرَأَهُ وَمَعَهَا صَبِيًّا لَهَا، فَتَقَاعَسَتْ أَنْ تَقَعَ فِيهَا، فَقَالَ الْعَالَمُ: يَا أَمَّهُ، اصْبِرِي، فَإِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ، فَاقْتَحَمْتَ}.

المسألة الثانية: أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ هُمُ الَّذِينَ حَقَرُوهُ مِنْ الْكُفَّارِ، وَهُمُ الَّذِينَ رَمَوْا فِيهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَانَ لَفْظُ الصُّحْبَةِ مُحْتَمِلًا، إِلَّا أَنَّهُ بَيْنَهُ وَحَصَصَهُ أَخْرَى الْقَوْلِ فِي الْأَيْةِ التَّالِيَةِ لَهَا وَالرَّابِعَةِ مِنْهَا، وَهُمَا قَوْلُهُ: {إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ}.

المسألة الثالثة: هَذَا الْحَدِيثُ سَتَرْوْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَقْبِيْرَهُ فِي مُحْتَصِرِ
الْبَيْنَ، وَالَّذِي يَحْتَصِرُ بِهِ مِنَ الْأَخْكَامِ هُنَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْعَلَامَ صَبَرَا عَلَى
الْعَذَابِ مِنَ الْقَتْلِ، وَالصَّلْبِ، وَإِلَقَاءِ النَّفْسِ فِي النَّارِ، دُونَ الإِيمَانِ. وَهَذَا
مَنْسُوحٌ عِنْدَنَا حَسِبَمَا تَقَرَّرَ فِي سُورَةِ النَّحْلِ.

سُورَةُ الطَّارِقِ

فِيهَا تَلَاثُ آيَاتٍ:

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَمْ يَنْتَرِ الإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلْقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ}:
فِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى:

بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى مَحْلَّ الْمَاءِ الَّذِي يُسْتَرِعُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ بَيْنَ الصَّلْبِ وَالثَّرَائِبِ، تُرْعِجُهُ
الْقُدْرَةُ، وَتُمَيِّزُهُ الْحِكْمَةُ، وَقَدْ قَالَ الْأَطْبَاءُ: إِنَّهُ الدَّمُ الَّذِي تَطْبِعُهُ الطِّبِيعَةُ
بِوَاسِطَةِ الشَّهْوَةِ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ أَبَدًا إِلَّا بِخَيْرٍ صَادِقٍ. وَأَمَّا
الْقِيَاسُ فَلَا مَدْحَلٌ لَهُ فِيهِ، وَالنَّظَرُ الْعَقْلِيُّ لَا يُسْتَهِنُ إِلَيْهِ، وَكُلُّ مَا يَصِفُونَ فِيهِ
دَعْوَى يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ حَقًّا، بَيْدَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَعْيِينِهَا كَمَا قَدَّمْنَا؛ وَلَا دَلِيلٌ
عَلَى تَحْصِيصِهَا حَسِبَمَا أَوْصَحَّنَا. وَالَّذِي يَدْلُلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحَبَرِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَيْنَا إِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي
قَرَارِ لِرَمَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً} وَهِيَ الدَّمُ؛ فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ الدَّمَ هُوَ
الْطَّوْرُ الْثَالِثُ، وَعِنْدَ الْأَطْبَاءِ أَنَّهُ الطَّوْرُ الْأَوَّلُ، وَهَذَا تَحْكُمُ مِمَّنْ يَجْهَلُ.
فَإِنْ قِيلَ وَهِيَ:

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فَلِمْ قُلْنَا: إِنَّهُ تَجْسِسٌ؟ فُلْنَا: قَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ
الْخَلَافِ، وَقَدْ دَلَلَنَا عَلَيْهِ بِمَا فِيهِ مَقْتَنِعٌ، وَأَحَدْنَا مَعْهُمْ فِيهِ كُلَّ طَرِيقٍ، وَمَلَكَنَا
عَلَيْهِمْ بَيْتُ الْأَدْلَةِ كُلَّ شَيْءٍ لِلنَّظَرِ. فَلِمْ يَجِدُوا لِلسلُوكِ إِلَى مَرَأَمُهُمْ مِنْ أَنَّهُ
طَاهِرٌ سَبِيلًا، وَأَفَرَيْهُ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى تَقْبِي الْبَوْلِ عِنْدَ طَرَفِ الْكَمَرَةِ فَيَسْتَجِسُ
بِمُرْوِرِهِ عَلَى مَحْلٍ مَحْلٌ تَجْسِسٌ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَوْمَ تُبَلَّى السَّرَّائِرُ}: فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ: {يَوْمَ تُبَلَّى السَّرَّائِرُ} يَعْنِي تُخْبِرُ الصَّمَائِيرِ،
وَتُكْشِفُ مَا كَانَ فِيهَا. وَالسَّرَّائِرُ تَحْتَلِفُ بِحَسْبِ احْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّكْلِيفِ
وَالْأَفْعَالِ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَمَّا السَّرَّائِرُ فَقَالَ مَا لِكُ فِي رِوَايَةِ أَشْهَبَ عَنْهُ وَسَأَلَهُ عَنْ
قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَوْمَ تُبَلَّى السَّرَّائِرُ} أَبْلَغَكَ أَنَّ الْوُصُوَّرَ مِنْ السَّرَّائِرِ؟ قَالَ: قَدْ
بَلَغْنِي ذَلِكَ فِيمَا يَقُولُ النَّاسُ، فَأَمَّا حَدِيثُ أَحَدِهِ فَقَلَّ. وَالصَّلَاةُ مِنْ السَّرَّائِرِ،
وَالصَّيَامُ مِنْ السَّرَّائِرِ، إِنْ شَاءَ قَالَ: صَلَيْتَ وَلَمْ يُصَلِّ. وَمِنْ السَّرَّائِرِ مَا فِي
الْقُلُوبِ يَجْزِي اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَةَ. قَالَ الْقَاضِي: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: يُغَفِّرُ لِلشَّهِيدِ إِلَّا
الْأَمَانَةُ، وَالْوُصُوَّرُ مِنْ الْأَمَانَةِ، وَالصَّلَاةُ وَالرِّكَاةُ مِنْ الْأَمَانَةِ، الْوَدِيعَةُ مِنْ الْأَمَانَةِ،
وَأَسَدُ ذَلِكَ الْوَدِيعَةُ، تُمَثَّلُ لَهُ عَلَى هَيْتِهَا يَوْمَ أَخْذَهَا، فَيُرْمَ مَنْ يَهَا فِي قَعْدَ جَهَنَّمَ،
فَيُقَالُ لَهُ: أَخْرُجْهَا فَيَبْيَعُهَا فَيَجْعَلُهَا فِي عُنْقِهِ، فَإِذَا رَجَأَ أَنْ يَخْرُجَ بِهَا زَلَّ مِنْهُ
وَهُوَ يَبْيَعُهَا، فَهُوَ كَذِيلُكَ دَهْرَ الدَّاهِرَيْنَ. وَقَالَ أَبْيَ بْنُ كَعْبٍ: مِنْ الْأَمَانَةِ أَنْ
أَنْتَمِنَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى فَرِجَّهَا. قَالَ أَشْهَبُ: قَالَ لِي سُفِيَّانُ: فِي الْحِينَضِ

وَالْحَمْلِ إِذَا قَالَتْ: لَمْ أَحْضُ، وَأَنَا حَامِلٌ، صَدَقْتَ مَا لَمْ تَأْتِ بِمَا يُعْرَفُ فِيهِ أَنَّهَا كَاذِبَةُ. وَفِي الْحَدِيثِ: {عَسْلُ الْجَنَابَةِ مِنَ الْأَمَانَةِ}.

المسألة الثالثة: قَدْ بَيَّنَا أَنَّهُ كُلُّ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

الأية الثالثة:

قُولُهُ تَعَالَى: {إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصُلْ وَمَا هُوَ بِالْهَرْلِ}: قَدْ بَيَّنَا أَنَّهُ لَبِسَ فِي الشَّرِيعَةِ هَرْلٌ، وَإِنَّمَا هِيَ جَدُّ كُلُّهَا: فَلَا يَهْزِلُ أَحَدٌ بِعَقْدٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ إِلَّا وَيُنَقِّدُ عَلَيْهِ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ فِي قَوْلِهِ هَرْلًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَرْلَ مَحَلٌ لِلْكَذِبِ، وَلِلْبَاطِلِ يُفْعَلُ، وَلِلْعِبِ يُمْثَلُ. وَقَدْ بَيَّنَا هَذَا الْغَرَضُ فِي الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِيهِ وَفِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ.

سُورَةُ الْأَعْلَى

[فِيهَا أَرْبَعُ آيَاتٍ]

الأية الأولى: قُولُهُ تَعَالَى: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسِي}: فِيهَا مَسَائِلَتَانِ

المسيءة الأولى:

قُولُهُ: {سَنُقْرِئُكَ} أَيْ سَنَجْعَلُكَ قَارِئًا، فَلَا تَنْسِي مَا تُقْرِئُكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَأَلْتَ مَالِكًا عَنْ قَوْلِهِ: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسِي} قَالَ: فَتَحْفَظْ. قَالَ عُلَمَاؤُنَا: يُرِيدُ مَالِكٌ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْهُ بِتَرْكِ النَّسِيَانَ؛ إِذْ كَانَ لَيْسَ مِنْ اسْتِطَاعَتِهِ، وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ لَهُ تَرْكَهُ، وَحَكَمَ لَهُ يَأْتِهُ لَا يَنْسِي مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ. قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَ النَّاسِيِّ فِي حَالِ نِسِيَانِهِ أَنْ يَصِرِّفَ نِسِيَانَهُ لَا يُعْقِلُ قَوْلًا، فَكَيْفَ يَكُونُ مُكْلِفًا بِهِ فِعْلًا. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. {وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}. فُلَّنَا. مَعْنَاهُ لَا تُنْزِلْ. وَقَدْ بَيَّنَا أَنَّ النَّسِيَانَ هُوَ التَّرْكُ لُغَةً. وَالْتَّرْكُ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَرْكٌ يُقْصِدُ، وَتَرْكٌ يُغَيِّرُ قَصْدِهِ. وَالْتَّكْلِيفُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَرْتَبِطُ بِالْقَصْدِ مِنَ التَّرْكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسيءة الثانية: ثَبَتَ {أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ بِ{سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} وَ{هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ} مِنْ طَرِيقِ سَمُرَّةَ بْنِ جُنْدُبٍ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، حَرَّجُهُ النَّسَائِيُّ، وَعَيْرُهُ زَيَادُ النَّعْمَانُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ. وَفِي الصَّحِيحِ {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِلَّذِي طَوَّلَ صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ: افْرَا بِ{سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} {وَالشَّمْسِ وَصُحَاحَهَا} وَتَحْوِي دَلِكَ}.

الأية الثالثة: قُولُهُ تَعَالَى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ}: فِيهَا مَسَائِلَتَانِ

المسيءة الأولى: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: تَرَلَتْ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ يُرَكِّي ثُمَّ يُصَلِّي.

المسيءة الثانية: فِي سَرِدِ أَفْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ: قَالَ عَكْرَمَةَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ أَقْدَمُ رَكَاتِي بَيْنَ يَدِي صَلَاتِي. فَقَالَ سُفْيَانُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

{قَدْ أَفْلَحَ مِنْ تَرْكَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى}. وَرَوَى سُفْيَانُ عَنْ حَعْفَرَ بْنِ بُزْقَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَّ هَذَا الرَّجْفَ شَيْءٌ يُعَاقِبُ اللَّهَ بِهِ الْعِبَادَ، وَقَدْ كَتَبْتَ إِلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَنْ يَخْرُجُوا فِي يَوْمٍ كَذَا مِنْ شَهْرٍ كَذَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَصَدَّقَ فَلَيَفْعَلْ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: {قَدْ أَفْلَحَ مِنْ تَرْكَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى} وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزَ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى الْمِبَرِ يَقُولُ: قَدْمُوا صَدَقَةً الْفِطْرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ: فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {قَدْ أَفْلَحَ مِنْ تَرْكَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى} وَكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَأْمُرُ بِهَا وَيُخْرِجُهَا. وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَّ هَذَا الرَّجْفَ شَيْءٌ يُعَاقِبُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَعْنِي الرَّلَازِلَ.

الآية الثالثة: قَوْلُه تَعَالَى: {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى}: فِيهَا مَسَالَتَانِ

المسألة الأولى: قَدْ بَيَّنَ أَنَّ الدَّكْرَ حَقِيقَتُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقُلُوبِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ لِلشَّيْءَانِ الَّذِي هُوَ صِدْدَهُ، وَالصِّدَّانِ إِنَّمَا يَتَصَدَّانِ فِي الْمَحَلِ الْوَاحِدِ؛ فَأَوْجَبَ اللَّهُ بِهِذِهِ الْآيَةِ النَّيَّةَ فِي الصَّلَاةِ حُصُوصًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ افْتَصَاهَا عُمُومًا قَوْلُه تَعَالَى: {وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُحْلِصِينَ لَهُ الدِّينِ}. وَقَوْلُه - صَلَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ}. وَالصَّلَاةُ أُمُّ الْأَعْمَالِ، وَرَأْسُ الْعِبَادَاتِ، وَمَحَلُّ النَّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ تَكِيرَةِ الْإِحْرَامِ: فَإِنَّ الْأَفْضَلَ فِي كُلِّ نِيَّةٍ بِفِعْلِ أَنْ تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ؛ وَإِنَّمَا رُحْصَنَ فِي تَقْدِيمِ نِيَّةِ الصَّوْمِ لِأَجْلِ تَعْدُرِ افْتِرَانِ النَّيَّةِ فِيهِ بِأَوَّلِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْفَجْرِ، لِوُجُودِهِ وَالنَّاسُ فِي عَفْلَةِ، وَبَقِيَّتْ سَائِرُ الْعِبَادَاتِ عَلَى الْأَصْلِ وَتَوَهَّمَ بَعْضُ الْقَاصِرِينَ عَنْ مَغْرِفَةِ الْحَقِّ أَنَّ تَقْدِيمَ النَّيَّةِ عَلَى الصَّلَاةِ جَائِزٌ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا مِنْ تَجْوِيزِ تَقْدِيمِ النَّيَّةِ عَلَى الْوُصُوءِ فِي الَّذِي يَمْشِي إِلَى النَّهْرِ فِي الْعُسْلِ: فَإِذَا وَصَلَ وَاعْتَسَلَ نَسِيَّ أَنْ يُجْزَئَهُ قَالَ: فَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ. وَهَذَا الْقَائلُ مِمَّنْ دَخَلَ فِي قَوْلُه تَعَالَى: {إِنَّمَنْ يَمْشِي مُكَبَّاً عَلَى وَجْهِهِ}: وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُعْتَرَى فِيهِ، وَحَقَّقْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ أَصْلٌ مُتَقْقَعٌ عَلَيْهِ فِي وُجُوبِ النَّيَّةِ، وَالْوُصُوءُ قَرْعٌ مُخْتَلِفٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يُقَاسُ الْمُتَقْقَعُ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَلِفِ فِيهِ، وَيُحْمَلُ الْأَصْلُ عَلَى الْقَرْعِ؟

المسألة الثانية: قَوْلُه تَعَالَى: {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى}. [إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ] الْذَّكْرُ التَّانِي بِاللِّسَانِ الْمُخْبِرُ عَنْ ذِكْرِ الْقُلُوبِ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ مُفْتَحٌ بِهِ فِي أَوَّلِهَا بِالْتَّفَاقِ مِنْ الْأَئِمَّةِ: لَكُلِّهِمْ اخْتِلَفُوا فِي تَعْبِينِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ كُلُّهُ ذِكْرٌ حَتَّى لَوْ قَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ" بَدَلَ التَّكِبِيرَ أَحْرَأَهُ، بَلْ لَوْ قَالَ بَدَلَ (اللَّهُ أَكْبَرُ): يُزِيلُ خُدَّا يَلْأَحِرَّ أَهُدُو، مِنْهُمْ أُبُو حَيْنَةَ، وَقَالَ أُبُو يُوسُفَ: يُخْزِنُهُ "اللَّهُ الْكَبِيرُ" وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ الْأَكْبَرُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُخْزِنُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْأَكْبَرُ. [وَقَالَ مَالِكُ: لَا يُخْزِنُهُ إِلَّا قَوْلُه]: اللَّهُ أَكْبَرُ. فَأَمَّا تَعْلُقُ أَبِي حَيْنَةَ فِي الْذَّكْرِ بِالْعَجْمِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّهُ لِفِي الْصُّحْفِ الْأَوَّلِيِّ صُحْفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى} فَيَأْتِي ذِكْرُ وَجْهِ النَّقْصَيِّ عَنْهُ فِي الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ

إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى. وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ الْذَّكْرُ مُطْلِقًا يَقُولُهُ الْعَامُ: {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى} فَهَذَا الْعَامُ قَدْ عَيَّنَهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَفَعْلُهُ: أَمَّا قَوْلُهُ فَهُوَ فِي الْحَدِيثِ الْمَسْهُورِ: {تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ}. وَأَمَّا الْفَعْلُ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ كُلَّهَا: اللَّهُ أَكْبَرُ . وَأَمَّا التَّعْلُقُ لِلشَّافِعِيِّ بِقَوْلِهِ: إِنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ لَا تُغَيِّرُ بَنَاءَهُ وَلَا مَعْنَاهُ . فَالجَوَابُ أَنَّ التَّعْبِدَ إِذَا وَقَعَ بِقَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعْبَرَ عَمَّا شُرِعَ فِيهِ بِمَا لَا يُعَيِّنُ؛ لِأَنَّهَا شِرْعَةٌ فِي الْشَّرِيعَةِ وَأَعْتِبَارٌ مِنْ عَيْرِ اصْطِرَارٍ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ . وَجَوَابٌ ثَانٌ: وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَدْخُلُ لِلْجِنْسِ وَلِلْعَهْدِ، وَكِلَّاهُمَا مَمْنُوعٌ هَاهُنَا، أَمَّا الْجِنْسُ فَإِنَّ الْبَارِئَ تَعَالَى لَا جِنْسَ لَهُ . وَأَمَّا الْعَهْدُ فَلَمَّا تَعَيَّنَ التَّعْبِيرُ بِالْكُبْرِيَّةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَصْفُ، فَلَا مَعْنَى لِلرِّيَادَةِ فِيهِ حَيْثُ لَا تُصَوِّرُ الرِّيَادَةُ . وَإِذَا بَطَلَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فَمَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ أَبْطَلَ . فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى} عُمُومٌ فِي كُلِّ ذِكْرٍ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: اللَّهُ أَكْبَرُ فِي الصَّلَاةِ تَحْصِيصٌ لِبَعْضِ ذِكْرِ الْعُمُومِ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ لَوْ كَانَ بَيَانًا لِمُحْمَلٍ وَاحِدٍ . وَهَذَا سُؤَالٌ قَوِيٌّ لِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ تَقَصَّيْنَا عَنْهُ فِي مَسَائِلِ الْخَلَافِ، وَنُعَوْلُ إِلَيْنَا هُنَا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي}. وَهُوَ إِنَّمَا كَانَ يُكَبِّرُ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِكُلِّ ذِكْرٍ، فَتَعَيَّنَ التَّكْبِيرُ بِأَمْرِهِ بِاتِّبَاعِهِ فِي صَلَاتِهِ، فَهُوَ الْمُبِينُ لِذَلِكَ كُلِّهِ.

الْآيَةُ الرَّابِعَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحْفِ الْأُولَى صُحْفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى}.
فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلٍ:

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَاهُ: فِيهِ تَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ الْقُرْآنُ. الْثَّانِي أَنَّهُ مَا قَصَّهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ. الْثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا يَعْنِي أَحْكَامَ الْقُرْآنِ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: تَحْقِيقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحْفِ الْأُولَى} يَعْنِي الْقُرْآنَ مُطْلِقًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ: لِأَنَّهُ بَاطِلٌ قَطْعًا. وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ فِيهِ أَحْكَامُهُ فَإِنْ أَرَادَ مُعْظَمَ الْأَحْكَامِ فَقَدْ بَيَانًا تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا أَرَادَ بِهِ نُبُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُ}. وَأَمَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ فَهُوَ الْأُولَى مِنَ الْأَفْوَالِ: وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّالِثَةُ: تَعْلُقُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ فِيهِ جَوَازُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ بِالْعَجَمِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحْفِ الْأُولَى صُحْفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى}. قَالُوا: فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ كِتَابَهُ وَقُرْآنَهُ فِي صُحْفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى بِالْعِبْرَائِيةِ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهَا عَنْهُ وَبِأَمْتَالِهَا مِنْ سَيَّرِ الْأَلْسُنِ الَّتِي تَخَالُقُهُ . وَالجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِنِ: الْأَوَّلُ: أَنَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ الرَّسُولَ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَبَ، وَمَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ، كَمَا

أَخْبَرَ، وَمَا أَنْزَلَ مِنْ كِتَابٍ إِلَّا يُعَتَّهُمْ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ}؛ كُلُّ ذَلِكَ تَبَيَّنَ مِنْهُ عَلَيْهِمْ، وَتَقْرِيبُ لِلتَّقْهِيمِ إِلَيْهِمْ، وَكُلُّ مَفْهُومٍ بِلُغَتِهِ، مُتَعَبِّدٌ بِشَرِيعَتِهِ، وَلِكُلِّ كِتَابٍ بِلُغَتِهِمْ إِسْمُهُ؛ فَاسْمُهُ بِلُغَةِ مُوسَى الْتَّوْرَاةِ، وَاسْمُهُ بِلُغَةِ عِيسَى الْإِنْجِيلِ، وَاسْمُهُ بِلُغَةِ مُحَمَّدٍ الْقُرْآنُ، فَقَيْلَ لَنَا: أَفَرَءُوا الْقُرْآنَ، فَيَلْرَمُنَا أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ بِمَا يُسَمِّي فُرَآنًا. التَّانِي: هَبْكُمْ سَلَمْنَا لَكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي صُحْفِ مُوسَى بِالْعِبْرَائِيةِ فَمَا الَّذِي يَقْتَضِي أَنَّهُ تَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بِالْفَارَسِيَّةِ؟ فَإِنْ قِيلَ: بِالْقِيَاسِ. قُلْتَ: لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ لَا سِيمَا عِنْدَكُمْ، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ وَمَسَائلِ الْخِلَافِ عَلَى التَّنَامِ، فَلَيُنْظَرْ هُنَالِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

سُورَةُ الْعَاشِيَةِ

[فِيهَا آيَةُ وَاحِدَةٌ]

وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَذَكَرَ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ}؛ فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: الْمُسَيْطِرُ هُوَ الْمُسَلْطُ الَّذِي يَقْهُرُ وَيَغْلِبُ عَلَى مَا يَقُولُ.

المسألة الثانية: كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُعَرَّفًا بِرَسَالَتِهِ، مُذَكَّرًا بِبُوَّتِهِ، يَدْعُو الْخَلْقَ إِلَى اللَّهِ، وَيُذَكِّرُهُمْ عَهْدَهُ، وَيُبَشِّرُهُمْ وَعْدَهُ، وَيُبَحِّذُهُمْ وَعِيَدَهُ، وَيُعَرِّفُهُمْ دِينَهُ، حَتَّى وَصَحَّتِ الْمَحَاجَةُ، وَفَاقَمَتِ الْمُسْبَحَانَةُ الْجُحَّةُ؛ فَلَمَّا اسْتَمَرَّ الْخَلْقُ عَلَيْهِ فَسَادِ رَأْيِهِمْ، وَلَجُوا فِي طُغْيَانِهِمْ وَعُلُوَّهُمْ، أَمْرَهُ اللَّهُ بِالْقِتَالِ، وَسَوْقُ الْخَلْقِ إِلَى الْإِيمَانِ قَسْرًا، وَتَسَخَّرُهُمْ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمْتَالُهَا حَسِبَمَا بَيَّنَاهُ، وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ وَعِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {أَمْرَتُ أَنْ أَقَاتِلَ إِلَّا النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَاتَلُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا}. وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ قَرَأَ: {فَذَكَرَ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ}؛ بِمُسَلْطَتِهِ عَلَى سَرَائِرِهِمْ، مُفْسِرًا مَعْنَى الْآيَةِ، وَكَاشِفًا حَفِيَّ الْحَفَاءِ عَنْهَا. الْمَعْنَى إِذَا قَالَ النَّاسُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَلَيُسْلِطَ بِمُسَلْطَتِهِ عَلَى سَرَائِرِهِمْ، وَإِنَّمَا عَلَيْكَ بِالظَّاهِرِ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يُطَالَبُ لَا بِالظَّاهِرِ وَلَا بِالبَاطِنِ، فَلَمَّا اسْتَوْلَى اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَتَكْلِيفِهِ الْقِتَالَ عَلَى الظَّاهِرِ، وَكَلَ سَرَائِرُهُمْ إِلَيْهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ [صَحِيحُ السَّنَدِ]، صَحِيحُ الْمَعْنَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُورَةُ الْفَجْرِ

[فِيهَا خَمْسٌ آيَاتٍ]

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالْفَجْرِ}: فِيهَا مَسَالَتَانِ:.

المسألة الأولى: الفجر: هُوَ أَوَّلُ أَوْقَاتِ النَّهَارِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ قِسْمَيِ الظَّرَابِنِ؛ وَهُوَ كَمَا قَدَّمْنَا فَجْرًا: أَحَدُهُمَا الْبَيَاضُ الَّذِي يَبْدُو أَوَّلًا ثُمَّ يَحْفَى؛ وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْعَرَبُ دَبَّ السَّرْخَانَ لِطْرَانِهِ ثُمَّ إِفْلَاعِهِ. وَالثَّانِي: هُوَ الْبَادِيُّ مُتَمَادِيًّا؛ وَيُسَمِّيُّ الْأَوَّلَ الْمُسْتَطِيلَ: لِأَنَّهُ يَبْدُو كَالْحَيْلِ الْمُعْلَقِ مِنْ الْأَفْقِ أَوْ الرُّمْحِ الْقَائِمِ فِيهِ؛ وَيُسَمِّيُّ الثَّانِيَ الْمُسْتَطِيرَ: لِأَنَّهُ يَنْتَشِرُ عَرْضًا فِي الْأَفْقِ، وَيُسَمِّيُّ الْأَوَّلَ الْكَاذِبَ؛ وَلَيْسَ يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ. وَيُسَمِّيُّ الثَّانِيَ الصَّادِقَ لِثُبُوتِهِ: وَيَهِ شَعْلُقُ الْأَخْكَامُ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمِنْ حَدِيثِ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ السُّحُورِ أَذَانٌ بِلَالٌ، وَلَا الصُّبْحُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْمُسْتَطِيلَ بِالْأَفْقِ}.

المسألة الثانية: فِيمَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ أَخْكَامٍ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَلِأَجْلِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَشَهَّ عَنْهُ: الْفَجْرُ أَمْرُهُ بَيْنُ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفْقِ.

الآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَيَالٍ عَشِيرَ}: فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: فِي تَعْبِينَهَا أَرْبَعَةُ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ أَنَّهَا عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ؛ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَهُ حَابِرٌ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَصِحَّ. الْثَّانِي: عَشْرُ الْمُحَرَّمَ؛ قَالَهُ الطَّبَرِيُّ. الْثَالِثُ: أَنَّهَا العَشْرُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ مِنْ رَمَضَانَ. الرَّابِعُ أَنَّهَا الْعَشْرُ الَّتِي أَتَمَّهَا اللَّهُ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مِيقَاتِهِ مَعَهُ.

المسألة الثانية: أَمَا كُلُّ مَكْرُمَةٍ فَدَاخِلَةٌ مَعَهُ فِي هَذَا الْلَّفْظِ بِالْمَعْنَى لَا يُمْقَنِصَى الْلَّفْظُ؛ لِأَنَّهَا تَكَرُّهٌ فِي إِثْبَاتِ، وَالتَّكَرُّهُ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَتَقْتَضِي الْعُمُومَ، وَلَا يُوجَبُ الشَّمُولَ؛ وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْعُمُومِ مَعَ النَّفِيِّ؛ فَهَذَا الْقَوْلُ يُوجَبُ دُخُولَ لِيَالِ عَشْرِ فِيهِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْمَفْصُودُ مِنْهُ، فَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِمَا هِيَ؛ لِكِنْ تَبَقَّى هَاهُنَا نُكْتَهٌ؛ وَهِيَ أَنْ تَقُولَ: فَهَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى تَعْيِينِهَا وَهِيَ:

المسألة الثالثة: قُلْنَا: نَحْنُ نُعَيِّنُهَا بِصَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ، وَهِيَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّا لَمْ نَرِ فِي هَذِهِ الْلَّيَالِ الْمُعْتَبَرَاتِ أَفْصَلَ مِنْهَا، لَا سِيمَاءً وَفِيهَا لِيَلَةُ الْقَدْرِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؛ فَلَا يُعَادِلُهَا وَقْتُ مِنْ الرَّمَادِ.

المسألة الرابعة: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: {وَلِيَالِ عَشْرِ}؛ قَالَ: الْأَيَامُ مَعَ الْلَّيَالِ، وَاللَّيْلُ قَبْلَ النَّهَارِ، وَهُوَ حِسَابُ الْقَمَرِ الَّذِي وَقَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعِبَادَاتِ كَمَا رَتَبَ عَلَى حِسَابِ الشَّمْسِ الَّذِي يَتَقدَّمُ فِيهِ النَّهَارُ عَلَى الْلَّيْلِ بِالْعِدَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْأَوْقَاتِ. وَقَدْ ذَكَرَ شِيخُ الْلُّغَةِ وَحْبُرُهَا أَبُو عَمْرُو الْزَّاهِدُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَخْسِبُ النَّهَارَ قَبْلَ الْلَّيْلِ، وَيَجْعَلُ الْلَّيْلَةَ لِلْيَوْمِ الْمَاضِي، وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ {قَوْلُ عَائِشَةَ} فِي حَدِيثٍ إِيَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ نِسَائِهِ، فَلِمَّا كَانَ صَبِيَّحَةُ تِسْعَ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَهُنَّ عَدَدًا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قُلْتَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ تَكُنْ آلِيَتْ شَهْرًا فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ، وَلَوْ كَانَتِ الْلَّيْلَةُ لِلْيَوْمِ الَّتِي لَكَانَ قَدْ عَابَ عَنْهُنَّ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَهَذَا التَّقْسِيرُ بِالْعُ طَالِمًا سُقْنَهُ سُوَا لِلْعُلَمَاءِ بِاللِّسَانِ وَتَقْلِيبًا لِلْدَّفَاتِرِ بِالْبَيَانِ حَتَّى وَجَدْتُ أَبَا عَمْرُو وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا؛ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ لُغَةُ يُقْلِلُهَا، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ نُكْتَهٌ أَحَدُهَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَاسْتَبْطَهَا. وَالْعَالِبُ فِي الْبِسِّيَةِ الصَّحَابَةِ وَالنَّابِعِينَ عَلَيْهِ الْلَّيَالِ لِلْأَيَامِ، حَتَّى إِنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ: "صُمْتَانَ حَمْسًا" يُعَبِّرُونَ بِهِ عَنِ الْلَّيَالِ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ فِي النَّهَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالشَّفْعُ وَالوَتْرُ}: فِيهَا حَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: لِلْعُلَمَاءِ فِي تَعْيِينِهَا ثَمَانِيَةً أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الصَّلَاةَ شَفْعٌ كُلُّهَا، وَالْمَغْرِبَ وَتْرٌ؛ قَالَهُ عِمَرُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [حَرَّاجُهُ التَّرْمِذِيُّ] الْثَّانِي: أَنَّ الشَّفْعَ أَيَّامُ النَّهَارِ، وَالوَتْرُ يَوْمُ عَرَفةَ، رَوَاهُ جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْثَّالِثُ: أَنَّ الشَّفْعَ يَوْمٌ مِنِّي، وَالوَتْرُ: الْثَّالِبُ مِنْ أَيَّامِ مِنِّي، وَهُوَ التَّالِثُ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَةِ. الْرَّابِعُ أَنَّ الشَّفْعَ عَشْرُ ذِي الْحِجَةِ، وَالوَتْرُ أَيَّامٌ مِنِّي لِأَنَّهَا تَلَاثَةٌ. الْخَامِسُ الشَّفْعُ: الْخَلْقُ، وَالوَتْرُ اللَّهُ تَعَالَى؛ قَالَهُ قَنَادُهُ. السَّادِسُ أَنَّهُ الْخَلْقُ كُلُّهُ؛ لِأَنَّ مِنْهُ شَفْعًا وَمِنْهُ وَتْرًا. السَّابِعُ أَبْنُهُ آدَمَ؛ وَتْرٌ شَفَعَتْهُ رَوْجَتُهُ، فَكَانَتْ شَفْعًا لَهُ؛ قَالَهُ الْحَسَنُ. التَّامِنُ أَنَّ الْعَدَدَ مِنْهُ شَفْعٌ، وَمِنْهُ وَتْرٌ.

المسألة الثانية: هذِهُ الْآيَةُ خِلَافٌ لِّتِي قَبْلَهَا؛ لَأَنَّ ذِكْرَ السَّقْعَ كَانَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُفْتَضِيَّ لِلْعَهْدِ لَا سْتَغْرِيقَ الْجِنِّسِ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ عَهْدٌ؛ وَلَيْسَ بِمُمْكِنَعٍ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّقْعِ وَالْوَتْرِ كُلَّ شَفْعٍ وَوَتْرٍ مِّمَّا ذُكِرَ وَمِمَّا لَمْ يُذْكُرَ، وَإِنْ كَانَ مَا ذُكِرَ يَسْتَغْرِقُ مَا تُرِكَ فِي الظَّاهِرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الثالثة: لَكِنْ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ اللَّيَالِي الْعَشْرَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّقْعِ وَالْوَتْرِ يَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي الْقِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ لَهُذِهِ الْعُلَةِ. وَأَمَّا الْقَوْلُ الْخَامِسُ فَوَجْهُ الْقِسْمِ فِيهِ وَحْقُّ الْخَلْقِ وَالْخَالِقِ لَهُمْ. وَأَمَّا الْقَوْلُ السَّيَادُسُ فَمَعْنَاهُ وَحْقُّ الْخَلْقِ. وَوَجْهُ الْقَوْلِ السَّابِعِ وَحْقُّ آدَمَ وَزَوْجِهِ. وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّامِنُ أَنَّهُ قَالَ: وَحْقُ الْعَدِ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ قَوْمَ الْخَلْقِ وَتِمَاماً لَهُمْ، حَتَّى لَقِدْ عَلَى فِيهِ الْعَالَوْنَ حَتَّى جَعَلُوهُ أَصْلَ التَّوْحِيدِ وَالتَّكْلِيفِ، وَسَرَّ الْعَالَمَ وَتَفَاصِيلَ الْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي تَدُورُ عَلَيْهِ، وَهُوَ هَوْسُ كُلُّهُ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا فِي كِتَابِ الْمُشْكِلِينَ.

المسألة الرابعة: إِذَا قُلْنَا إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الصَّلَاةِ فَمِنْهَا سَقْعٌ، وَهِيَ الصَّلَواتُ الْأَرْبَعُ، وَمِنْهَا وَتْرٌ وَهِيَ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عُلَمَاؤُنَا: إِنَّهَا لَا تُعَادُ فِي جَمَاعَةٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّهَا لَوْ طُلِبَ بِهَا فَصُلِّيَّ الْجَمَاعَةُ لَا نَقْلِبُ شَفْعًا، حَتَّى يَتَاهَى عُلَمَاؤُنَا فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: لَوْ أَعَادَهَا رَجُلٌ [فِي جَمَاعَةٍ] عَفْلَةً لَقِيلَ لَهُ: أَعِدُّهَا ثَالِثَةً؛ حَتَّى تَكُونَ وَتْرًا تِسْعَ رَكْعَاتٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْمَغْرِبَ لَوْ صَارَتْ بِالإِعَادَةِ فِي الجَمَاعَةِ شَفْعًا لِصَارَتِ الظَّهْرُ يَأْعَادُهَا ثَمَانِيًّا، وَيَعُودُ ذَلِكَ فِي حَالِ التَّخْلِيطِ الَّذِي يُصْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فَيُقَالُ فِيهِ: فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا أَشْتَيْنِ صَلَيْتُ الصَّحْنَ أَمْ ثَمَانِيًّا فَكَمَا لَا تَتَصَاعَفُ الظَّهْرُ بِالإِعَادَةِ، فَكَذَلِكَ لَا تَتَصَاعَفُ الْمَغْرِبُ، وَأَشَدُّهُ الْمَغْرِبُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْغُلُوْ فِي الدِّينِ.

المسألة الخامسة: لَمَّا قَالَ عُلَمَاؤُنَا: إِنَّ أَقْلَ الْنَّفْلَ رَكْعَتَيْنِ. قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: {وَالشَّيْفِعُ} يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الصَّلَواتِ كُلُّهَا فَرْضَهَا وَنَفْلُهَا. وَقَوْلَهُ تَعَالَى: {وَالْوَتْرُ} يَنْطَلِقُ عَلَى الْوَتْرِ وَحْدَهُ الَّذِي هُوَ قَرْدٌ. وَفِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ وَاللْفُظُ لِمُسْلِمٍ: {الِاسْتِحْمَارُ وَتْرٌ، وَالطَّوَافُ وَتْرٌ، وَالْقَرْدُ كَثِيرٌ}، وَمَا أَشَرَّنَا إِلَيْهِ يَكْفِي فِيهِ.

الآية الرابعة قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاللَّيْلٌ إِذَا يَسِرٌ}. فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: أَقْسَمَ اللَّهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، كَمَا أَقْسَمَ بِسَيَارِ الْمَخْلُوقَاتِ عُمُومًا وَخُصُوصًا، وَجُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَخَصَّهُ هَاهُنَا بِالسُّرَى لِنُكْتَةٍ هِيَ:

المسألة الثانية: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: {هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ}. وَقَالَ: {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا} وَأَشَارَ هَاهُنَا إِلَى أَنَّ اللَّيْلَ قَدْ يُتَصَرَّفُ فِيهِ لِلْمَعَاشِ، كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي النَّهَارِ، وَيَنْقَلِبُ فِي الْحَالِ فِيهِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَفِي الصَّحِيحِ {أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِلَيْلٍ، قَالَ لَهُ: السُّرِّيْ يَا جَابِرُ}. وَحَاصَّةُ الْمُسَافِرِ، كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانِهِ.

المسألة الثالثة: كُنْتَ قَدْ قَيَّدْتَ فِي قَوَاعِدِي بِالْمَنَارِ أَنَّ الْأَخْفَشَ قَالَ لِمُؤَرِّجٍ: مَا وَجْهُ مَنْ حَذَفَ مِنْ عَدَا ابْنَ كَثِيرِ الْيَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: يَسْرِي؟ فَسَكَتَ عَنْهَا سَيَّنَةً، ثُمَّ قُلْنَا لَهُ: تَخْتِلِفُ إِلَيْكَ سَالِكٌ مِنْهُ عَامَ عَنْ هَذِهِ.

المسألة فَلَا تُجِيبُنَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حَذَفَهَا لِأَنَّ اللَّيْلَ يُسَرِّي فِيهِ وَلَا يَسْرِي.

فَعَجِبْتُ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ الْمُقْصِرِ مِنْ عَيْنِ مُبَصِّرٍ؛ فَقَالَ لِي بَعْضُ أَشْيَاخِي: تَقَامُمُهُ فِي بَيَانِهِ أَنَّ ذَلِكَ لِفْقَهِهِ، هُوَ أَنَّ الْحَذْفَ يَدْعُلُ عَلَى الْحَذْفِ، وَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ. وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ قَدْ بَيَّنَاهُ فِي الْمُلْحِنَةِ.

الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَمْ تَرَ كَيْفَ قَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ دَاتِ الْعِمَادِ}؛ فِيهَا سِتُّ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: أَمَّا "عَادٌ" فَمَعْلُومَةٌ قَدْ جَرَى ذِكْرُهَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا، وَعَظِيمُهُ أَمْرُهَا.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: إِرَمَ فِيهِ سَيَّنَةُ أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ اسْمُ حَدَّ عَادٍ؛ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ. التَّانِي: إِرَمٌ: أَمَّةٌ مِنَ الْأَمَمِ؛ قَالَهُ مُجَاهِدُ. التَّالِثُ: أَنَّهُ اسْمُ قَبِيلَةٍ مِنْ عَادٍ؛ قَالَهُ قَتَادَةُ. وَقَيْلَ وَهُوَ: الرَّابِعُ هُوَ إِرَمٌ بْنُ عَوْصٍ بْنُ سَامٍ بْنُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. الْخَامِسُ أَنَّ إِرَمَ الْهَلَالُ: يُقَالُ: أَرَمَ بْنُو فُلَانٍ أَيْ هَلَكُوا. السَّادِسُ أَنَّهُ اسْمُ الْقَرِيَةِ.

المسألة الثالثة: قَالَ الْقَاضِي: لَوْ أَنَّ قَوْلَهُ: إِرَمَ يَكُونُ مُصَافَّاً إِلَى عَادٍ لِكَانَ يُخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُصَافَّاً إِلَى حَدَّهِ أَوْ إِلَى إِرَمٍ. فَإِنَّمَا قَوْلُهُ عَادٌ مُنْتَوْنٌ فَيُخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَدْلًا مِنْ حَدَّهِ، وَيُخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا زَائِدًا لِعَادٍ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَمَّةٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ قَبِيلَةً مِنْهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ اسْمَ الْقَرِيَةِ. وَيُخْتَمِلُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْهَلَالِ أَنْ يَكُونَ بَدْلًا، لَوْلَا أَنَّ الْمَصْدَرَ فِيهَا إِرْمٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ. فَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا تَحْتَ ذَلِكَ مِنَ الْحَقَاءِ.

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ: {ذَاتِ الْعِمَادِ} فِيهِ أَرْبَعَةُ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ عَمُودٍ يَتَجَعَّونَ الْقَطَرَ. التَّانِي: أَنَّهُ الطُّولُ، كَانُوا أَطْوَلَ أَجْسَاماً وَأَسْدَدَ فُوَّةً. وَرَعَمَ قَتَادَةُ أَنَّ طُولَ الرَّجُلِ مِنْهُمْ أَشَأَ عَشَرَ ذِرَاعًا وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَيَّاسٍ سَبْعُونَ ذِرَاعًا، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ طُولُهُ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي الْهَوَاءِ، قَلْمَنْ يَزَلُّ الْحَلْقُ يَنْفُصُ إِلَى الْأَنَّ. التَّالِثُ: أَنَّ الْعِمَادَ الْقُوَّةُ، وَيَشْهُدُ لَهُ الْقُرْآنُ. الرَّابِعُ أَنَّهُ ذَاتُ الْبِنَاءِ الْمُحْكَمِ، يُقَالُ: إِنَّ فِيهَا أَرْبَعِمِائَةَ أَلْفِ عَمُودٍ.

المسألة الخامسة: فِي تَعْبِينَهَا: وَفِيهِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ أَشْهَبَ قَالَ عَنْ مَالِكٍ: هِيَ دِمْشَقٌ؛ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرَاطِيُّ: هِيَ الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ.

وَتَحْقِيقُهَا أَنَّهَا دِمْشُقٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ فِي الْبِلَادِ مِثْلُهَا وَقَدْ ذَكَرْتُ صِفَتَهَا وَخَبَرَهَا فِي كِتَابِ تَرْتِيبِ الرِّخْلَةِ لِلتَّرْغِيبِ فِي الْمُلْكِ، وَإِلَيْهَا أَوْتُ مَرْيَمُ، وَبِهَا كَانَ آدَمُ، وَعَلَى الْعَرَابِ جَبَلَهَا دَمْ هَابِيلَ فِي الْحَجَرِ حَارِ لَمْ تُعَيِّرْهُ الْلَّيَالِي، وَلَا أَثْرَتْ فِيهِ الْأَيَامُ، وَلَا ابْتَلَتْهَا الْأَرْضُ، بَاطِلَتْهَا كَطَابَاهِرَهَا، مَدِينَهَا يَأْغَلَاهَا، وَمَدِينَهَا يَأْسِفَلَهَا، تَسْقَهَا تِسْعَةُ أَنْهَارٍ؛ لِلْقَصَبَةِ نَهْرٌ، وَلِلْجَامِعِ نَهْرٌ، وَبِاقِيهَا لِلْبَلَدِ، وَتَجْرِي الْأَنْهَارُ مِنْ تَحْتِهَا كَمَا تَجْرِي مِنْ قَوْقَهَا، لَيْسَ فِيهَا كَطَامَهُ وَلَا كَنِيفُ، وَلَا فِيهَا دَارُ، وَلَا سُوقٌ، وَلَا حَمَامٌ، إِلَّا وَيَسْعِيُ الْمَاءُ لَبَلَادِ وَنَهَارًا دَائِمًا أَبَدًا، وَفِيهَا أَزِيَابٌ دُورٌ قَدْ مَكَبُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ سَعَةِ الْأَخْوَالِ بِالْمَاءِ، حَتَّى إِنَّ مُسْتَوْقَدَهُمْ عَلَيْهِ سَيِّاقِيَّةٌ، فَإِذَا طَبَخَ الطَّعَامُ وَضَرَعَ فِي الْقَصَبَةِ، وَأَرْسَلَ فِي السَّاقِيَّةِ؛ فَيُجَرِّفُ إِلَى الْمَجَlisِ قَيْوَضَعُ فِي الْمَائِدَةِ، ثُمَّ تُرَدُّ الْقَصَبَةُ مِنْ إِلَالِيَّةِ الْأَخْرَى إِلَى الْمُسْتَوْقَدِ فَارِعَةً، فَتُرْسَلُ أَخْرَى مَلَأِيَّ، وَهَكَدًا حَتَّى يَتَمَّ الطَّعَامُ. وَإِذَا كَثُرَ الْعُبَارُ فِي الْطَرِقَاتِ أَمَرَ صَاحِبُ الْمَاءِ أَنْ يُطْلِقَ النَّهْرَ عَلَى الْأَسْوَاقِ وَالْأَرْبَاضِ فَيَجْرِي الْمَاءُ عَلَيْهَا، حَتَّى يَلْجَأَ النَّاسُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالْطَرِقَاتِ إِلَى الدَّكَاكِينِ، فَإِذَا كَسَحَ عُيَارُهَا سَكَرَ السَّاقِيَانِيُّ أَنْهَارَهَا، فَمَسَيْتُ فِي الْطَرِقَهُ عَلَى بَرْدِ الْهَوَاءِ وَنَقَاءِ الْأَرْضِ، وَلَهَا بَابٌ جَيْرُونْ بْنُ سَعْدِ بْنِ عُيَادَهُ؛ وَعِنْدَهُ الْقُبَّةُ الْعَظِيمَهُ وَالْمِيقَاتُ لِمَعْرِفَةِ السَّاعَاتِ، عَلَيْهَا بَابُ الْقَرَادِيسِ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ مِثْلُهُ، عِنْدَهُ كَانَ مَقْرِيًّا، وَإِلَيْهِ مِنْ الْوَجْشَهِ كَانَ مَقْرِيًّا، وَإِلَيْهِ كَانَ اِنْفَرَادِيًّا لِلْدَّرْسِ وَالنَّقْرِيِّ. وَفِيهَا الْعُوَوْطَهُ مَجْمُعُ الْفَاكِهَاتِ، وَمَنَاطِ الشَّهْوَاتِ، عَلَيْهَا تَجْرِي الْمِيَاهُ، وَمِنْهَا تُجْبَى التَّمَرَاتُ؛ وَإِنَّ فِي الإِسْكِنْدَرِيَّهُ لَعِجَائِبَ لَوْلَمْ يَكُنْ إِلَّا الْمَنَارُ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّهُ الطَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ عَلَى الْعُمُدِ، وَلَكِنْ لَهَا أَمْتَالٌ، فَأَمَّا دِمْشُقُ فَلَا مِنَالَ لَهَا. وَقَدْ رَوَى مَعْنُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ كَتَابًا وُجِدَ بِالْإِسْكِنْدَرِيَّهُ قَلَمْ يُدْرَكُ مَا هُوَ، فَإِذَا فِيهِ: أَنَا شَدَّادُ بْنُ عَادٍ الَّذِي رَفَعَ الْعِمَادَ، بَيَّنَهَا حِينَ لَا شَيْبٌ وَلَا مَوْتٌ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ كَانَ لَتَمُرُّ بِهِمْ مَا تَهُ سَيَّهَ لَا يَرَوْنَ بِهَا جِنَارَهُ وَذُكَرَ عَنْ ثَورٍ بْنِ رَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا شَدَّادُ بْنُ عَادٍ، أَنَا الَّذِي رَفَعَ الْعِمَادَ، أَنَا الَّذِي كَنْزَتْ كَنْزًا عَلَى سَبْعَهُ أَذْرِعٍ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا أَمَّهُ مُحَمَّدٌ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

سُورَةُ الْتَّلَد

[فِيهَا تَلَاثُ آيَاتٍ لِّلْأَذْكُرِ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلْدَ}: فِيهَا حَمْسُ مَسَائلٍ:

المسألة الأولى: في قوله تعالى: قرآن الحسن، والأعمى، وابن كثير: لا قسم من غير ألف رائدة على اللام إبأنا. وقرأها الناس باللف تفيا

المسألة الثانية: اختلف الناس إذا كان حرف "لا" مخطوطاً بالف على صورة النفي، هل يكون المعنى تقنياً كالصورة أم لا؟ فمنهم من قال: تكون صلة في النفي، كما تكون "ما" صلة فيه؛ وذلك في حرف "ما" كثير؛ فاما حرف لا فقد جاءت [كذلك] في قول الشاعر: تذكرت لي فاعتربني صباية وكاد ضمير القلب لا يتقطع أي يتقطع، ودخل حرف "لا" صلة. ومنهم من قال: [يكون] توكيداً، كقول القائل: لا والله، وكقول أبي كبسه [أمرئ القيس]: فلا وأبيك ابنة العامي لا يدعى القوم أبى أفر قال أبو تكر بن عياش، ومنهم من قال: إنها رد لكلام من أنكر البعث، ثم ابتدأ القسم: فقال: أقسم، ليكون فرقاً بين اليمين المبتدأة وبين اليمين التي تكون ردًا: قاله القراء.

المسألة الثالثة: أما كونها صلة فقد ذكروا في قوله: {ما منعك إلا تسبح إذ أمرتك} في سورة الأعراف آلة صلة، بدليل قوله في ص: {ما منعك أن تسبح لما خلقت بيدي أستكبرت ك والنازلة واحدة، والمقصود واحد، والمعنى سواء؛ فالاختلاف إنما يعود إلى النقطة خاصة. وأما من قال: إن توكيد فلا معنى له هنا؛ لأن التوكيد إنما يكون إذا ظهر المؤكد؛ كقوله: لا والله لا أقوم، فإذا لم يكن هناك مؤكد فلا وجہ للتأكيد، إلا ترى إلى قوله: فلا وأبيك ابنة العامي لا يدعى القوم أبى أفر [كيف] أكد النفي وهو لا يدعى بمثله. وإن أغرب هذا أنه قد تضمره وينقى معناها، كما قال أبو كبسه: فقلت يمين الله أترخ قاعداً ولو قطعوا رأسه لديك وأوصاليه في قوله. وقد حفتنا ذلك في رسالة الإلقاء للفقهاء إلى معرفة عوامض الأدباء وأما من قال: إنها رد فهو قوله ليس له رد؛ لأنه يصح به المعنى، ويتمكن النقط والمراد.

المسألة الرابعة: وأما من قرأها: لا قسم فاختلقوه؛ فمنهم من حدقها في الخط كما حدقها في النقط، وهذا لا يجوز؛ فإن خط المصحف أصل ثبت يجماع الصحابة. ومنهم من قال: أكبها ولا الفاظ بها، كما كتبوا "لا إلى الجحيم". و "لا إلى الله تخشرون" بالف، ولم يلفظوا بها، وهذا يلزمهم في قوله: {فلا أقسم بموقع النجوم} وشيه، ولم يقولوا به. فإن قيل: إنما تكون صلة في أثناء الكلام، كقوله: {لتلما يعلم أهل الكتاب} وقوله: {الآنسون حداً إذ أمرتك} وتحوه: فلما في ابتداء الكلام فلا يوصل بها إلا مفرونة بالف، كقوله: {الآن وعده الله حق}. فاجابوا عنه بإن قالوا: إن القرآن ككلمة واحدة، وليس كمل رعموا؛ لأنه لو وصل بها ما قبلها لكان أهل النقوي وأهلي المغيرة لا أقسم باليوم القيامة. وهذا لا يجوز، حتى إن قوماً كرهوا في القراءة أن يصلوها بها، ووقفوا حتى يقرروا بينهما بيتسم الله الرحمن الرحيم، ليقطعوا الوصل المتصوّم. والجواب الصحيح أن تقول: إن

الصلة بها في أول الكلام كصلة آخرها بها، كذكرها في أثنائه؛ بل ذكرها في أثنائه أبلغ في الإشكال، كقوله: {مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ} ولو كان هذا كله خارجاً عن أسلوب البلاغة، قادحاً في زين الفصاحة، متيجاً قوانيين العربية التي طال القرآن بها أنواع الكلام، ولا غرابة في ذلك، فالغرض عليه به الفصحاء البلغ، والعرب المقرب، والخصماء اللذان، فلما سلموا فيه بين الله على أسلوبهم حار، وفي رأس فصاحتهم منظوم، وعلى قطب عريتهم دائرة، وقد عبر عنه سعيد بن جبير وغيره من محققى المفسرين، فقالوا: قوله: {لَا أَقْسِمُ} قسم.

المقالة الخامسة: فإن قيل: كيف أقسام الله سبحانه بغيره. قلنا: هذا قد بينا الجواب عنه على البلاغ في كتاب قانون التأويل، وقلنا: للباري تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته بعطاها لها. فإن قيل: فلم منع النبي - صلى الله عليه وسلم - من القسم بغير الله؟ قلنا: لا تعلل العبادات. ولله أن يشرع ما شاء، ويمنع ما شاء [ويبيح ما شاء]، وينزع المباح والمباح له، ويغاير بين المشتركين، ويماثل بين المختلفين، ولا اغتراب عن الله فيهما كلف من ذلك، وحمل فإنه لا يسأل عمما يفعل وهو من يسألون. فإن قيل: فلم قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الصحيح للأعرابي الذي قص عليه دعائمه الإسلام وفرائض الإيمان، فقال: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص: أفلح وأبيه إن صدق. قلت: قد رأيته في نسخة مشرقة في الإسكندرية: أفلح والله إن صدق، ويمكن أن يتضيق قوله: والله يقول: وأبيه. جواب آخر يأن هذا منسوخ بقوله: {إِنَّ اللَّهَ يَنْهَا كُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآيَاتِكُمْ}. جواب آخر إن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما نهى عنه عبادة، فإذا جرى ذلك على الآليين عادة فلا يمنع، فقد كانت العرب تقسيم في ذلك يمن تكره، وكيف يمكن تعاظم؟ قال ابن ميادة: أطئت سفاحاً من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني محارب فلا وأبيها إنني بعيشيرتي وتفسي عن هذا المقام لراغب وقال سعيد الله بن عبد الله بن عتبة أحد فقهاء المدينة السبعة: لعمري أبى الواسين آيات تلقي لها لا تلاقيها من الدهر أكثر يعودون يوماً واحداً إن لقيتها وبين سفين أيام على الناف تهجر وقال آخر: لعمري أبى الواسين لا عمر غيرهم لقد كلقتني خطة لا أريد لها وقال آخر: فلا وأبى أغداها لا أرورها وإذا كان هذا شائعاً كان من هذا الوجه سائعاً.

الآية الثانية: قوله تعالى: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلْدِ}: فيها ثلاث مسائل:

المقالة الأولى: في قوله: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلْدِ}: فيها أربعة أقوال: أحدها وأنت ساكن، تقدير الكلام أقسام بهذا البلد الذي أنت [فيه لكراهة علىي، وحبك لك؛ وتكون هذه الجملة على نحو الحال، كأنه قال: أقسام بهذا

البلد وأنت] فيه الثاني: وأنت حيل بهذا البلد يحل لك فيه القتل. وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم: {إِنَّ مَكَةَ حَرَمَهَا اللَّهُ يَوْمَ حَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا حَلَتْ لِي سَاعَةً مِنْ تَهَارِ، ثُمَّ عَادَتْ

حُرْمَتِهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ. التَّالِيُّ: وَبَرِّجُ إِلَى التَّانِي أَيْهُ يَحْلُّ لَكُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ : { دَخَلَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكَةً وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، وَلَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا } . الرَّابِعُ قَالَ مُجَاهِدٌ: وَأَنْتَ حَلَّ بِهَذَا الْبَلْدِ لَيْسَ عَلَيْكَ مَا عَلَى النَّاسِ فِيهِ مِنْ الْإِنْمِ: يُرِيدُ أَنَّ اللَّهَ عَصَمَكَ . وَقَدْ بَيَّنَاهُ.

الْمَسَالَةُ التَّانِيَةُ: أَمَّا قَوْلُهُ: { وَأَنْتَ حَلَّ بِهَذَا الْبَلْدِ } أَيْ سَاكِنُ فِيهِ ؛ فَيُحْتَمِلُ الْلَّفْظُ، وَتَقْتَضِيهِ الْكَرَامَةُ، وَيَشَهُدُ لَهُ عَظَمُ الْمَنْزِلَةِ . وَأَمَّا القَوْلُ التَّانِي فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي جَوَازِ الْقَتْلِ بِمَكَةَ وَإِقَامَةِ الْجُدُودِ فِيهَا فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعُ مِنْ كَيْتَابِنَا هَذَا ؛ حَلِيقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ . وَأَمَّا دُخُولُهُ مَكَةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَقَدْ كَانَ دَلِيلًا . وَأَمَّا دُخُولُ النَّاسِ مَكَةَ فَعَلَى قِسْمَيْنِ: إِمَّا لِتَرَدُّدِ الْمَعَاشِ، وَإِمَّا لِحَاجَةِ عَرَضِتْ ؛ فَإِنْ كَانَ لِتَرَدُّدِ الْمَعَاشِ فَيَدْخُلُهَا حَلَالًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كُلِّفَ الْإِحْرَامَ فِي كُلِّ وَقْتٍ لَمْ يُطِقْهُ، وَقَدْ رُفِعَ تَكْلِيفُ هَذَا عَنَّا . وَإِمَّا إِنْ كَانَ لِحَاجَةِ عَرَضِتْ فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَجَّةً أَوْ عُمْرَةً أَوْ غَيْرَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ حَجَّةً أَوْ عُمْرَةً فَلَا خَلَافٌ فِي وُجُوبِ الْإِحْرَامِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَأَخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِيهِ؛ فَفِي الْمَسْهُورِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ الْإِحْرَامِ، وَرُوِيَ عَنْهُ تَرْكُهُ . وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ مِثْلَ هَذَا الْأَخْتِلَافِ . وَالصَّحِيحُ وُجُوبُ الْإِحْرَامِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: { لَمْ تُحَلِّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تُحَلِّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أَحْلَتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ} . وَهَذَا عَامٌ.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ: { بِهَذَا الْبَلْدِ } مَكَةُ بِأَيْقَاقِ مِنْ الْأَمَّةِ، وَدَلِيلُكَ أَنَّ السُّورَةَ مَكِيَّةٌ، وَقَدْ أَسَارَ لَهُ رَبُّهُ بِهَذَا، وَذَكَرَ لَهُ الْبَلْدُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ [صَبُورَةً] التَّعْرِيفَ الْمَعْهُودَ . وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحْدُهُمَا أَنَّهُ مَكَةُ . وَالْتَّانِي أَنَّهُ الْحَرَمُ كُلُّهُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَأَنَّ الْبَلْدَ يَحْرِيمُهَا، كَمَا أَنَّ الدَّارَ يَحْرِيمُهَا، فَحَرِيمُ الدَّارِ مَا أَحَاطَ بِجُدُرِهَا، وَأَتَصَلَ بِحُدُودِهَا، وَحَرِيمُ بَابِهَا مَا كَانَ لِلْمَدْخَلِ وَالْمَخْرَجِ، وَحَرِيمُ الْبَئْرِ فِي الْحَدِيثِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، وَعِنْدَ عُلَمَائِنَا يَحْتَلِفُ ذَلِكَ بِخَسِيبٍ أَخْتِلَافِ الْأَرَاضِيِّ فِي الصَّلَابَةِ وَالرَّخَاوَةِ، وَلَهَا حَرِيمُ السَّقِيِّ بِحِينُ لَا تَحْتَلِطُ الْمَاشِيَةُ بِالْمَاشِيَةِ مِنْ الْبَئْرِ الْأُخْرَى فِي الْمَسْقَى وَالْمَبْرُكِ، وَمِنْ حَارَ حَرِيمًا أَوْ مُتَابَحًا قَبْلَ صَاحِبِهِ فَهُوَ لَهُ . وَحَرِيمُ الشَّجَرَةِ مَا عَمِرَتْ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَفِي كِتَابِ أَبِي دَاؤِرٍ؛ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحَدَرِيِّ قَالَ: { احْتَصَمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلَانِ فِي حَرِيمٍ تَحْلِلُهُ، فَأَمَرَ بِهَا } وَفِي رِوَايَةِ لَهُ: { فَأَمَرَ بِجَرِيدَةٍ مِنْ جَرَائِدِهَا فَدَرَعَتْ، فَوُجِدَتْ سَبْعَةً أَدْرُعًا } . وَفِي رِوَايَةِ لَهُ أَيْضًا: { خَمْسَةً أَدْرُعَ فَقَضَى بِذَلِكَ } . وَالذِي يَقْضِي بِهِ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ فِي الْعِمَارَةِ التَّامَّةِ مِنْ تَاحِيَةِ الْأَرْضِ، وَيَأْخُذُ دَوْحَتَهَا فِي الْهَوَاءِ، إِلَّا أَنْ تَسْتَرِسِلَ أَعْصَانُهَا عَلَى أَرْضِ رَجُلٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ مِنْهَا مَا أَصْرَرَ بِهِ.

الْآيَةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: { فَلَا افْتَحْمَ الْعَقَبَةَ } : فِيهَا ثَمَانٍ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: العقبة: فيها حمسة أقوال: الأول: أنها طريق النجاة؛ قاله ابن ريد. الثاني جبل في جهنم: قاله ابن عمره الثالث: عقبة في جهنم هي سبعون درجة، قاله كعب. الرابع أنها تار دون الحشر. الخامس أن يحاسب نفسه وهو وعدوه الشيطان؛ قاله الحسن: عقبة والله شديدة.

المسألة الثانية: العقبة في اللغة هي الأمر السابق، وهو في الدنيا يامن إلّا أمر والطاعة، وفي الآخرة بالمقاساة للأهوال وتعين أحد الأمرين لا يمكن إلا بغير الصادق.

المسألة الثالثة: افتحم "معناه قطع الوادي بسلوكه فيه. وقال الليث: هو رميه في وهدة بنفسه. وقال علي: من سرّه أن يفتحم جراثيم جهنم فليقضى بين الجد والإخوة. وإنما قيسرتاه بعد العقبة لأن الموصوف تقدم في الشر على الصفة يحكم النظر الحقيقي حسيناً بينما في أصول الفقه.

المسألة الرابعة: اختار البخاري من هذا التقسيم قوله مجاهد: إنّه لم يفتحم العقبة في الدنيا؛ وإنما اختار ذلك: لأنّه قال بعد ذلك في الآية الثالثة: {وما أدرك ما العقبة}. ثم قال في الآية الرابعة: {فَكَرْبَلَةٌ}. وفي الآية الخامسة: {أو إطعام في يوم ذي مسغبة}. ثم قال في الآية السادسة: {يتيمًا دا مقربة}. ثم قال في الآية السابعة: {أو مسكيتا دا مترية}، فهذه الأعمال إنما تكون في الدنيا. المعنى فلم يأت في الدنيا بما يسهل له سلوك العقبة في الآخرة. تحقيقه: وما أدرك ما العقبة؛ أي يتيمٍ يفتحم به العقبة؛ لأنني الأفتحم بدلي على مفتحم به، وهو ما فسره من الأعمال الصالحة: أولها فك رقبة والفك هو حل القيد، والرق قيد، وسمى المزفوق رقبة لأنّه كالأسير الذي يربط بالقيد في عنقه قال حسان: كم من أسير فككتاه بلا ثمن وجز ناصية كنا موالياً وفك الأسيرة من العدو مثله؛ بل أولى منه على ما بيته فيما قبل. وفي الحديث: {من اعتق أمراً مسلماً كان فاكاهة من النار}. وفي الحديث {من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عصو منها عصوا منه من النار حتى الفرج بالفرح}. وهو حدث صحيح عظيم في تكفير الزنا بالعتق. وفي كتب المالكية {أن وائلة بن الأنسَق سأله أن يحدّث بحديث لا وهم فيه ولا نقصان، فغضب وائلة، وقال: المصاحف تجدون فيها النظر بكره وعشية ولئن تهمون تزيدون وتنقصون، ثم قال: جاء ناس إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا: يا رسول الله، صاحبنا هذا قد أوجب. قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: مروعٌ فليعتنق رقبة؛ فإنّ له بكل عصو من المعتنق عصوا منه من النار}. وروى الوليد بن مسلم عن مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي عليه، حدّthem عن إبراهيم بن عبد الله الدليلي عن وائلة بن الأنس

المسألة الخامسة: قال أصبغ: الرقبة الكافرة ذات الثمن أفضل في العتق من الرقبة المؤمنة القليلة الثمن، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد يتحم مثلك

سُئِلَ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: {أَغْلَاهَا تَمَنًا، وَأَنْقَسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا}. وَالْمُرَادُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَدِيلٌ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {مَنْ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا}، {وَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً}، وَمَا ذَكَرُهُ أَصْبَعُ وَهَلَّهُ. وَإِنَّمَا نُظْرَ إِلَى تَقْيِيسِ الْمَالِ، وَالتَّنْطُرُ إِلَى تَجْرِيدِ الْمُعْتَقِ لِلْعِبَادَةِ؛ وَتَفْرِيغِهِ لِلتَّوْحِيدِ أَوْلَى. وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي كِتَابِ الصَّرِيحِ مِنْ مُخْتَصِّ الْتَّيْرِينَ.

المسألة السادسة إطعام الطعام قد بيّنا فضلها، وهو مع السبع الذي هو الجوع أفضل من إطعامه لمجرد الحاجة، أو على مقتضى الشهوة. وإطعام اليتيم الذي لا كافل له أفضل من إطعام ذي الأبوين لوجود الكافل وقيام الناصير، وهي:

المسألة السابعة:

المسألة الثامنة: قوله تعالى: {ذَا مَقْرَبَةِ} يُفِيدُ أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْقَرِيبِ أَفْضَلُ مِنْهَا عَلَى الْبَعِيدِ؛ وَلِذَلِكَ بَدَا بِهِ قَبْلَ الْمِسْكِينِ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي الْبَقْلِ؛ وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: {لِلْمُسْكِينَ ذَا مَتْرَبَةِ} والمتربة: الفقر البالغ الذي لا يجد صاحبه طعاما إلا التراب ولا فراسا سواه. والله أعلم.

سورة الشمس

[فيها آية واحدة]

قوله تعالى: {وَلَا يَخَافُ عُقَبَاهَا}: روى ابن وهب وأبن القاسم عن مالك قال: أخرج علينا مالك مصححاً لجده رعماً أنه كتبه في أيام عثمان بن عفان، حين كتب المصاحف، مما فيه: ولا يخاف عقباها بالواو، وهكذا قرأ أبو عمرو من القراء السبعة وغيره. فأنزل قيل: لم يقرأ به تافع، وقد قال مالك: السنة قراءة تافع. فلنا: ليس كل أحد من أصحابه، ولا كل سامي يفهم عنه في والإظهار، في نظائر له من الخلاف في القراءات: فدل على أنه أراد السنة في توسيع الخلق في القراءة بهذه الوجوه من غير ارتباط إلى شيء مخصوص منها. وقد بيّنا ذلك في تلويل قوله: {أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفِ}، وقد بيّنت {عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لمعاذ: لا تكن فتنا، أقرب {سبحان ربكم الأعلى} {والشمس وصهاها} وتحوهما)، فخصصهما بالذكر.

سورة الليل

[فيها آياتان]

الآية الأولى: قوله تعالى: {وَمَا حَلَقَ الدَّكَرُ وَالْأُنْثَى}. فيها مسائلتان:

المسألة الأولى: في معنى القيسم فيها: وفيه ثلاثة أقوال: الأولى: إنَّ مَعْنَاهُ وَرَبُّ الدَّكَرِ وَالْأُنْثَى. وَهَذَا الْمَحْدُوفُ مُقَدَّرٌ فِي كُلِّ قَسْمٍ أَفْسَمَ اللَّهُ يَه

مِنْ الْمَحْلُوقَاتِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْقَسْمِ بِهَا. التَّانِيُّ: أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا خَلَقَ الدَّكَرَ وَالْأَنْثَى} وَالسُّفْعُ وَالوَتْرُ كَمَا تَقَدَّمَ يَعْنِي آدَمَ وَحَوَاءَ، وَآدَمُ خُلِقَ وَحْدَهُ قَبْلَ خُلُقِ حَوَاءَ حَسِبَمَا سَيَقَ بِيَانُهُ.

المسألة الثانية: قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ وَصُورَةُ الْمُصْحَفِ {وَمَا خَلَقَ الدَّكَرَ وَالْأَنْثَى} وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيفَ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَابْنَهُ مَسْعُودَ، كَاتِبَهُ قَطْلَبَهُمْ وَالدَّكَرَ وَالْأَنْثَى. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَدِمَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى أَبِيهِ الدَّرْدَاءِ فَطَلَبُهُمْ فَوَجَدُوهُمْ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَقْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالُوا: كُلُّنَا. قَالَ تَقْرَءُونَ: {وَاللَّيلُ لِذَا يَعْشَى}؟ قَالَ عَلَقَمَهُ: وَالدَّكَرَ وَالْأَنْثَى. قَالَ: أَشَهُدُ أَنِّي سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُ هَكَذَا، وَهُؤُلَاءِ يُرِيدُونَ أَنْ أَقْرَأَ: وَمَا خَلَقَ الدَّكَرَ وَالْأَنْثَى، وَاللَّهُ لَا أَتَابِعُهُمْ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مَمَّا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ بَشَرٌ، إِنَّمَا الْمُعَوْلُ عَلَيْهِ مَا فِي الصَّحِيفَ: فَلَا تَحُوزُ مُحَاكَفَتُهُ لِأَحَدٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْعُدُ الْبَطَرُ فِيمَا يُوَافِقُ خَطْهُ مِمَّا لَمْ يَتَبَتَّضْ صَبْطُهُ، حَسِبَمَا بَيْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَتَبَتَّضْ بِنَقْلِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا؛ وَإِنَّمَا يَتَبَتَّضُ بِالْتَّوَاثِيرِ الَّذِي يَقْعُدُ بِهِ الْعِلْمُ، وَيَنْقُطُعُ مَعْهُ الْعُدُرُ وَتَقْوُمُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ.

الآلية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخَلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى فَسَيُسِّرُهُ لِلْعُسْرَى} فِيهَا ثَمَانٌ مَسَائِلٌ:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ نُزُولِهَا: رُوِيَ فِي ذَلِكَ رِوَايَاتٌ: الرِّوَايَةُ الْأُولَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {مَا مِنْ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ شَمْسُهُ إِلَّا وَبِجَنْبِلِهَا مَلَكًا يُتَادِيَانِ، يَسْمَعُهُمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ كُلُّهُمْ إِلَّا النَّقَلَيْنِ: إِلَّاهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَأَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا}؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى} الرِّوَايَةُ التَّانِيَةُ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُعْتَقُ عَلَى الْإِسْلَامِ بِمَكَةَ، وَكَانَ يُعْتَقُ نِسَاءً وَعَجَائِرَ؛ فَقَالَ لَهُ أُبُوهُ: أَيُّ بُنَيَّ، أَرَاكَ يُعْتَقُ أَنَّاسًا صُعَقَاءَ، قَلَوْ أَنْكَ أَعْتَقْتَ رِجَالًا جَلَدًا يَقُومُونَ مَعَكَ، وَيَدْفَعُونَ عَنْكَ، وَيَمْنَعُونَكَ، فَقَالَ: أَيُّ أَبَتِ؟ إِنَّمَا أَرِيدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِي أَنَّ هَذِهِ الْآليةَ تَرَكَتْ فِيهِ: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى}.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {مَنْ أَعْطَى}: حَقِيقَةُ الْعَطَاءِ هِيَ الْمُنَاؤَلَةُ، وَهِيَ فِي الْلُّغَةِ وَالإِسْتَعْمَالِ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ تَقْعِيْأٍ أَوْ صَرْيَاصِلٍ مِنْ الْعِيْرِ إِلَى الْعِيْرِ، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي كِتَابِ الْأَمْدِ الْأَقْصَى وَعَيْرِهِ.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاتَّقَى}: وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي حَقِيقَةِ الْتَّقْوَى، وَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ حِجَابٍ مَعْنَوِيٍّ يَتَبَخَّذُهُ الْعَبْدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِقَابِ، كَمَا أَنَّ الْحِجَابَ الْمَحْسُوسَ يَتَبَخَّذُهُ الْعَبْدُ مَانِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَكْرَهُهُ.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: {وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى}: فيها ثلاثة أقوال:
الأول: أنها الخلف من المعطي؛ قاله ابن عباس. الثاني: أنها لا إله إلا الله؛
قاله ابن عباس أيضاً. الثالث: أنها الجنة؛ قاله قتادة.

المسألة الخامسة: في المحatar: كل معنى ممدوح فهو حبستي، وكل عمل
مذموم فهو سوأى وعسرى، وأول الحسني التوجيد، وأخره الجنة؛ وكل قول
أو عمل بينهما فهو حسني، وأول السوأى كلام الكفر، وأخره الناز، وغير ذلك
مما يتعلّق بهما فهو منهما ومراود باللقط المعيير عنهمما. واحتار الطبرى أن
الحسنى الخلف، وكل ذلك يرجع إلى التواب الذي هو الجنة.

المسألة السادسة: قوله: {فَسَيِّسِرُه} يعني تهيئ بخلق أسبابه، وإيجاد
مقدّماته، ثم تخلّفه بعد ذلك. فإن كان حسناً سمي بعسرى، وإن مذموماً
سمى عسرى، والباري سبحانه خالق الكل، فإن أراد السعادة هيّاً أسبابها
للعبد وخلفها فيه، وإن أراد الشقاء هيّاً أسبابه للعبد، وخلفها فيه؛ وذلك
مزوي أيضاً عَنِ النبي - صلى الله عليه وسلم - من طريق صحيحة، يعصر ما
قام به عليه أدلة القول، ويتعصّد بالشروع المتفقون، منه مازروي عن علي: {كُنَّا
في جنارة بالبقاء، فاتّي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فجلس،
وجلسنا، ومعه عود ينكث به في الأرض، فرفع رأسه إلى السماء فقال: ما
منكم من نفس منقوسة إلا كتب مدخلها. قلنا: يا رسول الله: ألا تتكل على
كتابنا؟ فقال: بل أعملوا فكيل ميسّر، فاما من كان من أهل السعادة فإنّه
يسّر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فإنه يسّر لعمل
الشقاء. ثم قال: {فاما من أعطى واثقى وصدق بالحسنى فسيسّر
لليسرى وأما من بخل واستغنى} إلى قوله: {للعسرى}. {وسائل علامان
شيائنان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالا: العمل فيما جفت به
الأقلام، وجربت به المقايير ألم في شيء يستأنف؟ فقال: بل فيما جفت به
الأقلام وجربت به المقايير. فقالا: فكيف العمل إذن؟ قال: أعملوا فكيل ميسّر
لعمله الذي خلق له. قالا: فلأن تجد وتعمل}.

المسألة السابعة: قوله: {بخل}: قدم بينا حقيقة البخل فيما تقدم، وأنه
منع الواجب؛ وقد ذكرنا قول النبي - صلى الله عليه وسلم - {مثل البخيل
والمنتصدق كمثل رجلين عليهما جيتان من حديد}. الحديث إلى آخره.
المسألة الثامنة قوله: {واسْتَغْنَى}: قال ابن عباس: استغنى عن الله، وهو
كفر؛ فإن الله عني عن العالمين، وهم فقراء إليه، وهو الغني الحميد. ويشبه
أن يكون المراد استغنى بالدنيا عن الآخرة، فركن إلى المحسوس، وأمن به،
وصل عن المغفول، وكذب به، ورأى أن راحة اليقظة خيراً من راحة النسيمة،
وصل عن وجه التجارة، وربح التجارة التي انفق العقلاء على طلبها بسلام
درهم إلى عني وفي ليأخذ عشرة في المستقبل، والله يبارك وتعالي لا
يُحلف الميعاد، وهو الغني له ما في السموات وما في الأرض، والخلق ملوكه،
أمر بالعمل وندب إلى النصب، ووعد عليه بالثواب: فالحرام مغفولاً.

وَالْوَاحِدُ مَنْقُولًا امْتَالَ أَمْرِهِ، وَارِتَقَابَ وَعْدِهِ، وَهَذَا مُنْتَهى الْحُكْمِ فِي الْآيَةِ،
وَمَا يَتَعْلَقُ بِهِ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ الْبَيَانِ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَفْصُودِ فَأَرْجَأَتْهُ إِلَى مَكَانِهِ
بِمُشَيَّةِ اللَّهِ وَعَوْنَهُ.

سُورَةُ الصُّحَى

[فِيهَا تِلَاثُ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالصُّحَى} : فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ: {الصُّحَى} : هُوَ صَوْءُ النَّهَارِ حِينَ شُرِقَ الشَّمْسُ،
وَهِيَ مُؤْتَهَّةٌ، يُقَالُ: ارْتَفَعَتِ الصُّحَى، وَمَعْنَاهَا هُوَ الصَّوْءُ مُذَكَّرٌ، وَتَصْغِيرُهُ
صُحَى، فَإِذَا فَتَحْتَ مَذْدُوتَ، قَالَ الشَّاعِرُ: أَعْجَلُهَا أَقْدُحِي الصَّحَاءَ صُحَى وَهِيَ
شَاصِي دَوَائِبِ السَّلْمِ يَصِفُّ أَنَّهُ نَامَ عَنِ إِيلٍ، فَأَخْدَهَا صُحَى قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ
الصَّحَاءَ، وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الصَّحَاءَ بَعْدَ الصُّحَى، حَقُّ إِنَّهُ لِيَتَمَادِي إِلَيْهِ نِصْفِ
النَّهَارِ، فَفِي الْحَدِيثِ: {إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدِمَ الْمَدِينَةَ حِينَ
هَاجَرَ، وَقَدْ اسْتَدَّ الصَّحَاءُ، وَكَادَتِ الشَّمْسُ تَرُولُ} .

الْمَسَالَةُ الثَّانِيَةُ: فِي سَبَبِ تُرُولَهَا: وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رُمِيَّ بِالْحَجَرِ فِي إِصْبَعِهِ فَدَمَيَّ} : فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعُ دَمَيَّ؟ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ، قَالَ:
فَمَكَثَ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً لَا يَقُومُ، فَقَالَتْ امْرَأَهُ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ: مَا أَرَى
شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ؟ فَنَزَّلَتِ السُّورَةُ كَمَا تَرَكَكَ. الثَّالِثَةُ: رَوَى جِيدُبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي
الصَّحِيفَةِ قَالَ: {اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةَ، فَجَاءَتْ امْرَأَهُ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ
تَرَكَكَ}. وَفِي رِوَايَةِ مَأْرِيَةٍ: مَا أَرَى صَاحِبَكَ إِلَّا أَبْطَأَكَ، فَنَزَّلَتِ.
وَهَذَا أَصَحُّ.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَةُ: بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ "تَرْكُ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ"
وَأَدْخَلَ الْحَدِيثَ لِيَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ وُجُوبُ قِيَامِ اللَّيْلِ. وَقَدْ قَدَّمَنَا الْمُحَقَّقُ فِيهِ
فِي سُورَةِ الْمُرْمَلِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فَرْضًا عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَحْدَهُ.

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ: الْحَدِيثُ {يَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
اشْتَكَى، فَنَزَّلَ الْقِيَامَ} صَحِيفَةٌ وَذَكْرُهُ فِيهِ: {هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعُ دَمَيَّ؟ وَفِي
سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ}. غَيْرُ صَحِيفَةٍ [وَقَوْلُهُ: {فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ}]. أَسْقَطَهُ
الْتَّرْمِذِيُّ وَالْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِيهِمَا، وَهُوَ صَحِيفَةٌ، خَرَجَهُ الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ
وَعَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ صَحِيفَةٍ، وَقَدْ ذَكَرَتَاهُ فِي صَرِيحِ الصَّحِيفَةِ].

الْآيَةُ الثَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} : فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: ذكر المُفَسِّرونَ فِيهَا قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ: وَمَا السَّائِلَ [لِلْبَرِّ]
فَلَا تَنْهَرْ أَيْ رُدَّةٌ بِلِينٍ وَرَحْمَةٌ؛ قَالُهُ قَتَادَةُ. التَّانِي: سَائِلُ الدِّينِ لِلْبَيَانِ لَا تَنْهَرْ
بِالْجَفْوَةِ وَالْغُلْطَةِ.

المسألة الثانية: أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سَائِلُ الْبَرِّ فَقَدْ قَدَّمَنَا وُجُوهَ السُّؤَالِ فِي
عَيْنِ مَوْضِعٍ وَكَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ فِيهِ، وَقَوْلُ مَعْرُوفٍ وَمَعْفَرَةٍ حَيْثُ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَبَعُهَا
أَدَى، فَكَيْفَ يَالْأَدَى دُونَ الصَّدَقَةِ. وَمَا السَّائِلُ عَنِ الدِّينِ فَجَوَابُهُ قَرْضٌ عَلَى
الْعَالَمِ عَلَى الْكَفَايَةِ كَاعْطَاءِ سَائِلِ الْبَرِّ سَوَاءً، وَقَدْ كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ
أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، وَبِسْطُ رِدَاءِهِ لَهُمْ، وَيَقُولُ: مَرْحَبًا بِأَحْبَبِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَفِي حَدِيثِ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ
قَالَ: كُنَّا إِذَا آتَيْنَا أَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ
تَبَعُ، وَإِنَّ رَجَالًا يَأْتُوكُمْ مِنْ أَفْطَارِ الْأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ، فَإِذَا أَتُوكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ
حَيْرًا}. وَفِي رِوَايَةِ: {يَا تَيْكُمْ رِجَالٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ} قَدْ كَرَهُ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا يَنْعَمِهِ رَبُّكَ فَحَدَّثْ} : فِيهَا مَسْأَلَتَانِ

المسألة الأولى: في قَوْلِهِ: [وَمَا يَنْعَمِهِ رَبُّكَ فَحَدَّثْ] لِلَّهُ أَفْوَالِ: أَحَدُهَا
أَنَّهَا النُّبُوَّةُ. التَّانِي: أَنَّهَا الْقُرْآنُ. التَّالِثُ: إِذَا أَصْبَتْ حَيْرًا أَوْ عَمِلَتْ حَيْرًا فَحَدَّثْ
بِهِ التَّقَّةُ مِنْ إِخْرَانِكَ؛ قَالَهُ الْحَسَنُ.

المسألة الثانية: أَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهَا النُّبُوَّةُ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادَ بْنُ
الْهَادِ، قَالَ: {جَاءَ حِبْرِيلُ إِلَيَّنِي} - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ،
أَقْرَأْ. قَالَ: وَمَا أَقْرَأْ؟ قَالَ: {أَقْرَأْ يَاسِمَ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} حَتَّى بَلَغَ {عِلْمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} فَقَالَ لِحَدِيثَةِ: يَا حَدِيثَةُ: مَا أَرَانِي إِلَّا قَدْ عُرِضَ لِي..
فَقَالَتْ حَدِيثَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ، مَا كَانَ رَبِّكَ لِيَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ، وَمَا آتَيْتَ فَاحِشَةً قَطُّ.
قَالَ: فَأَتَتْ حَدِيثَةُ وَرَقَةَ بْنَ تَوْقَلٍ فَدَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ؛ فَقَالَ وَرَقَةُ: إِنْ تَكُونِي
صَادِقَةً فَرَوْجُكَ نِيَّيْ، وَلَيَلْقَيَنَّ مِنْ أَمْتِهِ شِدَّةً، فَاخْتَبَسَ حِبْرِيلُ عَنِ النَّبِيِّ -
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ حَدِيثَةُ: يَا مُحَمَّدُ، مَا أَرَى رَبِّكَ إِلَّا قَدْ قَلَّاكَ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَالصَّحَى} يَعْنِي السُّورَةَ. فَهَذَا حَدِيثُهُ بِالنُّبُوَّةِ. وَمَا
حَدِيثُهُ بِالْقُرْآنِ فَتَبَلِّغُهُ إِيَّاهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانِمَا مِنْ الْوَحْيِ شَيْئًا لَكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: {وَإِذْ تَقُولُ
لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكَ عَلَيْكَ رَوْجَكَ}، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا: مَنْ زَعَمَ أَنْ مُحَمَّدًا كَتَمَ شَيْئًا مِنْ الْوَحْيِ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ
الْفِرْيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ
فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ}. وَمَا تَحَدَّثُهُ بِعَمَلٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِالْخَلَاصِ مِنْ النَّبِيِّ عِنْدَ
أَهْلِ التَّقَّةِ، فَإِنَّهُ رُبِّيَّا خَرَجَ إِلَيَّ الرِّبَاعِ، وَأَسَاءَ الظَّنَّ بِسَامِعِهِ. وَقَدْ رَوَى أَيُّوبُ:
قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ، فَقَالَ: لَقْدْ رَزَقَ اللَّهُ الْبَارِحةَ حَيْرًا،

صَلِّيْتُ كَذَا وَسَبَحْتُ كَذَا. قَالَ: أَيُوبُ: فَأَحْتَمَلْتُ ذَلِكَ لِأَيِّ رَحَاءٍ. وَمِنْ الْحَدِيثِ بِالنُّعْمَةِ إِطْهَارُهَا بِالْمَلِبَسِ وَالْمَرْكَبِ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ بِنْعَمَةً أَحَبَّ أَنْ يَرَى أَثْرَ نِعْمَتِهِ} ; وَإِطْهَارُهَا بِالْمَلِبَسِ وَالْمَرْكَبِ. وَإِطْهَارُهَا بِالْجَدِيدِ وَالْقَوِيِّ مِنْ التِبَابِ النَّقِيِّ، وَلَيْسَ بِالْخَلِقِ الْوَسِيقِ، وَفِي الْمَرْكَبِ افْتَنَاؤُهُ لِلْجِهَادِ أَوْ لِسَبِيلِ الْحَلَالِ، حَسْبَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

سُورَةُ الْإِنْسِرَاحِ

[فِيهَا تِلْكُ آيَاتٌ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَمْ يَشْرَحْ لَكَ صَدْرُكَ} : شَرْحُهُ حَقِيقَةُ حِسْبَيْهُ، وَذَلِكَ حِينَ كَانَ عِنْدَ ظُلْمِهِ، وَحِينَ أُسْرِيَ بِهِ، وَشَرْحُهُ مَعْنَى حِينَ جَمِيعَ لَهُ التَّوْحِيدَ فِي صَدْرِهِ وَالْقُرْآنَ، وَعِلْمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، وَكَانَ فَصْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَظِيمًا، وَشَرْحُهُ حِينَ خَلَقَ لَهُ الْقَبُولَ لِكُلِّ مَا أَلْقَى إِلَيْهِ وَالْعَمَلَ بِهِ، وَذَلِكَ هُوَ تَمَامُ الشَّرْحِ وَرَوَالُ التَّرَحِ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ} : يَعْنِي قَرَّبَاهُ بِذِكْرِنَا فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَدَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصِبْ} : فِيهَا مَسَأَلَتَانِ :

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: إِلَيْقَقَ الْمُوَحَّدُونَ وَالْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ: إِذَا فَرَغْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فَانصِبْ لِلأَخْرَى بِلَا فُتُورٍ وَلَا كَسَلٍ، وَقَدْ احْتَلَفُوا فِي تَعْبِينَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْوَالِ: الْأَوَّلُ إِذَا فَرَغْتَ مِنْ الْفَرَائِضِ فَتَأَهَّبْ لِقِيَامِ اللَّيْلِ. النَّاَنِي: إِذَا فَرَغْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فَانصِبْ لِلْدُعَاءِ. التَّالِثُ: إِذَا فَرَغْتَ مِنَ الْجِهَادِ فَاعْبُدْ رَبَّكَ. الرَّابِعُ: إِذَا فَرَغْتَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ فَانصِبْ لِأَمْرِ أَخْرَتِكَ، وَمِنْ الْمُبَتَدِّعَةِ مِنْ قَرَأَهُ الْهَذِهِ الْآيَةَ فَانصِبْ بِكَسْرِ الصَّادِ وَالْهَمْزِ فِي أَوْلِهِ، وَقَالُوهُ: مَعْنَاهُ أَنْصِبْ الْإِمَامَ الَّذِي يُسْتَحْلِفُ؛ وَهَذَا بِأَطْلُلْ فِي الْقِرَاءَةِ، بِأَطْلُلْ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَسْتَحْلِفْ أَحَدًا. وَقَرَأَهَا بَعْضُ الْجُهَّالِ فَانصِبْ بِتَسْبِيدِ الْبَاءِ مَعْنَاهُ إِذَا فَرَغْتَ مِنَ الْعَزْوِ فَجُدَّ إِلَى بَلِدِكَ. وَهَذَا بِأَطْلُلْ أَيْضًا قِرَاءَةً لِمُخَالَفَةِ الْإِحْمَاءِ، لَكِنَّ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : {السَّقْرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ تَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَصَى أَحَدُكُمْ نَهَمَّتْهُ قَلْيَعَجْلُ الرُّجُوعِ إِلَيْ أَهْلِهِ}. وَأَسَدَ النَّاسِ عَدَابًا وَأَسْوَاهُمْ مَا بَأَبَا وَمَبَاءً مِنْ أَحَدٍ مَعْنَى صَحِيحًا، فَرَكَبَ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ تَقْسِيهِ قِرَاءَةً أَوْ حَدِيثًا، فَيَكُونُ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ، كَذِبًا عَلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا. أَمَّا أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ وَهِيَ :

الْمَسَأَلَةُ الثَّالِثَةُ: عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ يَلْعَبُونَ يَوْمَ عِيدٍ، فَقَالَ: مَا بِهَذَا أَمْرَ الشَّارِعِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ {الْحَبِيشَ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِالدَّرْقِ وَالْحَرَابِ} فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْعِيدِ، وَالنَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْظُرُ. {وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ

بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا حَارِيَاتٍ مِنْ جِوَارِي الْإِنْصَارِ تُعْبَيَانٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمِرْمَارَةُ الْشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ فَقَالَ: دُعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهُ يَوْمُ عِيدٍ}. وَلَيْسَ يَلْزَمُ الدَّاءَ وَبَ عَلَى الْعَمَلِ، بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ لِلْحَلْقِ، حَسْبًا تَقْدَمَ بَيَانُهُ فِي عَيْرِ مَوْضِعٍ.

سُورَةُ التَّيْنِ

[فِيهَا خَمْسُ آيَاتٍ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالثَّيْنُ وَالرَّيْتُونُ}: قِيلَ: هُوَ حَقِيقَةٌ. وَقِيلَ: عَبَرَ بِهِ عَنْ دِمْشِقَ أَوْ جَبَلَهَا، أَوْ مَسْجِدِهَا، وَلَا يُعَدُّ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَيْهِ الْمَجَازُ إِلَيْهِ بَدَلِيلٍ. وَإِنَّمَا أَقْسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالَّذِينَ لَيَسِّرُنِي [وَجْهَهُ] الْمِنَّةَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّهُ جَمِيلُ الْمَنْظَرِ، طَيْبُ الْمَخْبِرِ، نَسِيرُ الرَّأْيَةِ، سَهْلُ الْجَنْبِ، عَلَى قَدْرِ الْمُضْعَةِ، وَقَدْ أَخْسَنَ الْقَائِلُ فِيهِ: أُنْظِرْ إِلَى الَّذِينَ فِي الْعُصُونِ صُحْنِي مُمْرَقَ الْجَلْدِ مَائِلَ الْعُنْقِ كَانَهُ رَبُّ نِعْمَةٍ سُلْبِتْ فَعَادَ بَعْدَ الْجَدِيدِ فِي الْحَلْقِ أَصْفَرُ مَا فِي الْنَّهْرِ أَكْبَرُهُ لَكِنْ يُنَادِي عَلَيْهِ فِي الْطَّرِيقِ وَلِمَتَانِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ، وَتَعْظِيمُ النِّعْمَةِ فِيهِ، فَإِنَّهُ مُقْتَاثٌ مُدَّحِّرٌ، فَلِذِلِكَ قُلْنَا يُؤْجُوبُ الرَّكَاهَ فِيهِ. وَإِنَّمَا فَرَّ كَثِيرٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ مِنَ النَّصْرِيَّجِ يُؤْجُوبُ الرَّكَاهَ فِيهِ تَقْيَةً جَوْرُ الْوُلَاهُ فَأَنَّهُمْ يَتَحَامِلُونَ فِي الْأَمْوَالِ الرَّكَائِيَّةِ، فَيَأْخُذُونَهَا مَغْرَمًا، حَسْبًا أَنْدَرَ بِهِ الصَّادِقِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَكَرَهَ الْعُلَمَاءُ أَنْ يَجْعَلُوا لَهُمْ سَبِيلًا إِلَى مَالٍ أَخْرَى يَتَسَطَّلُونَ فِيهِ. وَلَكِنْ يُنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نِعْمَةِ رَبِّهِ بِأَدَاءِ حَقِّهِ. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ لِهَذِهِ الْعَلَةِ أَوْ عَيْرِهَا: لَا رَكَاهَ فِي الرَّيْتُونِ. وَالصَّحِيحُ وُجُوبُ الرَّكَاهِ فِيهِمَا.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَهَذَا الْبَلْدُ الْأَمِينُ}: [يَعْنِي مَكَةً لِمَا حَلَقَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الْأَمْنِ حَسْبًا تَقْدَمَ بَيَانُهُ فِي أَلْ عِمْرَانَ وَالْعَنْكَبُوتِ وَغَيْرِهِمَا]، وَبِهِذَا احْتَاجَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَرْلَدٌ بِالَّذِينَ دِمْشِقَ، وَبِالرَّيْتُونِ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَأَقْسَمَ اللَّهُ بِحَبْلِ دِمْشِقَ: لِأَنَّهُ مَأْوَى عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِجَبَلِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ؛ لِأَنَّهُ مَقْامُ الْأَئِمَّاءِ كُلِّهِمْ، وَبِمَكَةَ: لِأَنَّهُ أَثْرُ إِبْرَاهِيمَ وَدَارُ مُحَمَّدٍ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ.

الْآيَةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَقَدْ حَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمِ} : قَالَ أَيْنَ الْعَرَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى حَلْقٌ هُوَ أَحْسَنُ مِنْ الْإِنْسَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَلَقَهُ حَيَا عَالِمًا، قَادِرًا، مُنْكِلَمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُدَبِّرًا، حَكِيمًا، وَهَذِهِ صَفَاتُ الرَّبِّ، وَعِنْهَا عَبَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَوَقَعَ الْبَيَانُ بِقُولِهِ: {إِنَّ اللَّهَ حَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ}، يَعْنِي عَلَى صَفَاتِهِ التِّي قَدَّمَنَا ذِكْرَهَا. وَفِي رِوَايَةٍ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ. وَمِنْ أَيْنَ تَكُونُ لِلرَّجُلِ صِفَةُ مُسَحَّصَةٍ، فَلَمْ يَقُلْ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مَعَانِي، وَقَدْ تَكَلَّمَنَا عَلَى الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعِهِ بِمَا فِيهِ بَيَانُهُ. وَقَدْ أَخْبَرَنَا الْمُبَارِكُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ الْأَرْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَاضِي الْمُحْسِنُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَيْسَى بْنُ مُوسَى الْهَاشِمِيُّ يُحَبُّ رِوْجَهُ حُبَّا شَدِيدًا قَالَ لَهَا يَوْمًا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تَكُونِي أَحْسَنَ مِنْ الْقَمَرِ، فَنَهَضَتْ وَاحْتَجَبَتْ عَنْهُ، وَقَالَتْ: طَلَقْنِي. وَبَاتَتِ بِلِيلَةٍ عَظِيمَةٍ. وَلَمَّا أَصْبَحَ عَدًّا إِلَى دَارِ

الْمَنْصُورُ، فَأَخْبَرَهُ الْبَحْرَ [وَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ تَمْ عَلَيَّ طَلَاقُهَا تَصَلِّقُ
 تَفْسِيْعًا عَمَّا، وَكَانَ الْمَوْتُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْحَيَاةِ] ؛ وَأَطْهَرَ لِلنَّصُورِ حَرْعًا
 عَطِيمًا، فَاسْتَحْضَرَ الْفُقَهَاءَ، وَاسْتَفَاتَهُمْ، فَقَالَ جَمِيعُ مَنْ حَسْنَ: قَدْ طَلَقْتُ، إِلَّا
 رَجُلًا وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ كَانَ سَاكِنًا، فَقَالَ لَهُ الْمَنْصُورُ: مَالِكٌ
 لَا يَسْكُلُمْ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. {وَالَّذِينَ وَالرَّبِّيُونَ}
 وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلْدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمٍ} يَا أَمِيرَ
 الْمُؤْمِنِينَ، الْإِنْسَانُ أَخْسَنُ الْأَشْيَاءِ، وَلَا شَيْءٌ أَخْسَنُ مِنْهُ [فَقَالَ الْمَنْصُورُ
 لِعِيسَى بْنِ مُوسَى: إِلَّا مُرْ كَمَا قَالَ: فَأَقْبِلَ عَلَى رَوْجَكَ، فَأَرْسَلَ أُبُو حَعْفَرَ
 الْمَنْصُورَ إِلَى رَوْجِهِ أَنْ أَطْبِعِي رَوْجَكَ، وَلَا تَعْصِيهِ، فَمَا طَلَقَكَ. فَهَذَا يَدُلُكَ عَلَى
 أَنَّ الْإِنْسَانَ أَخْسَرُ خَلْقِ اللَّهِ بَاطِنًا وَ[هُوَ أَخْسَنُ خَلْقِ اللَّهِ] طَاهِرًا حَمَالُ هَيَّةَ،
 وَبَدِيعُ تَرْكِيبٍ: الرَّأْسُ بِمَا فِيهِ، وَالصَّدْرُ بِمَا جَمَعَهُ، وَالبَطْنُ بِمَا حَوَاهُ، وَالْفَرْجُ
 وَمَا طَوَاهُ، وَالْيَدَانِ وَمَا يَطَشَّتَاهُ، وَالرِّجْلَانِ وَمَا احْتَمَلَتَاهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَتْ
 الْفَلَاسِفَةُ: إِنَّهُ الْعَالَمُ الْأَضَعُرُ؛ إِذْ كُلَّ مَا فِي الْمَخْلُوقَاتِ أَجْمَعٌ فِيهِ هَذَا عَلَى
 الْجُمْلَةِ وَكَيْفَ عَلَى التَّفْصِيلِ، يَتَابِعُ الْمَحَاسِنِ، فَهُوَ أَخْسَنُ مِنْ الشَّمْسِ
 وَالْقَمَرِ بِالْعَيْنَيْنِ جَمِيعًا. وَقَدْ يَسِّنَا الْقُولَ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْمُشْكِلَيْنِ، وَبِهَذِهِ
 الصِّفَاتِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي هُرِكَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ اسْتَوْلَمَ عَلَى جَمَاعَةِ الْكُفَّارِ،
 وَغَلَبَ عَلَى طَائِفَةِ الطَّغَيَانِ، حَتَّى قَالَ: أَيَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَمُ، وَحِينَ عَلِمَ اللَّهُ هَذَا
 مِنْ عَبْدِهِ، وَقَصَادُهُ صَادِرٌ مِنْ عِنْدِهِ، رَدَدَهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ وَهِيَ:
الآيَةُ الرَّابِعَةُ بِأَنْ جَعَلَهُ مَمْلُوًّا قَذِرًا، مَشْحُونًا بَجَاسَةً، وَأَحْرَجَهَا عَلَى طَاهِرِهِ
 إِحْرَاجًا مُنْكَرًا عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِيَارِ تَارَةً، وَعَلَى وَجْهِ الْغَلَبةِ أُخْرَى، حَتَّى إِذَا شَاهَدَ
 ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ رَجَعَ إِلَى قَدْرِهِ.

الآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَيْسَ اللَّهُ يَأْخُذُكُمُ الْحَاكِمِينَ}؛ قَدْ رَوَى
 النَّبِيُّ وَعَيْرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {إِذَا
 قَرَا أَحَدُكُمْ: {أَلَيْسَ اللَّهُ يَأْخُذُكُمُ الْحَاكِمِينَ} فَلَيَقُولُ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنْ
 الشَّاهِدِينَ}. وَمِنْ رِوَايَةِ عَيْرَهُ: {إِذَا قَرَا أَحَدُكُمْ أَوْ سَمِعَ أَلَيْسَ اللَّهُ يَأْخُذُكُمُ
 الْحَاكِمِينَ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقَادِرُ عَلَى أَنْ يُخْبِيَ الْمَوْتَى} فَلَيَقُولُ: بَلَى. وَقَدِهِ أَخْبَارُ
 ضَعِيقَةُ، أَمَا إِنَّ ذَلِكَ يَتَعَيَّنُ فِي الْإِعْتِقَادِ لِأَجْلِ مَا يَلْزَمُ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ مِنْ
 الْإِعْتِقَادِ وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: {صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعِتَمَةَ، فَصَلَّى فِيهَا بِاللَّذِينَ وَالرَّبِّيُونَ}، وَهُوَ صَحِيحٌ.
 وَفِي الْبُخَارِيِّ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: {إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ
 فِي سَفَرٍ، فَقَرَأَ فِي إِحدَى الرَّكْعَيْنِ بِاللَّذِينَ وَالرَّبِّيُونَ}، فَقَسَرَ الْمَعْنَى الَّذِي
 أَوْجَبَ قِرَاءَتَهَا مَعَ قَصْرِهَا فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَهُوَ السَّقْرُ.

سُورَةُ الْعَلْقِ

[فِيهَا خَمْسٌ آيَاتٌ]

وَرَبُّكَ فَكِبْرٌ وَثِيابُكَ قَطْهَرٌ وَالرُّجْزَ فَاهْجَرْ } . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَهِيَ الْأَوْتَانُ الَّتِي كَاتَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْبُدُهَا، ثُمَّ تَتَابَعُ الْوَحْيُ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلْقٍ} : فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَخْلُوقٌ مِنْ الْعَلْقِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَقَةً لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي عَيْنِ مَوْضِعٍ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَ} : فِيهَا خَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: الأَقْلَامُ فِي الْأَصْلِ ثَلَاثَةُ: الْقَلْمُ الْأَوَّلُ كَمَا ثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ: {أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمُ، فَقَالَ لَهُ: أَكْتُبْ، فَكَتَبَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ إِلَيْهِ يَوْمَ السَّاعَةِ، فَهُوَ عِنْدُهُ فِي الدُّكْرِ فَوْقَ عَرْشِهِ}. الْقَلْمُ الثَّانِي: مَا جَعَلَ اللَّهُ يَأْيُدِي الْمَلَائِكَةَ يَكْتُبُونَ بِهِ الْمَقَادِيرَ وَالْكَوَافِئَ وَالْأَعْمَالَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {كَرَأَمًا كَاتِبَنِ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ} خَلَقَ اللَّهُ لَهُمُ الْأَقْلَامَ، وَعَلَمَهُمُ الْكِتَابَ بِهَا. الْقَلْمُ التَّالِثُ أَفْلَامُ النَّاسِ، جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى يَأْيُدِيهِمْ يَكْتُبُونَ بِهَا كُلَّا مِنْهُمْ، وَيَصْلُوْنَ بِهَا إِلَى مَارِبِهِمْ، وَاللَّهُ أَخْرَجَ الْخَلْقَ مِنْ بُطُونِ أَمْهَاتِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا، وَخَلَقَ لَهُمُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالنُّطْقَ حَسِيبًا بَيْنَهُ فِي كِتَابٍ قَاتُونَ التَّأْوِيلِ، ثُمَّ رَزَقَهُمْ مَعْرِفَةَ الْعِبَادَةِ بِاللِّسَانِ عَلَى تَمَانِيَّ وَعِشْرِينَ [وَجْهًا، وَقِيلَ أَحْرَقًا يَضْطَرِبُ بِهَا اللِّسَانُ بَيْنَ الْحَنْكَ وَالْأَسْتَانِ فَيَقْطَعُ الصَّوْتُ تَقْطِيعًا يَتَبَعُ عَيْنَهُ مَقْطَعَاهُ عَلَى نِظَامٍ مُتَسِيقٍ قُرِنَتْ بِهِ مَعَارِفٌ فِي أَفْرَادِهَا وَفِي تَأْلِيفِهَا، وَأَلْقَى إِلَيْهِ الْعِنْدِ مَعْرِفَةً أَدَائِهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: {وَعَلَمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ} . ثُمَّ خَلَقَ اللَّهُ الْيَدَ وَالْقُدْرَةَ، وَرَزَقَهُ الْعِلْمَ [وَالرُّبْتَةَ]، وَصُورَ لَهُ حُرُوفًا تُعَادِلُ لَهُ الصُّورَ الْمَحْسُوسَةَ فِي اِظْهَارِ الْمَعْنَى الْمَنْقُولِ فِي النُّطْقِ، فَيُقَابِلُ هَذَا مَكْتُوبًا ذَلِكَ الْمَلْفُوطُ، وَيُقَابِلُ الْمَلْفُوطُ مَا تَرَبَّتْ فِي الْقَلْبِ، وَيَكُونُ الْكُلُّ سَوَاءً، وَيَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ، {هَذَا خَلَقُ اللَّهِ فَأَرْوَنِي مَادَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ}.

المسألة الثانية: جَعَلَ اللَّهُ هَذَا كُلُّهُ مُرَبِّيًّا لِلْخَلْقِ، وَنِظامًا لِلْأَدَمِيِّينَ، وَيَسِّرَهُ فِيهِمْ: فَكَانَ أَقْلَ الْخَلْقِ بِهِ مَعْرِفَةُ الْعَرَبِ، وَأَقْلَ الْعَرَبِ بِهِ مَعْرِفَةَ الْحِجَازِيِّينَ، وَأَغْدَمُ الْحِجَازِيِّينَ بِهِ مَعْرِفَةَ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [صَرَفَهُ] عَنْ عِلْمِهِ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْتَتْ لِمُعْجِزَتِهِ، وَأَفْوَى فِي حُجَّتِهِ.

المسألة الثالثة: وَلِكُلِّ أُمَّةٍ تَقْطِيعٌ فِي الْأَصْوَاتِ عَلَى نِظَامٍ يُعَبِّرُ عَمَّا فِي النَّفْسِ، وَلَهُمْ صُورَةٌ فِي الْخَطَّ تُعَبِّرُ عَمَّا يَحْرِي بِهِ النَّاسَ، وَقِيَاحَتِلَافِ الْبَسِتِكَمْ وَالْوَائِكَمْ ذَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى رَبِّكُمُ الْقَادِرِ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ الْحَاكِمِ: وَأَمَّا اللِّغَاتِ وَأَشْيَارُهَا الْعَرَبِيَّةُ، لِمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ إِيجَازِ الْلُّفْطِ، وَبُلُوغِ الْمَعْنَى، وَتَضْرِبِ الْأَفْعَالِ وَقَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا، كُلُّهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، الْحُرُوفُ وَاحِدَةٌ، وَالْأَبْنِيَّةُ فِي التَّرْتِيبِ مُحْتَلِفَةٌ، وَهَذِهِ قُدْرَةٌ وَسِيَّعَةٌ وَآيَةٌ بَدِيعَةٌ.

المسألة الرابعة: لِكُلِّ أُمَّةٍ حُرُوفٌ مُصْوَرَةٌ بِالْقَلْمَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لِمَا فِي نُفُوسِهِمْ مِنْ الْكَلِمِ، عَلَى حَسْبِ مَرَاتِبِ لِعَاتِهِمْ، مِنْ عَبْرَانِيَّ، وَبُوتَانِيَّ،

وَفَارِسٍ، وَعَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْلُّغَاتِ أَوْ عَرَبِيًّا؛ وَهُوَ أَشَرَّفُهَا، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا عَلِمَ اللَّهُ لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَسِبَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: {وَعَلِمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا}؛ فَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ إِلَّا وَعَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ آدَمَ اسْمَهُ بِكُلِّ لُغَةٍ، وَذَكَرُهُ آدَمٌ لِلْمَلَائِكَةِ كَمَا عُلِّمَهُ، وَيَذَلِّكَ ظَهَرَ فَصْلُهُ، وَعَظِيمُ قَدْرُهُ، وَتَبَيَّنَ عِلْمُهُ، وَتَبَيَّنَتْ نُبُوَّتُهُ، وَقَامَتْ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَحُجَّتْهُ، وَامْتَلَّتْ الْمَلَائِكَةُ لَمَّا رَأَتْ مِنْ سَرَفِ الْحَالِ، وَرَأَتْ مِنْ جَلَالِ الْقُدْرَةِ، وَسَمِعَتْ مِنْ عَظِيمِ الْأَمْرِ، ثُمَّ تَوَارَتْ ذَلِكَ ذُرْرَيْتُهُ خَلْفًا بَعْدَ سَلْفِيِّ، وَتَبَانَاقْلُوهُ قَوْمًا عَنْ قَوْمٍ، تَحْفَظُهُ أُمَّةٌ وَتُصَيِّعُهُ أُخْرَى، وَالْبَارِئُ سُبْحَانَهُ يَضْبِطُ عَلَى الْخَلْقِ بِالْوَحْيِ مِنْهُ مَا شَاءَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْ الْأَمَمِ عَلَى مَقَادِيرِهَا وَمَجْرِيِّ حُكْمِهِ فِيهَا، حَتَّى جَاءَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَتَعْلَمَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْ حِبْرِتِهِ حُرْهُمَا، وَرَوَّجُوهُ فِيهِمْ، وَاسْتَقَرَّ بِالْحَرَمِ، فَتَرَلَ عَلَيْهِ حِبْرِيلُ فَعَلَمَهُ الْعَرَبِيَّةَ عَصَّةً طَرِيَّةً، وَالْقَاهَا إِلَيْهِ صَحِيحَةً فَصِيَحَّةً سَوَّيَّةً، وَاسْتَطَرَبَ عَلَى الْأَعْقَابِ فِي الْأَحْقَابِ إِلَيْهِ أَنْ وَصَلَّنَا إِلَى مُحَمَّدَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَتَسْرُفَ وَشَرُّقَتْ بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَأُوتِيَ حَوَامِعَ الْكَلَامِ، وَظَهَرَتْ حِكْمَتُهُ وَحُكْمُهُ، وَأَسْرَقَ عَلَى الْأَفَاقِ فَهُمْ وَعِلْمُهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

المسألة الخامسة: قَالَ أَبُو الْمُنْذِرِ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ:

أَوَّلُ مَنْ وَصَعَ الْخَطَّ تَفَرَّ مِنْ طَيِّبِي، وَهُمْ صُوَّارُ بْنُ مُرَّةٍ؛ وَيُقَالُ مِرَّاً بْنُ مُرَّةَ، وَأَسْلَمُ بْنُ سُدْرَةَ، وَعَامِرُ بْنُ حُدْرَةَ فَسَارُوا إِلَى مَكَةَ، فَتَعْلَمَهُ مِنْهُمْ شَيْءٌ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأَبُو سُفِينَانَ بْنُ الْحَارِثِ، وَهِشَامُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، ثُمَّ أَتَوْا الْأَنْبَارَ فَتَعْلَمَهُ يَقْرُرُ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَتَوْا الْحِيَرَةَ، فَعَلَمُوهُ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ: سُفِينَانُ بْنُ مُجَاشِعَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ، وَوَلْدُهُ، يُسْتَمِونَ بِالْكُوْفَةِ بَنِي الْكَاتِبِ. قَالَ أَبُنُ الْعَرَبِيِّ: الْكَلْبِيُّ مِنْهُمْ لَا يُؤْتَرُ تَقْلِهُ، وَلَا يَصْحُ مَا ذَكَرَهُ بِلْفَظِهِ مِنْ طَرِيقٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهَا أَنَّ اللَّهَ عَلِمَ الْخَطَّ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَنَقَلَهُ الْكَافِيَّةُ فَالْكَافِيَّةُ حَتَّى اتَّهَى إِلَى الْعَرَبِ عَنْ عَيْرِهِمْ مِنْ الْأَمَمِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ نَقَلَ الْخَطَ إِلَى بِلَادِ الْعَرَبِ فُلَانُ. وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: أَوَّلُ مَنْ وَصَعَ الْخَطَ فُلَانُ، فَالْخَطَ لَيْسَ بِمَوْصُوعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَيْقُولٌ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَ طَيِّبٍ بِمَا لَا يُحْصَى مِنْ السَّنِينَ عَدَدًا، فَأَمَّا وَصْعُهُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ وَلَا يَبْغِي لَهُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ كَعْبٍ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ الْكِتَابَ الْعَرَبِيِّ وَالسِّرْبَانِيِّ وَالْمُسَنَّدِ، وَهُوَ كِتَابُ حِمْبَرٍ، كَتَبَهُ آدَمٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوَصَعَهَا فِي الْطِينِ وَطَبَحَهَا فَلِمَا أَصَابَ الْأَرْضَ الْعَرْقُ، وَأَنْجَلَى، وَخَلَقَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ خَلْقٍ وَحَدَّى كُلَّ أُمَّةٍ كِتَابَهَا، فَأَصَابَهَا إِسْمَاعِيلُ كِتَابَ الْعَرَبِ. وَرُوِيَ عَنْ أَبِنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَوَّلَهُ مَنْ وَصَعَ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ إِسْمَاعِيلُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَنْطِقِهِ كِتَابًا وَاحِدًا، مِثْلَ الْأَصْوَلِ فَتَعَرَّفُهُ وَلَدُهُ مِنْ بَعْدِهِ وَرُوِيَ عَنْ عُزْرَوَةَ: أَوَّلُهُ مَا وَصَعَ أَبْجَدٌ هَوَزٌ حُطَّيٌ كَلْمُونٌ سَعْفَصٌ قَرَشٌ، وَأَسْنَدٌ إِلَى عَمْرُو. وَهَذِهِ كُلَّهَا رُوَايَايَاتٌ ضَعِيفَةٌ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ يُعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِيهَا، وَأَعْجَبٌ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ حَوْضٌ فِيمَا لَا يُعْتَمِدُ وَلَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ حُكْمٌ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَائِدَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ لِيَعْلَمَ الطَّالِبُ مَا جَرَى، وَيَقْهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْأَوْلَى بِالدِّينِ وَالْأَخْرَى.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ بَيَّنَا أَنَّ إِسْمَاعِيلَ إِنَّمَا تَعْلَمَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْ جُرْهُمْ، حَسْبَمَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِّيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ لِقَصَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَذَكْرُهُ إِلَيْ قَوْلِهِ: {فَكَانَتْ كَذَلِكَ هَاجِرٌ حَتَّى مَرَّتْ بِهِمْ رُفْقَةً مِنْ جُرْهُمْ مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ أَوْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ، أَوْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جُرْهُمْ، نَزَّلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ، فَرَأَوْا طَائِرًا عَلَيْهِمَا فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا الطَّائِرَ يَدُورُ عَلَى مَاءٍ لَعَهْدُتَا بِهَذَا الْوَادِي وَمَا فِيهِ مَاءٌ، فَأَرْسَلُوا جَرِيًّا أَوْ جَرَّبَيْنَ فَإِذَا هُمْ بِالْمَاءِ، فَرَجَعُوا فَأَخْبَرُوهُمْ بِالْمَاءِ فَأَفْبَلُوا. قَالَ وَأَمْ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْمَاءِ، فَقَالُوا: أَتَأَدِينَنَا لَنَا أَنْ نَزُلَ عِنْدَكَ؟ قَالَتْ: يَعْمُونَ، وَلَكِنْ لَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ. قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ ابْنُ عَيَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ ذَلِكَ أَمْ إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُحِبُّ الْأَنْسَ، فَنَزَّلُوا وَأَرْسَلُوا إِلَيْ أَهْلِهِمْ، فَنَزَّلُوا مَعَهُمْ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِهَا أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْهُمْ، وَشَبَّ الْغَلَامُ، وَتَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْهُمْ وَأَنْقَسَهُمْ وَأَعْجَبَهُمْ حِينَ شَبَّ، فَلَمَّا أَدْرَكَ رَوْجُوهُ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ } وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

الآية الرابعة قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَا عَنِّدًا إِذَا صَلَّى} : فِيهَا مَسَالَتَانِ:

المسألة الأولى: ثَبَّتَ عَنْ ابْنِ عَيَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {أَنَّهُ لَمَّا قَالَ أَبُو جَهْلٍ: لَئِنْ رَأَيْتَ مُحَمَّدًا لَأَطْأَبَ عَلَى عُنْقِهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَوْ فَعَلَ لَأَحَدْنَاهُ الْمَلَائِكَةُ عِيَّاتًا} حَرَجَهُ التَّرِمِذِيُّ وَعَيْرُهُ. وَهَرَوْيَ التَّرِمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَيَّاسٍ قَالَ: {كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّي، فَجَاءَ أَبُو جَهْلٍ فَقَالَ: أَلَمْ أَنْهَكَ عَنْ هَذَا؟ أَلَمْ أَنْهَكَ عَنْ هَذَا؟ فَأَنْصَرَفَ أَبُو جَهْلٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَبَرَهُ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: إِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا بِهَا تَادٍ أَكْثَرَ مِنِّي، فَنَزَّلَتْ: {فَلَيَدْعُ تَادِيَهُ سَنَدْعُ الزَّيَانَيَّةَ} فَقَالَ ابْنُ عَيَّاسٍ: وَاللَّهِ لَوْ دَعَا تَادِيَهُ لَأَحَدْنَاهُ رَبَانِيَّةُ اللَّهِ}.

المسألة الثانية: تَعْلَقَ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي مَسَائِلِ مِنْهَا: لَوْ رَأَى الْمَاءَ وَهُوَ فِي أَنْتَأِ الصَّلَاةِ [مُتَيَّمِّمًا]؛ فَقَالَ أَبُو حَيْثَةَ وَعَيْرُهُ: يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَحُورُ لَهُ أَنْ يَتَمَادَّى عَلَيْهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الدَّمِ فِي قَوْلِهِ: {أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَا عَنِّدًا إِذَا صَلَّى}. وَهَذَا عَيْرُ لَازِمٌ؛ لَانَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ هَلْ يَكُونُ فِي صَلَاةٍ إِذَا رَأَى الْمَاءَ قَلَّا يَتَنَاهُلُ لِلْدَّمِ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ بَاقِيَّةً، وَتَخْرُ فُلَّا لَهُمْ: إِذَا أَمْرُتُمُوهُ بِقْطَعِهَا بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ فَقَدْ دَخَلْتُمْ فِي الْعُمُومِ الْمَدْمُومِ. قَالُوا: لَا تَدْخُلُ، لَانَا تَرْفَعُ الطَّهَارَةَ بِالْتُّرَابِ بِمُعَايِضِهَا وَهُوَ رُؤْيَةُ الْمَاءِ. قُلْنَا: لَا تَكُونُ رُؤْيَةُ الْمَاءِ مُعَارِضَةً لِلْطَّهَارَةِ بِالْتُّرَابِ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مُقَارَنَةً لِلرُّؤْيَةِ، وَلَا قُدْرَةَ مَعَ الصَّلَاةِ، وَلَا تُبْطِلُ الطَّهَارَةُ إِلَّا بِرُؤْيَةِ مَعَ قُدْرَةِ، فَمَانِعٌ فَبِقِيَّتِ الصَّلَاةُ بِحَالِهَا. وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَبَيَّنَا أَنَّ المسألة قَطْعِيَّةً: لَا يَنْهَا تَعْلُقُ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ.

الآية الخامسة: قَوْلُه تَعَالَى: {كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْرِبْ} : فِيهَا مَسَالَتَانِ

المسألة الأولى: قَوْلُه: {وَاسْجُدْ} فِيهَا طَرِيقَةُ الْقُرْبَةِ، فَهُوَ يَتَأَكَّدُ عَلَى الْوُجُوبِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ فِي أَصْوُلِ الْفِقْهِ، لِكَيْهُ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُجُودَ الصَّلَاةِ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُجُودَ التَّلَوَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سُجُودَ الصَّلَاةِ، لِقَوْلِه: {أَرَأَيْتَ الَّذِي يَتَهَى عَنِّهَا إِذَا صَلَى} إِلَى قَوْلِه: (كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْرِبْ)، لَوْلَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيفَةِ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَعَيْنِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ عَنْ {أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَجَدْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي: {إِذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَتْ} وَفِي: {اقْرَا بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} سَاجَدَتِينَ}، فَكَانَ هَذَا نَصًّا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سُجُودَ التَّلَوَةِ. وَقَدْ رَوَى أَبُو وَهْبٍ، عَنْ حَمَّادَ بْنِ رَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ زَرْ بْنِ حُبَيْشَ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: عَرَائِمُ السُّجُودِ أَرْبَعَ: {المُشَرِّبُ} وَ {حَمَّ شَرِيبٌ مِنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} وَ {وَالنَّجْمِ} وَ {اقْرَا بِاسْمِ رَبِّكَ}. وَهَذَا إِنْ صَحَّ يَلْرَمُهُ عَلَيْهِ السُّجُودُ الْثَّانِي مِنْ سُورَةِ الْحَجَّ، وَإِنْ كَانَ مُفْتَرِّنًا بِالرُّكُوعِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْنَاهُ اِرْكَعُوا [فِي مَوْضِعِ الرُّكُوعِ]، وَاسْجَدُوا فِي مَوْضِعِ السُّجُودِ.

المسألة الثانية: قَوْلُه: {وَاقْرِبْ}: الْمَعْنَى اِكْتِسَبَ الْقُرْبَ مِنْ رَبِّكَ فِي السُّجُودِ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ فِي سُجُودِهِ: لِأَنَّهَا نِهايَةُ الْعُبُودِيَّةِ وَالدِّلْلَةِ لِلَّهِ، وَلِلَّهِ غَايَةُ الْعِزَّةِ، وَلَهُ الْعِرَّةُ الَّتِي لَا مِقْدَارَ لَهَا، فَلَمَّا بَعُدْتُ مِنْ صَفَتِهِ قَرُبْتُ مِنْ جَنَّتِهِ، وَدَنَوْتُ مِنْ حِوارِهِ فِي دَارِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفَ أَنَّ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَمُوهَا فِيهِ الرَّبُّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِيهِ فِي الدُّعَاءِ؛ فَإِنَّهُ قَمْنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ}. وَقَدْ قَالَ أَبُنْ تَافِعَ، وَمُطَرِّفٌ: وَكَانَ مَالِكُ يَسْجُدُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِحَاتِمَةِ هَذِهِ السُّورَةِ، وَابْنُ وَهْبٍ يَرَاهَا مِنْ الْعَرَائِمِ.

سُورَةُ الْقَدْرِ

[فِيهَا تِلَاثُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُه تَعَالَى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ}: فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَدْ بَيَّنَا فِي كِتَابِ الْمُشْكَلَيْنِ وَقِسْمِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَمْدِ الْأَقْصَى مَعْنَى النَّزُولِ فِي الْقُرْآنِ، وَأَنَّ الْمَلِكَ عَلِيَّةُ فِي الْعُلُوِّ وَأَنْهَاهُ فِي السُّقْلِ، فَعَبَرَ عَنْهُ بِالنَّزُولِ مَحَارًا فِي الْمَعْنَى عَنِ الْحِسْنِ إِلَى الْعَقْلِ؛ إِذْ الْمَحْسُوسُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالْمَعْقُولُ هُوَ الرَّتِبُ عَلَيْهِ.

المسألة الثانية: فِي تَمْيِيزِ الْمُتَزَلِّلِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَإِنْ لَمْ يَتَقدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ، وَلِكَيْهُ وَقَعَ لِلْمُجَاهِطِينَ بِهِ الْعِلْمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {جَنَّى تَوَاهِثُ بِالْحِجَابِ} وَمِنْهُ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِيهِ: {حَمَ وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ}.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ {فِي لَيْلَةٍ} قَدْ بَيَّنَ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ لَيْلًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ اللَّوْحِ الْمَخْفُوطِ فِي رَمَضَانَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ تَبَارُكَ وَتَعَالَى فِي قَوْلِهِ: {شَهْرُ رَمَضَانَ الِّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ}، وَأَنَّرَلَهُ مِنْ الشَّهْرِ فِي اللَّيْلَةِ الْمُبَارَكَةِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ

المسألة الرابعة: قَوْلُهُ: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ} قِيلَ: لَيْلَةُ السَّيْرِ وَالْفَصْلِ. وَقِيلَ: لَيْلَةُ التَّدْبِيرِ وَالتَّقْدِيرِ. وَهُوَ أَقْرَبُ لِقَوْلِهِ: {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ} وَيَدْخُلُ فِيهِ السَّرَّافُ وَالرَّفِعَةُ. وَمِنْ شَرِفَهَا مُرْوُلُ الْقُرْآنِ فِيهَا إِلَى السَّمَاءِ أَلَّدُنْيَا جُمْلَةً، وَمِنْ شَرِفَهَا بَرَكَتُهَا وَسَلَامُهَا الَّتِي يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُهَا. وَمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالتَّدْبِيرِ فِيهَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ دَبَرَ الْحَوَادِثَ وَالْكَوَافِئَ قَبْلَ خَلْقَهَا بِعَيْرٍ مُدَّةً، وَقَدَرَ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ عَيْرٍ تَحْدِيدٍ، وَعَلِمَ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ حُدُوثَهَا بِعَيْرٍ أَمْدِ؛ وَمِنْ حَجَاهَةِ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ السَّفَرَةَ أَقْتَنَهُ إِلَى حِبْرِيلَ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً وَالْقَاهُ حِبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي عِشْرِينَ سَيَّةً. وَهَذَا بَاطِلٌ لَيْسَ بَيْنَ حِبْرِيلَ وَبَيْنَ [اللهِ] وَاسْطَةً. وَلَا بَيْنَ حِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَاسْطَةً]. قَالَ عُلَمَاؤُنَا: قَيْحَدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي رَمَضَانَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ فِي السَّنَةِ مِنَ الْأَرْزَاقِ وَالْمَصَائِبِ، وَمَا يُقَسِّمُ مِنِ السَّعَادَةِ وَالسَّقاوةِ، وَالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، وَالْمَطَرِ وَالرِّزْقِ، حَتَّى يَكُتبَ فُلَانُ يَحْجُّ فِي الْعَامِ، وَيَكُتبَ ذَلِكَ فِي أَمْ الْكِتَابِ. وَقَالَ أَخْرُونَ: يَكُتبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا السَّعَادَةَ وَالسَّقاوةَ، وَالْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ، فَقَدْ فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ، وَتَسَخَّ لِمَلِكِ الْمَوْتِ مَنْ يَمُوتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِلَى مِثْلِهَا، فَتَحِدُ الرَّجُلُ يَنْكُحُ النِّسَاءَ، وَيَغْرِسُ الْغُرُوسَ، وَاسْمُهُ فِي الْأَمْوَاتِ مَكْتُوبٌ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ}: فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: فِي سَبَبِ هِبَتِهَا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَالْمِنَّةِ عَلَيْهِمْ، وَفِيهِ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: الْأُولُّ: أَنَّهُ قَضَلُ مِنْ رَبِّكَ. الْثَّانِي أَنَّهُ {ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمًا أَرْبَعَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: عَبَدُوا اللَّهَ ثَمَانِينَ عَامًا لَمْ يَعْصُوهُ طَرْفَةً عَيْنٍ، فَذَكَرَ أَيْوَبَ وَرَكَرِيَّا، وَحِبْرِيلَ بْنَ الْعَجُوزِ، وَبُو شَعَّ بْنَ نُونَ، فَعَجِبَ أَصْحَابُ الْبَيْتِ} - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ ذَلِكَ، فَأَتَاهُ حِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، عَجِبْتُ أَمْثُلَكَ مِنْ عِبَادَةِ هُؤُلَاءِ النَّفَرَ ثَمَانِينَ سَيَّةً لَمْ يَعْصُوا اللَّهَ طَرْفَةً عَيْنٍ، فَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ قَرَأَ: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} وَهَذَا أَفْضَلُ مِمَّا عَجِبْتَ أَنْتَ وَأَمْثُلَكَ مِنْهُ. قَالَ: قَسِيرٌ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -}. الْتَّالِثُ: قَالَ مَالِكُ فِي الْمُوْطَأِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعَيْرِهِ عَيْهُ: سَمِعْتَ مَنْ أَثْقَبَهُ يَقُولُ: {إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَرَى أَعْمَارَ الْأَمَمِ قَبْلَهُ، فَكَانَهُ تَقَاضَرَ أَعْمَارَ أَمَمِهِ أَلَا يَتَلَقَّوْنَا مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ مَا بَلَغَ عَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمُرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَجَعَلَهَا خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ}. قَالَ الْقَاضِي: وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ قَضَلُ مِنْ اللَّهِ، وَلَقَدْ

أُعْطِيَتْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ مِنْ الْقَضِيلِ مَا لَمْ تُعْطَهُ أُمَّةٌ فِي طُولِ عُمُرِهَا، فَأَوْلُهَا أَنْ كُتِبَ لَهَا حَمْسُونَ صَلَوةً بِحَمْسِ صَلَواتٍ، وَكُتِبَ لَهَا صَوْمُ سَنَةٍ بِشَهْرِ رَمَضَانَ، بَلْ صَوْمُ سَنَةٍ بِثَلَاثَيْنِ سَنَةً فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَحَسْبَيْمًا بَيْنَاهُ فِي الصَّحِيفَ، وَطَهَرَ مَا لَهَا بِرْبَعِ الْعُشَرِ، وَأُعْطِيَتْ حَوَّاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ قَرَاهَا فِي لَيْلَةِ كَفَّاتِهِ يَعْنِي عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَكُتِبَ لَهَا أَنَّ مَنْ صَلَى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَانَمَا قَامَ لَيْلَةً، وَمَنْ صَلَى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَانَمَا قَامَ نِصْفَ لَيْلَةٍ. فَهَذِهِ لَيْلَةٌ وَنِصْفٌ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ؛ إِلَى عَيْنِ دَلْكِ مِمَّا يَطْوُلُ تَعْدَادُهُ، وَمِنْ أَفْضَلِ مَا أَعْطُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ الَّتِي هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؛ وَهَذَا فَضْلٌ [لَا يُؤَازِّيْهِ فَضْلُّ]، وَمِنْهُ لَا يُقَابِلُهَا شُكْرٌ.

المسألة الثانية: رُوِيَ فِيهَا قَوْلٌ بِأَيْغَرِ جَهَةِ التَّرْمِذِيِّ وَعَيْرُهُ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ عَيْلَانَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاؤُدُ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْقَضِيلِ الْخَدَّانِيُّ عَنْ يُوسُفَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: {قَامَ رَجُلٌ إِلَى الْخَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ بَعْدَمَا بَاتَ مُعاوِيَةَ، فَقَالَ: سَوَدَتْ وُجُوهُ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ يَا مُسَوَّدَ وُجُوهُ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: لَا تُؤْبَنِّي رَحْمَكَ اللَّهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَرَى بَنِي أَمَّةَ عَلَى مِنْبَرِهِ، فَسَاءَهُ دَلْكُ، فَنَزَّلَتْ: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْتَرَ} يَعْنِي نَهَرًا فِي الْجَنَّةِ، وَنَزَّلَتْ: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ} يَمْلِكُهَا بَنُو أَمَّةَ يَا مُحَمَّدُ، قَالَ الْقَاسِمُ: فَعَدَّنَاهَا فَإِذَا هِيَ أَلْفٌ لَا تَزِيدُ يَوْمًا وَلَا تَنْفَصُ يَوْمًا}.

المسألة الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ} لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي قَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ؛ لَا يَنْهَا [لَا يَصِحُّ أَنْ] تَكُونَ خَيْرًا مِنْ تَقْسِيمَهَا، وَتَرَكَ عَلَى هَذَا قَوْلِ الْبَحَاحَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ رَيْدٌ أَفْضَلُ إِحْوَتِهِ؛ لَا يَنْهَا مِنَ الْإِخْوَةِ، يُرِيدُونَ وَلَا [يَجُوزُ أَنْ] يَكُونَ الشَّيْءُ أَفْضَلُ مِنْ تَقْسِيمِهِ. وَهَذَا تَدْقِيقٌ لَا يَتَوَلُّ إِلَى تَحْقِيقِهِ. أَمَّا لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَإِنَّهَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، فَيَكُونُ الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ هِيَ مِنْ جُمْلَتِهَا، فَإِذَا عَمِرَ الرَّجُلُ بَعْدَ الْبُلُوغِ عَامًا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ أَلْفَ شَهْرٍ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَلَا يَكْتُبُ لَهُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَأَلْفَ شَهْرٍ زَائِدًا عَلَيْهَا، وَرُكِبَ عَلَى هَذَا بَقِيَّةِ الْأَعْوَامِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: رَيْدٌ أَفْضَلُ إِحْوَتِهِ فَهَذَا تَجَوُّزٌ جَائِزٌ؛ لَانَّ الْعَرَبَ قَدْ سَحَبَتْ عَلَى هَذَا الْغَرَضِ دَيْلَ الْغَلَطِ، وَأَجْرَتْهُ عَلَى مَسَاقِ الْجَوَارِ فِي النَّطْقِ، فَإِنَّهَا تَقُولُ الْإِثْنَانِ نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ؛ تَجَوُّزٌ بِدَلِيلٍ، لَانَّ الْإِثْنَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ. وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي نِسْبَتِهِ لِشَيْءٍ تَرَكَ مِثْلَهُ، وَفِي قَوْلِهِمْ: الْوَاحِدُ ثُلُثُ الْثَلَاثَةِ شَيْءٌ تَرَكَ مِثْلَهُ، وَهَكَذَا إِلَى أَخِرِ النَّسَبِ، وَلَكِنَّهَا لِمَ شَحَاشَ عَنْ هَذَا الْمَذَهِبِ؛ لَانَّ الْلَّفْظَ مَنْظُومٌ، وَالْمَعْنَى مَفْهُومٌ؛ وَوَجْهُ الْمَجَازِ فِيهِ ظَاهِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآيَةُ الْثَالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ}: فِيهَا أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {سَلَامٌ هِيَ}، فَقَدْ تَقْدَمَ مَعْنَاهُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ، وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ هَاهُنَا ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ سَلَامٌ مِّنْ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يَحْدُثُ فِيهَا حَدَثٌ، وَلَا يُرْسَلُ فِيهَا شَيْطَانٌ. التَّالِثُ إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ هِيَ كُلُّهَا حَيْرٌ وَبَرَكَةٌ. التَّالِثُ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتُسَلِّمُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ؛ قَالَهُ مُحَاہِدٌ، وَقَنَادَهُ. وَذَلِكَ كُلُّهُ صَحِيحٌ فِيهَا عَلَى مَا تَقْدَمَ بَيَانُهُ مِنْ الْعُمُومِ فِي الْإِبْيَانِ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا أَوْ مَعْنَى يَحْتَمِلُ الْلُّفْظَ؛ بِخَلَافِ الْإِشْعَاصِ وَالْأَعْلَامِ، فَإِنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْعُمُومَ بِالْإِبْيَانِ، وَقَدْ بَيَانَهُ فِي الْمُلْحَنَةِ وَأَصْوَلِ الْفِقْهِ.

المسألة الثانية: قوله: "هي" تَرَعَ بِذَلِكَ كَثِيرٌ مِّنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا فِي لَيْلَةِ سَبْعَ وَعِشْرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ عَدُوا حُرُوفَ السُّورَةِ، فَلَمَّا بَلَغُوا إِلَى قَوْلِهِمْ: (هي) وَجَدُوهَا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ حَرْفًا، فَحَكَمُوا عَلَيْهِ بِهَا، وَهُوَ أَمْرٌ بَيْنُ، وَعَلَيْهِ النَّظرِ بَعْدَ التَّقْطُنِ لَهُ هَيْنُ، وَلَا يَهْتَدِي لَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ صَادِقَ الْفِكْرِ، شَدِيدَ الْعِبْرَةِ، وَقَدْ أَشْبَعَتِ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ

المسألة في كتاب شرح الصحيحين. ولِتَابِهِ الْلَّا إِقْرَأْ بِالْأَحْكَامِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي تَحْرِيرِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ قَوْلًا: الْأَوَّلُ أَنَّهَا فِي الْعَامِ كُلُّهُ، سُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ فَقَالَ: مَنْ يَقْمِمُ الْحَوْلَ يُصْبِتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ. التَّالِي أَنَّهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ دُونَ سَائِرِ شُهُورِ الْعَامِ؛ قَالَهُ سَائِرُ الْأَئمَّةِ عَدًّا مَا سَمِّيَّاهُ. التَّالِثُ: أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعَ عَشَرَةَ مِنْ الشَّهْرِ؛ قَالَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ. الرَّابِعُ أَنَّهَا لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ. الْخَامِسُ أَنَّهَا لَيْلَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ. السَّادِسُ أَنَّهَا لَيْلَةً حَمْسَيْ وَعِشْرِينَ. السَّابِعُ أَنَّهَا لَيْلَةً سَبْعَ وَعِشْرِينَ. التَّامِنُ أَنَّهَا لَيْلَةً تِسْعَ وَعِشْرِينَ. التَّاسِعُ أَنَّهَا فِي الْأَشْقَاعِ لِلْأَفْرَادِ الْحَمْسَةَ؛ قَدْ أَصْفَتَهَا إِلَى التَّمَانِيَةِ الْأَفْوَالِ اجْتَمَعَ فِيهَا ثَلَاثَةِ عَشَرَ قَوْلًا، أَصْوَلَهَا هَذِهِ التَّسْبِيحةُ الَّتِي أَسْرَتَنَا إِلَيْهَا. تَوْجِيهُ الْأَفْوَالِ وَأَدْلِيلُهَا: أَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ إِنَّهَا فِي الْعَامِ كُلُّهُ، فَنَزَعَ إِلَى أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ بِشَرْعًا، مُحْبِرٌ عَنْهَا قَطْعًا وَلَمْ يَتَعَيَّنْ لِتَوْقِيَتِهَا دَلِيلٌ، فَيَقِيَّتُ مُتَرْقِبَةً فِي الرَّمَانِ كُلِّهِ، وَقَدْ رَأَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ مَعَ فَقْعِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ بِهِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: أَنَّهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَلَّا {النَّبِيُّ} - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اغْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوَّلَ يَطْلُبُهَا، وَإِغْتَكَفَ الْعَشَرَ الْآخِرَ، وَلَوْ كَانَتْ مُحَصَّصَةً بِجُزْءٍ مِّنْهُ مَا تَقْلَبَ فِي جَمِيعِهِ يَطْلُبُهَا فِيهِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعَ عَشَرَةَ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الرَّبِيعَ نَزَعَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَّقْوَى الْجَمْعَانِ} وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلَةً سَبْعَ عَشَرَةَ. وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا إِحْدَى وَعِشْرِينَ فَمُمْعَلَهُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْحُدَريِّ قَالَ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} - يُحَاوِرُ الْعَشَرَ الَّتِي فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، ثُمَّ اغْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوَاسِطَ فِي قُبَّةِ تُرْكِيَّةِ عَلَى سُدَّتِهَا حَصِيرٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي أَوْتَيْتُ، وَقَبِيلَ لِي: إِنَّهَا فِي الْعَشَرِ الْأَوَّلِ، وَإِنِّي رَأَيْتُهَا لَيْلَةً وِتْرًا، وَكَلَّتِي أَسْجُدُ صَبِيَّحَتَهَا فِي مَاءِ وَطِينٍ. فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَدْ صَلَى الصُّبْحَ، فَمَطَرَّثُ السَّمَاءُ، وَوَكَفَ الْمَسْجِدُ؛ فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَجِبِيلُهُ وَأَرْبَيْهُ أَنْفِهِ فِيهِما

أَتَرَ الطَّيْنُ وَالْمَاءُ } . وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةٌ تِلْكَةٌ وَعِشْرِينَ فَلِوْجَهِينَ: أَحَدُهُمَا
 { أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَئْيِسَ قَالَ لِلَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مُرْنِي بِلَيْلَةٍ أَنْزِلْ
 فِيهَا إِلَيْكَ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنْزَلْ لَيْلَةً ثَلَاثَ
 وَعِشْرِينَ كَمْ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ { أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ:
 إِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي صَبَّيْتَهَا فِي مَاءٍ وَطَيْنٍ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَئْيِسَ:
 فَرَأَيْتُهُ فِي صَبَّيْتَهَا ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ سَجَدَ فِي الْمَاءِ وَالْطَّيْنِ، كَمَا أَخْبَرَ - صَلَى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - } . وَأَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةٌ خَمْسٌ وَعِشْرِينَ: فَفِي الْجَدِيدِ
 الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 قَالَ: التَّمِسُوهَا فِي الْعَشِيرِ الْأَوَّلِ فِي تَاسِعَةِ تِبْقَى فِي سَابِعَةِ تِبْقَى، وَفِي
 حَامِسَةِ تِبْقَى } ، رَأَدَ النَّسَائِيَّ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ { أَوْ تُلِّتْ آخِرُ لَيْلَةٍ } . وَأَمَّا مِنْ قَالَ:
 إِنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعَ وَعِشْرِينَ فَأَخْتَى بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ،
 { قَالَ زَرْبُنْ حُبَيْشٌ: سَأَلْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتَ: إِنَّ أَخَالَ أَبْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ:
 مَنْ يَقْمِمُ الْحَوْلَ يُصِبُّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ . فَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: أَرَادَ أَلَا يَتَكَلَّ النَّاسُ، أَمَّا
 إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَنَّهَا فِي الْعَشِيرِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعَ
 وَعِشْرِينَ، ثُمَّ حَلَفَ لَا يَسْتَنِي أَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعَ وَعِشْرِينَ . فَقُلْتَ: يَا أَبِي شَيْءٍ تَقُولُ
 ذَلِكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ؟ فَقَالَ: بِالْعَلَمَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ - وَفِي الشَّمْسِ مِنْ صَبَّيْتَهَا أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ لَا شَعَاعَ لَهَا } . وَأَمَّا مِنْ
 قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةٌ تِسْعَ وَعِشْرِينَ فَتَرَعَ بِحَدِيثِ النَّسَائِيِّ الْمُتَقَدِّمِ . وَأَمَّا مِنْ قَالَ:
 إِنَّهَا فِي الْأَشْقَاعِ فَتَرَعَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ:
 { اغْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعَشِيرُ الْأَوَّلِسْطُ مِنْ رَمَضَانَ،
 يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَيْلَ أَنْ تُبَيَّنَ لَهُ، فَلَمَّا لَنَقَصَيْنَ أَمْرَ بِالْبَيَّنِ فَقُوْضَ، ثُمَّ أَبَيَتْ
 لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشِيرِ الْأَوَّلِ، فَأَمْرَ بِالْبَيَّنِ فَأَعْيَدَ، ثُمَّ حَرَجَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: يَا
 أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّهُ كَانَتْ أَبَيَتْ لِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي حَرَجْتُ لِأَخْبِرُكُمْ بِهَا، فَجَاءَ
 رَجُلٌ يَحْتَصِمُ بِمَعْهُمَا الشَّيْطَانُ، فَنَسِيَتْهَا، فَالْتَّمِسُوهَا فِي الْعَشِيرِ الْأَوَّلِ
 مِنْ رَمَضَانَ، التَّمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْحَامِسَةِ } . قَالَ أَبُو نَصْرَةَ
 رَاوِي الْحَدِيثِ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ: إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدْدِ مِنِّي . قَالَ: أَجَلُ، تَحْنُ أَحَقُّ
 بِذَلِكَ مِنْكُمْ . قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْحَامِسَةُ؟ قَالَ: إِذَا مَضَتْ
 وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا اثْتَانٌ وَعِشْرُونَ فَهِي التَّاسِعَةُ، وَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَ
 وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ، وَإِذَا مَضَتْ خَمْسَ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا وَهِيَ
 الْحَامِسَةُ .

المسألة الثانية: في الصَّحِيحِ فِيهَا وَتَرْجِيحِ سُبْلِ النَّظَرِ الْمُوصلِّيَةِ إِلَى الْحَقِّ
 مِنْهَا: وَذَلِكَ أَنَّا نَقُولُ: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: { لَيْلَةُ الْقَدْرِ حَيْثُ مِنْ أَلْفِ
 شَهْرٍ } فَأَفَادَ هَذَا بِمُطْلُقهِ، لَوْ لَمْ يَكُنْ كَلَامُ سِوَاهُ أَنَّهَا فِي الْعَامِ كُلِّهِ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ } فَأَنْبَأَنَا أَنَّهُ أَنْزَلَهُ فِي لَيْلَةٍ مِنْ الْعَامِ . فَقُلْنَا:
 مَنْ يَقْمِمُ الْحَوْلَ يُصِبُّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، ثُمَّ يَطْرُبَا إِلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى { شَهْرُ رَمَضَانَ
 الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ } فَأَفَادَنَا ذَلِكَ أَنْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ هِيَ لَيْلَةٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ;

لِأَخْبَارِ اللَّهِ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزَلَ فِيهِ لِيَقِنُّا: مَنْ يَقُولُ يَشْهَرَ رَمَضَانَ يُصِبُّ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ، وَقَدْ طَلَبَهَا الرَّسُولُ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَوَّلِهِ وَفِي أُوْسَطِهِ
 وَفِي أَخْرِهِ رَجَاءُ الْحُصُولِ. وَقَالَ: {مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا عَفَرَ لَهُ مَا
 تَقدَّمَ مِنْ ذَنِيهِ}؛ وَلَمْ يَعْمَمْ بِالْتَّطْلُبِ لِمَا كَانَ يَظْنُهُ مِنْ النَّحْصِيصِ، وَرَجَاءُ الْأَلا
 يَبْشِقُ عَلَى أَمْتَهِ، ثُمَّ أَبْنَاهُ اللَّهُ بِهَا، فَخَرَجَ لِيُخْبِرَ بِهَا فَأَنْسَسَهَا لِسُغْلِهِ مَعَ
 الْمُتَحَاصلَيْنِ، لَكِنْ يَقِنِي لَهُ مِنِ الْعِلْمِ الَّذِي كَانَ أَخْبَرَ بِهِ أَنَّهَا فِي الْعِشْرِ
 الْآخِرِ، ثُمَّ أَخْبَرَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهَا فِي الْعِشْرِ الْآخِرِ [وَتَوَاطَّا رِوَايَاتُ
 الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهَا فِي الْعِشْرِ الْآخِرِ]، كَمَا قَالَ هُوَ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 وَاقْتَصَتْ رُؤْيَاهُ أَنَّهَا فِي الْعِشْرِ الْآخِرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ فِي لَيْلَةِ
 أَحْدَى وَعِشْرِينَ. [وَمِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَضْمَاءً لَا شَعَاعَ لَهَا يَعْنِي مِنْ كَثْرَةِ الْأَنْوَارِ
 فِي تِلْكَ الْلَّيْلَةِ، فَوَجَدَ ذَلِكَ الصَّحَابَةَ لَيْلَةَ سَبْعَ وَعِشْرِينَ، وَلَمْ تَضْلِعْ لِرُؤْيَةِ ذَلِكِ
 الْنُّورِ لِكَثْرَةِ ظُلْمَةِ الدُّنُوبِ، فَإِنْ رَأَاهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُذْنِبِينَ فَحُجَّةٌ عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ
 وَنَفَقَهُ مِنْهُ إِنْ بَقَى كَمَا كَانَ، ثُمَّ وَجَدَنَاهَا بِالرُّؤْيَا الْحَقِّ لَيْلَةَ سَبْعَ وَعِشْرِينَ فِي عَامٍ، ثُمَّ
 عَلَى اتِّمَاسِهَا فِيهَا، ثُمَّ وَجَدَنَاهَا بِالرُّؤْيَا الصَّدِقِ فِي لَيْلَةَ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ فِي الْعَالَمَةِ
 وَجَدَنَاهَا بِالرُّؤْيَا الصَّدِقِ فِي لَيْلَةَ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ فِي الْعَامِ، ثُمَّ وَجَدَنَاهَا بِالْعَالَمَةِ
 الْحَقِّ لَيْلَةَ سَبْعَ وَعِشْرِينَ: فَعَلِمْنَا أَنَّهَا تَسْقُلُ فِي الْأَعْوَامِ، لِتَعْمَمْ بِرَكَّهَا مِنْ
 الْعِشْرِ الْآخِرِ جَمِيعَ الْأَيَّامِ، وَحِتَّى أَنَّ النَّعْيِنَ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْرَكَ عَلَى الْأَمَّةِ
 فِي الْقِيَامِ فِي طَلَيْهَا شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا، فَيَحْصُلُ مَعَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ تَوَابُعَ غَيْرِهَا، كَمَا
 حَبَّا الْكَبَائِرَ فِي الدُّنُوبِ وَسَاعَةَ الْجُمُوعَةِ فِي الْيَوْمِ حَسِبَمَا قَدَّمَتْهُ. فَهَذِهِ سُبُّلُ
 النَّظَرِ الْمُجْتَمِعَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ أَجْمَعُ، فَتَبَصَّرُوهَا لَمَّا، وَاسْلُكُوهَا أَمَّا
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الْمَسَأَةُ الْبَرَاعَةُ: مَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِ
 ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَتِمَ الْعَامُ مِنْ أَوَّلِ يَمِينِهِ، لَا تَهُوَيْهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ
 لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَامِ، فَلَا يَنْطِلُ [يَقِينُ] النِّكَاحِ بِالشَّكِّ فِي الْطَّلاقِ إِخْمَانًا مِنْ
 أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ. التَّانِي إِذَا كَانَ آخْرُ لَيْلَةً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ طَلَقَتْ؛ لِأَنَّهَا فِي شَهْرِ
 رَمَضَانَ كَمَا ثَبَّتَ فِي الْأَثَارِ؛ وَلَا يَتَعَيَّنُ تَعْيِسُهَا إِلَّا بِدُخُولِ سَبْعَ وَعِشْرِينَ، فَلَا يَقُعُ
 يَقِينُ الْفَرَاقِ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ يَقِينُ النِّكَاحِ إِلَّا حِينَذِ الْتَّالِثُ: أَنَّهَا تَطْلُقُ فِيهِ حِينَ
 قَوْلِهِ ذَلِكَ قَالَهُ مَالِكٌ وَلِيَسْنَ مَبْنِيَا عَلَى الْطَّلاقِ بِالشَّكِّ؛ فَإِنَّ مَالِكًا لَمْ يُطْلُقْ
 قَطْ بِشَكِّ، وَلَا يَرْفَعُ الشَّكِّ عِنْدُهُ الْيَقِينَ بِحالٍ. وَقَدْ جَهَلَ ذَلِكَ عُلَمَاؤُنَا، وَقَدْ
 بَيَّنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَسَرْحِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا تَطْلُقُ عِنْدَ مَالِكٍ يَأْنَ مَنْ عَلَقَ
 طَلاقَ رَوْجَتِهِ عَلَى أَجْلٍ أَتَ لَا مَحَالَةً فَإِنَّهَا تَطْلُقُ الْآنَ؛ لِأَنَّ الْفَرْوَحَ لَا تَقْبِلُ
 تَأْقِيَّاً؛ وَلَذِلِكَ أَبْطَلَ الْعُلَمَاءِ نِكَاحَ الْمُتَعَنَّةِ. وَهَذَا يَمْنَزِلَةً مَا إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتَ
 طَالِقٌ فِي شَهْرٍ قَبْلَ مَا بَعْدَ قَبْلِهِ رَمَضَانَ، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي جُرْءٍ مُنْفَرِدٍ، وَهَذَا
 الْقَدْرُ يَكْفِي هَاهُنَا.

سُورَةُ الْبَيْنَةِ

[فِيهَا آيَاتٌ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيْنَةُ}. الآيَةُ فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: فِي قِرَاءَتِهَا: قَرَأَهَا أُتْتَى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ}؛ وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَمْ يَكُنِ الْمُشْرِكُونَ وَأَهْلُ الْكِتَابِ مُنْفَكِينَ. وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى التَّقْسِيرِ؛ وَهِيَ جَائِرَةٌ فِي مَعْرِضِ الْبَيَانِ، لَا فِي مَعْرِضِ التَّلَاوَةِ؛ فَقَدْ قَرَأَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي رِوَايَةِ الصَّحِيحِ: {قَطَّلُقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ}، وَهُوَ تَقْسِيرٌ؛ فَإِنَّ التَّلَاوَةَ مَا كَانَ فِي حَاطِ المُصْحَفِ.

الْمَسَالَةُ الثَّانِيَةُ: رَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ بْنَ بَشِيرٍ الْكَاهِلِيَّ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَّسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: {لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا} لَعَطَلُوا الْأَهْلَ وَالْمَالَ، وَلَتَعْلَمُوهَا}. وَهَذَا حَدِيثٌ يَأْطِلُّ؛ وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَنْ أَنَّسٍ بْنِ مَالِكٍ {إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِأَبِي بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا}} وَقَالَ: وَسَمَّانِي لِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَبَكَى}.

الْمَسَالَةُ التَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: {مُنْفَكِينَ} يَعْنِي رَأَيْلِينَ عَنْ دِينِهِمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيْنَةُ بِنْطَلَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَتِلْكَ الْبَيْنَةُ هِيَ: {رَسُولُ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحْفًا مُطَهَّرَةً}، وَهِيَ:

الْمَسَالَةُ الرَّابِعَةُ: قَالُوا: {مُطَهَّرَةً} مِنَ الشَّرِكِ، وَقَالُوا: مُطَهَّرَةٌ بِخُسْنِ الذَّكْرِ، وَقَلْبٌ مُطَهَّرٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الآيَةِ الَّتِي فِي {عَيْسَ وَتَوْلَى}: {مُكَرَّمَةٌ مَرْفُوعَةٌ مُطَهَّرَةٌ} إِنَّهَا الْقُرْآنُ وَإِنَّهُ لَا يَمْسُسُ إِلَّا مُطَهَّرُونَ، كَمَا قَالَ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ؛ وَهَذِهِ الآيَةُ تُوَافِقُ [ذَلِكَ وَتُؤَكِّدُهُ فَلَا يَمْسُسُهَا إِلَّا طَاهِرٌ شَرْعًا وَدِينًا، فَإِنْ وُجِدَ عَيْرُ ذَلِكَ فَبَاطِلٌ لَا يُنْفَعُ] ذَلِكَ فِي كَرَامَتِهَا، وَلَا يُبْطِلُ حُرْمَتِهَا، كَمَا لَوْ قَتَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ تُبْطِلْ ثُبُوتُهُ، وَلَا أَسْقَطَ ذَلِكَ حُرْمَتَهُ، وَلَا افْتَصَى ذَلِكَ تَكْذِيبَهُ؛ بَلْ يَكُونُ زِيَادَةً فِي مَرْتَبَتِهِ فِي الدَّارِينِ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ}: فِيهَا مَسَالَتَانِ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: أَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ بِعِبَادَتِهِ، وَهِيَ أَدَاءُ الطَّاعَةِ لَهُ بِصِفَةِ الْقُرْبَةِ، وَذَلِكَ بِإِخْلَاصِ النَّيةِ بِتَجْرِيدِ الْعَمَلِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا لِوُجُوهِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الإِخْلَاصُ الَّذِي تَقْدَمَ بِيَانُهُ.

المسألة الثانية: إذا ثبت هذا فالنية واجبة في التوحيد؛ لأنها عبادة؛ فدخلت تحت هذا العموم دخول الصلاة. فإن قيل: فلم حرجت عن طهارة النجاسة، وذلك يعترض عليكم في الوضوء؟ قلنا: إن الله النجاسة مغفولة المعني؛ لأن الغرض منها إزاله العين، لكن يمزيل مخصوص، فقد حمّعت عقل المعني وصريحاً من التعبد، كالعادة حمّعت بين براءة الرجم والتعبد، حتى صارت على الصغرى واليائسة التي تحقق براءة رحمة قطعاً، لا سيما وما عرض ناجر؛ وهو البيضاقة، فيستقبل به، وليس في الوضوء [عرض ناجر] إلا مجرد التعبد، بدليل أنه لو أكمل الوضوء وأغضاؤه تجري بالماء وخرج منه ريح بطل وضوءه، وقد حفينا القول فيها في كتاب تخلص التلخيص.

سورة الزمر

اختلف العلماء في هذه السورة؛ فمنهم من قال: إنها مكية، ومنهم من قال: إنها مدینية، وفضلها كثير، وتحتوي على عظيم؛ قال إبراهيم التميمي: لقد أدركك سبعين شيخاً في مسجداً هدا، أصغرهم الحارث بن سعيد، وسمعته يقول: {إذا زلزلت الأرض}، حتى إذا بلغ إلى قوله: {فمن يعمر مثقال ذرة خيراً يرده ومن يعمل مثقال ذرة شرراً يرده} بكى ثم قال: إن هذه لآخاك شديد. ولقد روى العلماء للآباء أن {هذه الآية تزلت على النبي صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر يأكل؛ فأمسك؛ فقال: يا رسول الله: أو إنا لئن ما عملنا من خير وشر؟ قال: أرأيت ما تكره فهو مثاقيل ذر الشر، ويدخر لكم مثاقيل ذر الحين حتى تعطوه يوم القيمة}. قال أبو ادريس: إن مصداقه من كتاب الله: {وما أصابكم من مصيبه فيما كسبت أيديكم ويغفو عن كثير}. وروى القاضي أبو إسحاق أن {النبي - صلى الله عليه وسلم - دفع رجلاً إلى رجل يعلمه حتى إذا بلغ: {فمن يعمر مثقال ذرقة خيراً يرده ومن يعمر مثقال ذرة شرراً يرده}} قال: حسيبي. قال النبي - صلى الله عليه وسلم - دعوه، فإنه قد فقه. وروى كعب الأ江北 أنه قال: لقد أنزل الله على محمد أيّين أخصّ ما في التوراة والإنجيل إلا تحدون: {فمن يعمر مثقال ذرة خيراً يرده ومن يعمر مثقال ذرة شرراً يرده} قال جلساؤه: بلني. قال: فإنّهما قد أخصّ ما في التوراة والإنجيل. وذكر الحديث. وقد تقدّم حديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - {الحيل ثلاثة: لرجل أجر، ولرجل سير، وعلى رجل ورز} وذكر الحديث إلى قوله: {فسئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الخمر، فقال: ما أنزل على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفادحة: {فمن يعمر مثقال ذرّة خيراً يرده ومن يعمر مثقال ذرة شرراً يرده}}. وقد أفق العلماء على عموم هذه الآية القائلون بالعموم ومن لم يقل به، وقد بين ما فسرنا به أن الروية قد تكون في الدنيا بالبلاء كما تكون في الآخرة بالجزاء، وقد بتنا ذلك في كتاب المُشكّلين. قال القاضي: وقد سردنا من القول في هذه السورة ما سردناه وحديث أبي هريرة هذا قد بناه في شرح الحديث، ومن تمامه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سهل عن

الْحُمْرُ، وَسَكَّتَ عَنِ الْبَعَالِ، وَالْجَوَابُ فِيهِمَا وَاحِدٌ؛ لَأَنَّ الْبَعْلَ وَالْحَمَارَ لَا كَرَّرَ فِيهِمَا وَلَا قَرَرَ. فَلَمَّا دَكَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا فِي الْحَيْلِ مِنَ الْأَجْرِ الدَّائِمِ وَالثَّوَابِ الْمُسْتَمِرِ سَأَلَ السَّائِلُ عَنِ الْحُمْرِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ يَوْمَئِذٍ بَغْلٌ، وَلَا دَحْلٌ لِلْحَجَارِ مِنْهَا [شَيْءٌ] إِلَّا يَعْلَمُهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [الْدَّلِيلُ] الَّتِي أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقْوَقْسُ، فَأَفْتَاهُ فِي الْحَمِيرِ بِعُمُومِ الْآيَةِ، وَإِنْ فِي الْحَمَارِ مَتَّاقِيلٌ دَرَّ كَثِيرَةً. وَقَدْ بَيَّنَا فِي سُورَةِ الْأَعْمَارِ وَجْهَ هَذَا الدَّلِيلِ وَنَوْعَهُ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ أَوْ غَيْرِهِ وَتَحْقِيقُهُ فِي كُلِّ الْأَصْوَلِ.

سُورَةُ الْعَادِيَاتِ

أَقْسَمَ اللَّهُ بِمُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ {يَسِ وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ}. وَأَقْسَمَ بِحَيَاتِهِ، فَقَالَ: {لَعْمَرُكَ إِنَّهُمْ لِفِي سُكُونٍ يَعْمَهُونَ}. وَأَقْسَمَ بِحَيْلِهِ وَصَهْبِهِلَّهَا وَعُبَارِهَا وَقَدْحَ حَوَافِرِهَا الدَّارِ مِنَ الْحَجَرِ، فَقَالَ: {وَالْعَادِيَاتِ صَبَّاجًا} الْآيَاتُ الْخَمْسُ. وَالْمُفْسُمُ عَلَيْهِ: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرِبِّهِ لَكَتُودٌ}. {وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ} وَهُوَ الْمَالُ. وَقَدْ بَيَّنَ فِيمَا تَقَدَّمَ [حَالُ الْمَالِ] فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالنَّفْعِ وَالصُّرُّ، وَالْقَائِدَةِ وَالْحَيْبَةِ.

سُورَةُ التَّكَاثِيرِ

[فِيهَا آيَاتٌ]

الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَلَّهَاكُمُ التَّكَاثِيرُ}: فِيهَا مَسَأَلَتَانِ:

الْمُسَأَلَةُ الْأُولَى: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: إِنَّهَا مَكَيَّةٌ، وَرَوَى الْبُحَارِيُّ لِهَا مَدَنِيَّةً. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَّسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: {لَوْ أَنْ لَاءِنَّ أَدَمَ وَادِيًّا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانٌ، وَلَنْ يَمْلأَ فَاهٌ إِلَّا التَّرَابُ. وَبِيُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابٌ}. فَقَالَ تَابُتُ عَنْ أَنَّسٍ عَنْ أَبِي قَال: كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَّلْتَ {أَلَّهَاكُمُ التَّكَاثِيرُ}. وَهَذَا نَصٌّ صَحِيحٌ مَلِيُّخٌ عَابٌ عَنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، فَجَهَلُوا وَجَهَلُوا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْمَغْرِفَةِ.

الْمُسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَدْ كُنَّا أَمْلَيْنَا فِيهَا مَا تَهَأَ وَتَمَانَنَ مَجِلِسًا، وَذَكَرْنَا أَنْمُوذَجَهَا فِي قَائِنِ التَّأْوِيلِ فَلَيْنِظَرْ فِيهِ، فَهُوَ مَذْخُلٌ عَظِيمٌ.

الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {ثُمَّ لَئِسَ الْمُسَأَلَةُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ}. فِيهَا مَسَأَلَتَانِ:

الْمُسَأَلَةُ الْأُولَى: ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِي النَّعِيمِ أَفْوَالًا كَثِيرَةً، لِبَاعُهَا حَمْسَةً: الْأُولَى: الْأَمْئَنُ وَالصَّيْحَةُ. الْثَّانِي: السَّلَامَةُ. الْثَّالِثُ: لَذَّةُ الْمَاكِلِ وَالْمَسْرَبِ؛ قِالَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّابِعُ: الْعَدَاءُ وَالْعَشَاءُ؛ قَالَهُ الْحَسَنُ. الْخَامِسُ: شِبَعُ الْبَطْنِ، وَشُرُبُ الْمَاءِ الْبَارِدِ.

الْمُسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: تَحْقِيقُ النَّعِيمِ مِنَ النَّعِيمِ، وَبَيَّنَ (رَعَم) لِلْمُوَافَقةِ، وَأَغْلَظُهَا مُوَافَقةً مَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ كَادِحٍ بْنِ رَحْمَةَ أَنَّهُ صَحَّهُ الْبَدَنُ وَطَبِيبُ النَّفِيسِ، وَقَدْ أَحَدَهُ الشَّاعِرُ، فَقَالَ: إِذَا الْقُوَّتُ يَأْتِي لَكَ وَالصَّحَّةُ وَالْأَمْئَنُ وَأَصْبَحْتَ أَحَادِيْرًا حُزْنٍ فَلَا فَارَقَكَ الْحُزْنُ وَقَدْ كَانَ هَذَا يَتَّسَعُ قَبْلَ الْيَوْمِ،

فَإِمَّا فِي هَذَا الزَّمَانَ قَاتَنَهُ عَسِيرُ التَّكْوِينِ، وَقَلِيلُ الْوُجُودِ. وَبَيْرِي [كَثِيرٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ] أَنَّ مَالِكًا أَحَدَهُ مِنْ حِكْمَةِ لِقْمَانَ؛ فَفِيهَا أَنَّ لِقْمَانَ الْحَكِيمَ قَالَ لِابْنِهِ: لَيْسَ غَنِّيًّا كَصْحَةً، وَلَا نَعِيمُ كَطْبَبَ تَفْسِيسٍ. وَقَدْ رَوَى التَّزْمِدِيُّ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ الْعَوَامِ قَالَ: {لَمَّا تَرَلَتْ: {إِنَّمَا لَتْسَالَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} قَالَ الرَّبِيعُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ أَيِّ نَعِيمٍ نُسَأَلُ، وَإِنَّمَا هُمَا الْأَسْوَادَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ}. وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: {لَمَّا تَرَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: {إِنَّمَا لَتْسَالَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ عَنْ أَيِّ النَّعِيمٍ نُسَأَلُ؟ فَإِنَّمَا هُمَا الْأَسْوَادَانِ؛ وَالْعَدُوُّ حَاصِرٌ، وَسُيُوفُنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ}.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ السُّورَةَ مَدِينَيَّةً، تَرَلَتْ يَعْدَ شَرْبَ القِتَالِ. وَرَوَى ابْنُ الْقَاضِي مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَوَجَدَ أَبَا يَكْرَمْ وَعُمَرَ فَقَالَا: أَخْرَجْنَا الْجُوعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا أَخْرَجْنِي الْجُوعُ؛ فَذَهَبُوا إِلَى أَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيْهَانَ، فَأَمَرَ لَهُمْ بِشَعِيرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِلُوا، وَقَامُوا فَذَبَحُوا لَهُمْ شَاهَةً، وَاسْتَعْدَبُ لَهُمْ مَاءً، فَعُلِقَ فِي نَحْلَةٍ، إِنَّمَا أَتَوْا بِذَلِكَ الطَّعَامَ، فَأَكَلُوا مِنْهُ، وَشَرِبُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَتْسَالَنَّ عَنِ النَّعِيمِ هَذَا الْيَوْمَ}. قَالَ الْقَاضِي وَضَيَّ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْحَدِيثُ مُسْتَدَلٌ مَسْهُورٌ فِي الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا نَعِيمُ الْمَاكِلِ وَالْمَشَرَبِ، وَأَصْلُهُ الدِّي لَا تَنْعَمُ فِيهِ حَلْفُ الْجُبْرِ وَالْمَاءِ، {وَحَسِيبٌ ابْنُ آدَمٍ لَقَيْمَاتٍ يُقْمِنَ صُلْبَهُ}، هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ يَكُونُ النَّعِيمُ فِي الْحَادِمِ كَمَا حَذَّرَ الْهَجَيْنُ بْنُ قَيْسَ {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قِيلَ لَهُ: مَا يَكْفِي ابْنُ آدَمَ مِنْ الدُّنْيَا؟ قَالَ: مَا أَشْبَعَ جَوْعَنَكَ، وَسَيَرَ عَوْرَتَكَ؛ فَمَنْ كَانَ لَهُ حَادِمٌ فَهُنَاكَ النَّعِيمُ، فَهُنَاكَ النَّعِيمُ}. وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {إِنَّ أَوَّلَ مَا يُسَأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّعِيمِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَلَمْ أَصِحَّ جَسْمَكَ؟ أَلَمْ أَرْوِكَ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدَ}. حَرَجَهُ التَّزْمِدِيُّ وَغَيْرُهُ. وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: إِنَّ {أَبَا الْهَيْثَمِ بْنَ التَّيْهَانَ قَالَ: إِنَّ أَبَا يَكْرَمَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ بِعُمَرَ بْنِ الْحَطَابِ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَعَمَدَ تَحْوُهُ، فَوَقَفَ فَسَلَّمَ فَرَدَّ عُمَرُ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قَالَ: وَأَنْتَ مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا سَأَلْتُ قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَنِي. قَالَ: أَخْرَجَنِي الْجُوعُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَأَنَا أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكَ. فَجَلَسَا يَتَحَدَّثَانِ، فَطَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَمَدَ تَحْوُهُمَا حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمَا، فَسَلَّمَ فَرَدَّا عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟ فَنَظَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَيْ صَاحِبِهِ لَيْسَ مِنْهُمَا وَإِحْدًا إِلَّا يَكْرَهُ أَنْ يُخْبِرُهُ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَرَجَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَخَرَجْتَ بَعْدَهُ، فَسَأَلْتُهُ مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتَ مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ فَقُلْتَ: أَنَا سَأَلْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَنِي. قَالَ: أَخْرَجَنِي الْجُوعُ. قَالَ: فَقُلْتَ لَهُ: أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: وَأَنَا أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكَمَا. قَالَ: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: تَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ نُصِيبُهُ

الْيَوْمَ ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَبُو الْهَيْثَمْ بْنُ الْيَهَانَ حَرِيٌّ إِنْ جَنَاهُ أَنْ تَجِدَ عِنْدَهُ فَصَلَّا مِنْ تَمْرٍ يُعَالِجُ جَنَاهَهُ هُوَ وَأَمْرَأُهُ لَا يَبْيَعَانَ مِنْهُ شَيْئًا. قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَاحِبَاهُ حَتَّى دَخَلُوا الْحَائِطَ، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَسَمِعَتْ أُمُّ الْهَيْثَمَ تَسْلِيمَهُ فَقَدَّهُ بِالْأَبْ وَالْأُمِّ، وَأَخْرَجَهُ حَلِسًا لَهَا مِنْ شَعْرٍ، فَطَبَرَ حَنَةَهُ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَينَ أَبُو الْهَيْثَمَ ؟ قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَغْذِي لَنَا مِنْ الْمَاءِ. قَالَ: فَطَلَّعَ أَبُو الْهَيْثَمَ بِالْقَرْبَةِ عَلَى رَفِيقِهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ طَهْرَاتِهِ النَّحْلَ أَسْتَدَهَا إِلَيْهِ حَذْعَ، وَأَقْبَلَ يَقْدِي بِالْأَبْ وَالْأُمِّ فَلَمَّا رَأَى وُجُوهَهُمْ عَرَفَ الدِّيَارِ بِهِمْ. فَقَالَ لِأُمِّ الْهَيْثَمَ: هَلْ أَطْعَمْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَاحِبَيْهِ شَيْئًا ؟ فَقَالَتْ: إِنَّمَا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - السَّاعَةَ. قَالَ: فَمَا عِنْدَكَ ؟ قَالَتْ: عِنْدِي حَبَّاثٌ مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ: كَرْكِرِهَا وَأَعْجِنِيَّ وَأَحْبِزِيَّ، إِذْ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ الْحَمِيرَ. وَأَحَدَ شَفَرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِيَّاكَ وَدَوَابَاتِ الدَّرَّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرِيدُ عَنَاقًا فِي الْعَنَمِ. قَالَ: فَذَبَحَ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ جَاءَ بِذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَاحِبَاهُ قَالَ: فَيَشِيعُونَ شَبِيعَةً لَا عَهْدَ لَهُمْ بِمِثْلِهَا، فَمَا مَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا يَسِيرًا، حَتَّى أَتَيَ بِأَسِيرٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَجَاءَتْ قَاطِمَةُ بَنْتُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَشْكُو إِلَيْهِ الْعَمَلَ وَتُرْبَةَ يَدِهَا، وَتَسْأَلُهُ إِيَّاهُ. قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَعْطَيْهِ لَنَا الْهَيْثَمَ، فَقَدْ رَأَيْتَ مَا لَقَيْهُ هُوَ وَمِرْيَهُ يَوْمَ صِفَنَاهُمْ. قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: حُذْهَدَا الْعَلَامَ يُعِينُكَ عَلَى حَائِطِكَ، وَاسْتَوْصِبْ بِهِ حَيْرًا. قَالَ: فَمَكَثَ الْعَلَامُ عِنْدَ أَبِي الْهَيْثَمَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْكُثَ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلَامُ، لَقَدْ كُنْتُ مُسْتَقْلًا وَأَنَا وَصَاحِبَتِي بِحَائِطِنَا، اذْهَبْ، فَلَا رَبَّ لَكَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: فَخَرَجَ الْعَلَامُ إِلَى الشَّامِ}. وَرَوَى {عَكْرَاشُ بْنُ ذُؤْبَيْب}: قَالَ بَعْثَنِي بَنُو مَرَّةَ بْنِ عَبْيَدٍ بِصَدَقَاتِ أَمْوَالِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ الْمَدِينَةَ، فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ يَدِي فَأَنْطَلَقَ بِي إِلَى بَيْتِ أَمِّ سَلَّمَةَ، فَقَالَ: هَلْ مِنْ طَعَامٍ ؟ فَأَتَيْنَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةٍ لِلثَّرِيدِ وَالْوَدَلِ، وَأَقْبَلَنَا نَاكِلُ مِنْهَا، فَخَبَطَ يَدِي فِي نَوَاحِيهَا، وَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ بَيْنِ يَدِيْهِ، فَقَبَضَ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى يَدِي الْيَمَنِيِّ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَكْرَاشُ، كُلُّ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ. ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبَقٍ فِيهِ الْوَانُ الرُّطَبَ: أَفُوْ مِنْ عَبْيَدِ اللَّهِ شَيْكَ قَالَ: فَجَعَلْتُ أَكُلُّ مِنْ بَيْنِ يَدِيَّ، وَجَأَلْتُ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الطَّبَقِ وَقَالَ: يَا عَكْرَاشُ: كُلُّ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ مِنْ عَيْرِ لَوْنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِمَاءِ، فَغَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدِيْهِ، وَمَسَحَ بَلَلَ يَدِيْهِ وَجْهَهُ وَذَرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ وَقَالَ: يَا عَكْرَاشُ: هَذَا الْوَصْوَءُ مِمَّا عَيَّرَتِ النَّارِ}. وَقَالَ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِي الطَّعَامِ وَيَتَلَذَّذَ، وَيُسَمِّي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَحْمَدُهُ، وَلَا يَصْرِفَ قُوَّتَهُ

الْمُسْتَقَادَةَ يَذْلِكَ فِي مَعْصِيَتِهِ، فَإِنْ سُئَلَ وَجَدَتْهُ سَعادَتُهُ فَسَيُوقَّفُ لِلْجَوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

سورة العصر

[فِيهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ] وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالْعَصْرِ}: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ حَلَفَ أَلَّا يُكَلِّمَ رَجُلًا عَصَرًا لَمْ يُكَلِّمْ سَنَةً، وَلَوْ حَلَفَ أَلَّا يُكَلِّمَ الْعَصْرَ لَمْ يُكَلِّمْ أَيْدًا؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ هُوَ الدَّهْرُ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: بِنَاءً (ع ص ر) يَنْتَلِقُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ الْمَعَانِي، فَمَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّمَانِ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَفْوَالٍ: الْأَوَّلُ: الْعَصْرُ الدَّهْرُ. الْثَّانِي: اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. [قَالَ الشَّاعِرُ: وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَ إِنْ يَوْمٌ وَلِيلَةٌ إِذَا طَلَبَاهُنَّ يُذْرِكَا مَا تَيَمَّمَا التَّلَاثُ الْعَصْرُ: الْعَدَاهُ وَالْعَشِيُّ]. قَالَ الشَّاعِرُ: وَأَمْطَلُهُ الْعَصْرَ الْعَصْرَيْنِ حَتَّى يَمْلَنِي وَيَرْضَى بِنِصْفِ الدَّيْنِ وَالْأَنْفُرِ رَاغِمٌ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْعَصْرَ مِثْلُ الدَّهْرِ]؛ قَالَ الشَّاعِرُ: سَبِيلُ الْهَوَى وَغُرْبَةُ بَحْرِ الْهَوَى عَمْرٌ وَيَوْمُ الْهَوَى شَهْرٌ وَشَهْرُ الْهَوَى دَهْرٌ يُرِيدُ عَامًا. الرَّابِعُ أَنَّ الْعَصْرَ [سَاعَةٌ مِنْ] سَاعَاتِ النَّهَارِ قَالَهُ مُطَرِّفٌ وَقَتَادَهُ. قَالَ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّمَا حَمَلَ مَالِكٌ يَمِينَ الْحَالِفِ أَلَّا يُكَلِّمَ أَمْرًا عَصَرًا عَلَى السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا قِيلَ فِيهِ، وَدَلِيلُهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي تَعْلِيظِ الْمَعْنَى فِي الْأَيْمَانِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُبَرِّ بِسَيَاعَةٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ؛ وَبِهِ أُقُولُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ عَرَبِيًّا، فَيُقَالُ لَهُ: مَا أَرْدَتْ؟ فَإِذَا فَسَرَهُ بِمَا يُحْتَمِلُ قُبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْلَ، وَيَحِيِّهُ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يُفْسِرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سورة الفيل

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: وَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَامَ الْفِيلِ. [وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مَخْرَمَةَ: وَلِدْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَامَ الْفِيلِ]. وَقَدْ رَوَى النَّاسُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ مِنْ مُرْوَةَ الرَّجُلِ أَنْ يُحِبِّرَ بِسَيِّهِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ صَغِيرًا اسْتَحْقَرَهُ، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا اسْتَهْرَمُوهُ. وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَالِكًا لَا يُحِبِّرَ بِسَيِّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَكْتُمُ سَيِّهَ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْعُلَمَاءِ فُدُوْهُ بِهِ؛ فَلَا يَأْسَرَ أَنْ يُحِبِّرَ الْإِنْسَانُ بِسَيِّهِ، كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا. قِيلَ لِبَعْضِ الْقُضَاءِ: كَمْ سِنَكَ؟ قَالَ: سِنَّ عَتَابٍ بْنِ أَسَيْدٍ حِبْنَ وَلَاهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكَةَ، وَكَانَتْ سِنَّهُ يَوْمَئِذٍ دُونَ الْعِشْرِينَ.

سورة فريش

[فِيهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ] وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِلَيْلَفِهِمْ رِحْلَةَ الشَّاءِ وَالصَّيْفِ}؛ فِيهَا خَمْسُ مَسَائِلَ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ {إِلَيْلَفِ} وَهُوَ مَصْدَرُ الْفِيَّالِفِ عَلَى عَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَقِيلَ: الْفَ يُؤَالِفُ؛ قَالَهُ الْحَلِيلُ، وَإِلَفِهِمْ هَذَا يَدُلُّهُ مِنْ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى الْبَيَانِ. وَهُوَ مُتَعَلَّقٌ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلَّقًا بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَيَعْبُدُوا رَبَّهُذَا الْبَيْتَ}، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي الْمُلْجَيَّةِ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُتَعَلَّقٌ

بِالسُّورَةِ الْأُخْرَى، وَقَدْ قُطِعَ عَنْهُ بِكَلَامٍ مُبِينًا وَاسْتِنْتَافٍ بَيَانٍ، وَسَطْرٍ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [فَقَدْ تَبَيَّنَ] وَهِيَ:

المسألة الثانية: جواز الوقف في القراءة في القرآن قبل تمام الكلام، ولنيست المواقف التي تنزع بها القراء شرعاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مبروحاً، وإنما أرادوا به تعليم الطلبة المعاين، فإذا علموها وقفوا حيث شاءوا؛ فاما الوقف عند انقطاع النفس فلا خلاف فيه، ولا تعد ما قبله إذا اعتراك ذلك، ولكن ابداً من حيث وقف بك نفسك، [هذا رأيي فيه، ولا دليل على ما قالوه بحال، ولكنني أعتمد الوقف على التمام، كراهية الحرج عنهم، وأطرق القول من عي].

المسألة الثالثة: قال مالك: الشتاء نصف السنة، والصيف نصفها. ولم أزل أروي ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومن معه لا يخلعون عمائمهم حتى تطلع الثريا، وهو يوم التاسع عشر من بشتبان، وهو يوم حمسة وعشرين من عدد الروم أو الفرس، وأراد بطلوع الثريا أن يخرج السعاة وتسيير الناس بمواشיהם إلى مياهم. وأن طلوع الثريا قبل الصيف ودبر الشتاء، وهذا مما لا خلاف فيه بين أصحابه عنه. وقال أشهب عنه وحده: إذا سقطت الهفعة تقص الليل، فلما جعل طلوع الثريا أول الصيف وجاب أن يكون له شطر السنة سنة شهر، ثم يستقبل الشتاء من بعد ذهاب الصيف سنة شهر. وقد سهل محمد بن عبد الحكم عنمن حلف لا يكلم امراً حتى يدخل الشتاء. فقال: لا يكلمه حتى يمضي سبعة عشر من هاتور. ولو قال: حتى يدخل الصيف لم يكلمه حتى يمضي سبعة عشر من بشتبان؛ فهو سهؤ؛ إنما هو تسعه عشر من بشتبان؛ لأنك إذا حسبت المتأذل على ما هي عليه من ثلاث عشر ليلة كل منزلة، علمت أن ما بين تسعة عشرة من هاتور لا تنقضي متأذله إلا يتسع عشرة من بشتبان. والله أعلم.

المسألة الرابعة: قال قوم: الزمان أربعة أقسام: شتاء [وأربع، وصيف، وحريف]. وقال قوم: هو شتاء [وصيف، وقيظ، وحريف]. والذي قال مالك أصح لأجل قسمة الله الزمان قسمين، ولم يجعل لهما ثالثا. وقد حفناه في مسائل الفقه.

المسألة الخامسة: لما امتن الله على فريش برختين: [رحلة الشتاء والصيف، رحلة الشتاء] إلى اليمن؛ لأنها بلاد حامية، ورحلة الصيف إلى الشام؛ لأنها بلاد باردة، وقيل يتسللها بين الشتاء والصيف إلى مكة والطائف كان هذا دليلاً على جواز تصرف الرجل في الزمانين بين محلين يكون حالهما في كل زمان أئم من الآخر، كالجلوس في المجلس البحري في الصيف، وفي القبلي في الشتاء، وفياتحاد الادهنات والخيش للتبريد، والبد واليائسة للدفء. والله أعلم.

سُورَةُ الْمَاعُونِ

[فِيهَا تَلَاثُ آيَاتٍ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ}: فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: قَدْ بَيَّنَ أَنَّ السَّيَانَ هُوَ التَّرْكُ، وَقَدْ يَكُونَ يَقْصِدُ، وَقَدْ يَكُونَ يَغْيِرُ قَصْدِهِ: فَإِنْ كَانَ يَقْصِدُ فَاسْمَهُ الْعَمْدُ، وَإِنْ كَانَ يَغْيِرُ قَصْدِهِ فَاسْمُهُ السَّهْوُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ وَهِيَ:

المسألة الثانية: فَإِنْ تَكْلِيفَ السَّاهِي مُحَالٌ؛ لَأَنَّ مَنْ لَا يَعْقِلُ الْخَطَابَ كَيْفَ يُحَااطِبُ؟ فَإِنْ قَالَ: فَكَيْفَ دَمْ مَنْ لَا يَعْقِلُ الدَّمَ؟ أَوْ كَلْفَ مَنْ لَا يَصْحُّ مِنْهُ إِلَّا تَكْلِيفُ؟ فُلِّنَا: إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِينَ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْقِدَ نِسْتَهُ عَلَى تَرْكِهَا، فَيَتَعَلَّقُ بِهِ الدَّمُ إِذَا جَاءَ الْوَقْتُ. وَإِنْ كَانَ حِينَئِذٍ عَافِلًا أَوْ لِمَنْ يَكُونُ التَّرْكُ لَهَا عَادَتْهُ، فَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الدَّمُ دَائِمًا، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَسْهُو فِي صَلَاتِهِ وَهِيَ:

المسألة الثالثة: لَأَنَّ السَّلَامَةَ عَنِ السَّهْوِ مُحَالٌ فَلَا تَكْلِيفَ. وَقَدْ سَهَّا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي صَلَاتِهِ وَالصَّحَابَةِ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَسْهُو فِي صَلَاتِهِ فَمَذَلَّكَ رَجُلٌ لَا يَتَدَبَّرُهَا وَلَا يَعْقِلُ قِرَاءَتَهَا، وَإِنَّمَا هَمْهُ فِي إِعْدَادِهَا وَهَذَا رَجُلٌ يَأْكُلُ الْقُسُورَ وَيَرْمِي إِلَيْهِ، وَمَا كَارَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْهُو فِي صَلَاتِهِ إِلَّا لِفِكْرَتِهِ فِي أَعْظَمِ مِنْهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَسْهُو فِي صَلَاتِهِ مَنْ يُقْبَلُ عَلَى وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ إِذَا قَالَ لَهُ: اذْكُرْ كَذَا [لَمَّا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْهُ] حَتَّى يُضِلَّ الرَّجُلَ أَنْ يَدْرِي كَمْ صَلَى.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ مَالِكٌ: هُمُ الْمُهَنَّافُونَ الَّذِينَ يُرَاءُونَ بِصَلَاتِهِمْ؛ يُرِي الْمُهَنَّافُونَ النَّاسَ أَنَّهُ يُصَلِّي طَاعَةً وَهُوَ يُصَلِّي تَقْيَةً، وَالْفَاسِقُ أَنَّهُ يُصَلِّي عِبَادَةً وَهُوَ يُصَلِّي لِيُقَالَ إِنَّهُ يُصَلِّي. وَحَقِيقَةُ الرِّبَاءِ طَلْبُ مَا فِي الدِّينِ بِالْعِبَادَاتِ، وَأَصْلُهُ طَلْبُ الْمَنْزَلَةِ فِي قُلُوبِ النَّاسِ؛ فَأَوْلَاهَا تَحْسِينُ السَّمْتِ؛ وَهُوَ مِنْ أَجْمَعِ النُّبُوَّةِ، وَيُرِيدُ بِذَلِكَ الْجَاهَ وَالشَّاءَ. ثَانِيهِمَا الرِّبَاءُ بِالثِّيَابِ الْقُصَارِ وَالْحَشِيشَةِ، لِيَأْخُذَ بِذَلِكَ هَيَّةَ الرَّهْدِ فِي الدِّينِ. ثَالِثِهِمَا الرِّبَاءُ بِالْقُولِ بِإِظْهَارِ التَّسْخِطِ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَإِظْهَارِ الْوَعْظِ وَالْتَّأْسِفِ عَلَى مَا يَقُولُ مِنْ الْجَيْرِ وَالْطَّاغِيَةِ. رَابِعِهِمَا الرِّبَاءُ بِإِظْهَارِ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ، أَوْ بِتَحْسِينِ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ رُؤْيَا النَّاسِ، وَذَلِكَ يَطُولُ؛ وَهَذَا دَلِيلُهُ.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}: فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلٍ:

المسألة الأولى: فِي تَحْقِيقِ الْكَلِمَةِ: الْمَاعُونَ: مَفْعُولٌ مِنْ أَعَانَ يُعِينُ، وَالْعَوْنُ هُوَ الْإِمَادُ بِالْقُوَّةِ وَالْأَلْلَةِ وَالْأَسْبَابِ الْمُيَسِّرَةِ لِلْأَمْرِ

المسألة الثانية: فِي أَفْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَفْوَالٍ: إِلَّا وَلُ: قَالَ مَالِكٌ: هِيَ الرَّكَاةُ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْمُهَنَّافُ يَمْنَعُهَا. وَقَدْ رَوَى أُبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ

الْعَزِيزُ عَنْ مَا لَكَ قَالَ: بَلَغْنِي أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ حَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاوِونَ وَيَمْتَعُونَ الْمَأْعُونَ} قَالَ: إِنَّ الْمُتَنَافِقَ إِذَا صَلَّى صَلَى لَا لِلَّهِ بَلْ رِيَاءً، وَإِنْ فَاسِهُ لَمْ يَنْدَمْ عَلَيْهَا؛ وَيَمْتَعُونَ الْمَأْعُونَ: الرِّكَاةُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَالَ رَبِيدُ بْنُ أَسْلَمَ: لَوْ حُقِّفَتْ لَهُمُ الصَّلَاةُ كَمَا حُقِّفَتْ لَهُمُ الرِّكَاةُ مَا صَلَوْهَا. التَّالِي: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: الْمَأْعُونُ الْمَالُ. التَّالِي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ مَا يَتَعَاطَاهُ النَّاسُ بَيْنُهُمْ. الرَّابِعُ هُوَ الْقِدْرُ وَالدَّلْوُ وَالْفَارِسُ. وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ الْحَامِينُ هُوَ الْمَاءُ وَالْكَلَأُ. السَّادِسُ هُوَ الْمَاءُ وَحْدَهُ، وَأَشَدَّ الْقَرَاءَ: يَمْجُحُ صَبِيرُهُ الْمَأْعُونُ صَبَا.

المسألة الثالثة: لَمَّا بَيَّنَا أَنَّ الْمَأْعُونَ مِنْ الْعَوْنَ كَانَ كُلُّ مَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِهِ عَوْنًا، وَأَعْظَمُهُ الرِّكَاةُ إِلَى الْمِحْلَابِ، وَعَلَى قَدْرِ الْمَأْعُونِ وَالْحاجَةِ إِلَيْهِ يَكُونُ الدَّمُ فِي مَنْعِهِ، إِلَّا أَنَّ الدَّمَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَنْعِ الْوَاجِبِ، وَالْعَارِيَةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ بَلْ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ: لِأَنَّ الْوَيْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ مَنَعَ الْوَاجِبَ، فَأَعْلَمُوهُ وَتَحَقَّقوهُ.

سُورَةُ الْكَوْثَرِ

[فِيهَا آيَتَانِ]

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ}: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ {أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَّلَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ لَهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ}}. وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَيْسَتْ آيَةٌ مِنْ الْفَاتِحةِ وَلَا مِنْ سُورَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ مِنْ الْقُرْآنِ فِي سُورَةِ النَّمْلِ قَوْلُهُ: {إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأَنْتُونِي مُسْلِمِينَ} بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ هَاهُنَا، وَاسْتَوْفِيَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ مِنْ التَّلْخِيصِ وَالْإِنْصَافِ.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَإِنْجِرْ} فِيهَا خَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَصَلِّ} فِيهِ أَرْبَعَةُ أَفْوَالٍ: الْأُولَى أَعْبُدُ. التَّالِي: صَلُّ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسَ. التَّالِي: صَلُّ يَوْمَ الْعِيدِ. الرَّابِعُ: صَلُّ الصُّبْحِ يَحْمِعِي.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: {وَإِنْجِرْ} فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا اجْعَلْ يَدَكَ عَلَى تَحْرِكٍ إِذَا صَلَّيْتُ. التَّالِي: اتْحَرِ الْبُدْنَ وَالصَّحَايَا.

المسألة الثالثة: فِي تَحْقِيقِ الْمُرَادِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْوَالِ لِهَذِهِ الْآيَةِ: أَمَّا مِنْ قَالَ: إِنَّهَا الْعِبَادَةُ فَأَخْتَجَ بِأَنَّهَا أَصْلُ الصَّلَاةِ لِعَهْ وَحَقِيقَةً عَلَى كُلِّ مَعْنَى، وَبِكُلِّ اشْتِيقَاقٍ، فَكَانَهُ قَالَ تَعَالَى لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: قَاعِبُدْ رَبِّكَ وَلَا تَعْبُدْ غَيْرَهُ، وَإِنْجِرْ لَهُ وَلَا تَنْجِرْ لِسُوَاهُ مِنْ الْأَصْنَامِ وَالْأُوتَانِ وَالْأَنْصَابِ حَسْبَمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ وَفُرِيسْنُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا الصَّلَوَاتُ الْحَمْسُ فَلِأَنَّهَا رُكْنُ الْعِبَادَاتِ، وَقَاعِدَهُ الْإِسْلَامِ، وَأَعْظَمُ دَعَائِمِ الدِّينِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا

صَلَاةُ الصُّبْحِ بِالْمُرْدَلَقَةِ فَلِأَنَّهَا مَفْرُونَةٌ بِالنَّهْرِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَلَا صَلَاةٌ
فِيهِ قَبْلَ النَّهْرِ عَيْرَهَا، فَخَصَّصَهَا مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَوَاتِ لِاقْتِرَانِهَا بِالنَّهْرِ، فَإِمَّا
مَالِكٌ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا. وَالذِّي يَقُولُ فِي تَفْسِيرِي أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ صَلَاةً
الصُّبْحِ يَوْمَ النَّهْرِ وَالنَّهْرُ بَعْدَهَا. قَالَ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ سَمِعْنَا فِيهِ
أَيْشِيَاءَ، وَرَوَيْنَا مَحَاسِنَ: قَالَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْهِرْ. قَالَ: صَغْ يَدِكَ
الْيَمِنِيَّ عَلَى سَاعِدِكَ [الْيُسْرَى] ثُمَّ صَعْهُمَا عَلَى تَحْرِكِ قَالَهُ [ابْنُ عَبَّاسٍ،
وَقَالَهُ] أَبُو الْجَوْزَاءِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: قَوْلُهُ: {وَانْهِرْ} يَوْمَ النَّهْرِ. وَقَالَ الْحَكَمُ:
قَوْلُهُ: {لِرَبِّكَ وَانْهِرْ} صَلَاةُ الْفَجْرِ وَالنَّهْرِ. وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، النَّهْرُ النَّهْرُ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: الصَّلَاةُ
رَكْعَتَانِ يَوْمَ النَّهْرِ يَمْتَنِي ثُمَّ اذْبَحْ. وَقَالَ عَطَاءُ: مَوْقِعُهُمْ بِجَمْعِ صَلَاتِهِمْ، وَالنَّهْرُ
النَّهْرُ. قَالَ مُجَاهِدٌ: النَّهْرُ لِنَا وَالذِّبْحُ لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ. وَقَالَ عَطَاءُ: إِنْ شَاءَ ذَبَحَ،
وَإِنْ شَاءَ نَحْرَ. وَقَالَ عَطَاءُ أَيْضًا: فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْهِرْ: إِذَا صَلَيْتِ الصُّبْحَ فَانْهِرْ.
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبَ الْقُرَاطِيِّ: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَلَا تَكُنْ صَلَاتُكَ وَلَا تَحْرِكَ
إِلَّا لِلَّهِ. وَرَوَى أَبُو مَعَاوِيَةَ الْبَجْلِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ سَبَبَ هَذِهِ الْآيَةَ {يَوْمُ
الْحُدُّيَّةِ}: أَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: انْهِرْ وَارْجِعْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - فَخَطَبَ حُطْبَةَ الْفَطْرِ وَالْأَصْحَى، ثُمَّ رَكَعَ رَكْعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى
الْبَدْنِ فَنَحَرَهَا: فَذِلِكَ حِينَ يَقُولُ: {فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْهِرْ}. قَالَ قَنَادَةُ: صَلَاةُ
الْأَصْحَى وَالنَّهْرُ تَحْرُكُ الْبَدْنِ. فَهَذِهِ أَفْوَالُ أَفْرَانِ مَالِكٍ وَمُتَقَدِّمِهِ فِيهَا كَثِيرٌ. وَقَدْ
تَرَكْنَا أَمْتَالَهَا. وَالذِّي أَرَادَ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْذَهُ مِنْ الْأَفْرَانِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالنَّهْرِ، وَلَا
يَقْرَبَنَا إِلَّا يَوْمَ النَّهْرِ، وَالإِسْتِدَالُ بِالْقُرْآنِ صَعِيفٌ فِي تَفْسِيرِهِ مَا لَمْ يَعْتَصِدْ
بِدَلِيلٍ مِنْ عَيْرِهِ. وَالذِّي عَنْدِي أَنَّهُ أَرَادَ: أَعْبُدْ رَبِّكَ وَانْهِرْ لَهُ، وَلَا يَكُنْ عَمَلُكَ إِلَّا
لِمَنْ حَصَّكَ بِالْكَوْثَرِ، وَبِالْحَرَيِّ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعَمَلِ يُوَازِيَ هَذِهِ الْحَصِيصَةَ مِنْ
الْكَوْثَرِ، وَهُوَ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَغْطَاكَ اللَّهُ إِيَّاهُ، أَوْ النَّهْرُ الَّذِي طَيَّبَهُ مِسْكٌ،
وَعَدَدُ أَنْبَيْهِ عَدْدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، أَمَّا أَنْ يُوازِيَ هَذَا صَلَاةً يَوْمَ النَّهْرِ وَذَبَحَ كَبِشَ
أَوْ بَقَرَةً أَوْ بَدَنَةً فَذِلِكَ بَعِيدٌ فِي التَّقْدِيرِ وَالْتَّدْبِيرِ وَمُؤَاذَنَةُ التَّوَابِ لِلْعِبَادِ. إِذَا ثَبَّتَ
هَذَا فَلَا يَدُدُّ أَنْ تَقْرُعَ عَلَى قَالِبِ الْقَوْلَيْنِ وَتَسْبِحَ عَلَى مِنْوَالِ الْفَرِيقَيْنِ، فَتَقُولَ:
أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّهْرُ يَوْمَ الصَّحَى فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَسَبِيلُهُ فِي سُورَةِ
"الصَّافَاتِ" وَغَيْرَهَا. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ فِي وَلَدِهِ إِسْمَاعِيلَ،
وَمَا بَيْنَهُ اللَّهُ فِيهِ لِلْأَمْمَةِ، وَجَعَلَهُ لَهُمْ فُذْوَةً، وَشَرَعَ تِلْكَ الْمِلَةَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ
الْعُلَمَاءُ فِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْوَالِ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّهَا وَاجِهَةٌ؛ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ
حَبِيبٍ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: إِنَّ اسْتَرَاهَا وَجَبَتْ. وَهُوَ التَّانِي. التَّالِثُ أَنَّهَا بَيْنَهُ
وَاجِهَةٌ؛ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَازِ. الْرَّابِعُ أَنَّهَا سُنَّةُ مُسْتَحْسَنَةٍ، وَهُوَ أَشَهُرُ الْأَقْوَالِ
عِنْدَنَا. وَقَبْلَ لَعْبِ الدَّلِيلِ بْنِ عُمَرَ: الْأَصْحَى وَاجِهَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: صَحَّى رَسُولُ اللَّهِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَحَّى الْمُسْلِمُونَ، كَمَا قَالَ: أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ -
صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ. وَتَعْلَقَ مَنْ أَوْجَبَهَا بِقَوْلِهِ: {فَصَلِّ
لِرَبِّكَ وَانْهِرْ}، وَبِقَوْلِهِ: {مِلَةُ أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ}. وَقَدْ تَقَرَّبَ يَدَمْ وَاجِهَةٍ فِي يَوْمِ
النَّهْرِ، فَلَيَتَقَرَّبَ كُلُّ مَنْ كَانَ عَلَى مِلَّتِهِ يَدَمْ وَاجِهَةٍ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ قَدْ أَلْزَمَ الْمِلَةَ

المذكورة. وقد روى مسلم في صحيحه: {على أهل كل بيت أصحاها وعترتها}. والعتبرة هي الرجبية. {وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يزدأ بن نيار حين دبح الحدعة في الأصححة: تجزي، ولن تجزي عن أحد بعدهك}. ولا يقال تجزي إلا في الواجب. فلنا: أما قوله: {فصل لربك وأنحر} فقد بينا اختلاف الناس فيه، وما احترناه من ذلك فلا ختم له سقوط الحجة منه. وأما قوله: {ملة أبيكم} فملة أبينا إبراهيم تشمل على فرائض وسائل وسفن، ولا بد في تعين كل قسم منها من دليل. وأما قوله عليه السلام: {تجزي ولن تجزي عن أحد بعدهك}، فكذلك يقال تجزي في السنة كما يقال في الفرض، فلكل واحد شرعاً، وفيه شرطه، ومنه إجراؤه أو ردّه. وأما قوله: {على أهل كل بيت أصحاها وعترتها} فيعارضه حديث شعبية عن مالك حرجه مسلم: {من رأى منكم هلال ذي الحجة وأراد أن يصحي فلابخلق شعراً، ولا يقلمن طفراً حتى يتحرر صحيته}. فعقل الأصححة بالإرادة، والواجب لا يتوقف عليها، بل هو فرض أراد المكلف أو لم يرد. وقد روى النسائي، وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: {أمرت بيوم الأضحى، عيد جعله الله لهذه الأمة. قال رجل: أرأيت إن لم أحد إلا منيحة أهلي أصحى بها؟ قال: لا، ولكن تأخذ من شعرك وأظافرك، وتقص شاربك، وتحلقي عاتيك؛ فذلك تمام أصححيتك}. قال القاضي أبو بكر بن محمد بن العربي: أبناها قراءة عليه عن أبي يوسف البغدادي عن أبي ذر عن عمر بن أحمد بن عثمان، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، حدثنا معتمر بن سليمان، حدثنا اسماعيل بن أبي خالد عن مطرفي، عن عامر بن حديقة بن أسيد، قال: لقد رأيت أبي بكر وعمراً وهما يصحيان عن أهلهما حتى آنسن بهما. قال: فلما جئت بلادكم هذه حملني أهلي على الجفاء بعد ما علمت السنة، فقد تعارضت الأدلة، والأصل براءة الدمة، وهذا محقق في مسائل الخلاف، وهذا القدر يكفي من القرآن والسنة.

المسألة الرابعة: من عجب الأمر أن الشافعي قال: إن من صحى قبل الصلاة أجزأه، والله تعالى يقول في كتابه: {فصل لربك وأنحر} فبدأ بالصلاه قبل البحر. وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - أيضاً في البخاري وغيره، وعن البراء بن عازب، قال: {أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلى، ثم ترجع فتتحر؛ من فعل فقد أصاب سكتنا، ومن دبح قبل فائما هو لحم قدمه لأهله، ليس من النسك في شيء}. وأصحابه ينكرون، وجدوا المواقف؛ وبقية مسائل الأصحاب في كتب الفقه، وشرح الحديث.

المسألة الخامسة: وأما [إن فلنا] إن معنى قوله: {وانحر} صفع يدك على تحرك، فقد اختلف في ذلك علماؤنا على ثلاثة أقوال: الأولى لا توضع في قريضة ولا تافلة؛ لأن ذلك من باب الاعتماد، ولا يجوز في الفرض، ولا يُستحب في النقل. الثاني: أنه لا يفعلها في القرضة، ويفعلها في التافلة، استيعاثاً، لآلة موضع ترخيص. الثالث يفعلها في القرضة وفي التافلة، وهو

الصَّحِّيْحُ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ وَائِلِ بْنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ [رَأَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَرْفَعُ يَدِيهِ حِينَ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ حِيَالَ أَذْنِيهِ، ثُمَّ التَّحَفَ بِتَوْبِيهِ، ثُمَّ وَصَعَ بَدْهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى} الْحَدِيثَ. وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ، {عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمِنُونَ أَنْ يَصْبَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ بِسَعِيدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمِنُونَ أَنْ يَصْبَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ}. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لَا أَعْلَمُ مَمْنَى ذَلِكَ إِلَّا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

سُورَةُ النَّصْر

[فِيهَا آيَةُ وَاحِدَةٍ] قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا}. فِيهَا تِلْاثٌ مَسَائلٌ:

الْمَسَالَةُ الْأُولَى: رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ: كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاخَ بَدْرٍ فَكَانَ بَعْصُهُمْ وَجَدَ نَفْسَهُ، فَقَالَ: لَمْ يَدْخُلْ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ؟ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ مِنْ قَدْ عَلِمْنَا. فَدَعَانِي ذَاتَ يَوْمٍ فَأَدْخَلَنِي مَعَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَنَّهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيهِمْ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْقَتْلُ}؟ فَقَالَ بَعْصُهُمْ: أَمْرَنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ، وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ، وَفَتَحَ عَلَيْنَا. وَسَكَتَ بَعْصُهُمْ، قَلْمَ بَقُلْ شَيْئًا. فَقَالَ لِي: كَذَلِكَ تَقُولُ يَا أَبْنَ عَبَّاسٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَعْلَمُ بِهِ؛ قَالَ لَهُ: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْقَتْلُ} فِي ذَلِكَ عَلَامَةً أَجَلِّكَ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا. فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ.

الْمَسَالَةُ الثَّانِيَةُ: رَوَى الْأَئْمَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ قَالَتْ: {مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَاةً بَعْدَ إِذْ نَزَّلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْقَتْلُ}} إِلَّا يُكْثِرَ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي}. وَعَنْ مَسْرُوقٍ عَرَبِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَسْأَلُ الْقُرْآنَ}. {وَقَالَ أَبُو بَكْرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلِمْنِي دُعَاءً أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاةِي. قَالَ: قُلْ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، رَبِّي إِنِّي طَلَمْتَ تَفْسِي طَلَمًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعْفُرُ الدُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}.

الْمَسَالَةُ التَّالِيَةُ: مَاذَا يُغَفِرُ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؟ رَوَى الْأَئْمَةُ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقُولُ: {رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كَلِهِ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَي وَعَمَدِي وَجَهْلِي وَهَرَلِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتَ وَمَا أَخْرَتْ، وَمَا أَسْرَرْتَ وَمَا أَعْلَمْتَ، أَنْتَ الْمُقْدِمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ يَشِيعٍ قَدِيرٌ}. قَالَ الْقَاضِي: وَأَنَا أَقُولُ: كُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي مُضَاعِفٌ، وَهُوَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْهُ بَرِيءٌ. وَلَكِنْ كَانَ يَسْتَفْصِرُ تَفْسِي لِعَظِيمٍ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ،

وَبَرِيٌّ قُصُورَهُ عَنِ الْقِيَامِ يَحْقِقُ ذَلِكَ دُنُوِّيَا ؛ فَإِمَّا أَنَا فَإِنَّمَا دُنُوِّي بِالْعَمْدِ
الْمَحْضِ، وَالْتَّرْكُ التَّامُ، وَالْمُحَالَفَةُ الْبَيْنَةُ، وَاللَّهُ يَفْتَحُ بِالْتَّوْبَةِ وَيَمْنُنُ بِالْعِصْمَةِ
بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، لَا رَبَّ سَوَاهُ.

سُورَةُ تَبَّتْ

[وَفِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ]

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى: فِي سَبَبِ تُرُولَهَا: رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَيْرَ [عَنْهُ] قَالَ: {لَمَّا
نَزَلَتْ: {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} وَرَهْطَكَ مِنْهُمُ الْمُخَلَّصِينَ حَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ
- صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى صَعَدَ الصَّفَا وَهَنَّفَ: يَا صَبَاحَاهُ فَقَالُوا: مَنْ هَذَا
؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنَا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِّ عَذَابٍ شَدِيدٍ، أَرَأَيْتُكُمْ لَوْ
أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ حَيْلًا تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ، وَأَنَّ الْعُدُوَّ مُصْبِحُكُمْ أَوْ مُمْسِيكُمْ،
أَكْتَمْ مُصَدِّقِيَّ ؟ قَالُوا: مَا حَرَرْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا. قَالَ: إِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِّ
عَذَابٍ شَدِيدٍ. فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: أَهَذَا جَمَعْتَنَا ؟ تَبَّا لَكَ، فَأَبْرَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
{تَبَّ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}. إِلَى أَخْرَهَا}. هَكَذَا قَرَأَهَا الْأَعْمَشُ عَلَيْنَا يَوْمَئِذٍ، رَأَدَ
الْحَمْيَدِيُّ وَغَيْرُهُ: {فَلِمَّا سَمِعَتْ أُمَّرَأَتُهُ مَا تَرَلَ فِي رَوْجَهَا وَفِيهَا مِنْ الْقُرْآنِ،
أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ
الْكَعْبَةِ، وَمَعْهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي يَدِهَا فَهْرٌ مِنْ حِجَارَةٍ، فَلِمَّا وَقَفَتْ
عَلَيْهِ أَحَدُ اللَّهُ بَيْصَرَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ تَرِ إِلَّا أَبَا
بَكْرَ. فَقَالَتْ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَيْنَ صَاحِبُكَ ؟ فَقَدْ بَلَغْنِي أَنَّهُ يَهُجُونِي، فَوَاللَّهِ لَوْ
وَجَدْتُهُ لَصَرَبْتُ بِهَذَا الْفِهْرَ فَاهُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَشَاعِرٌ: مُذَمَّمًا عَصِيَّا وَأَمْرُهُ أَبَيَا
وَدِينُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اِنْصَرَقَتْ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَرَاهَا رَأْتُكَ ؟ قَالَ:
مَا رَأَيْتُ، لَقَدْ أَحَدَ اللَّهُ بَيْصَرَهَا عَنِّي}. وَكَانَتْ قَرِيبُشُ إِنَّمَا تُسَمَّى التَّبَّيَّ -
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُذَمَّمًا، ثُمَّ يَسْبُونُهُ، فَكَانَ يَقُولُ: إِلَّا تَعْجِبُونَ لِمَا
يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِّي مِنْ أَدَى قَرِيبُشِ يَسْبُونَ وَيَهُجُونَ مُذَمَّمًا وَأَنَا مُحَمَّدٌ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: {تَبَّ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}: اسْمُهُ عَبْدُ الْعُرَى،
وَاسْمُ أُمَّرَأِهِ الْعَوْرَاءُ أُمُّ جَمِيلٍ، أَخْثُ أَبِي سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، فَطَنَّ قَوْمٌ أَنَّ هَذَا
دَلِيلٌ عَلَى جَوَارِ تَكْيِيَةِ الْمُسْلِمِ، حَسِبْنَا بَيْنَاهُ فِي سُورَةِ طَهِ فِي قَوْلِهِ: {فَقُوْلَا
لَهُ قُوْلًا لَيْنَا} "يَعْنِي كَتَاهُ عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ. وَهَذَا بَاطِلٌ : إِنَّمَا كَتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى
عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِمَعَانِ أَرْبَعَةٍ: الْأَوَّلُ أَنَّ اسْمُهُ عَبْدُ الْعُرَى، فَلَمْ يُضَفْ
اللَّهُ الْعُبُودِيَّةُ إِلَى صَنَمِ فِي كَتَاهِ الْكَرِيمِ. التَّانِي: أَنَّهُ كَانَ تَكْنِيَّهُ أَيْشَهُرُ مِنْهُ
بِاسْمِهِ : فَصَرَّحَ بِهِ. التَّالِثُ أَنَّ الْاسْمَ أَشَرَّفُ مِنْ الْكُنْيَةِ، فَحَاطَهُ اللَّهُ عَنْ
الْأَشَرَفِ إِلَى الْأَنْقَصِ : إِذْ لَمْ يَكُنْ بُدْ مِنْ الْخِيَارِ عَنْهُ، وَلِذِلِّكَ دَعَا اللَّهُ أَبْيَاءَهُ
بِاسْمَاهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ. وَيَدُلُّكَ عَلَى شَرَفِ الْاسْمِ [عَلَى الْكُنْيَةِ]
أَنَّ اللَّهَ يُسَمِّي وَلَا يُكَنِّي وَإِنْ كَلَّ ذَلِكَ لِظُهُورِهِ وَبَيَانِهِ وَاسْتِحَالَةِ نِسْبَةِ الْكُنْيَةِ
إِلَيْهِ لِتَقْدِيسِهِ عَنْهَا. الرَّابِعُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُحَقِّقَ نِسَبَتَهُ يَأْنَ يُدْخِلُهُ النَّارَ،
فَيَكُونَ أَبَا لَهَا، تَحْقِيقًا لِلنِّسَبِ، وَإِمْصَاءً لِلْفَالِ وَالْطَّيْرَةِ الَّتِي اخْتَارَ لِنَفْسِهِ

[لِذِلِكَ]. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَهْلَهُ إِنَّمَا كَانُوا سَمَوْهُ أَبَا لَهَبٍ لِتَلَهِبِ وَجْهَهُ وَحُسْنِيهِ: فَصَرَفُهُمُ اللَّهُ عَنْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ: أَئُو نُورٌ، وَأَئُو الصَّيَاءُ، الَّذِي هُوَ مُشَبِّهٌ بَيْنَ الْمَحْبُوبِ وَالْمَكْرُوهِ وَأَخْرَى عَلَى الْسَّيْنَتِمْ أَنْ يُضِيقُوهُ إِلَى الْلَّهَبِ الَّذِي هُوَ مَحْصُوصٌ بِالْمَكْرُوهِ وَالْمَدْمُومِ، وَهُوَ النَّارُ، ثُمَّ تَحَقَّقَ ذَلِكَ فِيهِ بِأَنَّ جَعْلَهَا مَقْرَةً.

المسألة الثالثة: مررت في هذه السورة قراءاتان: أحدهما قوله: "وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبَينَ. وَرَهْطَكَ مِنْهُمُ الْمُحْلِصِينَ". والثانية قوله تعالى: "بَيْنَ يَدِي لَهَبٍ وَقَدْمَتِي". وهما شاذتان، وإن كان العدل رواهما عن العدل، ولكن كُمَا بَيْنَا لَا يُقْرَأُ إِلَّا بِمَا بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الإِسْلَامِ.

سُورَةُ الْإِخْلَاصِ

[وَقِيلَ] التَّوْحِيدُ. فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: روى محمد بن إسحاق عن سعيد بن جبير مقطوعاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلاً أنه قال: {أَتَيْ رَهْطٌ مِنْ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلَقَ. فَمَنْ خَلَقَهُ؟ فَعَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - حَتَّى اتَّقَعَ لَوْنُهُ، ثُمَّ سَأَوَرَهُمْ عَصَبًا لِرَبِّهِ، فَجَاءَ حِبْرِيلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَكَنَ، فَقَالَ: حَفِظْ عَلَيْكِ يَا مُحَمَّدُ، وَجَاءَهُ مِنْ اللَّهِ بِحَوَابٍ مَا سَأَلَوْهُ: {فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} السورة}. وفي ذلك أحاديث باطلة هدا أمثلها.

المسألة الثانية: في قصتها، وفي الحديث الصحيح، عن مالك وغيره {أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقُرَأُ: {فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}} يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم -: وَالَّذِي تَعْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلَثَ الْقُرْآنِ، فَهَذَا قَصْلَهَا، وَقَدْ قَرَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَالْمُشَكِّلِينَ.

المسألة الثالثة: روى أن {رَجُلًا كَانَ يَوْمًا قَوْمَهُ، فَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ قَوْمُهُ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي أَحِبُّهَا، فَقَالَ لَهُ: حُبُّكَ إِيَّاهَا أَذْخِلَكَ الْجَنَّةَ}. فَكَانَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَكْرَارُ سُورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ. وَقَدْ رَأَيْتَ عَلَى بَابِ الْأَسْبَاطِ فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ إِمَامًا مِنْ جُمْلَةِ التَّمَانِيَةِ وَالْعُشْرِينَ إِمَامًا كَانَ فِيهِ يُصَلِّي التَّرَاوِيْحَ فِي رَمَضَانَ بِالْأَنْرَاكِ، فَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ، حَتَّى يُتَمَّ التَّرَاوِيْحُ تَحْفِيْقاً عَلَيْهِمْ وَرَغْبَةً فِي قِصْلَهَا. وَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ حَتَّمُ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ، حَسْبَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَالْمَسَائِلِ.

سُورَةُ الْفَلَقِ وَالنَّاسِ

[فِيهَا تَلَاثُ مَسَائِلَ]:

المسألة الأولى: في سبب نزولهما: روي {أنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُحْرَ حَتَّى كَانَ يُخْبِلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ إِلَيْنَا وَلَا يَفْعَلُهُ، فَمَكَّتْ كَذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْكُّثَ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَشِعْرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانَنِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ لَتَانِي مَلِكًا، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِيَّ} قالَ الْذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلَّذِي عِنْدَ رِجْلِي: مَا شَاءُ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ. فَقَالَ: فَمِمَّا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُسَاطِةٍ، فِي جُفٍ طَلْعَةٍ ذَكَرَ، تَحْتَ رَاغُوفَةٍ فِي بَنْرٍ دَرْوَانَ. فَجَاءَ السَّيْرَ وَاسْتَخْرَجَهُ}. انتهى الصحيح زاد غيره: {فَوَجَدَ فِيهَا إِحْدَى عَشْرَ عُقْدَةً، فَتَرَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ بِالْمُعَوْدَتَيْنِ إِحْدَى عَشْرَ آيَةً، فَجَعَلَ كُلُّمَا قَرَأَ آيَةً انْحَلَتْ عُقْدَةً، حَتَّى انْحَلَتْ الْعُقْدَةُ، وَقَامَ كَانَمَا أَنْشَطَ مِنْ عِقَالٍ}. أَفَادَنِيهَا شِيْخُنَا الرَّاهِدُ أَبُو بَكْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلَيٍّ بْنِ بَدْرَانَ الصُّوفِيَّ.

المسألة الثانية: قوله تعالى: {وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ}: روي أنه الذكر. وروي أنه للليل. وروي أنه القمر، و ذلك صحيح حرجة الترمذى. ووجه أنه الذكر أو الليل لا يخفى. ووجه أنه القمر لما يتعلق به من جهة الجهل وعبادته وأعتقد الطبائعين أنه يفعل الفاكهة أو تنفع عنده، أو لأنَّه إذا طلع بالليل انتشرت عليه الحشرات بالإذيات، وهذا يضعف لأجل انتشارها بالليل أكثر من انتشارها بالقمر. وفيما ذكرنا ما يعني عن الرِّيادةِ عليه.

المسألة الثالثة: روي أنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: {أَنْزَلْتُ عَلَيَّ آيَاتٍ لَمْ أَرَ مِنْهُنَّ، فَذَكَرَ السُّورَتَيْنِ: الْفَلْقَ، وَالنَّاسَ} صَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ. وفي الصحيح واللقط للبحارى أنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - {كَانَ يَنْقُتُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرْضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِالْمُعَوْدَتَيْنِ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا تَقْلَ كُنْتُ أَنْقُتُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، وَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا}. قُلْتُ لِلرُّهْرِيِّ: كَيْفَ يَنْقُتُ؟ قال: يَنْقُتُ عَلَى يَدِيهِ وَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ. وقال ابن وهب: قال مالك: هما من القرآن. وقد بينا ذلك في كتاب المؤشكين. قال الإمام القاضي ابن العربي رضي الله عنه: قد أتيانا على ما شرطنا في علوم القرآن حسب الامكان على حال الزمان، والله المستعان على عوارض لا تعارض ما بين معاش [يُرَاشُ]، ومساورة عدو أو هراس، وسماع للحديث ليس له دفاع، وطالب لا بد من مساعدته في المطالب، إلى همم لأهل هذه الأقطار قاصرة، وأفهم معيقا صرفا، وتقاعد عن الاطلاع إلى بقاء الاستئصار، وافتتاح بالقشر عن اللباب، وافتصار واجتناء بالتفاية عن التقاؤة، ورهد في طريق الحقائق، بيد أنه لم يسعنا وآل حالة هذه إلا نشر ما جمعناه، ونشر ما وعینا، والإمساك عما لا يليق بهم ولا تبلغه إحاطتهم. وكمل القول الموجز في التوحيد والحكم، والتأسيخ والمنسوخ، من عريض بيانه، وطويل بيانه، وكثير برهانه، وبقى القول في علم النذير وهو بحر ليس لمده حدد، ومجموع لا يحصره العدد، وقد كنا أملينا عليكم في ثلاثين سنة ما لو قيض له تحصيل لكان ذلك جملة تدل على التفصيل، ولما ذهب [به] المقدار، فسيعلم الغافل لمن عقبى الدار.

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَآخِرُ دُعْوَاتِنَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [قَالَ الْقَاضِي أَبُو
بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيٍّ رَحْمَةُ اللَّهِ: اتَّهَى الْقَوْلُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةً ثَلَاثٍ وَحَمْسِيَّةً
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ].